

**التكشيف الاقتصادي للتراث
البيع أحكامه وأنواعه^(١)
موضوع رقم (٤٥)**

إعداد
الدكتور / أحمد جابر بدران
بإشراف
أ. د / علي جمعة محمد

فهرس المختويات ملف (٣٤)
البيع أحكامه وأنواعه (٢) موضوع (٤٥)

٥: البيع، أحكامه، أنواعه ج

جروهمان، أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية

- ١ - عقد بيع عقار ربع دينار، سنة ٤٤٨ هـ رقم ٥٤ ج ١ ص ١٣٣-١٤٢.
- ٢ - عقد بيع عقار رقم ٥٥ ج ١ ص ١٤٥-١٤٦.
- ٣ - عقد بيع عقار سنة ٢٣٩ هـ رقم ٥٦ ج ١ ص ١٤٦-١٥٢.
- ٤ - عقد بيع جزء من عقار، سنة ٣٤١ هـ رقم ٥٧ ج ١ ص ١٥٣-١٥٧.
- ٥ - عقد بيع جزء من عقار، سنة ٣٤١ هـ رقم ٥٨ ج ١ ص ١٥٧-١٦٢.
- ٦ - عقد بيع عقار، سنة ٣٤١ هـ رقم ٥٩ ج ١ ص ١٦٢-١٦٦.
- ٧ - عقد بيع عقار، سنة ٤٠٦ هـ رقم ٦٠ ج ١ ص ١٦٦-١٧١.
- ٨ - عقد بيع جزء من عقار، سنة ٤٢٣ هـ رقم ٦١ ج ١ ص ١٧٢-١٧٧.
- ٩ - عقد بيع جزء من عقار، سنة ٤٢٩ هـ رقم ٦٢ ج ١ ص ١٧٧-١٨١.
- ١٠ - عقد بيع جزء من عقار، سنة ٤٣٤ هـ رقم ٦٣ ج ١ ص ١٨٢-١٨٦.
- ١١ - عقد بيع عقار سنة ٤٤١ هـ رقم ٦٤ ج ١ ص ١٨٦-١٩٣.
- ١٢ - عقد بيع عقار سنة ٤٤١ هـ رقم ٦٥ ج ١ ص ١٩٣-٢٠١.
- ١٣ - عقد بيع عقار سنة ٤٤٢ هـ رقم ٦٦ ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٩.
- ١٤ - عقد بيع جزء من عقار سنة ٤٥٠ هـ رقم ٦٧ ج ١ ص ٢٠٩-٢١٣.
- ١٥ - عقد بيع عقار سنة ٤٥٩ هـ رقم ٦٨ ج ١ ص ٢١٣-٢٢٠.
- ١٦ - عقد بيع جزء من عقار سنة ٤٥٩ هـ رقم ٦٩ ج ١ ص ٢٢٣-٢٢٧.
- ١٧ - عقد بيع جزء من عقار سنة ٤٥٩ هـ رقم ٧٠ ج ١ ص ٢٢٧-٢٣٣.
- ١٨ - عقد بيع جزء من عقار سنة ٤٥٩ هـ رقم ٧١ ج ١ ص ٢٢٧-٢٣١.

- ١٩ - عقد بيع عقار سنة ٤٦٠ هـ رقم ٧٢ ج ١ ص ٢٣١-٢٣٥.
- ٢٠ - عقد بيع جزء من عقار سنة ٣٢٠ هـ رقم ٧٣ ج ١ ص ١٠-٣.
- ٢١ - عقد بيع جزء من عقار سنة ٣٤٤ هـ رقم ٧٤ ج ٢ ص ١٠-١٥.
- ٢٢ - عقد بيع عقار، في القرن الخامس الهجرى رقم ٧٥ ج ٢ ص ١٥-٢١.
- ٢٣ - عقد بيع نخلة بثلاثي دينار سنة ٣٢٤ هـ رقم ٧٦ ج ٢ ص ٢٥-٢٦.
- ٢٤ - عقد بيع دكان (حانوت) رقم ١٢١ ج ٢ ص ١٦٥-١٦٩.
- ٢٥ - طلب ارسال بيان حسابي رقم ٣٢١ ج ٥ ص ٩٨-٩٩.
- ٢٦ - رسالتان فيهما أمر بدفع أرادب من القمح لشخص آخر رقم ٣٤١، ٣٤٠ ج ٥ ص ١٤١-١٤٤.
- ٢٧ - أمر بصرف قسط واحد من العسل لشخص آخر رقم ٣٤٣ ج ٥ ص ١٤٧-١٤٨.
- ٢٨ - أمر بدفع أربعة دراهم إلى بائع خردل رقم ٣٥٩ ج ٥ ص ١٦٨-١٦٩.
- ٢٩ - حساب أسبوعي حول توزيع السكر رقم ٣٩٩، ٤٠٠ ج ٦ ص ١٢٦-١٣٠.

جروهمان، برديات عربية من مجموعة كارل فيسلي

- ١ - بقية عقد بيع لجزء من عقار ج ١٠ ص ١٥٢-١٥٣.
- ٢ - رسالة خاصة تتضمن الطلب بتسليم ستة أرطال من الخبز لغلام ج ١٤ ص ١٧٩-١٨٠.
- ٣ - أقرار بقبض أحد عشر ديناراً من شخصين ثم قبض ثلاثة دنانير إلا ثمانى حبات ونصف ذهب ثم عشرين ديناراً إلا سدس ج ١٤ ص ١٨٢-١٨٤.

جروهمان، من عالم البرديات العربية

- ١ - عقد بيع عقار ص ٢٠٢-٢٠٣.
- ٢ - عقد بيع عقار في قرية بلجوق من كورة الفيوم سنة ٤٤٨ هـ، بثمن قدره ربع دينار، وقبض البائع نصف الثمن ص ٢٠٣-٢٠٧.

جروهمان، نصوص حول التاريخ الاقتصادي لمصر في العصر العربي

- ١ - رسالة حول حساب متعلق بمادة العسل ص ٤٤٧-٤٤٨.

٧ - لا يباع الثمر حتى يبدو صلاحه ج ٨ ، ص ١١٠ ، ج ١٢ ص ١٧٥ .

٨ - لا يباع الطعام حتى يقبض ج ٨ ، ص ٢٣٠ .

٩ - نهى الرسول ﷺ عن بيع الغرر ج ٨ ، ص ٣٦٤ .

١٠ - النهى عن بيع السنين ج ٨ ، ص ٤٧١ ، ج ١١ ص ٧٤ .

١١ - الترخيص في بيع العرايا ج ٨ ، ص ٤٧٢ .

١٢ - بيع النجش ج ١٠ ، ص ٦١ .

١٣ - بيع حيلة الحيلة ج ١٠ ، ص ٦١ .

١٤ - بيع المزبنة ج ١٠ ، ص ٦١ .

١٥ - النهى عن بيع الولاة ج ١٣ ص ٢٧ ، ج ١٦ ص ٤٣٧ .

١٦ - الرسول ﷺ ينهى عن تلقى الجلب ج ١٣ ص ٢٠٨ ، ج ١٥ ص ٣٠٤ .

١٧ - لا يجوز السلم في الدقيق ج ١٦ ص ٤٠٥ .

السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ج ٢/٤

١ - نهى الرسول ﷺ عن بيع المزبنة وهو بيع التمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا ج ١ ص ٢٢١ .

٢ - لا يصح بيع نصف الثمار على رؤوس الشج مشاعاً قبل بدو صلاح ج ٦ ص ١٩٠ .

السرخسي ، شرح السير الكبير ج ٧/٤

١ - تحريم بيع العينة ج ١ ص ٢٩ .

٢ - بيع الأنفال قبل الحصول عليها من البيوع ج ٢ ص ٨٨٠-٨٨١ ، ٨٨٣-٨٨٤ .

٣ - جواز بيع الأنفال بعد الحصول عليها وبعد تقسيمها ج ٣ ص ٨٨٠ ، ٨٨٣ ، ج ٣ ص ١٠٤٣-١٠٤٤ ، ١٠٧١-١٠٧٧ ، ١٠٨١ ، ج ٤ ص ١٠٤٣ .

٤ - عدم جواز بيع الغرر ج ٢ ص ٨٨٠ ، ج ٣ ص ١٠٩٢ .

٥ - جواز أن يسترد البائع ما باعه من البيع الفاسد ج ٣ ص ٩٥٢-٩٥٤ .

٦ - جواز رد العين المباعة بسبب العيب ج ٣ ، ص ١٠٤٦-١٠٤٩ ، ج ٤ ص ١٣٠٣ ، ١٣٩٧ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٧ ، ١٥٨٥ .

٧ - حكم الإقالة كحكم البيع ابتداء ج ٥ ص ١٥٧٨ .

٨ - جواز البيع بالدلالة ج ٤ ص ١١١٢-١١١٣ .

٩ - نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغنائم قبل تقسيمها ج ٥ ص ١١١٣ .

١٠ - جواز رد الغنمة المباعة بسبب العيب ج ٥ ص ١٢١٣ .

١١ - جواز رد المبيع بخيار العيب والرؤية بين المسلم والحربي قبل انقضاء مدة الخيار ج ٥ ص ١٨٨١-١٨٨٤ ، ١٨٨٦ .

١٢ - جواز رد العين المباعة بسبب العيب بين المسلم والحربي ج ٥ ، ص ١٨٨٠ .

١٣ - المرتد لا تنفذ تصرفاته في البيع ج ٥ ، ص ١٩٢٢-١٩٢٣ .

١٤ - المرتد تصرفاته معتبرة في البيع ج ٥ ، ص ١٩٢٢-١٩٢٣ ، ١٩٣٤ .

١٥ - ينقض البيع الفاسد بين المسلم وآخر من أهل الحرب ج ٥ ص ١٨٨٩-١٨٩٠ .

١٦ - لا يجوز بيع العدو السلاح ووسائل الحرب ج ٤ ص ١٢٤٣-١٢٤٤ .

١٧ - ينقض البيع الفاسد بين المسلم والحربي الذي أسلم ج ٥ ص ١٨٨٩ .

١٨ - البيع الموقوف على إجازة البائع لا ينفذ صرف المشتري فيه قبل إجازة المالك ج ٤ ص ١٣٦٧ .

١٩ - جواز البيع بشرط خيار الرؤية ج ٤ ، ص ١٤٠٢-١٤٠٤ ، ١٥٨٥ .

٢٠ - جواز الوكالة في البيع والشراء ج ٤ ، ص ١٣٩٠-١٣٩١ ، ١٣٩٤-١٤٠٧ ، ١٦٢٦-١٦٢٧ ، ١٦٣٦-١٦٤١ .

٢١ - جواز الوكالة بقبض الثمن من المشتري من الأعداء ج ٤ ، ص ١٣٨٨-١٣٨٩ .

٢٢ - جواز أن يدلّس المسلم الأسير والمسلم من أهل الحرب على الحربيين في البيع ج ٤ ، ص ١٤٨٦ .

٢٣ - لا يجوز التدليس في البيع مع العدو إذا أعطى المسلم التاجر الأمان من العدو ج ٤ ، ص ١٤٨٦ .

٢٤ - جواز مبايعه المسلم المستأمن في دار الحرب بالبيع الحرام مع الحربيين ج ٤ ، ص ١٤٨٦ ، ١٤٨٨ ، ١٤٩١-١٤٩٤ .

٢٥ - عدم جواز بيع مال الغير بغير إذن صاحبه ج ٤ ، ص ١٥٤٢ .

٢٦ - للإمام ولاية بيع المال (على مالكة) عند الضرورة ج ٤ ، ص ١٦١١ .

٢٧ - لا يسمع القاضي دعوى المتخاصمين في البيع من أهل الشرك ج ٥ ص ١٧٢٨-١٧٢٩ .

٢٨ - لا يجوز شراء المال الذي يفضيه المسلم من دار الحرب وهو مستأمن فيهم لأنه خبيث ويرد إلى أهله ج ٤ ص ١١١٨-١١٢٠ .

٢٩ - الملكية تثبت بوضع اليد ج ٤ ، ص ١٣٦٤ .

٢٥
الجمهورية العربية السورية
وزارة الثقافة
دار الكتب والوثائق القومية

أوراق البردي العربية

دار الكتب المصرية

تأليف

ادولف جروهمان Ph. D.

أستاذ التاريخ الإسلامي والآثار الإسلامية بجامعة القاهرة

واضع الترجمة

عبد الحميد حسن

الأستاذ بكلية دار العلوم

جامعة القاهرة، سابقا

ترجمه إلى العربية

الدكتور حسن إبراهيم حسن

Ph. D., D. Litt.

المدير السابق لمائة أسبوط

أستاذ تاريخ الشرق الأدنى بجامعة كاليفورنيا

(لوس أنجلوس)، الولايات المتحدة الأمريكية

يشتمل على وثائق إدارية وبه ثمان وعشرون لوحة

القاهرة

مطبعة دار الكتب

١٩٦٧

- ٩ عليه أو على شيا منه برآة قضيت واستيقنا واعتزنا جميعا منهما بالإسراع يحسن بتراض منهما ويرى على جي من حي
 ١٠ أدرك المسكا بابي السرى بن حليه بن روفيل في شمرايه أو في شيا منه درك عاقلة أو خصومة من سائر
 الناس كالمسكا قريب أم بعيد شاهد أم غائب عاوى يدين أو مستحق ببراءة ١ نقاذه ونكلا خلاصه على
 تيدروس بن كل بن حلسنوس الأخير كان ما كان والله ما بلغ بعد أن قرى عليها جميعا جميع ما فيه
 ١١ حرفا حرفا من أوله إلى آخره وصراته وأقرا فقهه وعرفته وذلك في صحة عقولها وأبدانها وجزاز أمورهما طاميان
 طاميان غير مكركان ولا مجبران ولا مضطهران في سنة ثمان وأربعين وأربعين
 ١٢ والخيرة القبطانية بأبوابها في شمرا المسكا بابي السرى بن حليه طاميا إلى دار قنطرة جرش وبذلك رفعت التسبادة في التاريخ
 تيدروس بن سليمان بن ادريس [شيد] [أس بن محمد بن جعفر على إقرار المترجم
 جميع ما في وصف في هذا الكتاب وكسب يده جميع ما فيه وكسب بخطه في تاريخه كرواها
 ١٣ ١٢ شهد بر سبل بن حالف بن ابراهيم اللوزن على اقراره
 ١٤ ١٣ القرائن بما نسب إليها وكسب يده في تاريخه كرواها
 وعلى الخراز وثبت التسبادة

- ١ وهناك عبارة مماثلة لهذه العبارة في رقم ٦٠ من ١. ولوقوف على مدلول لفظ سلم راجع :
 Th. W. Juxxoboll, Handbuch, p. 265 and Encyclopaedia of Islām, vol. IV, p. 39.
 ٢ كلفنا "بسم" و"الرحيم" مقرونان في الأصل. واسم سليمان بن ادريس مذكور أيضا
 في رقم ٦٠ من ١٥١ ورقم ٦٢ من ١٦ ورقم ٦٣ من ١٠. وإن إضافة صيغات دينية ^(١) ب
 الشهادات عادة قديمة كثيرا ما كان الكتاب يسبون عليها. وقد ذكر ج. دى سلاڤ O. de Slayb
 أن الكتاب في عهد الدولة العباسية كانوا يضمون هذه العلامة « الحمد لله والشكر لله » بين البسملة
 والفتن. وقد أثبتت هذه العادة أيضا في الوثائق غير الرسمية.
 ومن أحسن الأمثلة لتعديل على صحة هذا القول هذه العبارة وهي « الحمد لله كالمستحق »
 المذكورة في ورقة البردي رقم ٨٠٠٩ من ٣ مجموعة برلين بجانب البسملة وتحت إضاء الشهود.
 ٣ وهذه الكلمات منقولة في الأصل: السرى، روفيل، حلسنوس، الأخير، « سدا، الصيغة،
 المعروفة، منه، سفق. وقد ورد اسم البائع وهو أبو السرى بن حليه بن روفيل مرارا في الوثائق (راجع
 رقم ٦٢ من ٢، ٢٢، ١٠، ٢، رقم ٦٣ من ٧، ٨، ٦٧، ١٦، ١٧، ١٨). ونسب أسرته مذكور في الملاحظات
 التي تحت رقم ٦١ من ٢ (ص ١٧٥). و"حليه" الاسم المعروف ZHAIK أو ZIAIK
 (راجع CPR ج ٢ ص ٢٠١) حيث ورد ذكر "حليه" في النقوش المكتوبة بثلاث لغات
 (البرانية واليونانية والعربية) في زبد، وهي قرية بلاد الشام. أم عن اسم روفيل فيظهر أن كلمة
 روفيل (Rophail) اسم لأحد الملائكة وأنها مشتقة من الكلمة العبرية רופאל وذلك بتكرار حرفي
 الزاء والقاف.
 على أن هذا الاسم لم يرد في M. Schwab, Vocabulaire de l'angéologie, Mém. Acad. Inscr. et Belles-Lettres, 1^{re} série, tome X, 2^e partie, Paris, 1897.
 ولم ترد تسمية النصارى بهذا الاسم إلا قليلا في أوراق البردي، ومن ثم لم يتمكن من العثور
 على هذه النسبة إلا في رقم ٦٥ من ١٥٢ ورقم ٦١ من ٩، ٨٢ ورقم ٦٩ من ٣
 و"تيدروس" يقابل الصيغة اليونانية لاسم العلم θεοδωρος واسم العلم القبطي θεολωρος
 الذي ورد أحيانا في أوراق البردي (مثلا PER inv. Ar. Pap. رقم ١٣٨١٢ من ١٢ مجموعة
 وينا) (تيدروس هيبة الشماس).
 (١) Prolegomènes d'Ibn Khallout, vol. I, p. XXXI.
 (٢) F. Combe, J. Sarradot et G. Wiet, Répertoire chronologique d'épigraphie Arabe I (Cairo, 1931), p. 3; CPR III, vol. I, pt. 1, p. 67 note 10.

على أن أميليز لم يبين موضع هذا المكان الذي يقع بالوجه البحري كما هو معروف . بيد أنه من الممكن أن تسمية هذا المكان كانت مستعملة أيضا في نواح أخرى بالديار المصرية كالفيوم .

(٤) والكلمات "الصعيه، القبلة، عليها، أوج، منها، طريق" منقوطة كذلك في الأصل . وقد كتب الكاتب أولا عبارة "المعروفه بالـ" ثم أبدلها بكلمتي "المقدم ذكوا" (غير منقوطين) . وبذلك تصح هذه الحروف على الوجه الآتي "فه" وصحتها م . والوصحتها د

ه ونجد في الأصل : منها، سبي، الي، الشرق القرمل، عليه، الرابع، العرفي، الي .

ونرجح تكملة مجموعة الحروف القرضا "القرما [ص]" وهو مرادف لكلمة "قروص" . ولا يبدو أن يكون هذا استغناجا فقط خصوصا إذا لاحظنا عدم ظهور حرف الألف . كذلك نجد اسم الشخص أبيله بن اسحق المنقوط في رقم ٦٢ ص ٣٠٤ ورقم ٦١ ص ٤ ، وهذا الاسم متبوع بهذه النسبة للجوسق (Bulgusûq) في رقم ٦٧ ص ٦ (وتبع هذه الكلمة النسبة للجوسق في هذا الرقم) . ونظما أبيله وابيليه يعادلان في القبطية ἀβιλήτῃ (راجع CPR III ج رقم ٢ ص ١٠٤ رقم ٦١ ص ٨ ورقم ٢٦ ص ٣) وهو الشكل المختصر للاسم اليوناني ἀβιλήτῃ . واسم يحنس قبل في أضبط النسخ القبطية هذه الصيغة وهي ἰωβανήνις و ἰωβανήνις و ἰωβανήνις أو ἰαβανήνις (١) . ويردته يعادل في السريانية برصان .

٦ هذه الكلمات منقوطة كذلك في الأصل : فسرى، [ط]له، سبابها، وابنها، عرف، وينس، شرا، صبيها، شرط .

وقد فسرت عبارة "وسفلها وعلوها" تفسيرات مختلفة أوردوها M. V. BÉGIN (٢) .

(١) C. WESSELY, *Die Pariser Papyri des Fayyûm, Akad. Wien* (١) Denkschr. XXXVII, Wien, 1889, n° 65/5. I. 2, p. 116; F. PREISIGKE, *Namenbuch*, col. 227.

W. E. CRUM, *CMRL*, p. 247; *Coptic Ostraca from the Collections of the Egypt Exploration Fund, the Cairo Museum and others* (London, 1902) p. 104; P. Lond. IV, p. 553 i.

W. E. CRUM, *Short texts*, n° 4, p. 21 (٢)

CPR II, n° 173, 242, (٣)

Matériaux pour un Corpus inscriptionum Arabicarum I (MILAF XIX) (٤) Paris, 1894) n° 18 I. (p. 39, 41).

والصيغة الأكثر ذيوها هي "نيدر" ومعناها بالقبطية ⲛⲉⲩⲃⲁⲣⲓ . انظر مجموعة CPR ج ٢ ص ٢٠١) . واسم "كلى" مسائل الاسم القبطي ⲕⲁⲗⲓ (CPR ج ٢ ص ٢٠٦) وهو باليونانية ⲕⲁⲗⲓ, ⲕⲁⲗⲓ . (انظر كتاب Namenbuch, col. 470 للاستاذ بريشكه F. PREISIGKE, وربما يعادل اسم جيلستوس الاسم اليوناني ⲕⲁⲗⲓⲥⲧⲁⲥⲱⲥ (F. PREISIGKE, Namenbuch, col. 49) . وكلمة حرف اللام بدل حرف الراء : شائعة في إحدى اللهجات القبطية التي كانت مستعملة في كورة الفيوم، وذلك بإضافة حرف الهاء في مبدأ اسم العلم كما في ⲕⲁⲗⲓⲥⲧⲁⲥⲱⲥ مثلا بدلا من ⲕⲁⲗⲓⲥⲧⲁⲥⲱⲥ وغيره من الأسماء . وبلجوسق (Bulgusûq) قرية صغيرة تقع جنوبي الفيوم بين تظون (Tutûn) وطليت (Talit) جنوبي بحر تيطويه (Tanabawawh). واسم هذا المكان يعادل بالقبطية ⲛⲉⲩⲃⲁⲣⲓⲥⲱⲕ, ⲛⲉⲩⲃⲁⲣⲓⲥⲱⲕ, ⲛⲉⲩⲃⲁⲣⲓⲥⲱⲕ . وقد أسست هذه القرية على أطلال مدينة كبيرة، وكانت الضياع التي حوسفا توزع الفصح والشعير والذول والظن (انظر كتاب تاريخ الفيوم وبلاده لأبي عثمان النابلسي (القاهرة سنة ١٨٩٨) ص ١٨ - ٥ ورقم ٨٢ ص ٧ ورقم ١٠١) . وقد ورد اسم هذا المكان "تلجوق" في كتاب الصفحة السنية بأسماء البلاد المصرية لنسب الامام شرف الدين يحيى بن الجيمان (طبعة بولاق سنة ١٣١٦ هـ) ص ١٥٣ من ١٠ . وكثيرا ما نسب هذا الاسم في أوراق البردي الى ضيعة وانحية وقرية في مجموعة دواير كسب المصرية رقم ٦١ ص ٣ ورقم ٦٣ ص ٦٧ ورقم ٦٧ ص ٥ وفي أوراق البردي المختونة بدار لكسب المصرية (رأى) رقم ٧٩٩ ص ٣٠٢ ورقم ١٨٠٠ ص ٢ ورقم ١٨٠١ ص ٢ ورقم ١٨٠٢ ص ٢ ورقم ١٨٠٣ ص ٣ . ولأننا نستطيع أن أضيف الى ما ذكرته عن مجموعة الحروف "سرس" التي هي اسم هذا المكان عن ما ورد في رقم ٦٢ ص ٢ حقائق جديدة أدب بها لسيو H. Munier الذي ذكر أن الخط تسمى قديما ورد في كتاب الجغرافيا لـ E. Amélineau, *La Géographie de l'Égypte à l'époque Copte* (Paris, 1893), p. 599 . وهو يعادل في القبطية ⲛⲉⲩⲃⲁⲣⲓ الذي ورد ذكره بمجموعة ⲛⲉⲩⲃⲁⲣⲓⲥⲱⲕ = ⲕⲁⲗⲓⲥⲧⲁⲥⲱⲥ (العربية تلجوق) .

(١) J. TILL, *Koptische Dialektgrammatik*, München, 1939, p. 9; G. HENSEN, *Die Personennamen der Kopten*, pp. 55, 100, 114. G. HENSEN, *Die Personennamen der Kopten*, London, 1934, (٢)

W. E. CRUM, *Coptic Manuscripts brought from the Fayyum*, London, 1904, p. 121, (٣) (Arsinoites nomas) in griechischer Zeit, Akad. Wien Denkschr. L (1904) p. 121, (٤) cf. G. SALMON, *Recherches sur l'histoire de la province de Fayyum d'après*

le Keph T. (Bibl. de l'Institut de l'Université de Louvain), BIFAO I (1901), p. 79 i. (٥) كتاب الجغرافيا لـ E. Amélineau, *La Géographie de l'Égypte à l'époque Copte* (Paris, 1893), p. 599 . وهو يعادل في القبطية ⲛⲉⲩⲃⲁⲣⲓ الذي ورد ذكره بمجموعة

ⲛⲉⲩⲃⲁⲣⲓⲥⲱⲕ = ⲕⲁⲗⲓⲥⲧⲁⲥⲱⲥ (العربية تلجوق) .

"son rez-de-chaussée et son étage" على ضوء العبارة اليونانية *ἐπὶ τῷ ὑψηλῷ* ^(١) و *dal basso all'alto* ^(٢) ويقابلها في الصكوك الديموطيقية "du bas en haut" في P. Louvre 3263 في كتاب P. 370. *Revue d'Égypte*, *Chrestomathie démotique*, p. 370. وفي الصكوك القبطية *ⲁⲓⲛⲁⲓⲥⲱⲧⲉ ⲙⲁⲛⲁⲓⲣ* و *ⲁⲓⲛⲁⲓⲥⲱⲧⲉ ⲙⲁⲛⲁⲓⲣⲓⲧⲉ* ^(٣) وقد ترجم الأستاذ C. A. NALLISO هذه العبارة "con la sua parte sopra suolo e quella sotto suolo" (en suelo é sobre suelo). ولا ريب أن هذه العبارة العربية قد تخلفت عما كانتها في الوثائق الديموطيقية واليونانية، وهي تعادل عبارة "وأرضها وسمائها" التي وردت في وثائق مختلفة، كما نجد عبارة "إلى أخوي" القرية الشبه بهذه العبارة اليونانية (*ἐπὶ τῷ ὑψηλῷ*) = *Inv. n° 9318* ١٤ و ١٢ و ٨ و ٥ (Inv. n° 9318) ؛ ومعنى هذا أن الهواء الذي فوق العقار تابع له. راجع *F. Dörner, Das ägypt. Byz. Zeitschr. XXX (1930), p. 456* حاشية رقم ٥.

٧ في الأصل: خيار، وديعه، رحبته، شرط، شروطهم، باع. "أخوي" هي مصدر الفعل "أخوي" بمعنى أهلك، وقد كسر مقصوداً بالياء خطأ. وهذا يجب أن تنبه القارئ إلى الضيغة غير المدغمة "مقاصصة" بدل "مقاصدة". ويتضمن أن يكون الكتب قد كتب بدل كلمة "مقاصصة".

٨ ويجد في الأصل: وان. وهب. وان. صدق. دينار. الاجير. ورته.

وقد أراد الكاتب أن يعيد عبارة "وان باع" فيد بكتابة حرق "با". فلما وقف على خطئه قلب "با" و"وا". ويظهر أن الكاتب لم يقدّر من كتابة العبارة التي تدل على نصف اثنين بعد المثلث المثلث عليه المثلث دون إضافة أية كلمة أخرى من النص بقصد التوضيح. ومن الأمثلة التي دلت على التبدل على صحة ما ذهب إليه ما نجده في ورق البردي رقم ٦٧ س ١٤ س ١٥ وفي ورق البردي المخطوط بدار الكتب المصرية (الرقم ١٠٩٩ س ٨) : "اربعة ارباب بالبين المربعة نصف من ذلك اربابين" ورقم ١٨٠٠ في ارباب ثمانية س ٨ - ٩ ورقم ١٨٠٢ في ارباب الأيسر س ٩ - ١٠ : "اربعة ارباب ثلث نصف من ذلك اربابين سدس" وفي أوراق

(١) *son rez-de-chaussée et son étage* (P. Louvre 3263).

(٢) *dal basso all'alto* (P. Louvre 3263).

(٣) *ⲁⲓⲛⲁⲓⲥⲱⲧⲉ ⲙⲁⲛⲁⲓⲣ* و *ⲁⲓⲛⲁⲓⲥⲱⲧⲉ ⲙⲁⲛⲁⲓⲣⲓⲧⲉ* (P. Louvre 3263).

البردي بربلين رقم ٨٠٠٩ س ١٠ "عشرة دنانير النصف من ذلك خمسة دنانير" وفي رقم ١١٩٥٤ س ١٧ - ١٨ "خمسة ألف درهم النصف من ذلك ألفان وخمسة درهم ثقرة" وفي رقم ١٥٠٥٥ س ١١ : "عشرة دنانير النصف من ذلك خمسة دنانير" وفي *P. Monneret Arab.* في مجلة *Islamica* ج ٤ (١٩٣٠ م) س ٢٦٥ رقم III ١ س ٣ - ٤ : "تسعة عشر درهما ونصف درهم النصف من ذلك تسعة دراهم ونصف وربع درهم".

وبما هو جدير بالذكر هنا ذبوع هذا الاستعمال في الوثائق الديموطيقية واليونانية التي في مصر؛ ولا ضرب لذلك بعض الأمثلة :

في ورق البردي الديموطيقي رقم ٢٤٣٣ المخطوط بدار الآثار المصرية بالقاهرة : أن أعطيت ستة أوبولس والنصف منه ثلاثة. وفي ورق البردي المخطوط في ليدن رقم ٧٦ - (ص ١٠) : سلف فلان لفلان أربعة دنانير ونصف دينار والنصف منه دينارين وربع، وفي *P. Loeb* رقم ٣٣ س ٧ : "ألف درهم النصف من ذلك خمس مائة درهم"، وفي رقم ٦ - ٨ : "قد أعطيتني خمسة أرباب قبح ونصفها أربابين ونصف أرباب قبح وهو خمسة أرباب قبح كان مرة فاني أعطيت لك عن هذا ستة أرباب قبح وثلثين والنصف من ذلك ثلاثة أرباب قبح وثلث أرباب وهو ستة أرباب قبح وثلثان كان مرة"، وفي الشقة (Ostrakon) الديموطيقية رقم ٣ : مجموعة ما بينهم أرورة (مقياس الأرض كالتندان عندنا) واحدة وثلاثة أرباب (والنصف منه) نصف وربع وثمن أرورة.

(١) D. S. MARGOLIMOUTH & E. J. HOLMYARD, *Arabic documents from the Mon-* *neret Collection* n° III, 1, line 3-4 (*Islamica* IV, 1930, p. 265).

E. REVILLEUT, *Chrestomathie démotique* (Paris, 1880) p. 242, LXXVI "que je" (r) *te donne six oboles, leur moitié est trois*.

E. REVILLEUT, *op. cit.*, p. LXX, n° 376 "x prête à y 4 aureus et demi dont" (r) *la moitié est 2 et quart*.

W. SPIEGELBERG, *Die demotischen Papyri Loeb, München, 1931* n° 33, (t) (col. 66 l), "1000 Silberlinge ihre Hälfte ist 500 Silberlinge".

Col. 7 ff: "Du hast mir 5 Artaben Weizen gegeben, ihre Hälfte ist 2½ (s) Artaben Weizen, macht 5 Artaben Weizen wiederholt. Ich gebe dir 6½ Artaben Weizen für sie, ihre Hälfte ist 3½ Artaben Weizen, macht 6½ Artaben Weizen wiederholt".

F. BILZEL, *Aegyptiaca in Aegyptus* XI (1931), 386. (r)

١٣- ورقم ٦٧ س ٢١-٢٢ ورقم ٦٨ س ٢٢ و ٢٥ و (P. Berol.) ورقم ٨٠٠٧ س ٢٠ (BAU) ورقم ١٤ ورقم ٨٠٥٥ س ٢٨، ٢٢ (BAU) ورقم ٢١ ورقم ٨١٧٠ س ٧ (BAU) ورقم ١٦ وما ذكره S. Cusa^(١).

وقد اُخذت إلى معنى هذه العلامة الكونت ك. و. كستيليوني (C. O. Castiglioni) في مؤلفه عن أوزان الزجاج العربية^(٢).

١٤ كلمتا « فيه » و « الشهاده » فقط منقوستان في هذا السطر.

(١) *I diplomi greci ed arabi di Sicilia* 1 (Palermo, 1868), n° 1 (p. 106), n° 12 (p. 501).
(٢) *Dell'uso cui erano destinati i vetri con spigrafi cufiche, e della origine, estensione e durata di esso* (Milano, 1847), p. 53. Cf. STICKEL-V. TIESENHAUSEN, *Die Wertbezeichnungen auf Muhammedanischen Münzen*, ZDMG XXXIII (1879) p. 351 f.

٥٥

(لوحة ١١)

عقد بيع رقم ٧٢ يرجع تاريخه الى اوائل القرن الثالث الهجرى، وهو على ورق بردى أصفر
 وقع عليه طوله ١٣,٩ سم وعرضه ١٢,٧ سم. وبوجهه قطع من سطرين يستعملان على وثيقة
 مكتوبة بحبر أسود على عرض الألياف الأفقية، وبظهوره ستة أسطر من مائة مكتوبة بخط شخص
 آخر بحبر أسود موازية للألياف العمودية، ولم تدل من كتابة هذا النص على أنه كتب في أوائل
 القرن الثالث الهجرى. ولا ترى تقطاً إلا في كلمة واحدة منه.

ولعله كشف بمدينة الأشويين، والجزء الباقي من العقد في حالة جيدة.

ما بالوجه :

١ [بسم الله الرحمن الرحيم]

٢ [مرأين سكان بم]

ما بالظهر :

١ [بسم الله الرحمن الرحيم]

٢ [هـ] ما اشترى موهى بن عفان الساكن بمشما قرية

٣ [من قرى أعلى أشمون اشترى من ع]

٤ [أبى الذليلف الساكن بمشما]

٥ [فلان بن سـهل ثلثي منز]

٦ [احد يـد عشر سـها] ما من أربع وعشرين سـها

ملاحظات عن النص الذى بالوجه

٢ تزوج قراءة اسم هذا المكان بشما (راجع كتاب الانتصار بواسطة عقد الأمصار لابن دقاق ج ٥ ص ١٧)؛ وقد تكون هذه القرية هي قرية بنشما التي ذكرها ابن الجيمان في كتابه الذى سبقت الإشارة اليه (ص ١٧٧ ص ٢٢) وعبد الطيف البغدادى (ترجمة سيلفسترى ساسى (S. DE SACY) ص ٦٩٤ .

ملاحظات عن النص الذى بالظهر

٣ راجع ما كتبه المؤلف عن كورة أشيون السبا في كتابه
Probleme der arabischen Papyrusforschung, p. 386
٤ والكلمة الوحيدة المشققة هي الدايغ .
راجع ملاحظتي في ص ٢ بالوجه الثانى على اسم هذا المكان .
٥ وقد كتب الكاتب لى بدلا من ثنى

٥٦

عقد بيع (تاريخ) رقم ١٨٦٥ مؤرخ في شهر ربيع القعدة سنة ٢٢٣٩ هـ .
وهو بلى جلد آخر طوله ٥١ ص وعرضه ٢٨,٣ ص . والعقد مكتوب بخط سواد يمين
سنة عشر لخصا كتب بعضهم بخط غليظ . ولخط معدومة تماما .
والأحضر ٢٧ - ٢٩ مكتوبة باللغة النبطية . وقد كتب من العقد البيع من عيسى : ودور
نفس الكاتب الذى كتب العقد رقم ١٨ ص ١ - ١٧ بخط نسخ ونسخ ولكنه قد جرح . وقد وقع
الشهود الخمسة عشر مضاهيهم بأيديهم اب ص ١٨ ث ص ١٩ ث ص ٢٠ ج ص ٢١ - ٢٢
ح ص ٢٣ - ٢٤ ث ص ٢٥ - ٢٦ د ص ٢٧ - ٢٨ هـ ص ٢٩ - ٣٠ خط لبيش . ر ص ٣١ .
ز ص ٣١ - ٣٢ ح ص ٣٣ - ٣٤ ط ص ٣٥ - ٣٦ ذ ص ٣٧ - ٣٨ .
ويظهر العقد تصديق المياعة في جانب الأيسر من جهة يمين وغر مكتوب بغراسون . ويختص
أن يكون العقد قد طوى ثم شد بنفس الطريقة التي صارت بها ر ١٠٠ . وان لم يكن هناك ما يدل
على صحة هذا الاستنتاج . وقد كشفت العقد بميدية أخرى . وهو على أحد أول حالة جيدة . ورد
نفيسة (محمودية) ٣٧٦٥٠ .
وقد نشر الأستاذ بييرارد موريس (P. B. M.) صورة شمسية في ١٩١٠ في ١١٣ و ١١٤ .

- ١ بسم الله الرحمن الرحيم
- ٢ هذا ما اشترت يونه ابنت حليصا اشترت من زوجها يزيد الحرار
منزل له في علا ٥
- ٣ مدينة ادفا بمأ غلق عليه بابيه وأحاطت به جدراته داخل فيه وخارج
منه بجميع حقوقه وحدوده
- ٤ وأرضه وسماه وأركانه الأربع جماعة هذا المنزل حدّه القلي منزل سواد
بن بقوش الدباغ ومصرة النضر الزيات
- ٥ وأشراكه حدّه الغربى منزل بلتوس الطيب والمشر بينهما وحدّه البحرى
على منزل قيس
- ٦ بن هرون التجار والمشر بينهما وحدّه الشرقى على منزل سواد الحرار
وباب هذا
- ٧ المنزل مفتوح الى البحرى اشترت يونه ابنت حليصا من زوجها يزيد
الدباغ هذا
- ٨ المنزل المحسود الموصوف في هذا الكتاب بجميع حقوقه وحدوده
بدلين وزن
- ٩ [[الجسم حدوده وحدّه]] المتاقيل الحديد قد تقدت يونه ابنت حليصا
زوجها يزيد الدباغ
- ١٠ المديرتن المنزل وسلم يزيد الدباغ الى زوجته يونه ابنت حليصا المنزل كله
- ١١ بجميع حقوقه وحدوده ومرافقه وابرت يونه ابنت حليصا من الدين
وقبضت
- ١٢ يونه المنزل وصار مال من مالف وفى ملكها بالثن المسما فى هذا الكتاب
- ١٣ وهو دينر مثقال بعد تعرف من يونه ابنت حليصا بمأ اشترت قبل
الاشترا

ملاحظات عن النص الذى بالوجه

٢ ونرج قراءة اسم هذا المكان عنها (راجع كتاب الانتصار لواسطة عقد الأمصار لابن دقاق ج ٥ ص ١٧) وقد تكون هذه القرية هي قرية بنشها التي ذكرها ابن الجيعان في كتابه الذى سبق الإشارة اليه (ص ١٧٧ س ٢٢) وعبد الطيف البغدادى (ترجمة سيلفستري ساسي (S. DE SACY) ص ٦٩٤ .

ملاحظات عن النص الذى بالظهر

٣ راجع ما كتبه المؤلف عن كورة أشمون العليا في كتابه *Probleme der arabischen Papyriforschung*, p. 386
٤ والكلبة الوحيدة المنقوطة هي الدليف .
راجع ملاحظتي في س ٢ بالوجه للوقوف على اسم هذا المكان .
٥ وقد كتب الكاتب لى بدلا من قلى

٥٦

عقد بيع (تاريخ) رقم ١٨٦٥ مؤرخ في شهر ردى لعمدة سنة ١٢٣٩ هـ . وهو على جلد أحمر طوله ٥١ سم وعرضه ٢٨ سم . ولعقد مكتوب بغير أسود بأيدى ستة عشر شخصا كتب بعضهم بقلم غليظ ، وتلف معدومة قديم .
والأطراف ٢٧ - ٢٩ مكتوبة باللغة القبطية ، وقد كتب من العقد البيع بن عيسى ، وهو نفس الكاتب الذى كتب العقد رقم ٤٨ (س ١ - ١٧) بخط نسخ واضح ولكنه غريب . وقد وقع الشهود خمسة عشر أمضاهم بأيديهم (ب) س ١٨ ، ث س ١٩ ، ج س ٢٠ ، د س ٢١ - ٢٢ ، ح س ٢٣ - ٢٤ ، خ س ٢٥ - ٢٦ ، ذ س ٢٧ - ٢٩ (بالخط القبطى) ، ر س ٣٠ ، ز س ٣١ ، س س ٣٢ ، ش س ٣٣ ، ط س ٣٤ ، ص س ٣٥ ، ض س ٣٦ ، ظ س ٣٧ - ٤٠ . ويظهر العقد تصديق المبيعة في الجانب الأيمن من جهة اليمن وهو مكتوب بغير أسود . ويتضمن أن يكون العقد قد طوى ثم شق بنفس الطريقة التي طوى بها رقم ٤٨ . وأن لم يكن هناك ما يدل على صحة هذا الاستنتاج . وقد كشفت العقد بمدينة أدفو . وهو على أحده وفى حالة جيدة ، ورفق عليه . عمومية ٣٧٦٥٠ .

وقد نشر الأستاذ فيرناند موريس *Morice* فى صورته الشمسية في *Revue de l'Égypte* رقم ١١٣ و ١١٤ .

- ١ بسم الله الرحمن الرحيم
- ٢ هذا ما اشترت يونه ابنت حليصا اشترت من زوجها يزيد الجرار منزل له فى علا
- ٣ مدينة ادفوا بما غلق عليه بابيه وأحاطت به جدرانها داخل فيه وخارج منه بجميع حقوقه وحدوده
- ٤ وأرضه وماله وأركانه الأربع جماعة هذا المنزل حده القبلى منزل سواد بن بقونس الدباغ ومقصرة النضر الزيات
- ٥ وأشراكه حده الغربى منزل بلتوس الطيب والممر بينهما وحده البحرى بلى منزل قيس
- ٦ بن هرون التجار والممر بينهما وحده الشرق بلى منزل سواد الحراث وباب هذا
- ٧ المنزل مفتوح الى البحرى اشترت يونه ابنت حليصا من زوجها يزيد الدباغ هذا
- ٨ المنزل المحدود الموصوف فى هذا الكتاب بجميع حقوقه وحدوده بدلين وزن
- ٩ ٥٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١

٢٣ راجع ملاحظاتي في رقم ٥١ من ٣٠ للوقوف على الطريقة التي نستطيع بها أن نقرأ اسم العلم « باب » .

٢٤ أما عن هذه العلامة التي كتبت بعد شهادات الشهود فلراجع CPR III, vol. I, pt. I, p. 73, وقد وردت هذه العلامة نفسها في نهاية شهادة أحد الشهود (س ٣١) بعقد البيع الذي كشف بأدانو (رقم ٩٨١٨) والذي أشرنا إليه آنفاً في تعليقنا عن س ٤ من هذا العقد .

٢٥ والكتابة الثامنة غير واضحة ولا يمكن قراءتها غير ذلك ، وقد كتب الشاهد نفسه شهادته في رقم ٤٨ س ٢٩ .

٢٧ - ٢٩ ونجد هذا مثلاً خلال بادرة ، وهي أن شاهداً نصرانياً كتب شهادته باللغة القبطية . وهذا يدعو إلى الأسف أنه لا يمكن الوقوف على صحة الكلمات التي وردت في أول هذا الشترالاً بشيء من الصعوبة . ومع ذلك فإن هذه الكلمات تترجم كما يأتي : « إن موسى هارون شهدنا » وما بقي من هذا الشترال يمكن قراءته . ويمكن الرجوع إلى كتابة هذه الشهادات القبطية في الوثائق العربية . PER Inv. Ar. Pap. رقم ٨٤٥١ (س ٥ وما يليه) بوجهه .

ورقم ٨٦٩٩ (س ٨ - ١) راجع مكتبة المؤلف (لوفن جروماني) في كتابه

Aperçu de Papyrologie Arabe, p. 73 and note 3.

٣١ وقد ذكر اسم الشاهد نفسه في رقم ٤٨ س ٣١ ، ولا بد من التحيز المتأنيب في قراءة شهادة الشاهد في سطري ٣١ و ٣٢ فلترجع الملاحظات الواردة تحت رقم ٣٩ س ٣٧ .

٣٢ ولقد توقع الشاهد أيضاً في رقم ٤٨ س ٣٢ ، وكتبه كلمة "بن" مرتين لعدم دقة الكتاب . وكلمة "بطانة" مشطوبة في الأصل .

٣٣ وبعد التحقيق عو أجد الشهود في رقم ٤٨ س ٣٠ .

٣٤ في التحقيق المذكور هو اسم أي شاهد مذكور في رقم ٤٨ س ٣٠ .

٣٧ وقد وقع هذا الشخص نفسه بأفضله في رقم ٤٨ س ٣٠ .

(لوحة ٩)

عقد (تاريخ) رقم ١٨٩٩ مؤرخ في شهر المحرم سنة ٣٤١ هـ (٢٨ يونيو سنة ٩٥٢ م) ، وهو على ورق أبيض طوله ٢٦,٥ سم وعرضه ١٥,١ سم . وبين المباحة مكتوب بمحبر بني ، وظهر العقد خال من الكتابة ، والنقش قليل الوجود . وقد طويت الورقة طياً موازياً للسطور من أسفل إلى أعلى ثم في الوسط . وعرض الطيات المتواليات : ١,٧ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢,١ + ٢,٢ + ٢,٤ + ٢,٥ + ٢,٥ + ٢,٣ + ٢,٣ س ٣٠ .

ولعله كشف في التليوم . وهو كامل وفي حالة جيدة ، ونقشه القديمة (عمومية) ٣٨٦٧٧

- ١ بسم الله الرحمن الرحيم
- ٢ هذا ما اشترى يحنس بن شنوده بن طاقس من مقطاني ابنت شنوده
- ٣ بن أيوب وهما جميعاً من سكان ططون من كورة القيوم حصتها
- ٤ من المنزل المشاع بينها وبينه وهو السدس منها أربع أسهم
- ٥ من أربع وعشرين سهماً بحده وحدوده ومدخله ومخرجه ومنفله
- ٦ وعلوه داخل فيه وخارج منه حدّه القلبي منزل قدرى القميشاوى
- ٧ وحدّه البحرى طريق المسكرة وحدّه الشرقى منزل جرمته ابنت قميسة
- ٨ وحدّه الغربى عرسه لورثة بنى أشباهه اشترى ذلك منها بدينار
- ٩ واحد عينا ذهباً وازن بالجديد من العين المسولة قد قبضت
- ١٠ مقطاني هذا الثمن تاماً ما فيها وتبرت من هذه الحصة وسلبت
- ١١ ذلك إلى يحنس بن شنوده وحازره ومنكحه وصار ذلك مالاً من ماله
- ١٢ ومالك من ملكه أن شا باع وأن شا بنا وأن شا سكن ليس لمقطاني
- ١٣ ابنت شنوده في هذا المنزل بعد هذا الكتاب دعوى ولا طلبه
- ١٤ بوجه من الوجوه ولا سبب منه الأسباب باعت ذلك على شرط

٢٣ راجع ملاحظاتي في رقم ٥١ س ٣٠ لاوقوف على الطريقة التي نستطيع بها أن نقرأ اسم العلم « عاب » .

٢٤ أما عن هذه العلامة التي كتبت بعد شهادات الشهود فيراجع CPR III, vol. I, pt. I, p. 73, وقد وردت هذه العلامة نفسها في نهاية شهادة أحد الشهود (س ٣١) بعقد البيع الذي كشف بأدنى (رقم ٩٨١٨) والذي أشرنا إليه آنفاً في تعليقنا عن س ٤ من هذا العقد .

٢٥ والكتبة الثلاثة غير واضحة ولا يمكن قراءتها غير « ذلك » ، وقد كتب الشاهد نفسه شهادته في رقم ٤٨ س ٢٩ .

٢٦ - ٢٧ ونجد هنا مثالا لحالة نادرة ، وهي أن شاهداً نصرانياً كتب شهادته باللغة القبطية . ومما يدعو إلى الأسف أنه لا يمكن الوقوف على صحة الكلمات التي وردت في أول هذا السطر إلا بنسبة من الصعوبة . ومع ذلك فإن هذه الكلمات تترجم كما يأتي : « يا موسى هاوون شيدت » وما يق من هذا السطر لا يمكن قراءته . ويمكن الرجوع إلى كتابة هذه الشهادات القبطية في الوثائق العربية PER Inv. Ar. Pap. رقم ٨٤٥١ (س ٥ وما يليه بالوجه وزم ٨٦٧٩ - ٨ - ٩) . راجع ما كتبه المؤلف (أدولف جروجرمان) في كتابه

Aperçu de Papyrologie Arabe, p. 73 and note 3.

٣١ وقد ذكر اسم الشاهد نفسه في رقم ٤٨ س ٣١ . ولا يخفى الخطأين المائلين في آخر شهادة الشاهد في سطري ٣١ و٣٦ فتراجع الملاحظات الواردة تحت رقم ٣٩ ص ٣٧ .

٣٢ ونجد توقيع الشاهد أيضاً في رقم ٤٨ س ٣٢ ، وكتبة كلمة « ابن » عربين لعدم دقة الكاتب . وكلمة « بنفله » منقوطة في الأصل .

٣٣ وهذا الشخص هو أحد الشهود في رقم ٤٨ س ٣٠ .

٣٥ اسم الشخص المذكور هنا هو اسم أبي الشاهد المذكور في رقم ٤٨ س ٣٠ .

٣٧ وقد وقع هذا الشخص نفسه بمضاهة في رقم ٤٨ س ٣٠ .

(لوحة ٩)

عقد (تاريخ) رقم ١٨٩٩ مؤرخ في شهر المحرم سنة ٣٤١ هـ (٢٨ يونيو سنة ٩٥٢ م) ؛ وهو على ورق أبيض طوله ٢٦,٥ س وعرضه ١٥,١ س . ومن الملاحظة مکتوب بحبر بني ، ويظهر العقد خال من الكتابة ، والنقطة قليل الوجود . وقد طويت الورقة طياً موازياً للسطور من أسفل إلى أعلى ثم في الوسط . وعرض الطيات المتواليات : ١,٧ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢,١ + ٢,٢ + ٢,٤ + ٢,٥ + ٢,٣ + ٢,٣ س .

ولعله كشف في اليوم . وهو كامل وفي حالة جيدة . وتمتبه الفدية (عمومية) ٣٨٦٧٧

- ١ بسم الله الرحمن الرحيم
- ٢ هذا ما اشترى يحنس بن شنودة بن بطانق من مقطاني ابنت شنودة
- ٣ بن أيوب وهما جميعاً من سكان ططوب من كورة القديوم حصتها
- ٤ من المنزل المشاع بيننا وبينه وهو السدس منها أربع أسهم
- ٥ من أربع وعشرين سهماً بحدده وحدوده ومداخله ومخرجه وسفله
- ٦ وعلوه داخل فيه وخارج منه حدّه القليل منزل قذرى القهـ بشاوى
- ٧ وحدّه البحرى طريق المارة وحدّه الشرقى منزل بجرمنه ابنت تميسة
- ٨ وحدّه الغربى عرصة لورقة بنى الشبايه اشترى ذلك منها بدينار
- ٩ واحد عيناً ذهباً وازن بالجلد من العين المعسولة قد قبضت
- ١٠ مقطاني هذا الثمن تاماً واقفاً وتبرت من هذه الحصة وسلبت
- ١١ ذلك الى يحنس بن شنودة وحازده ومنك وصار ذلك مال من ماله
- ١٢ ومنك من ملكه أن شايع وأن شابتنا وأن شاسكن ليس لمقطاني
- ١٣ ابنت شنودة في هذا المنزل بعد هذا الكتاب دعوى ولا طلبة
- ١٤ بوجه من الوجوه ولا سبب من الأسباب باعت ذلك على شرط

١٥ بيع الاسلام وعهدته فلما كان من علة أو اتباعه أو طارى
١٦ بدن أو مستحق بمرات فاقاد ذلك وخلاصه على مقتضى
١٧ ابنت شنوده بالغ ما بين من خالص مايف شهد على اقرا
١٨ مقتضى ابنت شنوده بجمع ما فى هذا الكتاب بعد أن قرى
١٩ عليها وعرفته واقرت بفهمها فى صحة من عقلاها وبدنها وجواز
٢٠ أمرها طاعة غير مكروه ولا مجبرة طالبة رغبة وذلك فى الحرم
٢١ لسنة احدى وأربعين وثلاثة شهد على ذلك
٢٢ شهد عبد الصمد بن يوسف بن هرون على اقرا < > مقتضى ابنت
شنوده
٢٣ بجمع ما فى هذا الكتاب وكتب شهادته بخطه وذلك فى تاريخه
٢٤ شهد البيوع بن عمر بن موسى على اقرا مقتضى ابنت شنوده ببيع حصنها
٢٥ من المنزل الموصوف فى هذا الكتاب وكتب بخطه

١ وهناك بعض الخط في كلمات "سبر"، "نيس"، "زاجه".
 ٢ وكلمتا "طافان من" متفوتتان كلمتا في الأصل، ويختص من تتوعد بن طافان هو المشتري في عقد البيع ورق ٥٩ ورق ٥٨، ومن جهة في عقد رقم (٣) ١٩٠٤ مجموعة دار الكتب المصرية بطافان. ويجعل أن يكون أحد مزجي وبطافان باليونانية Hertzog وبالقبضية BERTZOG ولم أخته Mergelov باليونانية.
 ٣ أيوب هذا الاسم النقص ANCHOUH, BOUCHA, COHEN وقد ورد إمثلة طافان الواقعة جسر القلعة كغير في أول الجرد زاجه ورق ٥٨ س - ٥٩ ورق ٥٩ س ٢ (٣) تاريخ ورق ١٩٠٤.

Cl. G. HEUBER, *Die Fischschwämme der Meeren*, p. 123 l. (4)

J. Langlois, *Nouvelles*, vol. 9, p. 77.W. E. GARY, *Contrib. Mar. Sci.*, 1967, 10, 1-10. Pp. 10. 15 refs.

W. R. Cunn. *ANZJ.* 12: 125-127, 1931, p. 127 (p. 193), fig. 1-3.

p. 121.

٣ و ٣٠ و *PERF* رقم ٦٥٥ و ٦ و *PER Inv. Ar. Pap.* رقم ٨٥٤ و *P. Berol.* رقم ٨٠٥ و ٦ و ٦٠ و *(BAU n° 7)* ورقم ٨٠٠٧ و ٩ و *(BAU n° 14)* ، وبهشاش الغند الأيمن ورقم ٨٠٠ و ٤ ورقم ٨٠١٠ و ٤ ورقم ٨٠٣ و ٣ ورقم ٨١٥١ و ٣ بالوجه و *P. Louvre* رقم ٢٧٣٥ و ٦ و ٦ و *BKU n° 26, p. 26* و ٣١٢٥ و *P. Mil. Arab.* ، وقد ورد اسم هذا المكان في المخطوطات *τοῦτων πῖσαν* أو *τοῦτων εἶνον* أو *τοῦτων ἐπιτω πῖνον* (١) أقطيعة في كتاب تاريخ القيوم للبابلي ص ٨٦ ورقم ١٤٦٠. وهذه الصيغة مستعملة الآن (٢) وقد كتبها الأستاذ سلفستر دي ساسي (٣) ٦٨٢ "طوب" ، وذكرت كذلك أيضا في كتاب الصحة السنية لأن الجليعات ص ١٥٥ و ٣. وعلى الرغم من هذا الاختلاف في ضبط هذا المكان فهناك غير نسبة (٤) "طوني" ، "الطوني" ، مثال ذلك في أوراق البردي المخطوطة ببراين (P. Berol.) ورقم ٨٠٠٧ و *(BAU n° 14)* ١ - ٢ - ٧ - ٨ - ١٢ - ١٤ و ١٥ ورقم ٨٠١١ و ٤ - ٥ - ١٣ و *(BAU n° 12)* ورقم ٨٠٥٠ و ٥ ورقم ٨٠٥٢ و ٨ ورقم ٨٠٥٣ و ٤ ورقم ٨٠٥٤ و ٦ ورقم ٨٠٥٥ و ٩ و ١٨ و *(BAU n° 21)* ورقم ٨٠٦١ و ١ ورقم ٨١٧٩ و ٣ ورقم ٨٢١١ و ٩. أما عن نسبة الطوني فنجداه ورق البردي رقم ٨٠٠٨ و ٤ و *(BAU n° 22)* .

• وقد وردت عبارة "ومدخله وأخرجه" mitz hā' nishqah azl lēšēn^(٥). ويطبق الأستاذ يوسف شخت J. Schacht تقسيم العفاري إلى أربعة وعشرين جزءاً إن كان يكون له علاقة بقلوب التوراة حيث يوزع تعصب الورقة على هذا الأساس (أنظر Th. W. Fjyvnobell Handbuch, p. 252).

E. AMÉLINEAT, *La géographie de l'Égypte*, pp. 323, 527-529; W. E. CAUX, (1)
Coptic Manuscripts brought from the Fayyum n° 45'a, l. 12, and p. 65; *CMBM*

Cf. *Dictionnaire des villes, villages, hameaux, etc. de l'Égypte* (Cairo, 1881) (r)
p. 143, Taroun. Map of Egypt 1:100000 publ. by the Survey of Egypt Tutin.

S. DE SACY, *Relation d'Égypte par Abd-Allatif*, Paris, 1810, P. 682 n° 45 (r)

Cl. G. SARRON. *Répertoire géographique de la province du Fayyôm*, p. 70.

W. E. Carr, *CAMB*, n° 600, p. 391. (1)

F. PREHNKEF, *Sammelbuch griechischer Urkunden aus Aegypten*, I, n° 5112, (•)

٦ نحمد في الأصل الحالي . وقد أثبت الأستاذ يوسف كاز باتاتك (J. F. KARABACEK) أن هناك مشابهة بين اسم العلم "قنري" - المنقوط في ورقة البردي (تاريخ) رقم ١٧٧١ في ص ٥ بالوجه (مجموعة دار الكتب المصرية) - واسم العلم اليوناني $\kappa\alpha\tau\alpha\gamma\epsilon$ (K). ونجد هذا الاسم أيضا في رقم ٥٨ ص ٣ وورق البردي المحفوظ ببرلين تحت رقم ٧٥١٥ في ١٧ (BALU n° 11) ص ٧ وورقة القوطاس رقم ٦٧٦٥ في ١١) المحفوظة بمجموعة ويانا (Inv. Chart. Ar.) (قنري ابن القمص) (كنا)، وقد ذكر اسم هذا الشخص نفسه في رقم ٥٨ ص ٤ ، و"القنريش" التي نبحثها أيضا في مجموعة ببرلين (P. Berol.) تحت رقم ٨٠٠٨ في ٢٢ (BALU n° 22) ، تسبب إلى مدينة قنيتا جنوب القويم - وتسمى الآن قَنْشَا على مآهه في كتاب تاريخ القويم الخامس في ١٤١ - ونجد الاختلاف كثيرا في كتابة اسم هذا المكان في المراجع التي اعتمدنا عليها في هذا الكتاب . مثلا قَنْشَا في كتاب النحلة السنية لابن الجيعن . في ١٥٧ في ١٠ ، وقد ذكره مستشرق سيني في كتابه قَنْشَا ، وورد أيضا في ورقة البردي المحفوظة ببرلين (P. Berol.) تحت رقم ٨١٦٩ في ٣ وفي *HERF* رقم ٦٧١ في ٣ . راجع اسم هذه المدينة (قَنْشَا) بالتعليق في *HERF* رقم ٦٧١ في ٣ .

La Géographie de l'Égypte, p. 357

٧ وترى قراة اسم "جرمة" بجموعه Germana أو جرمة Hermina ، راجع رقم ٩٠ .
٨ إنشاء نقاب المخطط الفيلق ١٩٥١ ، راجع P. Lendi, ٧٧, p. 570 ، وهي باللاتينية Haru أو Haru أو Haru ، راجع أيضا لفصيلة "بشرى" في غلافوات الفصيلة . وقد ذكرت أسماء أيضا هذا "الجنس" في رقم ٥٥ هـ .

WZKM XI (1897), p. 17. (4)
 Capit. Koyoum G. Houson, *Die Personennamen der Kopten*, I, pp. 88, 95. (4)
 Græc. Kopt. Nomen. Cl. F. Preisigke, *Nomenclach*, col. 181.
 Cl. Ahmed Zaky Bey (Pacha), *Une description Arabie du Fayoum en 1877* (r)
étude de l'Égypte, Bul. Soc. Égypt. d'Histoire Nat. V n° 5 (Cairo, 1899) p. 43; G.
 Salmon, *op. cit.*, p. 71.
 S. de Saut. *Journal de l'Égypte*, 1844-1845, p. 683, n° 88. in (4)
 J. J. Ellis, *Chrestomathy of the Egyptian Dialects and the vulgar Greek dialects*, trans.
 J. Ellis, London, 1831, p. 110 the name is written Kumbichah.
 Cl. Preisigke, *Nomenclach*, col. 187 ff. (4)
 S. de Saut. *Journal de l'Égypte*, 1844-1845, p. 615. (4)

٩ راجع هذ العبارة في رقم ٤٨ س ٣-؛ و رقم ٥٨ س ٦ و رقم ٥٩ س ٦ و رقم ٦٢ س ٩ .
وعبارة "عين العسل" مذكورة أيضا في ورقة البدي المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت
رقم ١٦٠ س ٥-٦ .
٢٢ ونفس الشخص هو أحد اليهود (تاريخ) ١٩٠٢ رقم ٨٧ س ١٤ . كلمة "اقرأ"
في الأصل خطأ والصواب هو "إقرأ" ، تخفف الراء الأخيرة سهو من الكاتب .
٢٤ "مفتنى" و "بنيع" منقولتان كذلك في الأصل .

(لوحة ١٢)

عقد بيع (تاريخ) رقم ١٩٠٣ مؤرخ في شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٤١ هـ .

وهو رق أبيض متبرقع بلون أصفر في الظهر، وطوله ٣٤ سم وعرضه ٢٥,٨ سم. وتحتوي الملاحظة على مخطوط بجهة اللسان فقط. والأوراق ١-١٣ (بداية الكتاب ١) - ونهاية التشوهد (س ١٥١٤ في الجهة اليمنى) ت (س ١٤ في الجهة اليسرى) ث (س ١٥ و ١٦ في الجهة اليمنى) مكتوبة بغير أصفر. ينصرف إلى الحجرة ج س ١٧-١٨ (بداية الكتاب ج) بغير أصفر، ونهاية التشاهد "ح" (س ١٩) مكتوب بغير لونه لونه الصدأ.

والكتابة خالية من النفط ، وقد طوي الرق طياً موازياً للمستطور من أسفل إلى أعلى ، وعرض
الصفحات المتواليات : ٢٠,٦ + ٢٠,٧ + ٢٠,٩ + ٢٠,١ + ٢٠,٤ + ٢٠,٣ + ٢٠,١ + ٢٠,٤ + ٢٠,٨ س .

ويحتمل أن يكون هذا العقد قد كشف بأعمال اليوم .

وقد خيط برق من فوق سطور ٧ - ٩ ومن أسفل النص • واجتنب الأيمن السفلى مفقود،
وقد نثقت أوائل سطور ٣ - ٥ وبجانبه سطور ٦ - ٨ • نمرة (عمومية) ٣٨٨١ •

تسم الله الرحمن الرحيم

- ١ هذا ما اشترى يحنس بن شندوه بن بطاقيس بن موسى بن سكرين وسمويل بن شندوه بن قزرى بن سكان طابون بن كورة
- ٢ الفاجوم [اشترى منهما حصتهما من الدارل المتاع بينهما وبين سمراده بن يحنس بن قزبان وهو اثنا عشر شهرا من الزوية
- ٣ اوعشر [ان سهرما بئله وجاهوده وسفاله وياه وداحل فيه وتاجح منه حقه القلى منزل قزرى القميشاوى وحده [الحاجزى طريق المسارة وحده الشرق منزل جريده بن سسته وحده الغربى عرصه لورقة بن ايشابه اشترى ذلك منها بئله ثلثة المائتين وثلت عينا فدحا وارن بالمطيد قد قبض موسى بن سكرين وسمويل بن شندوه [البتلاوية المائتين وثالث وسلم ذلك الى يحنس بن شندوه بطاقيس وقبضه وجاهه وماكاه وصار ذلك مال دابن ماله
- ٤ وذلك من مالاكاه ان ما باع وان شا سكن ليس لموسى بن سكرين وسمويل بن شندوه في هذا
- ٥ مال بئل بعد جهالة الكتيب دعوى ولا طلبة بوجه من الوجهه ولا سبب من الاكساب باعوا ذلك على شرط
- ٦ بين الاحكام وجمعه فما كان من طاعة او جماعة او طارى بدى فاستاذ ذلك وخلاصه على موسى بن سكرين

١١ [وسم] بويل بن شندوه بالغ ما بلغ من خالص مالها شهد على اقرار موسى بن سكرين وسمويل بن شندوه يحنس ما في هذا

- ١٢ الكلاب بعد ان قزى عليهما ومرفوه واقترعا فعهمة في صحة عقلمها ولبنيها وجوزا امورها طابعين
- ١٣ غير كرهين ولا عيبرين طابعين راشقين وذلك في جسادى الآخر من سنة احدى واربعين وثلاثية شهد عد الرحمن بن هدى [العلم] البقار على جميع ما به
- ١٤ [شهد محمد] بن اُحد بن علي بن ردة على اقراره
- ١٥ [بما فيه] وكتب بخطه شهد ابراهيم بن اُحد على اقرار
- ١٦ موسى بن سكرين يحنس ما في هذا الكلاب وراكتب بخطه
- ١٧ [شهد بخيار] بن اسمعيل يحنس ما في هذا الكلاب وكتب شهادته بخطه
- ١٨ [شهد فلان بن] سميريل يحنس ما في هذا الكلاب وكتب عنه بخيار بن اسمعيل امره وعضره
- ١٩ [شهد فلان بن] يوسف على جميع ما في هذا الكلاب وكتب شهادته بخطه

٢ أما عن اسم المشتري المشار إليه هنا فتراجع رقم ٥٧ ص ٣ . و يعادل اسم سكرس باليونانية $\Sigma\kappa\rho\iota\varsigma$ على ما أخبرني مسيو H. Munier . راجع ملاحظاتي عن مدينة تطلون في رقم ٥٧ ص ٣ (ص ١٥٥) .

٣ وتزوج أم يكون الشخص المشار إليه هنا هو نفس سمراده بن يعنص الذي ورد اسمه في رقم ٥٩ ص ٣ . واسم العلم سمراده مستنبط من الصيغة القبطية المختصرة $\Gamma\alpha\rho\mu\alpha\tau\alpha$ أو $\Gamma\alpha\rho\mu\alpha\tau\epsilon$ ويقابل الاسم اليوناني $\Sigma\alpha\rho\mu\alpha\tau\epsilon\varsigma$ أو $\Sigma\alpha\rho\mu\alpha\tau\epsilon\varsigma$. وقد ورد أيضا في ورقة البردي رقم ٨٠٠٥ ص ٣ - ٤ من مجموعة برلين . وقراءة هذا الاسم "فرمان" يقرب الى الذهن أنه فرمان وهو تحريف للاسم القبطي $\Gamma\alpha\rho\mu\alpha$ أو $\kappa\omega\sigma\mu\alpha$ أو $\kappa\omega\sigma\mu\alpha$ (CPR II, p. 202) . وكثيرا ما ذكر في أوراق البردي (مثلا فرمان - وهو منقوط كذلك في الأصل رقم ٨٠٠٨ ص ٧) (BAC, n° 22) . ويحتمل أن يقرأ هذا الاسم "فرمان" ، وهو يعادل باليونانية $\Pi\alpha\rho\mu\alpha\tau\epsilon\varsigma$ أو $\Pi\alpha\rho\mu\alpha\tau\epsilon$ (F. Preisigke, *Namenbuch*, col. 279) . ويوجد هذا الاسم منقوط في ورقة البردي رقم ٨٦٥٠ مجموعة وبانا على ما أوضحه الأستاذ و . ثوت في كلامه عن أوراق البردي العربية التي كشفت في القويم .

٤ وقد ورد اسم "تقري القمبشاي" في رقم ٥٧ ص ٦ .

٥ ويقابل "جرميد" باليونانية $\Gamma\epsilon\rho\mu\iota\delta\epsilon\varsigma$ أو $\Gamma\epsilon\rho\mu\iota\delta\epsilon\varsigma$ على ما أخبرني مسيو H. Munier . ولهم العلم "مسنة" الكثير الاستعمال في أوراق البردي يعادل في القبطية $\Gamma\epsilon\rho\mu\iota\delta\epsilon\varsigma$ أو $\Gamma\epsilon\rho\mu\iota\delta\epsilon$. وصيغة "مسنة" نادرة في كتب

(١) F. Preisigke, *Namenbuch*, col. 472 .

(٢) W. E. Crum, *CMBM*, n° 344 (p. 161) .

(٣) G. Hauser, *Die Papyri des Reiches der Kopten*, p. 58 II .

(٤) F. Preisigke, *Namenbuch*, col. 381 .

(٥) G. Lutz, *Zwei arabische Papyri*, in *ZDMG* NXXV (1890), p. 157 .

(٦) F. Preisigke, *Namenbuch*, col. 51, 243 .

(٧) W. E. Crum, *Coptic Manuscripts brought from the Papyrus*, n° 53, p. 153 .

(٨) CPR II, n° 151 ; W. E. Crum, *CMBM*, n° 414 (p. 257), 673 (p. 253) .

(٩) W. E. Crum, *Coptic Papyri*, n° 451 (p. 74) .

الخطط لتقري ج ٢ ص ٤٩٥ ص ١٨ مقتبسة عن الصيغة القبطية $\sigma\omega\upsilon\sigma\iota\mu\iota$ أو $\sigma\omega\upsilon\sigma\iota\mu\iota$ (١) أو $\sigma\omega\upsilon\sigma\iota\mu\iota$ أو $\sigma\omega\upsilon\sigma\iota\mu\iota$ (٢) . أما عن لفظ "إشايه" فتراجع رقم ٥٧ ص ٨ .

٦ ومع أن الثلاثة الأحرار غير واضحة تمام الوضوح فإن الاستنباط الذي ذهبت إليه يجعل قراءتها محققة . راجع عبارة "وازن بالجديد" في رقم ٤٨ ص ٣ - ٤ ورقم ٥٧ ص ٩ ورقم ٥٩ ص ٦ . ولم يبق من الكلمة الأخيرة من السطر إلا حرفا الألف واللام "ال" والجزء العلوي من "لا" و "أ" .

٧ ويظهر أن الـكـب قد أحمل كتابة كلمة "بن" بعد اسم العلم شتوده .

٨ لفظ "من" غرض جدا في الأصل .

٩ مبدأ هذا السطر غير ظاهر لأن الخبر قد هت ونص في بعض المواضع ، ولكنها لا شئت في صحة حروف "ال" و "لا" . ويمكن تكملة هذا السطر على ضوء رقم ٥٩ ص ٨ .

١٣ كلمة "أربعين" لا يمكن قراءتها إلا بصعوبة ، ولكن من الصعب أن نجد رقبا آخر يتشبه مع الحروف الظاهرة في الأصل .

١٤ كان محمد بن أحمد بن علي بن رزمة أحد الشهود في العقد رقم ٥٩ ص ١١ وعبد الرحمن ابن هندي في نفس العقد (ص ١٣) . أما عن اسم العلم "حندي" فتراجع كتاب الاشتقاق لابن دريد (طبعة (F. Wuestenfeld, 1854) ص ٣٥٥) .

١٥ ولم يبق من حرف الواو إلا الأرسه . وقد ورد اسم إبراهيم بن أحمد من بين الشهود في رقم ٥٩ ص ١٤ . وتخرج أنه كتب شهادته أيضا في ورقة لبردي رقم ٩١٥٩ ص ٣٣ بمجموعة برلين (متوخ سنة ١٣٤٦) . ويظهر أن الـكـب قد حاول أن يكتب الكلمة التي تحت "شيد" في الأصل "البكار" فلم يوفق . وربما كان ذلك راجعا الى ردة العلم الذي جرى منه الخبر بخسارة . لحاول الـكـب أن يحو الكلمة لتكتب بخط ردي فحضر فيها ثم كتب كلمة البكار بجوارها .

١٦ وأما اسم العلم "سكرس" فهو تحريف واضح لكلمة "سكرس" . وقد أعلات يست نادرة الوقوع حتى في الأسماء المتألفة مثلا "بليت" بدل "بليت" . ونجد في رقم ٥٩ ص ٤ :

(١) PERF n° 51 ; W. E. Crum, *CMBM*, n° 489 (p. 232) .

(٢) CPR II, p. 205 .

(٣) W. E. Crum, *CMBM*, n° 1141 (p. 484) .

مقارنه بن مرقوه (بدل مقاره بن مرقورة) التي ورد ذكرها في أوراق البردي المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٤٧ من ١٢ بالظهر .

١٧ ويمكن أن يشكل اسم العلم "حار" طريق مختلفة استنادا إلى ما ورد في كتاب المشتبه للذهبي ص ٨٦ و ١٩٢ - ١٩٣ حيث نجد خيار وخيار وخيار . وأنا أفضل الاسم الأول لأنه أكثر تداولاً . وقد كتب نفس الشخص شهادته في ورقة البردي (P. Berol.) رقم ٩١٥٩ من ٣٣ (وهي مؤرخة في سنة ٥٣٤٦ د) .

١٨ لم يظهر بعض الكلمات بسبب استعمال الكتب فلما مشفوقا ، ولكن قراءتها على الرغم من ذلك عتقة . واسم أبي الشاهد هو جبريل بلا مرأه .

١٩ وقد كتب الشخص نفسه شهادته أيضا في رقم ٥٩ من ١٣

٥٩

(لمحة ١١)

عفسد بيع (تاريخ) ١٩٠١ مؤرخ في شهر شعبان سنة ١٣٢١ هـ . وهو على ورق أبيض مصغور ظهروا بلون أصفر ، وضوئه ٣٥ م وعرشه ٣٦ م . ونص النسخة مكتوب بأجنية الهيكلية فقط ، والسطور ١١ - مكتوبة بغير أسود (الكتاب ١) وطباعت النسخة المختلفة (ب) من ١١ - ١٢ في الجانب الأيسر (ت) من ١٢ - ١٣ في الجانب الأيمن (ث) من ١٣ - ١٤ في الجانب الأيسر (ج) من ١٤ غير لونه يكون الصلابة . ونلاحظ أن حرف السين يختلف عن حرف السين بخط منحرف (راجع رقم ٣٨) . والنقطة قليلة ، وقد طوى الرق طويلا ، فاستطاعنا أن نرى إلا ثلاث طيات في الجزء العلوي عرضها ٨ ، وارتفاعها ٧ م . ونجد أنه كتلف بالغير . وقد تلف العقد في بعض المواضع وهو على العموم في حالة جيدة .

١ نسيم الله الرحمن الرحيم
٢ هذا ما التبري يخش من شهوده بطقس من عبد العزيز بن مقبل وهذا جميعا من سكان ططون من كورة القيصم
المشوى [٩] [الجنيد الشاع]

٣ بيته وبين سرهاده بن يخش التي اشتراها منه وهو النصف من المنزل شاع غير مقسم اثنا عشر سهما من أربعة وعشرين س[هم]ا بخمسة وحدهه

٤ وولداه وخبرجه وكل من هو لهذا المنزل داخل فيه وخارج منه هذه الأول وهو القبل ينسب الى جريانة
لقوريل بن كل وعلاها عريانة لورثه [فلاذ]

٥ الاطلس وحده البحرى الطريق المسارة وسده الترق منزل حرمدة ابنت مرقورة وحده البري الطريق المسارة
ومنه المدخل الى هذا [التبريل]

٦ المشوى ذلك منه أربع الدائر متاقيل معسولة وازن بالجليد قد قبض عبد العزيز بن مقبل هذا القسم ثلثا
والثاني وثبتي من هذا المنزل الموصوف في [هذا]

٧ الكلاب ولم ذلك الى يخش من شهوده بطقس وحضاره وملكه وصار ذلك مال من ماله وملك من ملكه ان
شايح وان شاعر وان شاعصل فليارس

مقاره بن مرقويه (بدل مقاره بن مرقوة) التي ورد ذكرها في أوراق البردي المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٤٧ من ١٢ بالظهور.

١٧ ويمكن أن يشكل اسم العلم "حار" بطرق مختلفة استنادا إلى ما ورد في كتاب المشبه للذهبي ص ٨٦ و ١٩٢ - ١٩٣ حيث نجد خيار وخيار وخيار. وأنا أفضل الاسم الأول لأنه أكثر تداولاً. وقد كتب نفس الشخص شهادته في ورقة البردي (P. Berol.) رقم ٩١٥٩ ص ٣٣ وهي مؤرخة في سنة ٣٤٦ هـ).

١٨ لم يظهر بعض الكلمات بسبب استعمال الكتب فلما مشقوقا، ولكن قرأناها على الرغم من ذلك بحقيقة. واسم أبي الشاهد هو جبريل بلا مره.

١٩ وقد كتب الشخص نفسه شهادته أيضا في رقم ٥٩ ص ١٢

٥٩

(لوحة ١١)

عقد بيع (تاريخ) ١٩٠١ مؤرخ في شهر شعبان سنة ١٣٢١ هـ، وهو على رق أبيض مصبوغ خضره بلون أصفر، وطوله ٣٥ سم وعرضه ٢٠ سم. ومن المبرسة مكتوب بخطه بالخطية فقط، والسطور ١١ - مكتوبة بغير أسود (الكتب) وشهادات الشهود المختلفة (ب) ص ١١ - ١٢ في الجانب الأيسر (ت) ص ١٢ - ١٣ في الجانب الأيمن (ث) ص ١٣ في الجانب الأيسر (ج) ص ١٤ بغير لونه كونه أصفرا. ونلاحظ أن حرف السين يختلف في حرف السين بخط منحرف (راجع رقم ٣٨)، ونلاحظ قبيل. وقد حوى الرق خطا موزنا للسطور بحيث لا ترق إلا اثنتان طيات في الجزء العلوي غير متساوية - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨

١١ كاتبا "شهر" و "العرب" مقطوعان في الأصل ، كما نرى حرف الشين من كلتي شعبان وشهد مقطوعا . راجع عبارة "شهور العرب" التي تختلف عن شهر المعجم أو شهر القبط في مجموعة دار الكتب المصرية رقم ٨٧ س ٤ ورقم ١٧٤ س ٥ - ٦ . وكاتبا "محمد" بن "مطموسان" . وقد كتب الشخص نفسه شهادته في رقم ٥٨ س ١٤ .

١٢ ويحتمل أن يكون اسم الشاهد الذي كاد أن يخفى مبتدئا بأداة التعريف وحرف العين . وقد كتب نفس الرجل شهادته في رقم ٥٨ س ١٩ .

١٣ لم يظهر إلا حرف الباء في أول هذا السطر ، وهناك بعض آثار ظاهرة من الحروف السابقة . ويجد عبد الرحمن بن هدى (كلمة بن ناقصة في الأصل) من بين الشهود في رقم ٥٨ س ١٤ - ١٥ .

١٤ كذلك نجد إبراهيم بن أحمد من بين الشهود في رقم ٥٨ س ١٥ .

٦٠

(و ح و ت ١٣)

عقد بيع (تاريخ) رقم ١٧٩٤ مؤرخ في شهر رجب سنة ٥٤٠٦ .

وهو عن وثيقة أبيه حيث مصيغ ظهر بن أمية . وظونه ٣٣٠٣ ورضاه ٣٣٠٨ س .
ومتن المبيعة مكتوب بالوجه (أعلى بنية الداخل فقط) بحد أسود ، وربما كتبه سليمان بن إدريس المذكور في صفح ١٥٠٢ . والنقطة قبل . وقد كتب حرف السين مرارا "س" . وظهر العقد خل من الكتابة . وقد طوى ضابطه من مسطور من أسفل إلى أعلى ، وعرض الطيات المتواليات : ١٤ + ١٦ + ١٦ - ١٧ - ١٨ + ٥ + ٥ + ٣٠٣ س .
وقد كشف العقد في مدينة القيروان . وهو كسوف في حالة جيدة .

نقرة (تجوية) ٣٤٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

- ١ أمرنا بالبيع بقبض الثمن من الشترين بالإحازة وكتب سليمان بن إدريس في تاريخه
- ٢
- ٣ هذا ما اشترا ميموس بن شيدر الأكبر وزوجته سمره ابنت سلمة بن هريته من يهودا ابنت قورديل ومن ولدها قريده ابنت قري وما جئنا من أهل النبيعة المعروفة بياجسوق قرية من قرا كورة
- ٤ التيوم اشتروا منها بصيغة واحد وعقد جميع المثل الذي هو ملكها أربا عن ولدها قورديل وعمرها بئوده الناس في القبلة المعروفة بجارة الكلايين من شرق هذه النبيعة في
- ٥ الوجه القليل ويشتمل على ذلك حدود أربع المثل الأول القليل بئسي الى منزل أبو وللد الثاني البحري بئسي الى معصرة وريته أولاد أرون وأحمد الثالث الشرق
- ٦ الحجاز وريته بئسي لب هذا المثل وريته للمحل اليه والمخرج منه ولد الرابع القليل بئسي الى الطريق المسارة
- ٧ اشترا ميموس بن شيدر وزوجته سمره ابنت سلمة بن هريته
- ٨ جميع هذا المثل المصادرة الموصوف في باطن هذه النبيعة بحدده وحده وسيله وأرضه وسحابه وطوبه وخشبه وأبوابه وجارته وكل حق هو له داخل فيه وخارج منه شرا بئ
- ٩ صحيح لا شرط فيه ولا وعد ولا ربيعة ولا ودية بئ من العين الوزان يحسن دنانير عينا ذهبيا وازنة
- ١٠ جبالا قبضت باليها ابنت قورديل واللتا بقرضها ابنت قري

- ١١ كلنا "شهر" و "العرب" منقوطان في الأصل ، كما يرى حرف الشين من كلتي شعبان وشهد منقوطا . راجع عبارة "شهور العرب" التي تختلف عن شهور المعجم أو شهور القبط في مجموعة دار الكتب المصرية رقم ٨٧ س ٤ ورقم ١٧٤ س ٥ - ٦ . وكلنا "محمد ، بن" مطموستان . وقد كتب الشخص نفسه شهادته في رقم ٥٨ س ١٤ .
- ١٢ ويمثل أن يكون اسم الشاهد الذي كاذ أن يخفى مبتدأ بأداة التعريف وحرف العین . وقد كتب نفس الرجل شهادته في رقم ٥٨ س ١٩ .
- ١٣ لم يظهر إلا حرف الباء في أول هذا السطر ، وهناك بعض آثار ظاهرة من الحروف السابقة . ونجد عبد الرحمن بن هدى (كلمة بن ناقصة في الأصل) من بين الشهود في رقم ٥٨ س ١٤ - ١٥ .
- ١٤ كذلك نجد إبراهيم بن أحمد من بين الشهود في رقم ٥٨ س ١٥ .

٦٠

(لوحة ١٣)

عند بيع (تاريخ) رقم ١٧٩٤ مؤرخ في شهر رجب سنة ٥٤٠٦ .

وهو من ورق أبيض سبك مصبوغ ظهره بون أصفر ، وطوله ٣٠ سم وعرضه ٢٠ سم .
ومن الناحية مكتوب بالوجه (أغني نخبة الباطن فقط) بغير أسود ، ورسم كنيسته سبيل بن إدريس المذكور في سطري ١٥٠٢ . والنقش قيق . وقد كتب حرف الشين مرار " ش " . وظهر العقد خال من الكتابة . وقد طوى طيا موازيا للمستطور من أسفل إلى أعلى ، وعرض الخطات المتواليات : ٤٩ + ٤٦ + ٤٦ + ٤٦ + ٤٧ + ٤٨ + ٥ + ٥ + ٥٢ + ٣٠ سم .

وقد كشفت العقد في مدينة القديوم ، وهو كامل وفي حالة جيدة .

نقرة (عمومية) ٣٤٥٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

- ١ أعزنا فالبايعين بقض العمن من الشتر بان بالأحارة وكتب سليمان بن إدريس في تاريخه
- ٢ هذا ما اشترى متوس بن شندر الأجير وزوجته سمرته ابنت سلة بن هرثيه من بايعها ابنت قوريل ومن واليتها قوريله ابنت قري وما جيعا من أهل القضيعة المعروفة بالمعروفة بالبحسوق قرية من قرى كورة
- ٣ قوريله ابنت قري وما جيعا من أهل القضيعة المعروفة بالمعروفة بالبحسوق قرية من قرى كورة
- ٤ القديوم اشترى منها بصيغة واحد وعقد واحد جميع المنزل الذي هو ملكها رأيا عن والدها قوريل وعيها بيده
- ٥ الشناس في القباية المعروفة بخارة الكلايين من شرق هذه القضيعة في
- ٦ الوجهة القبلية ويشتمل على ذلك حدود أربع اهل الأول القبلية يتنسى الى منزل أبو ولحد الثاني البحري يتنسى الى معصرة ورثته أولاد أرون ، ولحد الثالث الشرقي
- ٧ الحجاز ومنه يشيع باب هذا المنزل ومنه المدخل اليه والمخرج منه ولحد الرابع الغربي يتنسى الى الطريق السارة
- ٨ اشترى متوس بن شندر وزوجته سمرته ابنت سيلة بن هرثيه
- ٩ جميع هذا المنزل والحدود الموصوف في باطن هذه الحجة بحده وحدوده وعيها وسيله وارثه وسيله وطوبه
- ١٠ ويشتمله وأبوابه وجارته وكل حتى هو له داخل فيه وطاح فيه وشرا ثلث
- ١١ صحيح لا شرط فومه ولا وعد ولا رخصة ولا زينة بطن بايعه من العمن الوزان خمس دانير عينا فها وارثه
- ١٢ جاراوا قبضت بايعها ابنت قوريل ووالدتها قوريل

(باليونانية: Ἡρακλῆς, Ἡρακλῆς, Ἡρακλῆς) وبالقطبية: Ἡρακλῆς, Ἡρακλῆς, Ἡρακλῆς. وبلاحظ ورود هذا الاسم ذاته في سطر ٩ "حرمه"، ويحتمل أن تقابل في القطبية (١١) وفي اليونانية: Ἡρακλῆς. ولكن ورود لفظ "حرمته" في الأسطر القليلة التالية يبرح خطأ كلمة حرمه. وقد يكون ذلك راجعا إلى زلة القلم أكثر من أي شيء آخر. ويمكن التحقق من صحة كلمة «لهيوا» استنادا إلى ما ورد بقم ٦٧ س ٩ حيث نجد حرف الياء من هذه الكلمة منقوطة (لهيوا)، وهو يعادل بالقطبية Ἡρακλῆς على ما ذكره G. HEUSER. وكثيرا ما تختلف أسماء الأعلام القطبية في الشكل إذا ما نقلت إلى العربية، فنانا نجد أيضا (س ١١) صيغة مختلفة لهذا العلم (لهيوا). وليس من الخفق أن يكون أبوها قوريل بن إبيله (انظر رقم ٦١ س ٢) (أولا). ولا نستطيع أن آتى بالنقش القطبي لكلمة قريهوه (س ٨ - ٩): وقريهوسا (غير منقوطة) وقريهوا (س ١١). ويحتمل أن يكون اسم قري لهيوانية: Κηϥ وبالقطبية: Κηϥ أو Κηϥ أو Κηϥ. وهذه الصيغة كلها اختصار الاسم اليوناني: Κηϥ. (راجع أيضا رقم ٦٧ س ٨). أنظر قربة ييوسوق في رقم ٥٤ س ٣ (ص ١٣٦).

٤ في الأصل أدولاً (بالتونين وهذا لا نجد إلا نادرا في الوثائق العربية). والكلمات التالية منقوطة: في: المعرفة، شرق: في. وبعبارة (غير منقوطة) هو الاسم القبطي: ΠΑΝΘΡΟΥΤΟ (١١) ΠΑΝΘΡΟΥΤΟ.

٥ ولاسم القديس على «مخل» لا يمكن قراءته، ومن المحتمل أنه ينبغي بايو. وقد ورد ذكر «تعمير» في رقم ٥٦ س ٤ (١٤٩ - ١٥٠). وحرف ثاء فقط منقوطة في كلمة «ورشته»، وكلمة

F. PRESTON, *Namenbuch*, col. 104. 124. (١)

G. HEUSER, *Die Personennamen der Kopten*, I, p. 84. (٢)

W. E. CARM, *CMRL*, n° 155 (p. 79). (٣)

G. HEUSER, *op. cit.*, p. 83. (٤)

F. PRESTON, *Namenbuch*, col. 172. (٥)

W. E. CARM, *Coptic Ostraca*, n° 451 (p. 74). (٦)

H. R. HALL, *op. cit.*, p. 123. (٧)

J. H. GREGG, *Excavations at Sappara 1903-4, 1904-10, Cairo 1912*, n° 256 (p. 87). (٨)

W. E. CARM, *CMRL*, p. 74. (٩)

HEUSER, *op. cit.*, p. 104, *CPR II*, p. 208. (١٠)

أرون (منقوطة في الأصل) وهي تعادل تماما الصيغة: Ἀρων, Ἀρων, Ἀρων. وحرف الشين في كلمة الشرق منقوطة في الأصل.

٦ في الأصل: إله، منه، القوي، استرا.

٧ والكلمات التالية منقوطة في الأصل: هذا، الموصوف، وعونه، وأرضه، حجارته. وقد نقلت كلمة "حجة" إلى القطبية بهذه الصيغة: ἡδωγε.

٨ نرى في الأصل: شرط، واره، قوريل، والبنتا، قري، وأما الاسم بليها فهو غير واضح، ويحتمل أن يكون محوفا عن اسم آخر.

٩ وهذه الكلمات "هذا، ذلك، سرته" منقوطة في الأصل. وقد كتب الكاتب أولا "وسلما بليها" لبنت قوريل ووالهتا قريهوا لبنت قري، ثم شطبها من الوسط وكتب بدلها بين السطرين عبارة "متوس بن ثيندر بزوجه سرته لبنت سيلاه بن حرمه". أما وقد نسى الكاتب كتابة الفعل وجب علينا أن نكني العبارة بإضافة "وقبضا" (راجع رقم ٥٨ س ٧).

١٠ - ١١ واللفظ في هذه الكلمات "وهيا، صدقا، قريهوا، قري" موجود في "الأصل".

١٢ عبارة "وعرفوا بغير ذلك" متصلة كتابيا بعضها ببعض.

١٣ أما عن عبارة "وشبه على ذلك" فتراجع ملاحظتي تحت رقم ٣٨ س ١٩. وأما عن الأصلاحات التي أدخلها الكاتب فتراجع ملاحظتي تحت رقم ٣٩ س ١٢. ويظهر أن الكاتب قد كتب كلمة "سلة" بدل "سيلاه"، وإن لم تكن على يقين من صحة هذا القول. ويقرأ الحرف الذي بعد الخططين العموديين "صح" (راجع رقم ٥٤ س ١٣).

١٤ ونرجح أن يكون اسم أبي الشاهد الأول "السالك" على ما ورد في جانب المشتبه للذهبي ص ٢٧٣. على أننا لا نستطيع الجزم بصحة قراءة هذه الكلمة على هذا الوجه لاسيما أن الحرف الأخير منها قريب الشبه بحرف الياء. راجع الصيغة المختصرة "يو" في رقم ٥٤ س ١٢.

P. Lond. IV, n° 1635, (p. 542); W. E. CARM, *CMRL*, n° 403 (p. 189). (١)

Coptic Ostraca, n° 417 (p. 71).

W. E. CARM, *CMRL*, n° 1141 (p. 434). (٢)

٦١

عقد بيع رقم ١٢٤ (تاريخ ١٧٩٨) مؤرخ في شهر رجب سنة ١٢٣٣ هـ .

وهو على ورق أصفر طوله ٢٧,٥ وعرضه ١٨,٣ سم . ونص المايعة مكتوب بوجه العقد بحبر أسود بأربع أبياد . وقد كتب الجزء الأكبر من العقد (س ١ - ١٩) (١) . وكتابة الشاهدين ب ، ت (س ٢٠ - ٢١ و ٢٢ - ٢٣) ورديشة تذل على سرعة الخط . وقد كتب الكتبت (ت) س ٢٢ - ٢٣ بخط سريع كما وصل الكلمات بعضها ببعض . والنقط قليل . ويتناثر حرف السين بخط منحرف (راجع رقم ٣٨) . وتظهر العقد خال من الكتابة . وقد طوى العقد في الوسط ونحو الوسط طياً موازياً للسطور من أسفل إلى أعلى ، وعرض الطيات المتواليات : ٢,٤ + ٢,٣ + ٢,٤ + ٣,٥ + ٣,٦ + ٣,٦ + ٣,٩ + ٤ + ٣,٦ سم .

ويحتمل أن يكون هذا العقد قد كشف ببنية الخيوط . وهو كامل وفي حالة جيدة جداً .
وقد نشر الأستاذ برنارد موريس (B. Monrez) صورة هذا العقد الشخصية في *Ar. Pol.* لوحة ١١٥ .

نص الله الرحمن الرحيم

- ١ ههنا ما اشترى اسحق بن ابيهله البُحسوق من ابنتي^٢ اخيه دقيمه ابنت يعوق النبراوي اشترى منها
- ٢ ستيناً واحداً وعقداً واحد جميع حقها ومساكنها من المنزل والدور التزراه الممر [وقفة بارش]
- ٣ من ابنيه بن اسحق البُحسوق ويحيط بها المنزل ويشتمل عليه حدود أربع حده الأول وهو القنلى بنهي
- ٤ إلى دار بني يعوق والحد الثاني وهو البحري بنهي إلى دار النعال ومنه يسبح إليه والحد الثالث وهو الشرق بنهي
- ٥ إلى منزل قبحوش بن شموذه والحد الرابع وهو الغربي بنهي إلى منزل نيدر بن اسحق هذه جميع حدود هذا المنزل
- ٦ والدور القزراه اشترى اسحق بن ابنيهله ذلك كله بنصف دينار وثمن دينار ثماناً لما وقع عليه البيع المذكور
- ٧ وقبضت البايعة المذكورة هذا الثمن ثانياً وأما كاملاً وأبوت المذكوري المذكور منه ومن ورثه وقدمه وصوبه
- ٨ براء قبض واستقينا ورسلت اليه جميع ما اشتراه منها وهو عن أرزاق من أمها ادوى ابنت ابنيهله وحاجه
- ٩ المشترى المذكور ولكنه وصار له وفي يده ومالك من ماله يتصرف فيه كصرف في ماله المذكور
- ١٠ أملاكهم وتزوقا بأناسهم بما يوجب عليهم البيع ووجوبه عن راض منهما جميعاً بما يتأبها به وإتخاذ منهما
- ١١ له بمرورتهما به وورثتهما عليه ونظر منهما له قبل الشري وبمده فقباعا على ذلك فيما صحبهما بما

وقد كتب الكاتب عليه (والقبطان في غير موضعهما) بدل دينة (انظر ص ١٥) وهو بالقبطية AGAGHH . بيد أن هذا الاسم عربي الأصل . ولشبراوي نسبة إلى منتهى وهي قرية من قرى الفيوم (انظر كتاب الصحة السنية لابن الجيمان ص ١٧٢ من ١٣ - ١٤) .

٣ والكلمات "حقها، ومصائبها، القوراء" منقوطة كذلك في الأصل، وكذا حرف الياء في من كلمة جميع .

وقد كتب الكاتب القوراء بدل القوراء هنا وفي صفح ٧ . وكلمة هذه الكلمة بهذه الصيغة أمر لم تجربه العادة، وذلك باستعمال صيغة فعلاء بدل فعلا في اللغة العامية التي كانت شائعة في ذلك العصر بل وفي أيامنا هذه . وتكتب ه - بدل - ي في آخر الكلمة أحيانا في المخطوطات العربية التي كتبها أشخاص من النصارى . راجع أيضا لفظ صفراء بدل صفراء في رقم ٣٧ ص ٧ .

وقد أصلح الكاتب حرف الدال من كلمة الدور، على أنه لا يمكن الجزم بصحة هذه التهمة التي في آخر السطر .

٤ وكلمة الحق فقط منقوطة في الأصل .

٥ وقد كتب الكاتب على الرق كلمتي "بن بن" في الأصل، ثم أورد أن يصلح الكلمة الثانية بفعلها ينوق (منقوطة)، وكتب بذلك ألفا زائدة بعد كلمة بن الآخر . ودار بن ينوق مذكورة أيضا في رقم ٦٢ ص ٦ .

وقد أشرنا إلى العفارة ذات عبارة "مترنل ينوق" رقم ٦٠ ص ٨ - ١٠ . وفار العفارة في رقم ٦٣ ص ٦ . وحرف النون في الكلمة الثانية منقوطة في الأصل .

٦ انظر مترنل فنجوش ("فنجوش" في الأصل) في رقم ٤٥ ص ١٣ . وقد ورد ذكر مترنل فيند بن حتى أيضا في رقم ٦٢ ص ٧ وفي رقم ٦٧ ص ٩ . وقد ورد في الرقم ٥ . في أن المترنل قد التفتت .

٧ ولم ينقط إلا حرف النون في كلمة القوراء (وقد كتب حرفا عن القوراء) .

٨ "قوراء"، "منقوطة كذلك في الأصل .

٩ في الأصل "إرتها" . أما عن كتابة النساء بدل النساء فيراجع رقم ٣٧ ص ١٠ . وقد نجد اسما يونانيا أو قبطيا يعادل الاسم أدوى .

W. E. Crum, *Coptic Manuscripts brought from the Fayyum* no 23, i. (p. 41) (*)
G. S. L. *Revue de l'Égypte*, no 74. (*)
in *Description de l'Égypte, état moderne* II, 1 (1822), p. 816, Menhara. Atlas 17, 10, 15, Minnash.

M. Durrant, *Der vom Himmel gefallene Brief Christi*, p. 109. (*)

١٠ وكلمتا "مال" و "ملك" مرفوعتان في الأصل وهما منصوبتان على الاتبع . وحرف الياء غير منقوط في كلمة فيه .

١١ وكلمتا "ووجوبه عن" هما الكلمتان الوحيدتان المنقوطتان في الأصل .

١٢ حرف الفاء من كلمة ومعرفة منقوط في الأصل .

١٣ لم ينقط في الأصل إلا كلمة "شرايه" وحرف الياء من كلمة تواليح ؛ وقد حرف الكاتب كلمة "إنوى" فكتبها "أوى" .

١٤ وتجنز حرف السين في كلمة "نفسه" بخط منقوف . انظر الملاحظة التي ألبستها تحت رقم ٣٨ .

١٥ قد نقت حرف الياء فقط في اسم "دنية" .

٢٠ والكلمة الثانية في هذا السطر (من ناحية اليسار) وهي "شبد" منقوطة في الأصل .

ونجد اسم العلم "مكر" الذي يندر وقوعه في ورق البردي في مجموعة برلين رقم ٨٢١٩ ص ١٦ (بالظهور) .

٢٢ انظر ملاحظتي عن "صح" في رقم ٥٤ ص ١٣ (ص ١٤١) .

٦٢

عقد بيع رقم ١٢٢ (تاريخ رقم ١٧٩٢) مؤرخ في شهر ربيع الأول سنة ٤٢٩ هـ .

وهو على رق أبيض طوله ٣٢,٣ سم وعرضه ٣٦ سم . ونص المبيعة مكتوب بالوجه فقط

بغير أسود على أيدي خمسة أشخاص مختلفة . وأخره الأكبر من العقد (١ - ١٤) مكتوب

بخط جميل منق (١) يذكرنا بخط المصاحف المغربية القديمة . وقد كتب سنان بن أدريس صفري

١٥ و ١٦ بجانب العقد الأيسر وسطرى ١٦ - ١٧ بوسط العقد بيد مسرعة (ب) (راجع رقم ٥٤

ص ٢) ، والسطور ١٦ - ١٧ (الجانب الأيسر) (ت) ، ص ١٧ - ١٨ (الجانب الأيسر) (ث) ،

ص ١٨ (ج) بأيدي شهود مختلفة . والخط كثير . وقد طوى الرق طيا موازيا للسطور من أسفل

إلى أعلى ومن الوسط ، وعرض الطيات المتواليات : ٣,٤ + ٣,٣ + ٣,٦ + ٣,٧ + ٣,٨

+ ٣,٩ + ٤,٢ + ٤,٣ + ٤ + ٣,٢ .

ويشغل أن يكون هذا العقد قد كشف بالتقديم . وهو كامل وفي حالة جيدة .

وقد قدم الأستاذ بنهاد موريس B. Moriz صورة هذا العقد الشمسية في *Ar. Pal.*

لوحه ١١٦

١. نسب الله الرحمن الرحيم
٢. خاتم النبيين أبو السري بن حليه بن إسحق بن أبيه وأما جميعاً من أهل الضيعة المبرورة ببلحسوق نرس
٣. الشريفة منه سيدة واحدة وعقيدة واحدة جميع حصته وارثه من أبيه أبيه بن إسحق بإسماحة هذه النساجية
٤. في تحمية الإسلام وهو الرابع من جميع الموال الذي ورثه من أبيه أبيه بن إسحق ستة أسهم من أربعة //
٥. وعشرين سهماً من حطام المنزل ويحيط به ويستعمل عليه حدود أربع حد حدود هذا المنزل الأول منه وهو
- التيهيل يقتضي
٦. إلى دار بني يوق ولعل السائق وهو البحر يقتضي إلى دار الفساق ومنه يشرح إليه ولعل الثالث وهو الشرق
- يقتضي إلى منزل قنبرش بن شيدوه
٧. ولعل الرابع وهو الغربي يقتضي إلى منزل ثنيدر بن إسحق جميع حصته وارثه بحده وحدوده ومداخله وخروجه
٨. ولعل وطوبه ويخشيه وجارته وإيرابه وجميع ما يعرف له وينسب إليه ثرى بليت صحيح لا شرط فيه ولا وعد
٩. على بيع الإسلام وبعثهم بهم من مباد من الدين المعري الزمان ديزيرين ونصف ربيع عينا ذهباً جديداً وازانة
- بالماءية قبض إسحق بن أبيه المسعى
١٠. هذا الدين المذكور تماماً وأقياً وأمرى أبو السري بن حليه منه ومن غيره وورثه وقنده براة قبض واستيفاً وسلم
- إليه جميع حله الخاصة المذكورة ٢

١١. من هذا المنزل الحدود الموصوف وحازها وملكها وصارت مالا من الله وملك من ملكه يشكم فيه حكم الأرباب
- في أملاكهم إن شايع
١٢. وأن شا وهب وأن شا صدق وأن شا عمر فني أدرك أبو السري بن حليه في ثراه هذا أو في شيء منه
- درك عقدة أو حصوة طارئة بدني أو مستحق بغيره
١٣. من بعد أو قريب حاضر أو غيب من سائر الناس كلهم خلاص ذلك و (١) فقاذه وتلكه على إسحق بن
- أبيه من خلاص ماله كأيما كان وأتاليا ما بلغ وذلك
١٤. الشهيد على نفسه في صحة عقده ودينه وجواز أمره طاعياً غير مكره ولا مخير ولا مضطهد طيبة بذلك نفسه <
- في شهر ربيع الأول سنة تسع وخمسين وأربع مائة
١٥. وحصته من الدار المنزل الذي شرق هذا المنزل داخل في هذا الشرا ركب تاريخه
- من جميعاً بالاجابة من الدين المعري الزمان نصف ربيع ديناراً عينا ذهباً وازانة جديداً
١٦. شهيد نزار بن ابن السري بن عمر شهيد سليمان بن إدريس بن حلفه بعد ما وقع الشهاداة بجلهها
١٧. يبيع ما فيه وكتب عنه بأمره وعرضه ببيع ما نسب إليهما وكتب بخطه تاريخه
١٨. شهيد على بن إبراهيم وكتب بخطه
١٦. قبض جميع ذلك وكتب سليمان بن إدريس بخطه بعد ما وقع الشهاداة بجلهها
١٧. شهيد محمد بن جعفر على الأسرار القدر المسمون
١٨. يبيع ما قيمه وكتب عنه بأمره بخطهما في تاريخه

١ كلمة "الرحيم" منقوطة في الأصل .

٢ والكلمات التالية منقوطة في الأصل: "هَذَا، اسْتَرَى، السَّيْرِي، هَلِيه، بَنِ ابْنَهُ".
أما عن البايع أبي السري بن هليله فليراجع رقم ٤٥ س ٣. انظر اقسام المشتري اسحق بن ابيسه
في رقم ٦١ س ٢ وما ذكرته عن قرية بلجسوق ترس في رقم ٤٥ س ٣ (ص ١٣٦)

٣ الكلمات التالية منقوطة في الأصل: "وعقده، جميع، حصته، وارثه، أبيه، ابنه بن
اصحق، بساحة، هذه". ويمتاز حرف الخاء عن الخاء والحييم في كلمة "واحدة" بكتابة حرف حاء
صغير تحته. راجع *CPR III*, vol. I, pt. I, p. 72.

٤. الكلمات الآتية منقوطة في الأصل: "في قبيله الغسال، الربع من جمع، ودرهه، اسحق، سنه". راجع كل الفئال في رقم ٦١ س ٥ وملاحقاتي عن الدارمة الخطاط التي في نهاية صفر (٣٥) في رقم ٤٨ ص (١٠٨).

٥ والكلمات التالية منقوطة في الأصل: وعشرون. هذا المنزل، وعطيط، هذا القليل.

٦ الكلمات التالية منقوطة كذلك في الأصل: "في بني يثوف، إلى الفسفال، ومعه، بأبيه، الشرق، قبحوش، شونده". وقد ورد ذكر بني يثوف أيضاً في رقم ٦١ من ٥ وفي رقم ٦٧ من ٧-٨.

٧ ودار الفسفال في رقم ٦١ من ٥ ومنزل قبحوش في رقم ٤٥ من ١٢ وفي رقم ٦١ من ٦.

٧ الكلمات الآتية منقوطة في الأصل : "لربيع ، استيق ، جميع وارثه ، ومدخله ، وسفله ، وأرضه " . وقد ذات الكاتب أن يضع النقطة الحسية فوق حرف الراء في كلمة "نحسنة " .

٨ قد نقط حرف الباء الثانية من كلمة "يعونه" في الأصل.

٩ وهذه الكلمات منشورة كذلك في الأصل: "عربي، لوزان، ورج، زهدا، وري"، انظر عبارة "عنيدا زهدا جياندا وبازنيد"، في رقم ١٧ ص ٩، وضرب لميلاني حاشي ذكر اللفظ في رقم ٢٠ ص ١٢، ولورناك البرني اخفوضه في برلين تحت رقم ٨٠٠ ص ١٠ ورقم ٦٥١ ص ١٠ ورقم ٦٥٣ ص ٤ (BAU no 16) ورقم ١٨٧٢ ص ١١ (بالوجه) (BAU no 10) ورقم ١٨٧٣ ص ١٢ (في الحاشية) (BAU no 10a) في خلافة ابي قيم محمد الفولاني الله في سنة ١٠٤٣ هـ وضرب في مصر في نسخة ١٣٥٠ هـ.

H. SAYYAN, *Matrimony pour servir l'histoire de la mathématique et (i) la micrologie musulmane* (la VII^e session, DM (1982), pp. 48-50, 197.

وقد ذكر المقرئ في خطه (ج ٢ ص ٦ ن ٤) أن يعقوب بن يوسف بن بكس وعُلم
ابن الحسن قد أمرا أعمال الخراج أن يحموا على الأغنياء بأن يؤدوا الخراج بالدينار الغزبية، فنزلت
قيمة دينار الراضى، الذى كان لا يزال متداولاً إلى ذلك الوقت، أكثر من الريح . وكان الدينار
الغزى خمسة عشر درهما ونصف درهم في ذلك الوقت^(١).

١٠ والنقط كبير الوجود في هذا السطر : هذا، الثمن، تاما، وايّا، وتقده، وقبض، واستيفاء، إليه، هذه . وحرف النون نقط منقوط في كلمة "وزنه" .

١١ كلمتا "المتزل" و "الموصوف" فقط متوطنان في الأصل . وقد أصلح الكتب كلمة "من" بدل "نى" وحاول إزالة حرف الباء الأخر فطسه .

١٢ والكلمات الوحيدتان المقتوستان في الأصل هما "هذا" و"في". وقد وضعت النقطة فوق حرف الفاء من ناحية اليمين كما هو الحال في أوراق البردي التي يرجع تاريخها إلى القرن الأول الهجري (راجع 3 note p. 71, pt. 1, vol. I, CPR III).

١٥ الثلاث الكلمات الأولى غير ظاهرة تماماً؛ وتخرج قراءة الكلمة الثالثة "من" ولأولى "وهر"، وكلمة الوارن منقوطة كذلك؛ في الأصل، و.هـ. أضف المشتري بعد إتمام عقد البيع الخاص بالدار المباعة فقرة تتعلق بالدار بقدر شريك الدار التي كتب من أجلها العقد؛ ثم كتب ثمن الدار الثانية وقدره ثمن دينار قبول امضاءات الشهود، وإحدى مدونتي الشرح للإستاذ يوسف تحت: "هـ"

١٦ وقد ورد اسم سليمان بن ادریس مرارا من بين الشهود (راجع رقم ٥٤ ص ٢) . وأما قراءة "السرى" فغير مؤكدة وإن كنا نرى أنها قربة الاحتمال .

١٧ وواضح أن محمد بن جعفر هو أبو الشاهد الذي كتب شهادته في رقم ٤٥ س ١٣ . وكلمة "ومحضرة" منقولة كذلك في الأصل .

١٨ وقد ورد اسم الشخص نفسه من بين الشهود في رقم ٦٥ من ٢٧

[illegible]

٦٣

(لوحة ١٤)

عقد بيع (تاريخ) رقم ١٧٩٧ مؤرخ في شهر شعبان سنة ١٢٣٤هـ (١٦ مارس سنة ١٨٤٣ م).

وهو على رق أبيض رقيق طوله ٢٤ سم وعرضه ٢٧,٥ سم، ونص المبيعة مكتوب بحبر أسود بالوجه فقط (يعني في جهة الباطن) بنحس أباد مختلفة. وقد كتب الجزء الأكبر منه (س ٢ - ٩) بيد مدسرة. ونستدل من الخط على أن الكاتب محك ماهر (١) والسطور ١٠ - ١١ (بالجانب الأيسر) (ب) ١١ - ١٢ (ت) ١٢ - ١٣ (ث) ١ من (ج) بأيدى شهود مختلفة.

والنقط قليل. وقد طوى الرق من أسفل إلى أعلى طياً موازاً للسطور، وعرض الصيحات المتواليات: ٤,٢ + ٥,٣ + ٥,٣ + ٥,٣ + ٣,٣ سم. وقد طوى المربع بعد ذلك في كلا الجانبين وفي الوسط.

ويعتدل أن يكون قد اكتشف بالتقديم؛ وهو كامل وفي حالة جيدة.

نقرة (عمودية) ٣:٥٩٩

هذه الوثيقة محيطة وكسب الدريس بن جعفر بيده

٢ بسم الله الرحمن الرحيم

٣ ههنا ما انشترى أبو السرى بن هليه بن زوفيل من قورطل بن بذه بن اسحق فهما بوقيد جريح من سكان الضيعة المعروفة بالبحسوق قرية من قرا ككورة

٤ القيدم اشترا منه حنقة واحد وعقد جميع حصته ارضه من الاسطواني ونصف السطح مع حصته من اطلال من جميع المنزل الذي له بالجهة الضيعة القادس ذكرها

٥ بحسبما وحدودها وباروها وسفاتها وعطوها وكل حق هو لها داخل فيه أو خارج منه شرا ثبت صحيح لا شرط فيه ولا وعد ولا رديعة و.....

٦ بضمن مبادئه من الميز نصف ديناراً وثمن ديزرا عينا ذها وازنة جباراً تسلم قورطل بن بذه بن اسحق جميع من هذا التبع تماماً وانقياً وأبراه من جميع

٧ براة قيسين وارديلا وتسلم أبو السري بن حليبه من زفريل هذه الحصة المذتورة وحازها ولكنها وصلت
في قبضه بئسكم فيما حكم
٨ في أريليم وحكم الملك في ملكهم ان شا باع وان شا ركب فقي ما أدرك السري بن حليبه
في شرايه حازا ذلك عقابه أو خصومه
٩ من الناس كاهن قريب أو بعيد شاهد أو غيب فذا تذا ذلك وحاصله على قوليل بن بذله بن الحنق كان
ما كان ملك ما كان ملك وما كان ملك ما كان ملك
١٠ وموتهم وقلة من شعبيته وأربع وثلاثون سنة سليمان بن ادريس بن جعفر على أقرار الحاج والشري
١١ محمد
١٢
١٣
ما حى وصف فيه وكتب عنه بأمره وعقاره

- ٢ كلمة "الرحم" منقوطة في الأصل .
- ٣ الكلمات التالية منقوطة في الأصل : "هذا : استرى (وهي مكتوبة فوق السطر) ، عليه ،
احنق " ، وحرف القاف ينجسوق (راجع تعليق على هذا المكان تحت رقم ٥٤ س ٣) . وقد ذكر
اسم المشتري أيضا في رقم ٥٤ س ٣ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧
س ٤ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧
- ٤ والكلمات التالية كاملة النقط أو ناقصة : القوم ، استرا ، منه ، عقد ، ارته (بدل ارته) .
راجع ملاحظاتي تحت رقم ٣٧ س ١٨ ، الأسطواني ، ونصف ، حصته ، (والصواب حصته) ،
الحصلا ، المنزل ، وأسطوانى متعمل هنا بمعنى أسطوان (١) . وقد ورت البيع جزا من المنزل فقط
— وهو الأسطوان — ونصف السطح وحصته من "الحصلا" . انظر مقالة الأستاذ (٢) . ورين عن
الأعمال المشتركة .
- ٥ والكلمات التالية منقوطة كذلك في الأصل : داخل ، فنه ، منه (والصواب فيها ومنهما)
فنه ، ودبعه . ولا نستطيع أن ندين الكلمات التي بعدها . ولذا حاولنا أن نحلها بطريقة الانفولوتيو
involutio التي أشرنا إليها أكتنا أن نستنبط وجود هذه الكلمات : "وستحري منها (ذو) ذلك" .
- ٦ ويوجد بعض النقط في هذه الكلمات : "احنق ، هذا ، جمع ، وافنا" . وقد كتب
الكتاب هنا وفي السطر الآتي "سلم" بدل "تسلم" كما يقضى بذلك سياق الكلام ، وانفسر فعل
ذلك بتأثير العادة .
- ٧ قد نقط في الأصل : "عليه ، هذه قصة" .
- ٨ وقد كتب الكاتب في مبدأ السطر "ملايين في أريليم" (وحرف الياء الأول وحرف الفاء
نقط منقوطة في الأصل) ، وهو خطأ واضح . وهنا توقع ورود عبارة مماثلة للعبارة التي تليها ، على أننا
لا نستطيع أن نستنبط هذه الكلمات المنقوطة على الوجه الصحيح . وإن إصلاح حرف الياء الثانية

(١) Cf. R. Dozy, *Supplément aux dictionnaires Arabes*, I, p. 22.

(٢) E. Weiss, *Communio pro ditio und pro inditio in den Papyri*, Arch. IV

(1903), pp. 330-365.

من كلمة "الإملاك" دليل على إهمال الكاتب، وهناك بعض نطق في الكلمات الآتية وهي: "في وهب، في (وحرف الفاء غير واضح)، هابه، سراه، هذا".

٩ الكلمة الوحيدة المنقوطة هنا هي "استحق"، وإن كنا لا نجد إلا نقطة واحدة فقط فوق حرف الفاء. ومن الصعب أن نأتي برأي قاطع في هذه المسألة وهي هل فعل الكاتب ذلك بفعل عادة قديمة (راجع رقم ٣٧ ص ٩) أو أنه حذف النقطة الثانية عن غير انتباه.

١٠ هذه الكلمات منقوطة كذلك في الأصل: "سنة، أربع، ومائة". وقد ورد اسم سليمان ابن أدريس بن جعفر من بين الشهود في رقم ٥٤ ص ٢ ورقم ٦٠ ص ١٥١ ورقم ٦٢ ص ١٦.

١١ وقراءة الكلمات التي على كلمة بخطه غير مؤكدة. وقد نطق حرف الياء فقط من اسم العلم "أبراهيم".

١٢ راجع تعليق على كلمة "مع" تحت رقم ٥٤ ص ١٣.

٦٤

(لوحة ١٤)

عقد بيع رقم ١٤٩ مئوي في العشرة لأيام الأول من شهر رمضان سنة ٥٤٤ هـ. وهو على رق أبيض يريق طوله ٣١ سم وعرضه ١٦ سم. وبالحجم (شبه المثلث) مسجلة أختب الجزء الأكبر من متنه (ص ٣ - ٢٤) كتب بخط كتابة واحدة مثقفة (١). ويشتمل السطر الأولان وكذا النصف الأخير من السطر الثالث على نصيقي العقد من قبل القاضي أو الممثل (أ) محضد ابن عبيد الله بن جعفر بخط سريع متصل. والنصف كثير الوجود ولكنه قد وضع في غير موضعه. ويتأخر حرف السين عن حرف الشين بخط منحرف (راجع رقم ٣٨) وكذلك حرف الزاء عن الزاي بخط دائرة (ز). ويظهر هذا العقد عقد بيع يتألف من ٣٤ سطر مكتوب بأبر أسود بخطه رديئة به. الكاتب الذي كتب العقد رقم ٦١. والنقطة هي "الوجود". وشتمل في مكان هذا العقد أو اكتسب بأعمال الأشموني.

وقد في ما يقرب من نصف العقد. وهو في حالة جيدة.

بنت عتدي شيخ ما نص ونش فيه كتب ع[حد]

بن عبيد الله بن جعفر بخطه في شهر رمضان سنة ١١٤١

[بسم الله الرحمن الرحيم] وصلى الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين أربع مائة بن

أحمد ١٠ اشترى قلته بن كل التبراز الساكن مدينة الأشموني التي من أرض صعيد مصر من والده كل بن

أحمد ١٠

أحمد ١٠ اشترى قلته بن كل التبراز الساكن مدينة الأشموني التي من أرض صعيد مصر من والده كل بن

أحمد ١٠ اشترى قلته بن كل التبراز الساكن مدينة الأشموني التي من أرض صعيد مصر من والده كل بن

أحمد ١٠ اشترى قلته بن كل التبراز الساكن مدينة الأشموني التي من أرض صعيد مصر من والده كل بن

أحمد ١٠ اشترى قلته بن كل التبراز الساكن مدينة الأشموني التي من أرض صعيد مصر من والده كل بن

أحمد ١٠ اشترى قلته بن كل التبراز الساكن مدينة الأشموني التي من أرض صعيد مصر من والده كل بن

من كلمة "أما يملك" دليل على إهمال الكاتب. وهناك بعض نقط في الكلمات الآتية وهي: "في وهب، فني (وحرف الفاء غير واضح)، حليه، سرايه، هذا".

٩ الكلمة الوحيدة المشطوبة هنا هي "استحق"، وأن كنا لا نجد إلا نقطة واحدة فقط فوق حرف الفاق. ومن الصعب أن تأتي برأى قاطع في هذه المسألة وهي هل فعل الكاتب ذلك بفعل عادة قديمة (راجع رقم ٣٧ ص ٩) أو أنه حذف النقطة الثانية عن غير اختياره.

١٠ هذه الكلمات مشطوبة كذلك في الأصل: "عنه، أربع، ومائة". وقد ورد اسم سليمان ابن أدريس بن جعفر من بين الشهود في رقم ٥٤ ص ٢ ورقم ٦٠ ص ١٥١ ورقم ٦٢ ص ١٦.

١١ وفردة الكلمات التي في كلمة بخطه غير مؤكدة. وقد نطق حرف الباء فقط من اسم العلم "أبراهيم".

١٢ راجع تعليق على كلمة "صح" تحت رقم ٥٤ ص ١٣.

٦٤

(لوحة ١٤)

عقد بيع رقم ١٤٩ مؤرخ في العشرة لأيام الأولى من شهر رمضان سنة ٥٤١ هـ. وهو من ردي أبيض رقيق طوله ٣١.٥ سم وعرضه ١٢.٠ سم. وبالحجم (تجربة أبيض) مربعة كتب بخط الأكرين منها (ص ٣ - ٣٤) كتب تحت كتابة وختم منفدة (١٠). ويشتري السطران لأولان وكذا نصف لأيسر من السطران تحت من السطران. وقد من قبل النص أو ما قبل (ص ٣٤) ابن عبيد الله بن جعفر خط مرجع متصل. ويشتري كتاب لوجوده أو لا. وقد وقع في غير موضع. ويشتري حرف السين من حرف اثنين بخط محرف (راجع رقم ٣٨). وكذلك حرف الألف من حرف ينصف دائرية (ر). ويشتري هذا العقد من يملك من ٥٤ حمار مكتوب بخط أسد كريمة رديئة به "الكتب الذي كتب العقد رقم ١٠٠". ونطق هذا قول "أبراهيم" ويشتري كتابه من هذا. وقد كُشف بأعمال الأشرافين.

وقد في ما يقرب من نصف العقد. وهو في حالة جيدة.

ثبت عندى جميع ما نص وشرع فيه وكتب ع[ر]ج

بن عبيد الله بن حفص بخطه في شهر رمضان سنة [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

[بسم الله الرحمن الرحيم] من الرجم وصل الله على سيدنا محمد رسوله وسلمه بالسلام وأربعين وأربع ما [أحلى]

١٢ المنزل المندود الموصوف في هذا الكتاب بحدوده وأرضه ومنايه وبنايه وقناه وكل قليل وكثير
١٣ [هو له داخل فيه وكل قليل وكثير هو له خارج منه وما هو معروفة له ونسب اليه ظاهره وباطنه وعلمه

حقيقة واحدة بين مبادئه . . . وثاني مساهمة في تاريخه

- ١٤ حقائق واحدة بين مبادئه . . . وثاني مساهمة في تاريخه
- ١٥ حقائق واحدة بين مبادئه . . . وثاني مساهمة في تاريخه
- ١٦ حقائق واحدة بين مبادئه . . . وثاني مساهمة في تاريخه
- ١٧ حقائق واحدة بين مبادئه . . . وثاني مساهمة في تاريخه
- ١٨ حقائق واحدة بين مبادئه . . . وثاني مساهمة في تاريخه
- ١٩ حقائق واحدة بين مبادئه . . . وثاني مساهمة في تاريخه
- ٢٠ حقائق واحدة بين مبادئه . . . وثاني مساهمة في تاريخه
- ٢١ حقائق واحدة بين مبادئه . . . وثاني مساهمة في تاريخه
- ٢٢ حقائق واحدة بين مبادئه . . . وثاني مساهمة في تاريخه
- ٢٣ حقائق واحدة بين مبادئه . . . وثاني مساهمة في تاريخه
- ٢٤ حقائق واحدة بين مبادئه . . . وثاني مساهمة في تاريخه

كانت الدار المنصوص عليها في عقد البيع الذي بين ألبينا وفي أرقام ٦٥ و ٦٦ و ٦٨ في بادئ الأمر ملكا لكل من بروج الذي باعها الى ابنه فنه، ثم آلت أخيرا الى أبي العلاء في العشرة الأيام الثانية من شهر رمضان سنة ٤٤١ هـ على ما ورد في رقم ٦٥ . وبذلك يمكننا الاستدلال الى معرفة تاريخ العقد الأول الذي سقط تاريخه . وذلك أن عقد بيع هذه الدار الى أبي العلاء (رقم ٦٥) مؤرخ في العشرة الأيام الثانية من شهر رمضان سنة ٤٤١ هـ فلا بد أن يكون انتقال ملكية هذه الدار الى قلته قد تم في العشرة الأيام الأولى من شهر رمضان سنة ٤٤١ هـ . وقد اشترى إسطوروس بن بيشه النيسبي (رقم ٦٦) المنزل في العشرة الأيام الأولى من شهر ربيع الأول سنة ٤٤٢ هـ ثم باعه بعد ذلك الى ربحان بن نسون (رقم ٦٨) في العشرة الأيام الأولى من شهر شوال سنة ٤٥٩ هـ ، وهذا اشترى (رقم ٦٩) ورثه باكلان ذلك بين سقلى ٤٤١ و ٤٥٩ هـ نصف المنزل المجاور الذي كانت تملكه سارة ابنة قلته الذي كان يجاور المنزل المذكور من جهة الشرق والذي كان يعرف أولا باسم سكنى غطارف ثم آل الى الأمير ناهض الدولة .

١ وهناك عبارة تؤيد إقرار العقد في ورق البردي المخطوط ببراين (P. Berol.) تحت رقم ٨٠٥٥ س ١-٢ (BAU n° 21) وحى :

- ١ ثبت عندى ذلك جميع ما فيه .
- ٢ وكنت عمران بن سوان بن أدريس بيده .
- ٣ كاننا [الرحمن الرحيم منقوطين في الأصل .

وإن عبارة الدعاء بإضافة صبغات دينية الى البسمة من مميزات الوثائق التي كتبت في عصر متأخر، وإن كانت ترجع في الأصل الى سنة ١٨١ هـ (٧٩٧ م) . وقد أشهدنا غنائس جولدزبير (J. Goldziner) الى ما أمر به هرون الرشيد من إضافة نصيلة الى البسمة في الكتب الرسمية . وقد قيل إن يحيى بن خلد بن بونك كان أول من قدم بتبنيده أمر الخليفة وأصبحت ذلك عادة سار عليها الخلفاء والأمراء في المكتوبات .

ونرى عبارة "ومن الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلاما" متصلة بالبسمة في ورق البردي المخطوط ببراين تحت رقم ٨٠٥٥ س ٣ (BAU n° 21) ومؤرخ سنة ٤٤٧ هـ . ولم تذكر كلمة "النبي" في ورق البردي رقم ١١٥٤ س ١ (ومؤرخ سنة ٧٢٢ هـ) وبراين وأيضا في الوثائق

العربية بدار السجلات (المكتبة) بمدينة فلورانس. وهي الأوراق التي نشرها الأستاذ أماري، ولم يرد فيها ذكر لكلمة "سيدنا" (شرحه رقم ٨ (ص ٣١) ورقم ٩ (ص ٣٣) ورقم ١٠ (ص ٣٦) ورقم ٢٦ (ص ٧٨). انظر أيضا رقم ١٢ (ص ٤٣) ورقم ٢٥ (ص ٧٥) ورقم ٢٩ (ص ٨٦) ورقم ٣٠ (ص ٩٨) ورقم ٣٢ (ص ١١٥) ورقم ٣٥ (ص ٣٧) ورقم ٣٨ (ص ١٦٩).

٤. كلمتا "الساكن" و "مدينه" منقوستان في الأصل. ويمكن تخمين السطر على ضوء رقم ٢٥. انظر تعليق على مدينة الآشوريين التي ورد ذكرها كثيرا في أوراق البردي تحت رقم ٤٥ ص ٢. ويقابل اسم "قننة" الصيغة المختصرة من الاسم القبطي $\kappa\alpha\lambda\lambda\omega\sigma\tau\omicron\varsigma$, $\kappa\alpha\lambda\lambda\omega\gamma\omega\varsigma$ (٢) $\kappa\alpha\lambda\lambda\omega\varsigma$ أو $\kappa\alpha\lambda\lambda\omega\eta$ أو $\kappa\alpha\lambda\lambda\omega\varsigma$.

وقد وردت الصيغة الكاملة (قننوس) في أوراق البردي المنقوطة في ويانا تحت رقم ٨٤٣٨ وقننوليس في ورق البردي رقم ٨٢٥٠ في كتاب W. E. CRUM, *CMLR*, n° 116 (p. 54).

٥. وهناك بعض النسخ في الكلمات الآتية: "منه. الذي. نعم. عليه. جميع".

٦. نجد في الأصل: "المدينة، المذكورة".

٧. "تبع" هي الكلمة الوحيدة منقوطة.

وعلى الرغم من أنني قد أوردت رقم ٦٥ جميع بيوت المنقطة بحدود الدار الخبيثة وما يفيض بها من الأماكن الجاورة. فأتى من الحسن أن أشير إليها هنا من الأدبية الكبيرة في تاريخ تخطيط "طيوغرافية" الآشوريين، هذا إذا أمكننا التثبت من تعيين موضع هذه الأماكن. ويظهر أن المكان المعروف باسم برناتس - على يمين ورقم ٦٦ - صحيح. وهناك الاسم مقبوس عن الاسم اليوناني $\beta\epsilon\rho\nu\alpha\tau\iota\varsigma$ على ما أخبرني الأستاذ وودر (١) في كتاب أرسله لي بهذا الصدد. ولا يبعد أن يكون الكوم الحال على الكنيسة شديدة الجوارح من هو في الحقيقة كور. كنيسة تولى

(١) M. ANASTASI, *La pittura degli Egizi* Archivio Fiorentino n° 6 (p. 23).
(٢) W. E. CRUM, *CMLR*, n° 116 (p. 54).
(٣) W. E. CRUM, *CMLR*, n° 116 (p. 54).
(٤) W. E. CRUM, *CMLR*, n° 116 (p. 54).
(٥) W. E. CRUM, *CMLR*, n° 116 (p. 54).
(٦) W. E. CRUM, *CMLR*, n° 116 (p. 54).
(٧) W. E. CRUM, *CMLR*, n° 116 (p. 54).
(٨) W. E. CRUM, *CMLR*, n° 116 (p. 54).
(٩) W. E. CRUM, *CMLR*, n° 116 (p. 54).
(١٠) W. E. CRUM, *CMLR*, n° 116 (p. 54).

جنوب شرق مدينة هرموبوليس ماغنة (Hermopolis magna) وفي شمال مدينة الآشوريين الحالية. وإذا رجعنا إلى الكتاب كائس وأديرة مصر لأبي صالح الأرضي رأينا أنه لم يأت بشيء يذكر، اللهم إلا ما ذكره عن كنيسة العذراء الكبيرة في مدينة الآشوريين وعن هذه الكنيسة القديمة التي لم نجد غيرها حيث يقول "بيعة للسيدة العذرى الطاهرة مرتجيم كيرة جدا تغلقها الحاكم جامعا" (٢). يتضح من ذلك أن هذه البيعة ليست البيعة المقصودة هنا. وعلى كل حال فإن نطق "الكنيسة" تصغير كنيسة بالمعنى، على حين أن كنيسة باللغة العربية الفصحى (وقد ورد ذكرها أيضا كنيسة Kouaisiya) اسم مكان بالوجه البحري. وهذه التسمية تتفق وما ورد في رقم ٦٥ ص ٤ حيث نجد (الكنيسة) ورقم ٦٦ ص ٤ حيث نجد (الكنيسة). وما هو جدير بالذكر هو هذا الاسم (كنيسة) مرارا في الوثائق العربية الأندلسية بدل كنيسة. ولا يبعد أن يكون ذلك تحريفا عن الاسم العربي الصحيح. وليس الحال من السهولة بكان بالنسبة إلى اسم المكتب الذي ذكر أيضا في رقم ٦٥ ص ٦ ورقم ٦٦ ص ٦ ورقم ٦٨ ص ٦. ويحتمل أن يكون التركيب لأكثر الذي تألف منه كلمة "يو" (وهو منقوطة في الأصل على ما جاء في رقم ٦٥) القريب الشبه بالصيغة المختصرة لكلمة "يو" (راجع رقم ٥٤ ص ١٢) قد نقل عن كلمة بر (pr) المصرية القديمة ومعناها الدار. وأما الكلمة الثانية طورس فالتأثير اختصار طورنيوس $\tau\alpha\upsilon\rho\nu\iota\sigma$ أو طورنيوس $\tau\alpha\upsilon\rho\nu\iota\sigma$ أو $\tau\alpha\upsilon\rho\nu\iota\sigma$ أو $\tau\alpha\upsilon\rho\nu\iota\sigma$ (٣) وربما كان اسم طورنيوس $\tau\alpha\upsilon\rho\nu\iota\sigma$ (٤).

(١) G. ROEDER, *Deutsche Hermopolis-Expedition, Vorläufiger Bericht über die Ausgrabungen in Hermopolis 1929-1930*, Mitteilungen des Deutschen Institutes für ägyptische Altertumskunde in Kairo II 2 1931 (pl.) 14.

(٢) The churches and monasteries of Egypt and some neighbouring countries, (٢) ed. B. T. A. EVERTS and A. J. BUTLER, *Anecdota Oxoniensia Semitic series*, part VII (Oxford, 1895), fol. 76^v p. 96, 219.

(٣) هو التيفة القاضى النصور يولى (٣٨٦ - ٥٤١) (١٩٦ - ١٠٢٠ م). راجع كتاب طاقسوت في مصر الدكتور حسن إبراهيم حسن ص (٢).

(٤) F. POSS BORGES, *Apuntes sobre las escrituras mozárabes Toledanas*, p. (٤) note 2.

(٥) J. KRALL, *CPR* II, p. 205; W. E. CRUM, *CMLR*, p. 554; G. HAUSSER, (٥) Die Personennamen der Kopten, I, p. 83, 90; F. PREISIGKE, *Namenbuch*, col. 412; G. PARTHEV, *Ägyptische Personennamen*, p. 116.

(٦) W. E. CRUM, G. STEINDORF *KRU* n° 3a (p. 10).

(٧) F. PREISIGKE, *Namenbuch*, col. 443; G. PARTHEV, *op. cit.*, p. 124. (٧)

٨ وهناك بعض النسخ في كلمات "[ال]سافذ، طرفه، الي، طروق، شتي، وفيه".

أَيْضاً فِي رَقْم ٦٥ مِنْ ٦ وَرَقْم ٦٦ مِنْ ٥-٦ وَرَقْم ٦٨ مِنْ ٦ .

این مصالح فی رقم ۶۵ س ۸ و رقم ۶۶ س ۷ و رقم ۶۸ س ۷.

G. HUSZAR, *Die Personennamen der Kopten*, I, p. 100-101, 111. (3)

Cl. W. E. CASH, *CMRL*, # 401 (p. 118).

1. H. 1021, JEPER II III (1837), p. 65, CPR II, no. 112, 121.

Descriptive des villes, villages, hameaux, etc. de l'Égypte, p. 67; E. 11)
 VERNET, *La Géographie de l'Égypte à l'époque Copte*, p. 270; *Monuments*,
 Notes au Jour le Jour PSBA XIV (1904-05) p. 204 f.

فی رقم ۶۵ ص ۸ و رقم ۶۶ ص ۷ و رقم ۶۸ ص ۸ .

١٢ كلمة "قليل" منقوطة **ق** لأصل .

١٣ نجد في الأصل كلمتي : "م[عروف، ومأثنه".

٤١ حرف الباء في كلمة "مستنصرة" وحرف التثنية في وازنة متطوئان فغطت للأسفل. وقد ورد ذكر الدنانير الضاربة في خلافة المستنصر بالله (٢٧٧ - ٤٨٧ هـ) مراوا في أوراق البردي (انظر رقم ٤٥ س ٦). وقد تكون القطعة التي فوق حرف الدال في كلمة "لزده" هي النقطة التي كان يجب أن توضع تحت حرف الباء في كلمة "وبدا".

١٦ هذه الكلمات منقوطة في الأصل : سبيل، رهن، هبة، دفع .

١٧ كذلك الكلمات التالية منقوطة في هذا السطر: "فنه، حبي، فقصه، منه، نقدا".

١٨ نجد في الأصل : وزنه ، ومن ، عليه ، شي ، منه . وتظهر نقطة التاء المربوطة في كلمة "براة" تحت الحرف .

١٩ "الاسباب" و"الباع" مشروطتان كذلك في الأصل .

٢. والكلمات الآتية فقط منقوطة كذلك في هذا السطر: منه، وحازره، لنفسه.

٢٢ قد استعنا في ملء هذا الفراغ برقم ٦١ من ١١ (عن تراض منهما)، ولم يبق إلا أناس
الأنف من كلمة "تراضيهما".

10

(لوحة ١٥)

عند بيع (تاريخ) رقم ١٨٦٩ موزع في العشرة الأيام الثانية من شهر رمضان سنة ١٢٤١ هـ.

وہر علی رق ایض طوہ ۵۵،۲ س وعرضہ ۳۶،۷ س . و متن طبیعہ فی البان مکتوب .
بحر اسر بادی اعد عشر شخصاً مختلفہ ، و الجزء لا یزید من النص (س ۱ - ۳۵) مکتوب بخط

MPER II, III (1887), p. 89, 166 (1)

موجودا هنا، ولكن من الغريب أن الحرف اليوناني ω لم يكتب بالحرف العربي "و". وغلب على الظن أن اسم هذه المقابر مشتق من اسم مكان قديم يرجع إلى ما قبل الإسلام. على أننى لا أستطيع الآن أن أدل بالبراهين الكافية عن تاريخ هذه المدينة القديمة.

٨ وهناك بعض النقط في كلمات "[الإنفاضة، طرفية، الي، طرق، شتى، وفيه".

٩ ويجد في الأصل: "مقار المسلمين". وقد ورد اسم المكان المسمى "ير الصعبدى" أيضا في رقم ٦٥ ورقم ٦٦ ورقم ٦٧ ورقم ٦٨ ورقم ٦٩.

١٠ كلمة "كان يعرف" منقوطة كذلك في الأصل؛ ويجد في الأصل يسكنى بدل يسكنى. وقد ذكر اسم بقطر البهاء أيضا في رقم ٦٥ ورقم ٦٦ ورقم ٦٧ ورقم ٦٨ ورقم ٦٩. وكثيرا ما تصادف الاسم الذى يعادل بالنقطة $\beta\kappa\tau\omega\rho$, $\eta\kappa\tau\omega\rho$ أو $\beta\kappa\tau\omega\rho$ في أوراق البردي. وظلت مارس التصاري حرفة البهاء (راجع *PERF* رقم ٨١٧، *Imper III* (1887), p. 164, ٨٢). وقد ذكرت دار منصور أيضا في رقم ٦٥ ورقم ٦٦ ورقم ٦٧ ورقم ٦٨ ورقم ٦٩ ومتزل غطاروف ابن منخلج في رقم ٦٥ ورقم ٦٦ ورقم ٦٧ ورقم ٦٨ ورقم ٦٩.

١١ نجد في الأصل "سراج الإيشادى". ونستطيع أن نتحقق من نقط هذا العلم نقطا صحيحا على ضوء رقم ٦٥ ورقم ٦٦ ورقم ٦٧. وبذلك يصبح "سراج". فتكون النقطة الثانية زائدا. وإيشادى (منقوطة) تنسب إلى قرية إيشادة (بالقبطية $\iota\sigma\sigma\omega\varsigma$) الواقعة جنوب مدينة الأنطوين. وقد اتسمت إلى قريتين: إيشادة البحرية وإيشادة ليلية. وقد وردت هذه القرية في كتاب الانتصار لواسطة عهد لامصاين (١٠٠٠) (ج ٥ ص ١٥) وفي كتاب التحفة السنية لأن الجيدان (ص ١٧٤) (٤) وفي كتاب الإفادة والاعتبار في الأمور لشاهدة وإحوادث المعانية بأرض مصر لعبد الحفيظ البغدادى (ترجمة ميخائيل نادى ص ١٥٠).

(١) G. Havtun, *Die Personennamen der Kopten*, I, p. 100, 101, 111.

(٢) Cf. W. E. Crum, *CHRL*, n° 404 (p. 135).

(٣) Cf. *Imper III* (1887), p. 68, *CPR II*, n° 115.

(٤) *Descriptive des villes, villages, hamaux, etc. de l'Égypte*, p. 67; E. *Antiquaire. Le Chénopée de l'Égypte à l'Égypte*, p. 576; *Museo. Notes au jour le jour*, PSB 4 XIV (1891), 2, p. 201.

ص ٦٩٢ رقم ٣ وفى *PERF* رقم ١٠٧٥ س ٦، كما ورد جعفر بن سباع الإيشادى أيضا في رقم ٦٥ ورقم ٨ ورقم ٦٦ ورقم ٦٧ ورقم ٦٨ ورقم ٦٩.

١٢ كلمة "قليل" منقوطة في الأصل.

١٣ نجد في الأصل كلتنى: "م معروف، وباطنه".

١٤ حرف الباء في كلمة "مستصرية" وحرف التثنية في وازنة منقوطة فقط في الأصل. وقد ورد ذكر الدنانير المضروبة في خلافة المستنصر بالله (٢٧ - ٤٨٧ هـ) مرارا في أوراق البردي (انظر رقم ٤٥ س ٦). وقد تكون النقطة التي فوق حرف الدال في كلمة "زده" هي النقطة التي كان يجب أن توضع تحت حرف الباء في كلمة "وبده".

١٦ هذه الكلمات منقوطة في الأصل: سليل، رهن، هبه، دفع.

١٧ كذلك الكلمات التالية منقوطة في هذا السطر: "قمة، حجب، فقصه، منه، نقدا".

١٨ نجد في الأصل: وزنه، ومن، عليه، شيء، منه. وتظهر نقطا النساء المربوطة في كلمة "براة" تحت الحرف.

١٩ "الأسباب" و"لأبع" منقوطة كذلك في الأصل.

٢٠ والكلمات الآتية فقط منقوطة كذلك في هذا السطر: منه، وحازه، لنفسه.

٢٢ قد استعنا في ملء هذا الفراغ رقم ٦٩ س ١١ (من تراجم منسما)، ولم يبق إلا الرأس الألف من كلمة "تراجمها".

٦٥

(لوحة ١٥)

عند بيع (تاريخ) رقم ١٨٦٤ مؤرخ في العشرة لأيام ثمانية من شهر رمضان سنة ٤٤١ هـ. ودخل رق أبيض ملوكة ٥٥٠ هـ وعرضه ٣١٠ س. ومن الجايعة في الباطن مكتوب بجهر اسم أبى أمد عشر شخصا مختلفة، والجزء الأكبر من النص (س ١ - ٢٥) مكتوب بخط

واضح منظم (١) (ويحتمل أن يكون هذا الشخص هو الذى كتب أيضا رقم ٦٦)؛ س ١٦ - ٣٤ مكتوبة بأيدى شهود مختلفة (ب الجانب الأيمن) س ٢٦ - ٢٧ (ت الجانب الأيسر) س ٢٦ (ت الجانب الأيسر) س ٢٧ (ج الجانب الأيسر) س ٢٨ - ٢٩ (ح الجانب الأيمن) وس الجانب الأيسر) س ٢٨ - ٢٩ (د) س ٣٠ - ٣١ (ذ) س ٣٢ - ٣٤

والنقط قليل الوجود؛ ويمتاز حرف السين عن حرف الشين بنقط منحرف على ما جاء فى رقم ٣٨. وحرف الراء قريب الشبه بحرف النون. وقد طوى الرق أولا فى الوسط (أغنى على بعد ١٨,٢ سم من الحاشى الأيمن و ١٦ سم من الحاشى الأيسر)، ثم طوى بعد ذلك طيا موازيا للسطور. وعرض الشرائط المتوازيات: ١,٩ + ٤,١ + ٤,٥ + ٤,٨ + ٤,٥ + ٤,٧ + ٦,٥ + ٥,٥ + ٧ + ٣,٧ سم.

ويحتمل أن يكون هذا العقد قد كشف بمدينة لأشترين.

وهو كامل على وجه المعلوم وإن كانت لأزمة قد أكتفه من الوسط.

نمرة (عومية) ٢٧٤.٠٢

٥

١ بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما اشترى الملك أبو العلا القزاز بن مينا السقا الساكن بمدينة الأشترين من قننه بن كل بن حنح

الصرافى القزاز الساكن بهذه

المدينة المذكورة الشترى منه بماله لنفسه الذى أتم الله عز وجل به شراؤه جميع ما أعلسه أنه له وبملكه

وفى يده ملكا صحيحا

وسمنا واجبا وهو جميع المنزل الذى بهله المدينة المذكورة فى الجانب البحرى منها على الكوم العطل على

الكنيسة المرووف (كذا)

بالبرانس ويحيط بهذا المنزل المبيع بأسره ويضمه ويشتمل عليه حدود أربعة فغده القبل يفتى الى الزقاق القاطع

٦ من طرفه الى طريق شتى وفيه يشترى إليه الأول كان والحد البحرى منه يفتى الى يبر تعرف بالصعيدى والى

بوطورين مقابر

٧ المسلمين وفى هذا العقد يشترى إليه الثاني والحد الشرق منه يفتى الى عرصه لبغلة البناء والى دار منصور

الرسول كان والى

٨ منزل يعرف بسكنى غمارف بن فلاح كان والحد الغربي منه يمتد الى منزل جعفر بن سبيع الأبتادى لفشوى
و الملكا بايو الملا القزاز بن ميا السقا من قلعة بن كل بن جريح الله تعالى القزاز جميع هذا المنزل المحدود
المذكور في هذا

١٠ السكابى بجندة وحده ومنه قلة كذا أرضه وسمايه وسفله وعلاؤه وقضه وبنايه وفاليه وكل قليل وكثير هو له

١١ داخل فيه وحاطح منه وما هو معروف له وينسب اليه ظاهره وباطنه وعاصره وغاصره بـ

١٢ مائة أربعة دنانير وارثة مستغربة وخسمة وأبعيات وارثة معربة شرى صحيحا ريبا ثاقلا ماشيا

١٣ لا شرب فيه ولا خبز ولا اسطى ولا االة ولا اعادة ولا رجالة ولا مشوية لا اذنة ولا لقصة لا أجل ولا لولة

١٤ ولا هو على سبيل رهن ولا تابعة ودفع المشتري الملكا بايو الملا القزاز بن ميا السقا الى البائع له

١٥ كل شيء من كل بن جريح الصمراني القزاز جميع الثمن المذكور فيه وبنايه وأربعة دنانير وارثة مستغربة

١٦ مائة وخمسة وأبعيات وارثة معربة مساة للبائع من حب السرق فتبخرهم منه نقدا في يده ثلثا وأقبا وأرله من

١٧ ثلاث مائة فحين له واستبقى الجميع من كل ثمن وجبة ويمن على جميع الوجوه والاسباب كلها وسلم البائع الى

٥

١٨ المشتري منه جميع ما وقع عليه هذا البيع المذكور وسلمه منه وكان لنفسه وصار في يده وملكه ومالا من الله

١٩ يشكم فوه بحكم المالك في أملاكهم وذلك بعد معرفة بينهما ما عاينا [ع] اليه وتقليب بينهما جميعه وثاقا منهما

له عينا

٢٠ فاك جميع الدرك على ما يوجبه حكم بيع الاسلام وعهده وضمان دركه و[ن] اتمام شروطه وتضمن البائع للمشتري

منه جميع الدرك

٢١ في ذمته وخبراه و[و] سائر وخالص ماله فبا أدرك هذا المشتري فبا وقع عليه هذا البيع المذكور

أز في شيء منه ومن حذوقه من درك

٢٢ من أحد من الناس كلهم فعل البائع له خلاصه من كل دركه يدركه في ذلك [ن] اتمام على التمر البائع بالبيع

ووجبه جميع الثمن

٢٣ المذكور والمشتري بالماز لنفسه بجميعا فيه وبعد ان قرى عليهما فاقرا بفهمه ومعرفة جميعه في صحة عقولهما

والبائعا وجواز

٢٤ أمروضا طاهرين غير مكرومين ولا جبرين ولا مضطهدين وكتب في العشر الأوسر[ط] من شهر رمضان

سنة إحدى وأربعين وأربعمائة

- ٢٥ وفيه حروف ملحقه، مثالاً الى بير وحرف مصلح مثاله أربعة ودر صحيح وصل ذلك وقت الشهادة
 شهدا على بن عبد الله بن أحمد بن قنصل البائع والمشتري بما فيه في تاريخه
 ٢٦ شهدا على بن إبراهيم بن أحمد بن قنصل البائع والمشتري بما فيه وكسب بقطعه
 ٢٧ للمسيح والمشتري (٢٧) بما فيه في تاريخه
 شهدا على بن أحمد بن إبراهيم بن جعفر على اقرار البائع
 ٢٨ شهدا على بن أحمد بن إبراهيم بن جعفر على اقرار البائع
 والمشتري (٢٩) بما فيه وكسب بقطعه في تاريخه
 ٢٩ شهدا على بن أحمد بن إبراهيم بن جعفر على اقرار البائع
 والمشتري (٣٠) بما فيه وكسب بقطعه في تاريخه
 ٣٠ شهدا على بن أحمد بن إبراهيم بن جعفر على اقرار البائع
 والمشتري (٣١) بما فيه وكسب بقطعه في تاريخه
 ٣١ شهدا على بن أحمد بن إبراهيم بن جعفر على اقرار البائع
 والمشتري (٣٢) بما فيه وكسب بقطعه في تاريخه
 ٣٢ شهدا على بن أحمد بن إبراهيم بن جعفر على اقرار البائع
 والمشتري (٣٣) بما فيه وكسب بقطعه في تاريخه
 ٣٣ شهدا على بن أحمد بن إبراهيم بن جعفر على اقرار البائع
 والمشتري (٣٤) بما فيه وكسب بقطعه في تاريخه
 ٣٤ شهدا على بن أحمد بن إبراهيم بن جعفر على اقرار البائع
 والمشتري (٣٥) بما فيه وكسب بقطعه في تاريخه

- ٢ الكلمات التالية منقوطة كذلك في الأصل: بايو، القرار، مدينة. وهذه الكلمات كاملة:
 "المكنا، مينا، السقا، من، قلته، كيل، الساكن". وقد ورد اسم المشتري أيضاً في رقم ٦٦
 من ٢ و ٨ و ١٢. راجع مدينة الأثمنين في رقم ٥٤ من ٢. أما عن البائع فليراجع رقم ٦٤ من ٤
 وعن انشابه الى النصرانية (النصراني) فليراجع تعليق تحت رقم ٥٤ من ٣. واسم العلم "مينا"
 يعادل الاسم القبطي المعروف *mina* أو *mina* أو *mina* أو *mina*.
 ٣ وهناك بعض اللفظ في هذه الكلمات: المدينة، منه، لنفسه، انعم، عز، وجل.
 ٤ والكلمات التالية منقوطة كذلك في الأصل: واحبا، المنزل، يهدد، مينا، الكنيسة. انظر
 ملاحظاتي عن الكلمة الأخيرة (الكنيسية) تحت رقم ٦٤ من ٧ ورقم ٦٦ من ٤ ورقم ٦٨ من ٤.
 ٥ نجد في الأصل: "بالرئاس، أربعة، القليل، السائد".
 ٦ والكلمات التالية منقوطة في الأصل: "طرق، ناه، كان، بير (وهذه الكلمة "بير"
 وكلمة "الى" مكتوبتان فوق السطر)، بالصعيدى، بوطورس، مقار". وقد ورد ذكر المكان
 المعروف باسم بير الصعيدى أيضاً في رقم ٦٤ من ٩ ورقم ٦٦ من ٥ - ٦ ورقم ٦٨ من ٦ والمقابر
 المعروفة باسم بوطورس في رقم ٦٤ من ٧ ورقم ٦٦ من ٦ ورقم ٦٨ من ٦.
 ٧ الساق، الشرق، منه، لبقطر، البناء منقوطة كذلك في الأصل. وقد ورد اسم لبقطر
 البناء أيضاً في رقم ٦٤ من ١٠ ورقم ٦٦ من ٦ ورقم ٦٨ من ٦. ودار منصور في رقم ٦٤ من ١٠
 ورقم ٦٦ من ٦ - ٧ ورقم ٦٨ من ١٧.
 ٨ مساح "الإشادى". يسكنى منقوطة كذلك في الأصل. راجع عبارة يسكنى غطارف
 ابن مفلح في رقم ٦٤ من ١٠ - ١١ ورقم ٦٦ من ٧ ورقم ٦٨ من ٧، ومثل جعفر بن مساح
 الإشادى في رقم ٦٤ من ١١ ورقم ٦٦ من ٧ ورقم ٦٨ من ٩.
 ٩ "مينا" هي الكلمة الوحيدة المنقوطة. ونسبة العلم قلته غير واضحة هنا، لذلك ينبغي أن
 يقل هذا الاستنباط بنى من التحفظ.
 ١٠ حرف اليون ولباء من كلمة "وبنايه" منقوطة في الأصل. وينبغي أن تقرأ كلمة "ومعصه"
 المذكورة هنا في رقم ٦٦ من ٩ ورقم ٦٨ من ١٠ ورقم ٦٩ من ١٤ ورقم ٧١ من ١٧ "نفسه"
 (مع نقضة بمعنى خشية) أو نقض (بمعنى حجارة الحائط ومنه الانقراض). وإن وردت كلمة "خشبة"

٦٦

(لوحة ١٦)

عقد بيع (تاريخ) رقم ١٨١٩ مؤرخ في العشرة الأيام الأولى من شهر ربيع الأول سنة ١٤٤٢ هـ.
 ودع على ورق أبيض طوله ٥٤,٨ سم وعرضه ٤٤,٢ سم ، ويوجهه (وهو جهة الباطن)
 مبايعة في ٢٨ سطرا ، الجزء الأكبر منها (س ١ - ٢١) مكتوب بغير أصفر فاقع كتابة واضحة
 منفقة (١) . ولا يبعد أن تكون هذه اليد هي التي كتبت أيضا المبايعة رقم ٦٥ . وما بقي من النص
 مكتوب بأيدي شهود مختلفة (ب) الجانب الأيمن س ٢٢ - ٢٣ . (ت) الجانب الأيسر س ٢٢ ،
 (ث) الجانب الأيسر س ٢٣ - ٢٤ ، (ج) الجانب الأيمن س ٢٤ - ٢٨ . (ح) الجزء الأوسط
 س ٢٤ - ٢٦ وهما بغير أسود . واللفظ قبل . راجع هذا النوع من الكتابة في أوراق البردي رقم ٦٥ .
 وبالظهر مبايعة باسم المسالك نفسه مكتوبة في سبعة وعشرين سطرا بغير أسود على أيدي ثمانية
 أشخاص مختلفة ، والجزء الأكبر من المتن (س ١ - ٢٢) بيد (ف) . س ٢٢ - ٢٧ بأيدي السبعة
 الشهود الآخرين (الجانب الأيسر (ب) س ٢٢ . (ت) س ٢٣ - ٢٤ . الجانب الأيمن . (ث)
 س ٢٢ . الجانب الأيسر . (ح) س ٢٤ - ٢٦ . الجانب الأيمن . (ج) س ٢٤ - ٢٨ . الأوسط .
 (خ) س ٢٥ - ٢٦ بالوسط من ناحية اليسار . (د) س ٢٥ - ٢٦ . الجانب الأيسر . واللفظ
 قبل الوجود ؛ وقد طوى الرق في الوسط وبغيره طيا موزعا أسطوريا . وعرض النص على ثلثيات
 الشوالات غير ظاهرة .
 ولما كشف بقائمة لأشعوبين : وهو كان في حالة جيدة . ثمة (ضمومية) ٢٥٤٢٢

من الرجم

بسم الله الرح

- ١ هذا ما اشترى اسطوروس التينيسي بن بيهه الساكن بمدينة الاشعوبين من الملك أبو العلاء الفزاز بن مينا السقا الساكن بيهه المدينة المذكورة في هذا
- ٢ السكاب اشترى منه بحاله لنفسه الذي أنعم الله عز وجل عليه جميع المنزل بأسره وكاله الذي أعطاه أنه له وبماكله وفي يده ملكا صحيحا وحقا واجبا
- ٣ بيهه المدينة المذكورة في الجانب البحري منا على السكوم المثلل على الكنيية المعروفة بالبرانس ويحيط بها المنزل البيع بأسره وكاله وبهجه
- ٤ ويشتمل عليه حدود أربعة فاعل القل منتهى إلى البحر
- ٥ تعرف بالعميدى والى بوطور بن مقار المسلمين وفى هذا الحد يشيع بابه الثانى والحد الشرقى منه ينتهى الى حرمه ليعطى النيا والى دار منصور
- ٦ الرسول كان والى منزل بمكانى غطارف بن منافع كان والحد الشرقى منه ينتهى الى منزل جعفر بن سباع الأبنائى فاشترى اسطوروس

٨ النسي بن يسه من السكا إلى الدلا القزاز بن مينا الدنا جميع هذا النيل الخاورد الموصوف في هذا السكاب مجده

وإحدوده وصارفة كلها

٩ بأرضه وسكايه وسطاه وعلاه وقضه وبنايه وقلاه وكل قليل وكثير هو له داخل فيه وكل قليل وكثير هو له

تخرج منه وما هو معروف به

١٠ ونسرب إليه خاومره وباطنه طمره سنقة واحدة بنين مباده أربعة دلتير وازنة جناد الدين مستنصرية

١١ مسألة السباع من حق السوق تشرى صحيبا ريبعا ثلثا ماضيا لا شرط فيه ولا نخيل ولا استنقى ولا اقالة ولا فدية ولا ربيعة ولا متبوعة لا رده ولا

١٢ لقسمة لا لأجل ولا لأبد ولا هو على سبيل رهن ولا تاجعة ودفع المتتري اسطوروس النيسى بن يسه

١٣ من مينا الدنا جميع النسي المذكور وبنايه أربعة دلتير وازنة مستنصرية مسألة البائع من حق السوق قفضم

مس قفما في يده ثلثا

١٤ وثانيا وأبواه من ذلك براءة تقيض له واستينافا مجموعته من كل قول رجعة ويدين على جميع الوجوه والأسباب كلها ومسا البائع إلى المتتري

١٥ منه جميع ما وقع عليه هذا البيع المذكور ونسله منه وحازه لنفسه وصار في يده وماله من ماله يحكم فيه بجميع الملاك في أملاكهم

١٦ وذلك بعد معرفة ذنبها لما تجابها عليه وتقلب منها مجموعته والثالث منها له فجابها ذلك بينهما على ما يورجه حكم بيع الاسلام وعهده

١٧ ومختار دوكه وقسام شروطه وتضمن البائع المتتري منه جميع الدرك في ذنبه وخيلاه وماله وخالص ماله فما ادرك هذا المتتري

١٨ فما وقع عليه هذا البيع المذكور أو في شيء منه ومن حقوقه من دوك من أحد من الناس كلهم فعل البائع له خلاصه من كل دوك يدركه في ذلك

١٩ شهد على القزاز البائع البائع وقضه جميع النسي المذكور والمتتري بالمرز لنفسه بجميع ما فيه بعد أن توى عليها فاقرا بنهمه

٢٠ ودرقة جمعه في صحة عقولها وأبائهما وحجاز أمورهما طابعت غير مكروهين ولا مجبرين ولا مضطهدين وكتب

٢١ في المشر الأول من ربيع الأول من سنة اثني وأربعين وأربعماية شهد على ذلك

- ٥ وهناك بعض النقط في هذه الكلمات : "منه، الرافق، من، طرق، بابه، منه، ير".
وقد ورد اسم ير الصمدي أيضا في رقم ٦٤ س ٦ و رقم ٦٥ س ٦ و رقم ٦٨ س ٦ .
٦ نجد في الأصل : "الصمدي، المسامين، بابه، الثاني، ليقطر، البيا". راجع المكان
المسمى ببيوطورين في رقم ٦٤ س ٧ و رقم ٦٥ س ٦ و رقم ٦٨ س ٦ . وقد ورد اسم بقطر البناء أيضا
في رقم ٦٤ س ١٠ و رقم ٦٥ س ٧ و رقم ٦٨ س ٦ و دار منصور في رقم ٦٤ س ١٠ و رقم ٦٥ س ٦
و رقم ٦٨ س ٧ .

٧ الكلمات الآتية منقوطة في الأصل "كان اذكرت مرتين"، منه، سباح الأبنادي .
انظر الأماكن التي أشرنا إليها هنا في رقم ٦٥ س ٧ - ٨

- ٨ هذه الكلمات منقوطة : "بسه، بناء السدا".
٩ انظر ما ذكرته عن كلمة "ونقصه" في رقم ٦٥ س ١٠ (ص ١٩٩) .
١٠ هذه الكلمات منقوطة كذلك في الأصل : "نحن، دناير، العيون".
١١ نجد في الأصل : "من، السوق، نافدا".
١٢ وهناك بعض النقط في هذه الكلمات : "لاجل، لايد، سيد، بسه، باير".
١٣ ونجد في الأصل : "السقا، دناير، من حق السوق، منه، نقد".
١٤ ونجد في الأصل : "رافيا، من، والأصبا، المشري".
١٥ الكلمات الوحيدتين المنقوطين هما : "منه، الأول في هذا السطر"، من .
١٦ وهناك بعض النقط في هذه الكلمات : "منها (ذكرت مرتين)، شاعا، لجمعه".
١٧ والكلمات الآتية منقوطة كذلك : "وصحن، شروطة، شايه، فما".
١٨ "ومن، منه، من" هي الكلمات الوحيدة المنقوطة في هذا السطر .
١٩ نجد في الأصل : "ماخوذة، بجمعه".
٢٠ ونجد أيضا في الأصل : "جميعه، وكتب".
٢١ الكلمات الآتية منقوطة في الأصل : "عشر، من، سنة، واربعة"، راجع - ذكرته

عن طريقة تاريخ الفلك في رقم ٤٠ س ١١

٢٢ وقد كتب عبد الله بن أحمد بن ثناء واضح بن نجا بن عطا شهادتهما أيضا في رقم
٢٦ س ٢٦ .

- ٢٣ ونرى اسم هذا الرجل نفسه في رقم ٦٥ س ٣٠ .
٢٤ وقد شهد علي بن حفص أيضا في رقم ٥٠ س ٢٢ وابنه الحسين في رقم ٦٥ س ٣٨ .
٢٥ نجد في الأصل : "اتن"، راجع رقم ٣٧ س ١٣ .

٦٧

(لوحة ١٧)

عقد بيع رقم ١٢٣ (تاريخ رقم ١٧٩٥) مؤرخ في شهر صفر سنة ١٢٥٠ هـ وهو على ورق أبيض
طوله ٣٦ سم وعرضه ٢٢ سم . ومتم المبيعة مكتوب بالوجه (في الباطن) في ٢٤ سطرا بحبر أسود على
أيدى أربعة أشخاص مختلفة : ٣ - ٢٠ بخط واضح منق (١) ، ١ - ٢ (ب) ، ٢١ - ٢٢
(بالجانب الأيمن) ، ٣١ - ٢٤ (بالجانب الأيسر) على أيدى شهود مختلفة . والنقط قليل
الوجود، وظهر الفلك خال من الكتابة . ويحتمل أن يكون هذا العقد قد كشف في اليوم، وهو
كامل وفي حالة جيدة .

- ٥ وهناك بعض النقط في هذه الكلمات : "منه، الرقاق، من، طرق، بابه، منه، ير".
وقد ورد اسم ير الصمدي أيضا في رقم ٦٤ س ٩ ورقم ٦٥ س ٦ ورقم ٦٨ س ٦ .
- ٦ نجد في الأصل : "الصمدي، بابه، الثاني، لبقطر، البيا". راجع المكان المسمى ببوطوردين في رقم ٦٤ س ٧ ورقم ٦٥ س ٦ ورقم ٦٩ س ٦ . وقد ورد اسم بقطر البيا أيضا في رقم ٦٤ س ١٠ ورقم ٦٥ س ٧ ورقم ٦٨ س ٦ ودار منصور في رقم ٦٤ س ١٠ ورقم ٦٥ س ٦ ورقم ٦٨ س ٧ .
- ٧ الكلمات الآتية منقوطة في الأصل "كان (ذكرت مرتين)، منه، سباع الإبلاني".
انظر الأماكن التي أشرنا إليها هنا في رقم ٦٥ س ٧ - ٨ .
- ٨ هذه الكلمات منقوطة : "يسه، مياه، السقا".
- ٩ انظر ما ذكرته عن كلمة "ونقشه" في رقم ٦٥ س ١٠ (ص ١٤٩) .
- ١٠ هذه الكلمات منقوطة كذلك في الأصل : "من، دابرة، العيون".
- ١١ نجد في الأصل : "من، الدوق، دقة".
- ١٢ وهناك بعض النقط في هذه الكلمات : "الأجل، لابه، سدل، يسه، بايو".
- ١٣ ونجد في الأصل : "السقا، دابرة، من حق السوق، منه، لعدا".
- ١٤ ونجد في الأصل : "واها، من، ولأصايب، لشدن".
- ١٥ التكتان الوحيد من النقط، طان هما : "منه (الأولى في هذا السطر)، من".
- ١٦ وهناك بعض النقط في هذه الكلمات : "مليعا (ذكرت مرتين)، شاعا، خريه".
- ١٧ والكلمات الآتية منقوطة كذلك : "شروط، شايه، لسا".
- ١٨ "ومن، منه، من" هي الكلمات الوحيدة منقوطة في هذا السطر.
- ١٩ نجد في الأصل : "أخرو، خيسه".
- ٢٠ ونجد أيضا في الأصل : "حبه، ككتب".
- ٢١ الكلمات الآتية منقوطة في الأصل : "مظفر، من، دابرة، خريه". راجع ما ذكرته عن طريقة أرتخ الصك في رقم ٤٠ س ١١ .

- ٢٢ وقد كتب عبد الله بن أحمد بن ثفا واصق بن نجا بن عطا شهادتهما أيضا في رقم ٦٥ س ٢٦ .
- ٢٣ ونرى اسم هذا الرجل نفسه في رقم ٦٥ س ٣٠ .
- ٢٤ وقد شهد علي بن حفص أيضا في رقم ٤٥ س ٢٢ وابنه الحسين في رقم ٦٥ س ٢٨ .
- ٢٥ نجد في الأصل : "التن". راجع رقم ٣٧ س ١٣ .

٦٧

(الوحدة ١٧)

عقد بيع رقم ١٢٣ (تاريخ رقم ١٧٩٥) مؤرخ في شهر صفر سنة ٥٠ هـ ؛ وهو على رق أبيض طوله ٣٦ سم وعرضه ٢٢ سم . و متن المبيعة مكتوب بالوجه (في الباطن) في ٢٤ سطرا بحبر أسود على أيدي أربعة أشخاص مختلفة : ٣ - ٢ بخط واضح عميق (١) ، ٤ - ١ - ٢ (ب) ، ٥ - ٢١ - ٢٢ (بالجانب الأيمن ث) ، ٥ - ٢١ - ٢٤ (بالجانب الأيسر ث) على أيدي شهود مختلفة . والنقط قليل الوجود، وظهر الصك خال من الكتابة . ويحتمل أن يكون هذا العقد قد كشف في اليوم ؛ وهو كامل وفي حالة جيدة .

ثبت عندى ذلك وكتب سالم بن

يزيد بخطه في تاريخه

م الله الرحمن الرحيم

١ هذا ما اثنى ابيه وأبو البدر ولدى المكا بأبي السرى بن هليه من حالما قوريل بن ابيه وهم

٢ يعنى من أهل الضيعة المدروسة بياضوق نرس من بعض قوى كورة القيرم اثنرا منه سبعة واحدا وعقدما

٣ واحدا جميع

٤ سبعة من موده من ابيه ابيه بن ائقى من

٥ المزل الكبير شرق الجامع الضيق بهذه الضيعة المقلم ذكرها

٦ الى منزل

٧ يشرق والمذ الثانى البحرى يئقى الى الحصة التى ظل المنزل عما وقت القسمة ثلثة ديار اخوته قرا

٨ قوريل والمذ الثالث الشرق يئقى الى الدار القورا التى باليهود ابنت ابيهة ومنه يشع باب هذا المنزل والمذحل

٩ الى الله والخروج منه والمذ الرابع الشرق يئقى الى منزل شيدر وهو دار يعنى محرق وكما قرا وما يخصه

١٠ الى الجارة الى السطح بلا سطل فائترى ابيهة وأبو البدر ولدى المكا بأبي السرى بن هليه

١١ الى منزل

١٢ جميع ما ذكر ووصف في بابها بجده وحدوده وسفله وعلوه وسماه وأرضه وراسه وكله يعرف

١٣ له وينسب اليه شرا تلت صحيحا منجرا لاشروط فيه ولا وعد ولا اقوى ولا خيار ولا ودية ولا روية على بيع

١٤ الاسلام ومهلثم ان شا باع وان شا وهب وان شا صدق بشن مائه من العين ثلثة دلائير النصف من ذلك

١٥ منهم بالادان عن تراش منهم ويرى كل من حي وثقى أدرك ابيهة وأبو البدر ولدى المكا

١٦ بأبي السرى بن هليه في شرا هذا أو في شيا < منه > درك عاقلة أو خصومة من سائر

١٧ الناس كهم قريب أم بعيد شاهد أم غيب طارى بدين أو مستحق ميراث كان على حالها

١٨ قوريل بن ابيهة كان ما كان وبائع ما باع وبذلك أئبد على أنفسهم في صحة عقولهم وحواز

١٩ أمورهم في صغر من ستة نحى بن وأربعاء

٢٠ شهد أبو سهل بن خلف بن ابرهم الموزن على اقرار المقر شهد نهار بن سايان بن ادرئس

٢١ على اقرار المقر بجميع ما فيه وذلك

٢٢ بما فيه وكتب بيده في تاريخه

٢٣ بيد جده

٢٤ الحضر

١ و٢ وهناك عبارة مماثلة لهذه العبارة في ورق البردي المحفوظ في برلين تحت رقم ٨٠٥٢ س ١ : ثبت ذلك عندى وكب ابراهيم بن اساميل بن أحد بخطه . راجع أيضا ملاحظتى تحت رقم ٦٤ س ١ .

٣ كلمتا « بسم » « الروح » منقوطتان في الأصل .

٤ هذه الكلمات الآتية منقوطة : « البدرى ولدي ، عليه ، من » . أما عن نسبة الأشخاص الذين وردت أسماءهم هنا فلترجع ملاحظتانى تحت رقم ٦١ س ٢ ورقم ٦٣ س ١ ورقم ٦٥ س ١ .

٥ الكلمات الآتية منقوطة كذلك في الأصل : « الصبيحة » : المعروفة ، القيوم ، منه ، جمع . انظر ما ذكرته عن قرية بالجسوق ترس تحت رقم ٤٥ س ٣ (ص ١٣٦) .

٦ الكلمات الآتية منقوطة : « حقه ، موره ، سقى ، من ، لئلا ، تعيق (والجواب تعيق) » : الصبيحة ، مؤنل . وقد ورد اسم ابيه بن اسحق أيضا في رقم ٤٥ س ٥ ورقم ٦١ س ٤ ورقم ٦٢ س ٣ - ٤ .

٧ نجد في الأصل : « الروح ، منه ، القل ، أي ، وحده » . وقد ذكر اسم بختيس بن يوسفه أيضا في رقم ٤٥ س ٥ . والكلمة الثالثة في هذا السطر غير واضحة .

٨ وهناك بعض القطع في الكلمات الآتية : « يوق ، صبي ، أي ، انفسه (والنفس التي تراها بعد حرف السين زائدة بلا مراء) » : أخرقه ، قر . راجع مؤنل يوق في رقم ٦١ س ٥ ورقم ٦٢ س ٦ . ولعل اسم « قر » هو الاسم القبطى Koro وهو صيغة مختصرة للاسم Koptos . راجع أيضا الاسم اليونانى Kora والصيغة القبطية Kora . وملاحظتانى تحت رقم ٦٠ س ٣ .

٩ نجد في الأصل : « راجع ملاحظتى عن كلمة حرف كاء مؤنل كاء تحت رقم ٣٧ س ١٣) ، صبي ، أي ، القوم ، أي ، تهيؤ » . راجع هذا المؤنل ملاحظتى رقم ٦٠ س ٣ . وقد ورد اسم ديفيليل أيضا في رقم ٤٥ س ٦٥ .

(١) H. Harmer, *Die Zensurgesetze des Ägypten*, I, p. 85.

(٢) H. Harmer, *Nachrichten*, etc. 171.

(٣) D. Hail, *Coptic and Greek texts of the Christian Period*, p. 125.

١ . نجد في الأصل : « منه ، الروح ، صبيح ، حرف ، قورا » . وقد ورد ذكر مؤنل تيدور ابن اسحق أيضا في رقم ٦١ س ٧ ورقم ٦٢ س ٧ .

١١ والكلمات المنقوطة هي « الي ، بلا ، فترى ، البدرى ، ولدي ، عليه » .

١٢ نجد في الأصل : « ماطلها ، ارده ، عرف » . راجع صيغة افنيه في رقم ٥٤ س ٦ .

١٣ نرى في الأصل : « صبيحنا ، منحرا ، فيه ، خيار ، وديعه ، رهييه » .

١٤ وهذه الكلمات منقوطة هنا : ان (وقد كتبت ثلاث مرات والأولى بلا نقط) ، صدق ، دناير . أما عن دفع نصف الثمن تورا بعدد المبلغ المشتري فلترجع رقم ٥٤ س ٨ .

١٥ الكلمات التالية منقوطة في الأصل : « وصف ، جمع ، علي » .

١٦ نجد في الأصل : « بالادان ، منهم ، حي ، البدرى » .

١٧ الكلمات الآتية منقوطة : « عليه . منه . حقه » . وقد ورد لفظ سيا (شيث) أيضا في رقم ٤٥ س ٩ . وقد كتب الكاتب لفظ منهما بدل منهم وهو خطأ .

٢٠ كلمتا « سنة ، تحسين » منقوطتان في الأصل . راجع عبارة « الخد لله كما هو أهله »

في رقم ٥٤ س ١٣

٢١ الكلمة اللو « بدنة منقوطة هنا هي « شيه » (المذكورة مرة أخرى) . وقد كتب أبو سبيل

ابن خلف بن ابراهيم المؤذن ونهار بن سليمان بن افراس شهدتهما أيضا في رقم ٤٥ س ١٢ - ١٣ .

كانت إهداء أحد الشهود تورا في الأصل الجانب الأيسر من سطرى ٢١ و ٢٢ . بيد أن الأربعة

أو الخمسة الأحرف الواقعة قد كتبت أن تخفى لدرجة يتدبر معها أن تحقق من قرأتها قراءة صحيحة .

٢٣ ويحدد الفارق في الأصل كالتى « مدحوا الله » . ويرى حضرة اساميل اثنى حسين لندرس

بتدرة اللغات الشرقية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة قرأتها على هذا الوجه : بعد حدة الحذر .

٦٨

(لوحة ١٨)

عقد بيع رقم (تاريخ) ١٨١٩ (بالظهور) مؤرخ في العشرة الأيام الأولى من شهر شوال سنة ١٢٥٩ .

انظر وصفه في رقم ٦٦ (ص ٢٠٢) .

١ ٢ وهناك عبارة مشابهة لهذه العبارة في ورق البردي المحفوظ في برلين تحت رقم ٨٠٥٢
س ١: ثبت ذلك عندي وكتب ابراهيم بن اساميل بن أحد بخطه. راجع أيضا ملاحظتي تحت
رقم ٦٤ س ١.

٣ كلمنا «بسم» «الرحم» «منقوطان في الأصل».

٤ هذه الكلمات الآتية منقوطة: «البدن، ولدي، هليه، من». أما عن نسبة الأشخاص
الذين وردت أسماءهم هنا فلترجع ملاحظاتي تحت رقم ٦١ س ٢ ورقم ٦٣ س ٣ و٦٤ و٦٥.

٥ الكلمات الآتية منقوطة كذلك في الأصل: «الصبغة، المعروفة، اليوم، منه، جميع». انظر ما ذكرته في قرية بالجسوق ترس تحت رقم ٤٥ س ٣ (ص ١٣٦).

٦ الكلمات التالية منقوطة بحقه، موزة، بحق، من، النزل، العتيق (والتصوب العتيق).
الصبغة، منزل. وقد ورد اسم أبيه بن اسحق أيضا في رقم ٤٥ س ٥ ورقم ٦١ س ٤ ورقم ٦٢
س ٣ - ٤.

٧ نجد في الأصل: «اربع، منه، القن، الي، وخراد». وقد ذكر اسم يحنس بن بردسنة
أيضا في رقم ٤٥ س ٥. والكلمة الثالثة في هذا السطر غير واضحة.

٨ وهناك بعض اللفظ في الكلمات الآتية: يوق، سبي، التي، القسيمة (وأسل التي تراها
بعد حرف السين زائدة بلا مرأى، أخوته، قر». راجع منزل يوق في رقم ٦١ س ٥ ورقم ٦٢

س ٦. ولعل اسم «قر» هو الاسم القبطي *kerā* وهو صيغة مفعلة لاسم *kerā* «جمع أيضا»
الاسم اليوناني *Kēra* والصبغة القبطية *kerā* والملاحظات التي تحت رقم ٦٠ س ٣.

٩ نجد في الأصل: الثالث (راجع ملاحظتي عن كتابة حرف ثاء بدل كاء تحت رقم ٦٧
س ١٣)، سبي، الي، القفراء، التي، للهبوة». راجع هذا الاسم الأخير في رقم ٦٠ س ٣. وقد
ورد اسم دفريليل أيضا في رقم ٤٥ س ٦٣.

(١) Hauszer, D. *Personennamen der Kopten*, I, p. 38.

(٢) *Patristic Literature*, col. 171.

(٣) H. R. Iviz, *Coptic and Greek names of the Christian Period*, p. 12.

١٠ نجد في الأصل: منه، الرابع، يوميد، بحرف، قورا». وقد ورد ذكر منزل ثيدر
ابن اسحق أيضا في رقم ٦١ س ٧ ورقم ٦٢ س ٧.

١١ والكلمات المنقوطة هي «الي، بلا، فاستري، البدن، ولدي، هليه».

١٢ نجد في الأصل: «ماطها، ارضه، عرف». راجع صيغة انبه في رقم ٥٤ س ٦.

١٣ نرى في الأصل: «صيحعا، منحرا، فيه، خيار، وديعه، رهييه».

١٤ وهذه الكلمات منقوطة هنا: ان (وقد كتبت ثلاث مرات والأولى بلا نقط)،
صدق، دناير». أما عن دفع نصف اثن توا بعد المبلغ المشتراط فليرجع رقم ٤٥ س ٨.

١٥ الكلمات التالية منقوطة في الأصل: «وصف، جميع، علي».

١٦ نجد في الأصل: «بالادان، منهم، حري، البدن».

١٧ الكلمات الآتية منقوطة: «هليه، منهم، علقه». وقد ورد لفظ سيا (شيئ) أيضا في رقم ٤٥
س ٩. وقد كتب الكاتب لفظ منهما بدل منهم وهو خطأ.

٢٠ كلمنا «سنة، تميمين» «منقوطان في الأصل». راجع عبارة «الحمد لله كما هو أهله»

في رقم ٤٥ س ١٣.

٢١ الكلمة الوحيدة المنقوطة هنا هي «شيد» (المذكورة مرة أخرى). وقد كتب أبو سبل

ابن خلف بن ايوهم المؤذن ونهار بن سليمان بن افرس شهادتهما أيضا في رقم ٤٥ س ١٢ - ١٣.

كانت إمضاء أحد الشهود تماثلا في الأصل الخائب لأيسر من سطرى ٢١ و ٢٢. بيد أن الأربعة
أو الخمسة الأحرف الباقية قد كانت أن تتجسأ لدرجة يشذر معها أن تتحقق من قرأتها قراءة صحيحة.

٢٣ ويجد القارئ في الأصل كتابتي «مدحرة، لحه». ويرى حضرة اساميل افندي حسين المدارس
بمدينة اللغات الشرقية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة قرأتها على هذا الوجه: بعد حدة الحذر.

عقد بيع رقم (تاريخ) ١٨١٩ (بالظاهر) مؤرخ في العشرة الأنايام الأولى من شهر شؤل سنة ٥٤٥٩.

انظر وصفه في رقم ٦٦ (ص ٢٠٢).

- ١ اسم الله الرحمن الرحيم - وما توفيق > إلا > بالله عليه توكلت وإليه أئب
- ٢ ١٠٠٠. المشركي ربحان بن نسيوان المعروف بالهجراني من جملة العبيد البربر المستخدم بمرور الأقبوزيين من اسطراباس التبتية بن بيبيته الصمراني الساسكي
- ٣ يرمض جهده المدينة المذكورة في هذا الكتاب اشترى منه بماله نفسه الذي أنعم الله عز وجل به عليه جميع النزل بأسره وكاله الذي أعلمه أنه له وماله
- ٤ وفي يده مالا صحيحا وحقا واجبا جهده المدينة المذكورة في الجانب البحري منها على الكوم المطل على الكنيسة المبرورة > بالبركاس > يشيخ بهذا النزل للشيخ
- ٥ بأسره وكاله وبنده ويشتمل عليه حدود أربعة فامد القليل منه يفي إلى الزقاق النافذ من طريقه إلى طرق شقي وفيه يشيع باب الأول
- ٦ كان بلدان البحري منه يفي إلى بحر تعرف بالله وبأبي ولي بوطور بن منابر المسلمين وفي هذا البلد يشيع بابه الثاني وبلد الشرق منه يفي إلى عرصدة ليعلى الباب
- ٧ قال دار تعرف بقصور الرسول كانت وإلى منزل يعرف بستانك غطوف كان م انتقل ذلك إلى الأمير ناصح الألبان وموتوا وأولد القوي منه

٥٠٣

- ٨ يفي إلى منزل جعفر بن سباع الابتدائي فاشترى ربحان بن نسيوان المعروف بالهجراني من جملة العبيد البربر المقدم ذكره من اسطراباس بن
- ٩ بيبيته التبتية الصمراني جميع هذا النزل الحدود الموصوف في هذا الكتاب بحدوده ومراققه كلها بأرضه وماله وسفله وعوله
- ١٠ ونقصه وبثاله وفائه وكل كبير وقليل هو له داخل فيه وكل قليل وكثير هو له خارج منه وما هو معروف به ونسب إليه ظاهره /
- ١١ وأبائه عامره وناسره بمن ماله من العين خمسة دنانير إلا ثلث دينار جواد الميون مستعمرة مسلمة للمالغ من حق السوق
- ١٢ اشترى جميعها وبيعها ثانيا ما فيها لا شرط فيه ولا خيار ولا استثنى ولا اقالة ولا رجعة ولا بشرية لا لوده ولا لفسخه
- ١٣ جميع ما وقع عليه
- ١٤ هذا الشيخ المذكور قبضه منه تقدا في يده تاما وأبواه منه ومن جميعه برأة قبض واستبقى جميعه من كل قول وكين وجنة

١٥ على جميع الوجوه والأسباب كلها وسلم البائع الى المشتري المسمون في هذا الكتاب ففسله منه وحازه لنفسه

مما لا من ماله يشكم فيه

١٦ يحكم المالك في أرباحهم وذلك بعد معرفة منهما اما بما عليه وتقليب منهما بجمعه وانفاد منهما له فبما

ذلك بينهما على ما يوجبه

١٧ حكم بين الاسلام وعنده وثمان دكة وكساح شروطه وتضمن البائع للمشتري منه جميع الدرك في ذمته وعياله

وماله وماله

١٨ ماله فا أدرك هذا المشتري فيما وقع عليه هذا البيع المذكور أو في شيء منه من درك من احد من الناس

لهم على البائع له ما يوجبه

١٩ من كل دكة مائة في ذلك أو في شيء من حقوقه شهد على اقرار البائع بالبيع وقبضه جميع الثمن المذكور

والمشتري بالمال المذكور

٢٠ فوجده ما فيه بعد أن كثر عاليا فاقرا فوجده وورقة جمعة في حصة عقولها وابدانها وجواز أمورهما طامان غير

مكرهات ولا غير

٢١ كسبه في العشر الاول من شوال سنة تسع وتسعين وأربع مائة وقبضه على حرف ماله رجحان وأيضا خلق آخر

ما لا يوجبه

٢٢ وإصلاح حرف ماله وابدانها وذلك وقت الشهادة شهد على بن احد بن خثيم على اقراره والمشتري

بما فيه وكتب بخطه في تاريخه

٢٣ شهد على بن محمد بن علي المنزي على اقرار البائع والمشتري القرين بما فيه شهد سباح بن علي بن محمد على اقرار البائع

والمشتري بما فيه وكتب بخطه في تاريخه

وكتب بخطه في تاريخه

٢٤ شهد نطف بن طاهر بن علي

٢٥ شهد محمد بن عيسى بن عبيدة على اقراره شهد نطف بن طاهر بن علي

٢٦ البائع وقبضه الثمن وحوز المشتري بما فيه على اقرار البائع وقبضه

٢٧ الثمن المذكور وحوز المشتري بما فيه

٢٨ شهد الحسن على شهد العباد بن هبة الله بن العزب

٢٩ اقرار البائع والبائع بما فيه وكتب بخطه في تاريخه على اقرار البائع والمشتري وكتب بخطه في تاريخه

١ نجد في الأصل : "توفيق". وقد حذف الكتب حروف "الا" قبل كلمة "الله" عن غير انتباه. راجع ملاحظتي عن إضافة الصيغ الدينية إلى البسملة تحت رقم ٣٧ ص ٣ (ص ٦٩). وقد وردت عبارة "وما توفيق الا بالله عليه توكلت واليه ائيب" المقتبسة من سورة هود (آية ٨٨) على حجر من العقيق. وقد نشر هذه العبارة الأستاذ يوسف هامر برغشتال J. V. HAMMER-PURGSTALL^(١).

٢ والكلمات التالية منقولة كذلك في الأصل : «اشترى» لشوان، البربر، بيته». وقد ذكر اسم المشتري أيضا في رقم ٦٩ ص ٢. وقد استقرت قري من بن تجلان مع قبس في مصر سنة ٨١٠٧ على ما ذكره المقرئ في كتاب البيان والاعراب عما بأرض مصر من الاعراب الذي نشره الأستاذ F. WUESTENFELD ص ٤٤٦ : ٤٨٨. راجع نسخة العجلان في كتاب لأندلس للسبعاني ورقة ٣٨٥ ب. ويشمل «ريحان بن لشوان» بجملة العهد البربري أن البائع شعبان بن حلال المذكور في ورق البردي المحفوظ في برلين تحت رقم ٨١٧٣ ص ٢-٣ بالظهور (BACON 105) مؤرخ ٤٠٥ هـ «من جملة العهد الحسينية». وقد وردت هذه عبارات في هذه الوثائق ليس غير. ولذلك قلنا لا نستطيع - مع الأسف - أن نأتي بمعلومات أخرى عن هذه المسألة. على أننا نظن أن هذه العبارات لم تستعمل إلا في عهد الناطقين الذين توصلت العلاقات بينهم وبين البربر بعد فتح بلادهم^(٢). وإن وردت عبارة (العساكر البربر) في ورق البردي المحفوظ في وينا تحت رقم ٤٧٧ ص ١ تحت عنوان «بين» بأن هذه العبارات خاصة بمجاهدات حربية. نلاحظ تعليق عن مركز الأتوبيين في رقم ٣٨ ص ٣ ورقم ٤٥ ص ١٥. راجع اسم المشتري في رقم ٦٦ ص ٢ و ٧ و ٨ و ١٣. أما عن نسبه إلى السمرانية فراجع رقم ٥٤ ص ٣.

٣ هذه الكلمة «اشترى» مكتوبة كذلك في الأصل.

٤ نجد في الأصل : «بالترانس» (حيث نجد الكلمة «مطيرة» في «مير» و«مستمر» راجع رقم ٦٤ ص ٧). ونضيف بهذا الميع (بدل بيع). ولعل الكلمة المنقولة في رقم ٦٦ ص ٤ هي كلمة «لمروقة» بعد كلمة الكنيسة. ويظهر أن كاتب قد نسى أن يكتب هذه الكلمة عن غير انتباه.

(١) Die Kunst der Araber, Berlin und Turin, Abad. Wien (١) ١٨٥٥, I (1850), p. 10.
(٢) Wustenfied, Die Geographie und Verwaltung von Ägypten, DWFG, (٢) XXX - 1879, p. 200.

٥ هذه الكلمات منقولة كذلك في الأصل : «يشتمل، القليل، الرقاق، البائد، طرق، شتى، يشرع».

٦ واللفظ كـ «ب» في هذه الكلمات : «منه، ير، مقابر، يشرع، بابه، الثاني، الشرق، ليقطر». وكلمة «المسلمين» مكتوبة فوق السطر يد كتاب النص. انظر المواضع المذكورة هنا في رقم ٦٤ ص ٩.

٧ نجد في الأصل : «لمنصور، بسكا، حم (بدل حم راجع رقم ٣٧ ص ١٣)، انتقل، الامير، وموقعها، العربي». وقد ذكرت دار منصور ومنزل غطارف في رقم ٦٤ ص ١٠-١١ والامير ناهض الدولة في رقم ٦٩ ص ٩.

٨ نجد في الأصل : «ماشترى، لشوان، العجلاني». وقد ورد اسم جعفر بن سياح الأبنشادي أيضا في رقم ٦٤ ص ١١ ورقم ٦٥ ص ٨ ورقم ٦٦ ص ٧.

٩ «بيته» و«التيه» منقوبتان خطأ كاملا في الأصل.

١٠ نجد في الأصل : «وبناه، وبناه، ومنسوب». راجع تفسير كلمة «نقضة» في رقم ٦٥ ص ١٠ ورقم ٦٦ ص ٩. أما عن الخطوط المنحرفة في نهاية هذا السطر وفي السطرين التاليين فراجع تعليق تحت رقم ٣٩ ص ٢٧. وقد أضف الكتب كلمة إليه بكلمة به.

١١ هاتان الكلمتان منقوبتان : «ثات» و«لمايع».

١٢ نجد في الأصل : «استثنى» و«متويه».

١٣ ونجد أيضا : «لا بد» المشتري».

١٤ كلمتا «نقضة» منه فقط هما المنقوبتان في هذا السطر.

١٥ وكذلك هاتان الكلمتان منقوبتان : «تسمين» متسلمه.

١٦ والكلمات التالية منقولة كذلك : «بجكم، تناهوا، افادوا، فسلما، بوجه».

١٧ حرف التاء فقط في كلمة «وتضمن» منقوب.

٢٠ قد أضاف الكتب الكلمات التالية : «جمع، عمران، واندانها، ولتنبها فوق السطر».

٢١ نجد في الأصل : «نسج، وقه، لحق (بعد كلمة وأيضا)». راجع الإصلاحات التي

أقترحها تحت رقم ٣٩ ص ١٢.

٢٢ نجد في الأصل : الشهاده، وكتب . أنظر اسم "ختم" في كتاب الاشتقاق لابن دريد ص ٣٢١، ولعل اصلاح "وأبدانها" بأبدانها يكون أقرب الى الحقيقة على الرغم من اتصال حرف الواو بالألف التالية . أنظر ملاحظتي عن كلمة "صح" تحت رقم ٥٤ ص ١٣ (ص ١٤١) .

٢٣ نجد في الأصل : "تاريخه" . أنظر ملاحظتي عن هذه النسبة وعن "المغربي" تحت رقم ٤٥ ص ٢٢ . ومن المتصور قراءة الكلمة الأولى من اسم الشاهد الثاني .

٢٥ وقد كتب يظف بن طاهر بن علي شهادته أيضا في رقم ٧١ ص ٣٠ . وقد اتصلت بحرف اسم الشاهد الثالث بعضها ببعض حتى أصبح من المتصور أن لا تقرأ منها إلا كلمة "الحسن" قراءة واضحة . وقد ورد اسم عباد بن هبة الله بن العفرب أيضا في رقم ٦٥ ص ٣٠ ورقم ٦٦ ص ٢٣ .

٢٦ قد اتصلت عبارة "وكتب بخطه في تاريخه" بعضها ببعض .

٢٧ ونرى بعد كلمة "نفسه" خطأ عموديا مشوا يَحتمل أنه اختصار عبارة أعداء الكتّاب أنا يَحتملوا بها الوثائق .

٦٩

(لوحة ١٤)

عقد بيع رقم ١٤٩ (الوجه) يرجع تاريخه الى سنة ٩٥٤ هـ تقريبا .

انظر وصف هذا الزق في رقم ٦٤ ص ١٠٦ .

١ بسم الله الرحمن الرحيم

٢ هذا ما اشتري ربحان بن لشارال الساكن بمدينة الاشوازين

٣ من ساره ابنة قلعه القزاز النصارانية الساكنة بربط

٤ بهذه المدينة المذكورة اشتري منها سفينة واحدة وعقد واحد

٥ جميع النصف كدلا اثنا عشر سراجا من أربعة وعشرين مائة

٦ من جميع المنزل بمدينة الاشوازين في افرجة لبحري من مزارع

٧ مسجدين ماملين والدار المعروفة كانت لغطارف بن مفلح

٨ ثم انتقل ذلك للأمير المؤيد ناهض الدو []

٩ ويحيط به ويجمعه ويشتمل عليه حدود أربعة فاحلح القليل منه ينتهي الى

١٠ ملك لأحمد النباذ والحد البحري منه ينتهي الى المنزل [المعروف]

١١ بالسفطي والحد الشرقي منه ينتهي الى طرق < الدارة > [والحد الغربي]

١٢ منه ينتهي الى اصطبل المكا بابو السري الخياط [مع البير التي في]

١٣ هذا الحد من حقوق هذا المنزل الذي وقع البيع [عليه بحده وحدوده

وسمائه]

١٤ وأرضه وبناؤه وسفله وعلوه وتفضه ومرا [فقه كلها]

١٥ وكل حق هو له داخل فيه وكبر حق هو له خار [ج منه وبيع

ما يعرف له]

١٦ ظاهره وباطنه عامره وغامرة بمن مبلغه [دينار واحد]

١٧ جيد النقد شري صحيحا وبيعا نافعا ماضيا لا شرط فيه ولا خيار

١٨ ولا استثنى ولا اعادة ولا اقلية []

١٩ ولا هو على سبيل رهن ولا تلجئة ودفع المشتري جميع الثمن

٢٠ ومبلغه دينار واحد قبضته [منه نقدا في يدها تاما واقيا وبراؤه]

٢١ منه ومالين اليمين عليه براءة قبضه واستيفاء وسالت للمشتري جميع

ما وقع]

٢٢ عليه هذا البيع []

٢٣ ياتبعه [كريم] فيه [يحكم الملاك في أملاكهم]

٢٤ [] ذ []

٢٢ نجد في الأصل : الشهاده، وكسب . أنظر اسم " خيم " في كتاب الاشتقاق لابن دريد
ص ٣٢١، ولعل اصلاح " وأبدانها " بأبدانها يكون أقرب الى الحقيقة على الرغم من اتصال حرف
الواو بالألف التالية . أنظر ملاحظتي عن كلمة " صبح " تحت رقم ٥٤ ص ١٣ (ص ١٤١) .

٢٣ نجد في الأصل : " تاريخه " . أنظر ملاحظتي عن هذه النسبة وهي " المغربي " تحت
رقم ٤٥ ص ٢٢ . ومن المتسمر قراءة الكلمة الأولى من اسم الشاهد الثاني .

٢٥ وقد كتب تطف بن طاهر بن علي شهادته أيضا في رقم ٧١ ص ٣٠ . وقد اتصلت
حروف اسم الشاهد الثالث بعضها ببعض حتى أصبح من المتسمر أن لا نقرأ منها إلا كلمة " الحسن " .
قراءة واضحة . وقد ورد اسم عباد بن هبة الله بن العفرب أيضا في رقم ٦٥ ص ٣٠ ورقم ٦٦ ص ٢٣ .

٢٦ قد اتصلت عبارة " وكسب بخضه في تاريخه " بعضها ببعض .

٢٧ ونرى بعد كلمة " فيه " خطا محموديا مشويا يتناول أنه اختصار عبارة اعتاد الكتاب
أن يختصروا بها الوثائق .

٦٩

(ملحوظة ١٤)

عقد بيع رقم ١٤٩ (الوجه) يرجع تاريخه الى سنة ٤٥٤ هـ تقريبا .
أنظر وصف هذا الرق في رقم ٦٤ (ص ١٠٦) .

١ باسم الله الرحمن الرحيم

٢ هذا ما اشترى ربحان بن أشوان المالك من مدينة الاشوش

٣ من ساره ابنة قنده القزاز القدرية من مدينة اشكنة بربط

٤ بهذه المدينة المذكورة اشترى من سارة واحدة وعشرون

٥ جميع النصف كاملا من عشر ساريه من أربعة وعشرين

٦ من جميع المنزل بمدينة الاشوش في الوجه البحري منه وجزار

٧ مسجد بن ماملين والدار المعروفة كانت لغطارف بن مفلح

٨ ثم انتقل ذلك للأمير المؤيد تافض الدوله [

٩ ويحيط به ويجمعه ويشتمل عليه حدود أربعة فاحل القلي منه ينتهي الى

١٠ ملك لأحمد التاج والحد البحرى منه ينتهى الى المنزل المعروف

١١ بالسفطى والحد الشرقى منه ينتهى الى طرق > الحارة < والحد الغربى

١٢ منه ينتهى الى اصطبل المكابو السرى الخياط < مع البير التى فى

١٣ هذا الحد من حقه فى هذا المنزل الذى وقع البيع < عليه بحده وحدوده

وسمائه

١٤ وأرضه وبنائه وسفله وعطوه ونقضه ومرافقه كلها

١٥ وكل حق هو له داخل فيه وكل حق هو له خارج منه وجميع

ما يعرف له

١٦ ظاهره وباطنه عامره وغامره بمن مبلغه دينار واحد

١٧ جيد النقد شرى صحيحا وبيعا قائما ما ضيا لا شرط فيه ولا خيار

١٨ ولا استثنى ولا اعاده ولا اقلية

١٩ ولا هو على سبيل رهن ولا تلجئة ودفع المشتري جميع الثمن

٢٠ ومبلغه دينار واحد قبضته < منه نقدا فى يدها تاما واقيا وبارئته

٢١ منه ومن اليمن عليه براءة قبض واستيفاء وسلمت للشترى جميع

ما وقع

٢٢ عليه هذا البيع

٢٣ ياتم < كليم > فيه < بحكم الملاك فى أملاكهم

٢٤ < > < >

٢ كلمات "إسرى، ويحان، نسيان" منقوطة كذلك في الأصل. وقد ورد اسم المشتري أيضا في رقم ٦٨ س ٨٠٢.

٣ الاسم "قفه" كامل القبط في الأصل. راجع هذا الاسم في رقم ٦٥ س ١٥٢. وحرف الياء فقط في كلمة "النصرانية" منقوطة. ويقابل "ساره" الاسم القبطي CAPH. وقد ورد هذا الاسم أيضا في رقم ٧٠ س ٢، رقم ٧١ س ٢، رقم ٧١ س ٢. وتظهر نقطة الياء في كلمة "النصراني" تحت الجزء المنحني من حرف (ي).

٤ حرف التاء فقط منقوطة في كلمة "أشترى".

٥ نجد في الأصل كلمة "عشر".

٨ الكلمات الآتية منقوطة كذلك في الأصل: "تنزل، ذاك، ناهض". وقد ورد اسم لأثير ناهض الدولة أيضا في رقم ٦٨ س ٧.

١٠ نجد في الأصل: "يتسبى، المثل". وقد ورد اسم أحد النبلاء (البيع النبيل) أيضا في رقم ٧٠ س ٩ ورقم ٧١ س ١١. أما عن زراعة الكرم في مصر فراجع كتاب الخطط فقريزي (ج ١ ص ٤٤) وكتاب حسن الحضارة في أخبار مصر والقاهرة لتيسير (طبعة القاهرة سنة ١٢٩٩ هـ) ج ٢ ص ٢٢٨-٢٢٩ ونهاية الأثر للبردي (القاهرة سنة ١٩٢٣) ج ١ ص ٣٥٦ س ١١ ص ٣٥٧ س ٤. وكثيرا ما ورد ذكر الكرم في أو إبي البردي. وكان محصول النبيذ قليل بلليل ماورد في ورق البردي المحفوظ في وينا (رقم ٩٩٩٩ س ٣) له محصول شجيرة واحدة من التين في سبعين زقا مصنوعة من الجلد (التي حصل من التين في جلد أقد وكان صاعو الخبوز من النصارى عادة) (راجع PERF رقم ٦٨ س ٤ ورقم ٧٢ س ٢ ورقم ٧٤٥).

١١ الكلمات الآتية منقوطة كذلك في الأصل: "السفلى، تشوى، منه". وكلمة "السارة" كتبت مرة، وهذا خطأ ظاهر من النسخ. ولعل كلمة "السفلى" (راجع كتاب سفلى) هي منسوبة إلى قرية سفلى القديس في توجه البحري على ما ورد في كتاب كسب

W. E. CRUM, *C.M.R.L.* n° 165 (p. 87); H. R. HALL, *Coptic and Greek* (1) *Notes of the Christian period*, p. 141; G. HARTUNG, *Die Personennamen der Kopten*, I, p. 107; F. PAULSEN, *Namensbuch*, col. 322.

نفس وجعلت الكرم.

للسيوطي (ص ١٣٧) وفي كتاب الأنساب للسماي (ورقة ١٢٩٩)، وأن لها صلة بسفط الحنارة أو سفط المهلي في كورة الأثنتين (انظر كتاب الانتصار بواسطة عقد الأمصار لابن دقاس ج ٥ ص ٢٠ س ٩ - ١١ وكتاب الحفنة السنية لابن الجيمان ص ١٨٠ س ٢٣ وما يليه). وكثيرا ما ورد اسم سفط في فهرست أسماء بلاد مصر، وهو بالقبطية CAKET. ونجد هذا الاسم أيضا في ورق البردي المحفوظ في دار الكتب المصرية رقم ١١٤ س ٩. وقد وردت النسبة إلى اسم سكيس بن هيمس أيضا في رقم ٧٠ س ٤ ورقم ٧١ س ١٣٦٠.

١٢ وقد ورد اسم المكان المسمى "اصطبل المكاباوى السرى" أيضا في رقم ٧٠ س ١٢ ورقم ٧١ س ١٤.

١٣ نجد في الأصل: "حقوق، وقع". وقد أصاح الكتاب كلمة حقوقه لجمعها حقوق.

١٤ كلمة "سفه" منقوطة في الأصل. راجع تفسيرى لكلمة "قفسه" تحت رقم ٦٥ س ١٠ (ص ١٩٩).

١٦ نجد في الأصل: "وإباطه، منبهه".

٢٠ هذه الكلمة مكتوبة في الأصل: "قبسته".

٢٣ نجد في الأصل: "فيه".

٧٠.

(لوحة ١٩)

عقد بيع رقم ١٦٠ مؤرخ في شهر شوال سنة ٤٥٩ هـ، وهو على رق أيضا طوله ٤٦ س وعرضه ٢٠ س. وبأولها مبيعة مكتوبة بغير أسود في ٣١ سطرا بأيدى شخصين س ١ - ٣٠ بخط كتاب جاذق ولكنه غير متقن (١)، والجانب الأيسر من مطري ٣٠ - ٣١ مكتوب بيد الشاهد (ب). وبالظهر عقد بيع خاص بالدار نفسها يقع في ٤٢ سطرا ومكتوب بغير أسود على أيدى أربعة أشخاص. ومتن العقد (س ١ - ٣٥) بيد الكاتب (١) والجانب الأيسر ٣٥ - ٤٢ بيد أربعة شهود مختلفة (ت س ٣٥ - ٣٨، ث س ٣٦ - ٣٩، ج س ٣٩ - ٤٢). والنقطة قليل. وقد طويت الورقة طيا موازيا للسطور من أسفل إلى أعلى. ولعل هذا العقد قد كُتب بمدينة لانتواين، وقد أكلت الأرض كثيرا من مواضع.

Cl. S. DE SACY, *Relation de l'Égypte par Abd-Allatif*, p. 136-137.
W. E. CRUM, *Coptic Manuscripts brought from the Fayyum*, n° 351 (p. 341).
15th col. a. l. 13, 17 l. (p. 64), 40a (p. 69), n° 51 fragment B.

٢ كلمات "اسرى"، ويحان، نشوان" منقوطة كذلك في الأصل. وقد ورد اسم المشتري أيضا في رقم ٦٨ س ٨٠٢.

٣ الاسم "قنسه" كامل النطق في الأصل. راجع هذا الاسم في رقم ٦٥ س ١٥٢. وحرف الباء فقط في كلمة "النصرانية" منقوطة. ويقابل "ساره" الاسم القبطي ^(١) CNA. وقد ورد هذا الاسم أيضا في رقم ٧٠ س ٢، رقم ٧١ س ٢، رقم ٧١ س ٢. وتظهر نقطة الباء في كلمة "النصراني" تحت الجزء المنحني من حرف (ى).

٤ حرف التاء فقط منقوطة في كلمة "مشتري".

٥ نجد في الأصل كلمة "عشر".

٨ الكلمات الآتية منقوطة كذلك في الأصل: "استقل"، "فالك"، "ناقص". وقد ورد اسم الأثيرات بعض الدولة أيضا في رقم ٦٨ س ٧.

١٠ نجد في الأصل: "ينيس، الملل". وقد ورد اسم أحمد البياض (بائع النبيذ) أيضا في رقم ٧٠ س ٩ ورقم ٧١ س ١١. أما عن زرة الكرم في مصر فليراجع كتاب الخطوط القديري (ج ١ ص ٤٤) وكتاب حسن الحضارة في أخبار مهن القاهرة للسيوطي (طبعة القاهرة سنة ١٢٩٩ هـ) ج ٢ ص ٢٢٨-٢٢٩ ونهاية الأثر للنويري (القاهرة سنة ١٩٢٣) ج ١ ص ٣٥٦ س ١١ ص ٣٥٧ س ٤. وكثيرا ما ورد ذكر الكرم في أوراق البردي. وكان محصول النبيذ وفيرا بنبيل ملوون في ورق البردي محفوظ في وادي (رقم ٩٩٩٩ س ٢) إذ محصول ضئيلة واحدة من الضياع قد يعين زقا مصنوعا من الجلد (الذي حصل من النبيذ الجيد أقد وكان صانعو الخمر من النصارى عادة) (راجع PERF رقم ٦٨٤ س ٤ ورقم ٧٢٠ س ٣ ورقم ٧٩٥).

١١ الكلمات الآتية منقوطة كذلك في الأصل: "الشرق"، "م"، "وكه"، "ساره" كتبت مرة، وهذا خطأ ظاهر من النسخ، وليس كلمة "الشرق". راجع كتاب نشاء، ص ٢٦٦) منسوبة إلى قرية مسقط النور في وجه البحري عن موه. في كتاب عبد الله

(١) W. E. CHURCH, *CHURCH*, no 145 (p. 87); H. R. HALL, *Coptic and Greek* (1) (p. 141); J. H. HALL, *Die Personennamen der Ägypten*, I, p. 107; F. PREISIGER, *Namenbuch*, col. 362.

(٢) "الشمس قد وقع جد الصلة" وللمسألة أقدم من "الشمس" وعلمنا بعد ذلك أن "الشمس" قد ورد في بعض النسخ.

للسيوطي (ص ١٣٧) وفي كتاب الأنساب للسماوي (ورقة ١٢٩٩)، وأن لها صلة بسفط الخسارة أو سفط المهلي في كرة الأشوتين (انظر كتاب الانتصار لواسطة عقد الأمصار لابن دقنا ج ٥ ص ٢٠ س ٩ - ١١ وكتاب التحفة السنية لابن الجيمان ص ١٨٠ س ٢٣ وما يليه). وكثيرا ما ورد اسم سفط في فهرست أسماء بلاد مصر، وهو بالقبطية CAGET^(١). ونجد هذا الاسم أيضا في ورق البردي المخطوط في دار الكتب المصرية رقم ١١٤ س ٩. وقد وردت النسبة إلى اسم سكريس بن حنيسه أيضا في رقم ٧٠ س ٤ ورقم ٧١ س ١٣٦٢٠.

١٢ وقد ورد اسم المكان المسمى "اصطبل المكاياو السرى" أيضا في رقم ٧٠ س ١٢ ورقم ٧١ س ١٤.

١٣ نجد في الأصل: "حقوق، وقع". وقد أصحح الكتاب كلمة حقوقه بجمعها حقوق.

١٤ كلمة "سفط" منقوطة في الأصل. راجع تفسيرى لكلمة "قنسه" تحت رقم ٦٥ س ١٠ (ص ١٩٩).

١٦ نجد في الأصل: "وباطه، مبله".

٢٠ هذه الكلمة مكتوبة في الأصل: "قنسه".

٢٣ نجد في الأصل: "قنه".

٧٠

(لوحة ١٩)

عقد بيع رقم ١٦٠ مؤرخ في شهر شوال سنة ٤٥٩ هـ، وهو على رق أبيض طوله ٤٦ سم وعرضه ٢٠ سم. وبالجوه مبيعة مكتوبة بغير أسود في ٣١ سطرا بأيدى شخصين ص ١ - ٣٠. بخط كتاب حاذق ولكنه غريب (١)، والجانب الأيسر من سفري ٣٠ - ٣١ مكتوب بيد الشاهد (ب)، وبالفهر عقد بيع خاص بالدائر نفسها يقع في ٤٢ سطرا ومكتوب بغير أسود على أيدى أربعة أشخاص. ومن العقد (ص ١ - ٣٥) بيد الكاتب (١) والجانب الأيسر ص ٣٥ - ٤٢ بأيدى أربعة شهود مختلفة (ت ص ٣٥ - ٣٨، ث ص ٣٦ - ٣٩، ج ص ٣٩ - ٤٢). والنقطة قليل. وقد طويت الورقة طيا موازيا للسطور من أسفل إلى أعلى. ولعل هذا العقد قد كشف بمدينة الأشوتين. وقد أكتت الأرضة كثيرا من مواضع.

(١) Cf. S. de Saxe, *Relation de l'Égypte par Abd-Elatif*, p. 696 (no 711); W. E. CHURCH, *Coptic Manuscripts brought from the Fayyum*, no 351 (p. 54), (٢) 15 col. a l. 13, 17 l. (p. 64), (٣) no 51 fragment B, l. 2 (p. 73 l).

- ١ [اسم الله الرحمن الرحيم]
 ٢ هـ ما اثبتت ساره الميراث قائم الفزار زوجة . . . ساطل بن
 ٣ التنبى السائقة يوفد دقه بنة [الأخوين مـ]ن المكنا باو العين والاحكامه
 ٤ جيل ايسا سكرين بن السفلى [ووالديهما فرا ايسه جريح النصف من جميع الميراث
 ٥ الذى يلهه المدينة المذكورة ارفعهم عن اوقضا سكرين بن هـ]يمه
 ٦ الميراث القائم ذكره في الوجه الجاهل ان هذه المدينة في خارج
 ٧ الباقين يخلد مسجد بن مـ]ين
 ٨ بن ابي الوزر ثم عرف بنطال عرف بن منافع ويخط يثا الميراث ويشتمل عليه حدود اربعة
 ٩ فاطم الدلى مـ]ه يثنى الى
 ١٠ البحرى منه يثنى الى ملك سكرين بن هـ]يمه
 ١١ والحد الشرق منه طرق المسارة وفيه شرع يله والحد الغربى منابه
 ١٢ يثنى الى اصطبل المكنا باو الميراث الميراث مع البير المـ]ه الميراث التى في هـ]ا
 ١٣ الحد من حقوق فطال الميراث يحد ذلك وسدوده واراضه وبنائه وسفله
 ١٤ وعده ومراقبه كلها وكل حق هو له ودخل فيه وكل حق هو له
 ١٥ خارج منه وجميع ما يعرف له وينسب اليه ظاهره وباطنه عامره
 ١٦ وغامره يثنى عليه من العين دينار واحد ونصف دينار بالصحة [ايح]

- ١٧ مستغنى عيرنا دقا ثرى صحيحا لا شرط فيه ولا خيار ولا عدا
 ١٨ ولا استغنى ولا هو على سبيل راجن ودفعت المشايخية الى البايخ [ين]
 ١٩ القتم ذكرهم [م] جميع الناجح المذكر و[م] دينار واحد ونصف نقد [في يدهم ثا
 ٢٠ وادنا] من كليل قول فلا
 ٢١ [هـ] هذا المنزلة من دراك
 ٢٢ [فرا] فتمت وكثايم وعاليم عالم على ما يله وجهه حكم بيع [الاسلام]
 ٢٣ عهدته وشكلىت دكره وتضمنوا [بها] جميع الدرك في ذلك [صكاه]
 ٢٤ عهد على اقرار البايين [م] المكنا باو [ال] يمين واخوه جليل اينا سكرين ووالديهما
 ٢٥ وا ايسه جريح وعلى اقرار البايين [م] المكنا باو سكرين ووالديهما
 ٢٦ وجوزا امورهم طايين غير مكروه ولا يغيرين وذلك في شهر [اش] ايرال [من]
 ٢٧ سنة تسع وخمسين واربعمائة وفيه اصلاح حرف ايدانية جابر [ايح] وايضا الترافيف
 ٢٨ من جميع الميراث وكذلك على حرف مناله قتيبه وبنالك وقعت الشهاد
 ٢٩ وعلى هـ]ا المنزلة مسدود هـ]ا النصف من جميع الميراث فهو حق السواق
 ٣٠ دين البايين لـ]ا وبناك تمت الشهادة شهد تالف في طاهر بن على [ا] ايرال [ايح]
 على اقرار [السابع] البيع وسوزا المنزلى بما فيه اوكتب في

٢ نرى في الأصل: "اسمعت". وقد أصلح الكاتب حرف الياء بأن جعله ناء. وقد ورد اسم سارة ابنة قله أيضاً في رقم ٦٩ س ٣ ورقم ٧١ س ٢. واسم زوجها غير واضح. راجع رقم ٧١ س ٢، وانظر اسم أبيه ونسبته في رقم ٦٦ س ٢.

٣ وقد كتب الكاتب كلمة "الساكن" ثم أبدل حرف اللون بحرف "ن" ليكون ذلك متفقاً مع جنس المشتري (أنظر س ٢). ومن الواضح أن مجموعة الحروف بومبدسه غير صحيحة، ولعل الكاتب قد كتب بمبدسه بدل بمدينة ثم أضاف "نو" وقامه أن يصحح "له" في "بمدينة". راجع تعليق على مدينة الأشمونين تحت رقم ٣٨ س ٢ ورقم ٤٥ س ٢. وقد ورد اسم أبواتين أيضاً في رقم ٧١ س ٢، ويحتمل أن يقرأ أين بدل أين.

٤ الكلمات الآتية كاملة النطق في الأصل: "أبنا، سكيس، السفط، فرا". وقد أضيفت عبارة "الصف من" فوق السطر. ويمكن أن يشكل اسم العلم "جبل" بغير اختلاف؛ وعلى هذا يصح الاختيار بين جبل وجبل وجبل وجبل. ولم يذكره الذهبي في كتاب المشته (ص ١١٧). ولكن الاسم الأول أكثر هذه الأسماء شيوعاً. أنظر مكيس بن السفط في رقم ٦٩ س ١١ ورقم ٧١ س ٤ و١٣ و١٤. واسم العلم قراها منقول عن الاسم القبطي Kopta Kopta Kopta.

٥ هذه الكلمات منقوطة في الأصل: "التي، بيده، رتبته (راجع ملاحظتي تحت رقم ٣٧ س ١٣)". وقد ورد سر هذا الشخص باسمه (أنظر س ١٠) أيضاً في رقم ٧١ س ٤ و١٣ و١٤. ويقال اسم "هميس" بالقبليزية zomnes, zomnest و zomnes وقد ورد كثيراً في أوراق السيريدي.

٦ نجد في الأصل: "المدينة".

٧ ولعل خط البنادين المذكور أيضاً تحت رقم ٧١ س ٨ قد ذكر في ورق البردي المحفوظ في مجموعة الأرشيدوق ريدر تحت رقم ١١٤٠ س ٣. راجع لموضع المذكورة هـ وفي السطر التالي تحت رقم ٦٤ س ١٠ - ١١ ورقم ٦٩ س ٧.

(١) أنظر كتاب الأعلام على الذين ارتدوا عن المسيحية (١٧٧٦) (٢) كتاب انشتن لاهير ص ٤١١.

G. Hagen, Die Personennamen der Kopten, I, p. 88. (٣)

W. E. Crum, CMRL, n° 375 (p. 175). (٤)

PEPF n° 53, CPR II, n° 249a. (٥)

W. E. Crum, CMRL, p. 558, n° 1113 (p. 470). (٦)

٩ وقد ذكر اسم أحد البنا أيضاً تحت رقم ٦٩ س ١٠ ورقم ٧١ س ١١.
١٠ كلمة "سكيس" منقوطة في الأصل. وقد جاء عن أبي أين الذي يتوب عن أخيه جبل القاصر وعن نفسه ما يدل على أنه هو البائع في هذا العقد. وهذا يفسر لنا السبب في ذكر اسم بائع واحد في نص المبيعة.

١١ وكلمة "يسوع" كاملة النطق في الأصل.

١٢ أنظر المكان المذكور هنا في رقم ٦٩ س ١٢ ورقم ٧١ س ١٤.

١٧ نجد في الأصل كلمة: "عيولا".

١٨ وكذلك نجد في الأصل كلمة: "[المشتريه، البائعين]".

٢٠ كما تتوقع هنا ذكر عبارة مماثلة لما ورد في رقم ٦٨ س ١٤ فبين منها أن الباعين قد أعطوا إلى المشتري إيصالا يوضح لمن شراء هذا المنزل نقداً، وهو الثمن الذي أديته به "سارة" من العهد الذي أخذته على نفسها لهذا الغرض.

٢٥ نجد لفظ "فرا" في الأصل.

٢٩ نجد أيضاً في الأصل: "المشعريه، حق". ولم نعثر بعد في أوراق البردي التي رجعنا إليها على مثال آخر عن إبرام اتفاق ينص على وجوب دفع تسيرة (عمولة) عن شراء العقارات.

٣٠ - ٣١ قد أنجحت شهادة الشاهد الذي كتب شهادته أيضاً في رقم ٦٨ س ٢٥، ولما كانت الكتابة غير واضحة.

٧١

(لوحة ١٩)

عقد بيع رقم ١٦٠ (بالظهور) مؤرخ في العشرة الأيام الثانية من شهر شوال سنة ٤٥٩ هـ.
وقد ورد وصفه تحت رقم ٧٠ (ص ٢٢٣).

١ [بسم الله الرحمن الرحيم]

٢ [هذا ما اشترت سارة ابنة قله الفزاز زوجة.....] [سعد بن [بيبة]

٣ [التبني الساكنة يومئذ بمدينة الأشمونين من المكاء بابو اليمن وأخوه

- ٤ [جميل] [لها] [سالكين بن السفطى والذئب]
- ٥ قرا ابنة جريح جميع النصف من [المزلة الذى بهذه المدينة
المدينة] بوفه
- ٦ أرثهم عن والدهم سكرين بن [السفطى المشوفه] وهو اثنا عشر
سهما من
- ٧ [أربعة وعشرون] سهما شايعة غير مقسومة من جميع المنزل المقدم
- ٨ [ذكره] فى الوجه البحرى من هذه المدينة بخت البنادين وجوار مسجد
- ٩ [بن ماملين] والدار المعروفة [كانت تعرف] بأى الطيب بن أبى الوزير
- ١٠ [لم يعرف] بفطراف بن مفلح ويتبع بيتهم بهذا المنزل ويشتمل عليه
حدود أربعة
- ١١ [أحمد القلى] منه يتبعى إلى ملك لأحمد الباذ وأحمد
- ١٢ البحرى منه يتبعى إلى المنزل أرثهم عن والدهم سكرين
بن همبسه
- ١٣ المعروف بالسفطى وأحمد الشافعى منه يتبعى إلى طريق [السمارة
وفيه شرع]
- ١٤ بابو وأحمد الغربى منه يتبعى إلى اصطبل الملك بأمر السرى انقطاع
- ١٥ مع اليد الما المعنية التى فى هذا الحد من حقوق هذا المنزل الذى وقع
- ١٦ البيع على النصف منه بحد ذلك وحدوده وأرضه وبنيه وسنله
- ١٧ وعلوه ونقصه ومراقبه كلها وكل حق هو له داخل فيه وكل
- ١٨ حق هو له خارج منه ويبيع ما يعرف له وينسب إليه فخره
- ١٩ وباطنه عامره وفخره بحد مائة دينار وأحد ونصف دينار بحد البحرى

- ٢٠ عينا ذهبيا جادا نقد شرى صحيحا وبيعا نافذا ماضيا لا شرط
- ٢١ [ف] به ولا عدة ولا خيار ولا استثناء [ولا هو على سبيل رهن
ودفعت]
- ٢٢ [المشترية] ساره [ابنة قلة الفزاز زوجة ... سد] ط بن بيسة التنبسى
إلى البايين
- ٢٣ [أ] لملكها بأمر البايين وأخوه جميل
- ٢٤ [بن السفطى] [مع د]
- ٢٥ وبلغه [دينار واحد ونصف]
- ٢٦ [وحازته لنفسها] [وصار] فى يدها ومالا من
- ٢٧ [مالها] [فأ] أدرك هذه المشترية من درك
- ٢٨ [من أحد] من الناس كهم و[البايين خلاصها فى ذمتهم
وبحاجتهم]
- ٢٩ [وهماتهم] و[أصل] ما هم على ما [يدل] بوجه حكم بيع الإسلام وعهده
- ٣٠ [و] ضمان دركه و[تضمنوا] بها جميع الدرك فى ذلك كله شمله على
- ٣١ [أقرار] [البايين] بالبيع وقبضهم جميع الثمن والمشتري بالخوار لنفسها
- ٣٢ فى صحة عقولهم وأبدانهم وجواز أمورهم طابعين غير مكرهين
- ٣٣ ولا مجبرين وذلك فى العشر الأوسط من شوال سنة تسع //
- ٣٤ وخمسين وأربعمائة وفيه لحق حرف مثاله النصف وأيضا تكرير حرف
- ٣٥ منهم وبذلك وقعت الشهادة شهد أحمد بن الحسين بن محمد بن سواهل على إقرار
- ٣٦ شهد حكم بن عبد الحميد بن صباح بن جميل الرجل الثلاثة نسوة لبايين بالبيع
وقبض جميع

٣٧ على [أ] إقرار الرجل للبيع والنسوة المسمين الثمن المذكور وضمانهم عن جيل الطفل وحوز المشتريية

٣٨ [] وضمانهم عن جيل الطفل وحوز المشتريية (٣٧) بما فيه في تاريخه

٣٩ [بما فيه] وكتب بخطه في تاريخه شهد محمد بن الحسين بن عيسى على إقرار الرجل

٤٠ والثلاثة الباعين بالبيع وقبض جميع الثمن

٤١ المذكور فيه وضمانهم عن جيل الطفل وحوز

٤٢ المشتريية بما فيه في تاريخه

٤ الكلمات الآتية كاملة النقط في الأصل: [س] كريس، السفطى، وولنتيه. أما عن أسماء الأشخاص المذكورة هنا وفي السفطين السابقين والسابقين فتراجم رقم ٧٠ من ٢ - ٥. وأما عن الخطوط المتحرفة في نهاية هذا السطر وفي سفطى ١١ و٣٣ فتراجم رقم ٣٩ من ٢٧.

٦ نجد في الأصل: «ارنهم» بدل إرنهم. راجع رقم ٧٠ من ٥ وملاحظ في تحت رقم ٣٧ من ١٣.

٧ وقد وردت كلمة «لزل» مكاناً في الأصل.

٨ وكلمة «البنادين» منقوطة في الأصل. راجع خط البنادين في رقم ٧٠ من ٧.

٩ راجع رقم ٦٩ من ٧ ورقم ٧٠ من ٨.

١١ أنظر اسم هذا الشخص في رقم ٦٩ من ١٠ ورقم ٧٠ من ٩. وحرف اللال في كلمة البنادين منقوطة.

١٢ نجد في الأصل: «منه» «ميسه».

١٣ كانتا «طريق» «بشرع» منقوطة في الأصل. وكلمة «السارة» كتبت مارة خطاً.

١٤ هذا المكان مذكور أيضاً في رقم ٦٩ من ١٢ ورقم ٧٠ من ١٣.

١٥ نجد في الأصل: «لغديه».

١٦ وكذلك نجد كلمة «البيع» منقوطة في الأصل.

٢٠ هذه الكلمات منقوطة في الأصل: «جيدا (بدل جيداً)، القدة، نافدا، ماضا».

٢١ كلمة «[س]» منقوطة كذلك في الأصل. أما عن كتابة حرف الناء بدل اللام، فتراجم رقم ٣٧ من ١٣.

٢٢ وهناك بعض النقط في الكلمات الآتية: «[ا] لستره، يسه (بدل يسهه)، القنسى، البايين [ن].»

٣٠ نجد في الأصل: «تصنوا».

٣٣ راجع ملاحظتي عن هذا النوع في تاريخ لغدت تحت رقم ٦٥ من ٢٤.

٣٤ أنظر ما اقتحه لإصلاح هذا السطر في رقم ٣٩ من ١٣.

٣٥ - ٣٦ قد ورد في النص اسم امرأة واحدة هي أم «قرا». ولا بد أن نفرض اسمي امرأتين آخرين في الفراغ الذي يسطر. وهذان الاثنان هما اثنا ثلث قرا وأخوات أبي إينج. وترجح أيضاً ذكر عبارة تستدل منها على أن جيلا كان طفلاً صغيراً.

قد أضف الكتب كلمة رجلين (غير منقوطة) المذكورة في الأصل لجعلها الرجل لأن سباق الكلام يقتض ذلك.

٧٢

(لوحة ٢٠)

عقد بيع رقم ١٥٠ مؤرخ في العشرين من شهر ربيع الأول سنة ٤٦٠ هـ.

أوهو على ورق أبيض طوله ٣٥,٥ سم وعرضه ٢٩,٣ سم. وقد أخذ الكتب (١) في تخوير المباشرة بظهر الورقة، ولكن مرتان ما عدل عن الكتابة حين بدأ كتابة السطر الثالث لأنه أخطأ في كتابته، فأخذ في الكتابة من جديد ولكن بظهر الورقة (س ١ - ١٥). وأما الجانب الأيسر من سطر ١٥ وسطر ١٦ فهي مكتوبة بأيدى ثلاثة شهود مختلفة (ب الجانب الأيسر سطر ١٥ - ١٦، ث الجانب الأيمن من سطر ١٦ - ١٨، ج الجانب الأيسر من سطر ١٧ - ١٨).

والقيد مكتوب بحبر أسود فقط، والنقط قليل. وقد طويت الورقة طياً موازياً للسطور من أسفل إلى أعلى، وعرض الطيات المتواليات: ٤,٥ + ٧ + ٦,٨ + ٦,٥ + ٦,٣ + ٤,٩ سم.

ولم يعرف المكان الذي اكتشف فيه هذا القيد، وهو كامل وفي حالة جيدة.

- ٣٧ على إقرار الرجل للبيع والنسوة المسمين الثمن المذكور وضمانهم عن جيل
الطفل وحوز المشتري
٣٨ [] وضمانهم عن جيل الطفل وحوز المشتري (٣٧) بما فيه في تاريخه
٣٩ [بما فيه] وكتب بخطه في تاريخه شهد محمد بن الحسين بن عيسى على
إقرار الرجل
٤٠ والثلاثة البايعين بالبيع وقبض جمع الثمن
٤١ المذكور فيه وضمانهم عن جيل الطفل وحوز
٤٢ المشتري بما فيه في تاريخه

٤ الكلمات الآتية كاملة اللفظ في الأصل: [س] كريس، السفى، والذهب. إمام عن إسماء
الأشخاص المذكورة هذا في السطرين السابقين والسابقين فيراجع رقم ٧٠ س ٢ - ٥. وأما عن
الخطوط المتفرقة في نهاية هذا السطر في سطرى ١١ و ٣٣ فيراجع رقم ٣٩ س ٢٧.
٦ نجد في الأصل: «أزبه» بدل «زبه». راجع رقم ٧٠ س ٥ وملاحظ في تحت رقم ٣٧
س ١٣.

- ٧ وقد وردت كلمة «المزل» هكذا في الأصل.
٨ وكلمة «البنايين» منقوطة في الأصل. راجع خط البنايين في رقم ٧٠ س ٧.
٩ راجع رقم ٦٩ س ٧ ورقم ٧٠ س ٧ - ٨.
١١ أنظر اسم هذا الشخص في رقم ٦٩ س ١٠ ورقم ٧٠ س ٩. وحرف «س» في كلمة
البنايين منقوطة.
١٢ نجد في الأصل: «سه» هي «سه».
١٣ كلمنا «طريق» بشرع» منقوطة في الأصل. وكلمة «سرة» كتبت سارة خطأ.
١٤ هذا المكان مذكور أيضا في رقم ٦٩ س ١٢ ورقم ٧٠ س ١٣.
١٥ نجد في الأصل: «الميه».
١٦ وكذلك نجد كلمة «البيع» منقوطة في الأصل.

- ٢ هذه الكلمات منقوطة في الأصل: «حيادا (بدل جيادا)، القند، نافدا، ماضا».
٣ كلمة «[س] تتي» منقوطة كذلك في الأصل. أما عن كتابة حرف الناء بدل الشاء
فليراجع رقم ٣٧ س ١٣.
٢٢ وهناك بعض اللفظ في الكلمات الآتية: «[ا] لستره، يسه (بدل يسه)، التبي،
البايين».

- ٣٠ نجد في الأصل: «تصنوا».
٣٣ راجع ملاحظتي عن هذا النوع في تاريخ العقد تحت رقم ٦٥ س ٢٤.
٣٤ أنظر ما اقترحه لإصلاح هذا السطر في رقم ٣٩ س ١٢.

٣٥ - ٣٦ قد ورد في النص اسم امرأة واحدة هي أم «قرا». ولا بد أن نفرض اسمي
امرأتين آخرين في الفراغ الذي يسطر. وهذا الاثنان هما إسمائات قرا وأخوات إبي إثنين.
ونرجح أيضا ذكر عبارة تستدل منها على أن جيلا كان طفلا صغيرا.
قد أصلح الكاتب كلمة الرجلين (غير منقوطة) المذكورة في الأصل ليعلمها الرجل لأن سياق
الكلام يقتضي ذلك.

٧٢

(لوحة ٢٠)

عقد بيع رقم ١٥٠ مؤرخ في العشرين من شهر ربيع الأول سنة ٤٦٠ هـ.
وهو على ورق أبيض طوله ٣٥,٥ سم وعرضه ٢٩,٢ سم. وقد أخذ الكاتب (١) في تحرير
المبايعة بظهور الورقة، ولكن سرعان ما عدل عن الكتابة حين بدأ كتابة السطر الثالث لأنه أخطأ
في كتابته، فأخذ في الكتابة من جديد ولكن بظهور الورقة (س ١ - ١٥). وأما الجانب الأيسر من
سطر ١٥ وسطور ١٦ - ١٨ فهي مكتوبة بأيدى ثلاثة شهود مختلفة (ب الجانب الأيسر سطرى
١٥ - ١٦، والجانب الأيمن من سطور ١٦ - ١٨، والجانب الأيسر من سطرى ١٧ - ١٨).
والقند مكتوب بحبر أسود فقط، واللفظ قليل. وقد طويت الورقة طياً موازيا للسطور من أسفل
إلى أعلى، وعرض الطيات المتواليات: ٤,٥ + ٧ + ٦,٨ + ٦,٥ + ٦,٣ + ٤,٩ سم.
ولم يعرف المكان الذي اكتشف فيه هذا القند، وهو كامل وفي حالة جيدة.

ملاحظات عن النص الذي بالوجه

- ١ كلمة "بسم" منقوطة في الأصل .
- ٢ وقد قطعت نهاية السطر بالنقص ، ثم ألصقت قطعة صغيرة من الورق كتب عليها حروف "روالده" بجذاء السطر الثالث من جهة اليمين . وعلى ذلك نستطيع أن نملأ الجزء المفقود من السطر الثاني على الوجه الآتي : " [له] ... وبدرته مـ [من] والدته قطيمة ابنة بقباش " .
- ٣ يمكن أن نقرأ اسم أم البائع قطيمة أو قطيمة على ما ذكره E. GRATZ^(١) . وكلمة "قباش" كلمة لفظ .

ملاحظات عن النص الذي بالظهر

- ١ كلمة "بسم" منقوطة في الأصل .
- ٢ والكلمات التالية منقوطة في الأصل : "بوا" فـ [كتب] الكتب كلمة أب [ولا] ثم [بسم] . كلمة أبوا ، الشطوري ، من " . ونستطيع أن نقرأ كلمة "شبيب" "شبيب" (نظر كتاب المشبه للذهبي ص ٢٩٣) .
- الشطوري تنسب إلى قرية شطورة بديرية جيزة . وكانت قبل من قرية مركز سيوت (راجع كتاب الاستعمار بواسطة فقد الاقتصاد لـ [أبو] دوق ح ه ص ٦٠ وكتاب التحفة السنية لابن بطيعة ص ١٨٧ ص ٧) .
- ٣ اسم المكان ليس واضحاً تمام الوضوح ، ولعله "أربغة" ، وهو اسم طبيعة كما يفتنى سبق الكلام (راجع كتاب التحفة السنية لابن بطيعة ص ١٤٤ ص ١٢) .
- ٨ وكثيراً ما ورد ذكر لمباير المضروبة في عهد الحاكم بأمر الله في أوراق البردي مثلاً PERF رقم ١٠٩٠ س ٤ وفي أوراق البردي مجموعة ورق رقم ٥٠٣ و ٧٩٢١ و ٧٩٣٣

(١) Des arabischen Frauennamen, p. 78.

(٢) Dictionnaire des villes, villages, hameaux etc. p. 33, Chateaufort.

(٣) Ch. S. de Sacy, Relation de l'Égypte par Abd-Allah, p. 699 (no 23).

(٤) MPER II III (1887), p. 199.

نجد "سـ" في الأصل .

- ١٦ راجع ملاحظتي عن عبارة "وكفا (كفى على الأصح) بالله شيدا" في رقم ٣٧ س ١٤ .
- ونرى هذه العبارة التي تتصل بشهادات الشهود في ورق البردي المحفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ٩٩ س ١٣-١٤ وفي ورق البردي المحفوظ وبأنا تحت رقم ٣٣٠ س ٤ وفي PERF رقم ٨٠٨ س ٧-٨ ورقم ٨٦٢ س ٨ .

73

(Pl. I)

Sale of the half of a house.

Inv. n° 275 + Ta'rih n° 1771. Du'l-Hijja, 320 A. H. (3rd December, 932
to 1st January, 933 A. D.).

White parchment, two fragments. Inv. n° 275: 23.8×16.5 cm. Ta'rih n° 1771: 40×16.1 cm. The text of the document is written on the inner (flesh) side in 51 lines; ll. 1-36 right side in an old *Nashī* (A), resembling in some respects the *Magribi*-hand (cf. the slanting stroke of *Tā*, the *Dāl*), in rust coloured ink. Diacritical points are added frequently; ف has the dot always below, ج one point above (cf. *CPR* III, I, 1 p. 71 and vol. I, p. 64, 137), final *Yā* takes the points within the bend. The lines 36 left side to 51 are by the hands of various witnesses in black ink: B ll. 36 left, 37 left (above the line), C ll. 37-38, D ll. 39-40, E ll. 41-42 right side, F ll. 42 left side, G ll. 43-44 right side, H ll. 44 left side to 45, J ll. 46-47, K ll. 48-49, (L ll. 49 above the line), M ll. 50-51.

Place of discovery unknown.

In a very bad state of preservation, the ink being faded in several places; considerable parts of the text are eaten away, the heading is lost.

..... ١
[.....] ٢
[.....] ٣
[.....] ٤
وكل حق هو
٥ [.....]

1. Only the lower parts of the letters are preserved. — 2. Ma. لكتوب لىل. — 3. The dot would be above the letter. — 4. The only word provided with dots is وربه. The missing part at the end of the line is reconstructed on analogy of the 50, p. 134. — 5. Only ما is provided with a dot.

٦ [به] حدود أربع أحد حدود هذا المدار الأ [و] إل [القلى]..... [

٧ [و] الشائى وهو البحرى يتـ [هـ] إلى [

٨ [.....] إل [بـ] [الجلديد لورئة شندو] [هـ] والذائ الشرق [

٩ [يتـ] إلى منزل اصطفى [بـ] بن بلورن والربع الغربى يتـ [جـ] إلى منزل [

١٠ [سـ] [به] ابنت قفسرى وأ [بـ] [قـ] فئرى بن مسسته برابع اصطفى [

وسمى إل [

١١ ومتوس ومردام أولاد يحنس بن بلتوس [جميع النصف من هذا الدار]
١٢ اخذود المو [صوف في هذا] تكذب وهو اثنا عشر سبعا من [أربعة]
١٣ وعشرين سبعا من هذا الدار بثمانية الدنانير عينا ذهباً
١٤ وأزنة الثاقيل بالجلديد قد قبض اصطفن وسويل ومتوس ومردام
١٥ أولاد يحنس هذه الثمانية الدنانير تماماً وأبنا]
١٦ فقبلوا الحصة وجميع حققتهم من هذا الدار المنسوب في هذا الكذب
١٧ إلى فرقليه أبنت قترئ مع والدها قترئ بن سسته وتسلبوا
١٨ ذلك منهم وحازوه وملكوه وصار مالا من ماخهم وملك من ملكهم
١٩ ذلك ما] [ال] [

only the final Ya in ياقوت and ياقوت is dotted. — 8. With exception of :
the words are fully dotted. — 9. Ms. ياقوت and ياقوت is dotted. — 10. Ya in ياقوت
is dotted, for ياقوت the archetype has ياقوت here and consequently in the following
lines. — 11. ياقوت and ياقوت are dotted thus in the Ms. — 12. Ms. ياقوت . —
13. The end of the line is almost completely faded. — 14. Only the Ya is provided
with dots in ياقوت cf. line 10. — 15. مرقوم is dotted in the Ms. In مرقوم the
nunature is incorrectly used instead of the accusative through the influence of the
vernacular. — 16. With the exception of اتي انكسار the line is too badly damaged to be
decipherable. The common formula would suggest that the preceding traces of the word
preceding it should be read عسكره .

٢٠ واقتروا جميعا . . .]
٢١ (illegible)
٢٢]
٢٣ أو خصومة أو طارئ بدني أو ستحق بميثاق فر [. . . فإكان من علقه
٢٤ على اصطفتن وحمولن وممتوس ومرهام أولاد يحنس بن بلتوس
٢٥ و . . . لقرقلية ابنت ققرئ وأبيها ققرئ [
٢٦ بن سسنة بالغ ما بالغ من أوفر ما لم بلغ اصطفتن وحمول
٢٧ وممتوس ومرهام ذلك في صحة من عوطهم وأبداهن وجواز
٢٨ أومودهم غير مكهين طالعين طائين راغين على شرط بيع
٢٩ الاسلام وعهده وشهد على أقرار اصطفتن وحمول
٣٠ وممتوس ومرهام أولاد يحنس بن بلتوس بجميع ما في هذا
٣١ الكتاب بعد أن قرئ عليهم وعرفوا ما فيه حقا حقا
٣٢ فسر عليهم بالله . . . وأقروا بفهمه وذلك في شهر ذي
٣٣ الحجة من سنة ع [. . .] وثلاثي على أن اللحن من
٣٤ إدار هذا الشرا لقرقلية ابنت ققرئ بن سسنة و . . .
٣٥ ققرئ بن سسنة تلك الأسمهم من هذا الدار لكل واحد منها
٣٦ شهد على ذلك م . . . بن أحمد على قراره ولا يلتزموا المسلمون أن في هذا الكتاب
٣٧ وكتب عبد الله [. . .] وحدثت ب . . .

30. Ms. ^{١٧١٧} ^{١٧١٧}. The third word cannot be made out. The first line of fragment Fa¹ n¹ 1771, much faded in the original, forms apparently the continuation of line 20 of fragment I¹ n¹ 255. Here and in the following two lines might be expected a similar passage to that which is encountered in n¹ 67, p. 20. The first two words are only faintly visible. The reading of the following passage is not much faded, is assured by n¹ 57, p. 1. Instead of 225 the scribe has erroneously written 226 (cf. vol. I, p. 146, remarks on I. 10). — 24. Tā in ^{١٧١٧} and Nūn in ^{١٧١٧} written ^{١٧١٧} (cf. vol. I, p. 146, remarks on I. 10). — 25. No certain reading can be offered for the right half as dotted in the archetype. — 26. Ms. ^{١٧١٧} and ^{١٧١٧}. — 27. Only the text being very faint in the original. — 28. Ms. ^{١٧١٧} and ^{١٧١٧}. The only text being very faint in the original. — 29. Words provided with dots are ^{١٧١٧} and ^{١٧١٧}. — 30. Ms. ^{١٧١٧} and ^{١٧١٧}. — 31. Only Yā in ^{١٧١٧} and Fā in ^{١٧١٧} are dotted. — 32. The ^{١٧١٧} is dotted. — 33. Ms. ^{١٧١٧} and ^{١٧١٧}. — 34. ^{١٧١٧} as middle letter of the third word are not legible. — 35. Ms. ^{١٧١٧} and ^{١٧١٧}. — 36. ^{١٧١٧} is dotted in the Ms. also Yā in ^{١٧١٧} and ^{١٧١٧}.

- ٣٧ شهد اسمعيل بن زكريا على اقرار هاولا النفر []
 ٣٨ المسمون في هذا الكتاب وكتب
 ٣٩ [شهد] زكريا بن الحسين على اقرار هاولا [لا النفر المسمون] []
 ٤٠ هذا الكتاب وكتب شهادته بخطه
 ٤١ [شهد] بن اسمعيل على جميع ما في هذا الكتاب وكتب بخطه []
 ٤٢ وكتب شهادته بخطه شهد صالح بن موسى على اقرار []
 ٤٣ شهد [الفضل بن غنيم] على جميع ما في [هذا] الكتاب [وكتب] []
 ٤٤ شهادته بخطه شهد بن [على اقرار اصطفن] []
 ٤٥ وسمويل ومترس ومرهام أولاد بنحس بجميع ما في هذا الكتاب وكتب []
 ٤٦ شهد بن أحمد على اقرار هاولا النفر []
 ٤٧ المسمون في هذا الكتاب وكتب شهادته بخطه []
 ٤٨ شهد محمد بن عبد الله على اقرار هاولا النفر المسمين في هذا الكتاب []
 ٤٩ وكتب شهادته بخطه
 ٥٠ شهد طاهر بن عمه بن على اقرار []
 ٥١ بجميع ما في هذا الكتاب وكتب شهادته بخطه

37. The conclusion of the signature of the witness in l. 36 connected with the *Hamdala* is added above the line by the hand of the witness. — 39. The form grammatically needed is — 41. The *ism* of the witness is almost completely destroyed. — 42. The end of the line is for the most part eaten away; we should expect — 43. The *ism* of the witness is mutilated at the beginning; the bottom of an *Alif* is visible, the last two letters are probably would, therefore, be consistent with the traces preserved. — 44. The name of the witness is illegible. — 46. The *ism* of the witness cannot clearly be made out. — 50. The genealogy of the witness is not quite clear; the patronymic may perhaps be or or or (cf. *AD-DUAHLI, Muṣṭabih*, p. 346 f.); of the third name only *Lām* is pretty certain. — 51. The three letters at the beginning of this line are not clear, though they look like

1.
 2. [..... o]f the house, in respect to which the testi[mony?] has been verified [.....]
 3. [..... of the] this being twelve shares of [twenty]four [shares]
 4. [and its appurten]ances and its limits and its land and its sky and its entrance [and its exit and (including what is) above and below (the surface) and every right connected with]
 5. this house within and without, with what surr[ound], encompass and enclose (viz.)]
 6. four boundaries: one of the boundaries of this house, viz. the fir[st], [the southern, is (formed by)]
 7. [and] the second, viz. the northern, ext[en]ds [to]
 8. [..... the n]ew, belonging to the heirs of Šanūd[a] and the third, viz. the eastern
 9. [ex]tends to the dwelling house of Ištāfan (Stephen), [s]on of Bilātūs (Pilatōs), [and the fourth the]western exten[ds] to the dwelling house
 10. [of Sijmiya, daughter of Qufrā, and of [her father Qufrā b. Sisinra. [Ištāfan (Stephen) and Samawil (Samuel)]
 11. and Matawis (Matthew) and Marihām (Mary), the childr[en] of Yohanne's b. Bilātūs (Pilatōs) [have sold the whole half of this dwelling house.]
 12. defined and des[cribed] in this deed, and there are twelve shares of
 13. twenty [four] shares of this house, for eight dinārs, gold-coins.
 14. full ight by the *miṣṣāl* weights according to the new standard. Stephen and Samawil and Matawis and Marihām,
 15. the children of Yohannes, have received these eight dinārs, full, entire [.....]
 16. Thus they have handed over this share and all their rights in the house referred to in this deed
 17. to Faraghiya, daughter of Qand, together with her father Qand b. Sisinna, and they have taken it over
 18. from them and have acquired it and taken possession of it and it has become their own property and possession

19. in [
20. and they have all separated [
21. (*deleted*)
22. [.....]. But if there should be any contention
23. or litigation, or if someone should suddenly appear with a debt, or should make a claim on the basis of any inheritance, then the recuperation therefor
24. is incumbent upon Iṣṭafan and Samawil and Matawus and Mariḥām, the children of Yohannes b. Bilatūs,
25. and to the favour of Faraqliya, daughter of Qufrā, and of her father Qufrā]
26. b. Sisinna, whatever it might amount to, out of their undiminished means. Iṣṭafan and Samawil
27. and Matawus and Mariḥām have sold this, they being in a state of sound mind and body and capable of transacting
28. their business, without compulsion, voluntarily, demanding (and) desiring (it) in accordance with the provisions and stipulations
29. of the Islamic law of sale. (The following witnesses) have testified to the acknowledgment by Iṣṭafan and Samawil
30. and Matawus and Mariḥām, the children of Yohannes b. Bilatūs, respecting all that (is contained) in this
31. deed, after (it) had been read to them and they had taken cognizance of that which is herein word by word
32. Seeing that (it) had been explained to them and they have acknowledged that they have understood it, and this in the month of Du
33. l-Higga of the year three hundred and twenty, viz. that the half of
34. the house concerned in this purchase belongs to Faraqliya, daughter of Qufrā b. Sisinna, and
35. Qufrā b. Sisinna, these shares of this house for either of the[m].
36. There have testified to it: Mazain b. Aḥmad to the acknowledgment by these [per]sons name[d in] this deed, and he has written (it) in his own handwriting. (37) Praise be to God, the Lord of all created beings.
37. Witness is Isma'il b. Zakariya to the acknowledgment by these persons]

38. named in this deed and he has writ[ten.....].
39. Witness is Zakariya b. al-Ḥusain to the acknowledgment by these persons, named in
40. this deed, and he has written his testimony in his (own) handwriting.
41. Witness is b. Isma'il to all that (is contained) in this deed
42. and he has written his testimony in his (own) handwriting. Witness is Saliḥ b. Mūsā to the acknowledgment (41) and he has written (it) in [his] (own) handwriting.
43. Witness is b. 'Affī to all that (is contained) [in] t[h]is d[ee]d, [and he has written]
44. his testimony in his (own) handwriting. Witness is b. [to the acknowledgment by Iṣṭafan]
45. and Samawil and Matawus and Mariḥām, the children of Yohannes, to all that (is contained) in this deed, and he has written [.....]
46. Witness is b. Aḥmad to the acknowledgment by these person[s].
47. named in this deed, and he has writ[ten his testimony in his (own) handwriting].
48. Witness is Maḥammad b. 'Abdallāh to the acknowledgment by these persons named in this deed].
49. and he has written his testimony in his (own) handwriting.
50. Witness is Tahir b. to the acknowledgment [
51. ... to all that (is contained) in this deed and he has written his testimony in his (own) handwriting.
9. The form *عقد* corresponding to the Coptic short form *ερεφαι*, mentioned by G. HERSH, *Die Personennamen der Kopten*, I, p. 91) occurs also in W. H. CHURCH, *CHRL.* n° 116, p. 64. PER Inv. Ar. Pap. 13820 *CHURCH* n° 1187, p. 177) and in *P. Ryl. Arab.* XII n° 23 (p. 143).
10. The name *سبيح* occurring also in n° 119, (p. 160), *P. Ryl. Arab.* XII n° 3, (p. 124), and as *سبيح* in *P. Berol.* 7634, is the transcription of *Saba*. P. PREISIGKE, *Nam. arab.*, col. 384). For *قري* see vol. I, p. 173 and cf. *قري* in PER Inv. Ar. Pap. 3142, *قري ابن القمص* in PER n° 1154.

11. The personal name *متوس* is dealt with in vol. I, p. 190; as to *مغنس* see *ibid.* p. 152, for *بتوس* *ibid.* p. 167. *مرمام* seems to correspond to the Coptic form *MAPIZAM* (Mary) occurring in W.E. CRUM, *CMBM*, n° 400 (p. 188), n° 449, (p. 213) and in G. HEUSER, *op. cit.*, I, p. 107.

13-14. As to the passage *بجانية المناير عينا ذها وازنة المنايل باليدي* see vol. I, p. 116.

17. *مرفيه* may be the equivalent to a Coptic feminine form of *φραγεζιον* (F. PREISIGKE, *Namenbuch*, col. 456).

36. Instead of *مزين* also *مزين* could be read according to *AD-DAHABI, Mustabih*, p. 478.

37. As to the adding of the *Hamdala* to the witnesses' signatures see vol. I, p. 147, 239. Cf. also n° 85, (p. 57).

43. As to the different possibilities of reading the name *عفيف* cf. vol. I, p. 105.

74

(Pl. II)

Sale of part of a house.

Ta'rih n° 2166 c. Raḡab, 344 A.H. (21st October to 20th November, 955 A.D.).

Light yellow-brown paper. 21.8 × 14.7 cm. The text is written in black ink, the main part of the document (ll. 1-12) by the elegant sloping hand (A), the following lines were written by the hands of six witnesses respectively (B l. 13 right side, C ll. 13 left side, 14 right side, D ll. 14 left side, 15 right side, E ll. 15 left side 16 right side, F l. 16 left side, G l. 17).

The last two lines show a very rough penmanship. Diacritical points are but sparsely added. Sin is provided with a slanting dash (cf. vol. I, n° 38, p. 67 and *MPER* *u'ir* [1887], p. 160). The paper was formerly folded parallel to the lines. There is a blank space below line 17.

Place of discovery unknown.

The fragment, torn off at the top and on the right side, forms the left half on the document the heading of which has disappeared.

١ وحده الثالث وهو الشرق منزل [هله بن ياتوبه وحده الرابع وهو الغرباني] ٢
٣ [البتل بهذه الأسماء بديار واحد وثمن // مسر] ٤
٥ [رأبويه ولذالك السرة والخانة الذي مما فيه وكل حتى حوله داخل فإليه] ٦
٧ [ملا من ماله وملاك من ما يكتسبه من ربحه ثم كذا وكذا وصار المار سوره] ٨
٩ [فلان بن ياتوبه شيئا من الدارك أو عانة أو تبة أو نوسونه أو رانب] ١٠
١١ [فانقذ ذلك وخلص ذلك على حولا الفتر المسمون المذكورين في هذا الكتاب] ١٢
١٣ [عجرات] ١٤
١٥ [أو وارث بضع أو مستحق] ١٦
١٧ [كان ما كان وبالغ ما]

2. *Gin* in *ق* is provided with a dot in the original. — 3. Too little remains of the last word of the line to make any reading certain. *س* (without *dat*) has been added above the line by the scribe. — 4. One would expect *ق* instead of *ق* according to the number of the two previous nouns but such incongruities are not rare in papyri. *Ma*. *ق* — 5. *رانا* — 6. One would expect the negative instead of *ك* and *رج* as found in the text. — 7. For the peculiar orthography of *ق* (instead of *ق*) see vol. I, p. 153 f. — 8. Only the lower parts are visible of *ق*. The forms grammatically needed are *الدين* and *الدين*.

11. The personal name *متوس* is dealt with in vol. I, p. 190; as to *متوس* see *ibid.* p. 152, for *متوس* *ibid.* p. 167. *مردام* seems to correspond to the Coptic form *MAPIZAM* (Mary) occurring in W.F. Crum, *CMBM*, n° 400 (p. 188), n° 449₁₃ (p. 213) and in G. HEUSER, *op. cit.*, I, p. 107.

13-14. As to the passage *بالحديد* *بالحديد* see vol. I, p. 116.

17. *فوقه* may be the equivalent to a Coptic feminine form of *Φαυζαζιον* (F. PREISIGKE, *Namenbuch*, col. 436).

36. Instead of *مزين* also *مزين* could be read according to AD-DAHAB, *Mustahil*, p. 478.

37. As to the adding of the *Hamdala* to the witnesses' signatures see vol. I, p. 147, 239. Cf. also n° 85₃ (p. 37).

42. As to the different possibilities of reading the name *عفيف* cf. vol. I, p. 165.

74

(Pl. II)

Sale of part of a house.

Ta'rih n° 2166 c. Raḡab, 344 A.H. (21st October to 20th November, 935 A.D.).

Light yellow-brown paper. 21.8 × 14.7 cm. The text is written in black ink, the main part of the document (ll. 1-12) by the elegant sloping hand (A), the following lines were written by the hands of six witnesses respectively (B ll. 13 right side, C ll. 14 left side, 14 right side, D ll. 14 left side, 15 right side, E ll. 15 left side 16 right side, F l. 16 left side, G l. 17).

The last two lines show a very rough penmanship. Diacritical points are but sparsely added. Sin is provided with a slanting dash (cf. vol. I, n° 38, p. 67 and *MPER* u'III [1887], p. 160). The paper was formerly folded parallel to the lines. There is a blank space below line 17.

Place of discovery unknown.

The fragment, torn off at the top and on the right side, forms the left half on the document the heading of which has disappeared.

وحده الثالث وهو الشرقي منزل [بعله بن باتوه وحده الرابع وهو الغربي
[بأندما
[القول بهذه الأسماء يدينار واحد وثمن // مسر
[رأوبه ولذلك السرة والخلية الذي عا فيه وكل حتى هو له داخل فإيه
[ملا من ماله ومالك من ملكه ورجع من ربه عظم فيه بآتمك أملك الأرباب
فلان بن باتوه شيتا من المدرك أو تبة أو خصومة أو راغب
فانقاد ذلك وخلاص ذلك على هولاء الفرس المسنون المذكورون في هذا الكتاب
أو وارث بضع أو مستحق
[بغير
كان مكان والبع ما

2. *Gün* in *Gün* is provided with a dot in the original. — 3. Two little remains of the last word of the line to make any reading certain: *بأندما* (without dots) has been added above the line by the scribe. — 4. One would expect *ال* instead of *ال* according to the gender of the two previous nouns but such inaccuracies are not rare in papyri. *Ma*. — 5. *رأوبه* and *بأندما* are thus dotted in the *Ma*. For *أيه* the scribe has *بأندما*. No positive reading can be offered for the last two words of the line. — 6. One would expect the accusative instead of *بأندما* as found in the text. — 7. For the peculiar orthography of *بأندما* (instead of *بأندما*) see vol. I, p. 173 f. — 8. Only the lower parts are visible of *بأندما*. The forms grammatically needed are *بأندما* and *بأندما*.

بوجاه من الوجوه ولا سبب من الأسباب ولا على الوجوه والأسباب كلها
 إلا [بالخروج من هذا النثر] ٩
 على شرط يتبع الإسلام وعهده شهد على أقارب عيشون وجوزا ابن خيار الأتولى ١٠
 بجمع مسمى ووصف في هذا الكتاب
 ١١
 غير مكتمل ولا يجبرين ولا مطهدين
 ١٢ [طبعة بذلك أنفسهم وأقاربهم وأقربهم وثلاثة شهد على ذلك
 ١٣ [شهد محمد بن حسون بجمع ما في هذا الكتاب وكتب عنه ولده يزوده بأمره ومضطر شهد حسون بن موسى
 ١٤ [بجمع ما في هذا الكتاب وكتب عنه له بن اجره وأمره ومضطر شهد رباح بن موسى بجمع ما في هذا
 ١٥ [الكتاب وكتب عنه فلان بن فلان بأمره] ومضطر شهد يزوده بن محمد بن حسون بجمع ما في هذا الكتاب
 ١٦ [وكتب شهادة بخطه شهد] شارك بن الحسن بجمع ما في هذا الكتاب. ب وكتب بخطه
 ١٧ [شهد فلان بن بجمع ما في هذا الكتاب وكتب بخطه]

10. Only ١٠ is dotted in the Ms. — 11. The beginning of the line is indistinct; the remnants of letters visible do not suit expected in conformity to the usual formula. عثرنا رادها is miswritten for عثرنا رادها. — 12. Ms. رجب. — 13. Ms. رجب. — 14. عثرنا رادها. Instead of the bond. Instead of the Ms. has الكس.

1. [..... and its second boundary], viz. [the nor]ther[n is (formed by) the maga]zine of. []
2. [] and its third boundary, viz. the eastern is (formed by) the dwelling house of ...]hla b. Bânûbe, and its fourth boundary, viz. the wes[tern is (formed by)]
3. [] the dwelling house in the proportion of these shares for one dinâr and an eighth, gold-coins,[]
4. [] and] its (wooden) doors— and thereto belongs the tank and the palm-tree, which appertains to that which is therein — and every right connected with it with[in]
5. [and without These persons, named in this contract [have received] this price full, entire and full weight, and the has become
6. [] his own] property and possessions and his (own) quarter, he having free disposition of it as proprietors dispose of possessions
7. [] but should] any evil consequence (châtiment) ensue to, [So and So, Son of B]ânûbe or any contention or vindication or litigation or someone desiring (it), or an heir of a portion (share) or one who makes a claim on the basis of
8. [any inheritance then the recuperation] and indemnification therefor is incumbent upon these persons named in this deed whatever it might be or amount
9. [to on the basis of any] cause or reason whatever or for any cause or reasons instead of becoming quit of this purchase
10. [] according to] Islamic law of sale and covenant. (The following witnesses have testified to the unknowingness by [A]shir and [Q]asim, the children of [H]ayr, originating from [U]qlâh, respecting all that is named and described in this deed
11. [] word by word they both being in a state of sound mind and body and capable of transacting their business voluntarily, consenting and desiring (it), without compulsion and for the sake of their will and not under constraint,
12. [from of their own good pleasure, and] this in Ragab of the year 411, Sunday, and forty four. These have testified to it:

13. [Witness is Muhammad b. Ḥasnūn, to all that (is contained) in this] deed, and his son Barmūda has written (it) at his order and in his presence. Witness is Ḥasnūn b. Mūsā

14. [to all that (is contained) in this deed, and]h b. Aḡwah has written (it) at his order and in his presence. Witness is Rammāh b. Mūsā to all that (is contained) in this

15. [deed, and So and So, son of So and So has written (it) at his order] and in his presence. Witness is Barmūda b. Muhammad b. Ḥasnūn to all that (is contained) in this deed,

16. [and he has written his testimony in his (own) handwriting. Witness is Šjārik b. al-Ḥasan to all that (is contained) in this deed, and he has written (it) in his (own) handwriting.

17. [Witness is So and So, son of So and So] to all that (is contained) in this deed, and he has written (it) in his (own) handwriting.

2. The patronymic *ياووه* corresponds to Greek *Παυοῦρε*, *Παυοῦρε* (F. PREISIGKE, *Namenbuch*, col. 271), a variant form of *Παυοῦ*, Coptic *παυοῦν* (= *ΑΝΑ ΑΝΟΥΝ* cf. W. E. CHURCH, *CMBM*, n° 1034, [p. 430]) which is represented by *ياووب* in Arabic papyri (*JPER* II/III [1887], p. 164).

6. A similar formula recurs in P. Berol. 8172₁, *تحكم فيه تحكم الأرباب* (حكم فيه أموالهم) (cf. also vol. I, n° 63, (p. 206).

9. The lacuna may be filled in conformity to P. Berol. 8996₁₁: لا يذلق بذلك ولا يفتح عليه بوجه من الوجه ولا سبب من الأسباب كذا دون الخ [و]ج من ذلك الخ.

10. The name of the buyer may be *عيشون* or *عيشون* or *عيشون*, that of his sister *جوزاء* or *جوزاء* (cf. *AD-DAHABĪ Mustabih*, p. 381 f.; E. GRATZL, *Die aljarabisches Frauennamen*, p. 67 f.). As to the different possibilities of reading the name *حار* cf. vol. I, p. 179. The *nisba* *الانطوق* relates to the village of Uqlūl in the Fayyūm, Coptic *κεαυα*, mentioned frequently in Arabic papyri (P. Berol. 8664₁, 8168₁, 8170₁ [=BAU n° 16], 8172₁₁ [=BAU n° 10a], 8219₁, 8219₂; *PER* Inv. Ar. Pap. 3373 A₁₁₁₁₂, A₆₁₁₁₂ fragment a₁, c₁, 11048₁₁₂). Cf. G. SALMON, *Repertoire géographique de la province du Fayyūm*, p. 67; E. AMÉLINEAU, *La géographie de l'Égypte à l'époque Copte*, p. 215f.; *IBN AL-ḤIṬĀN, Tuhfa*, p. 151₂₀; S. DE SACY, *Relation de l'Égypte, par Abd-Allah*, p. 618 (n° 18); *AN-NĀBULUSI, Kūṭab Ta'riḥ al-Fayyūm*, p. 13₂₃, 19, 20₁₄, 57₂₂, 60; C. WESSELY, *Topographie des Faiyūm (Arsinoites nomus) in griechischer Zeit*, p. 85.

12. The restoration is suggested in conformity with P. Berol. 9165₁₈.

13. The name of the witness could be read *عشون* or *عشون* or *عشون* (cf. *AD-DAHABĪ, Mustabih*, p. 142; G. KAMPFMEYER, *Südarabisches*, *ZDMG* LIV [1900], p. 638).

75

(Pl. III)

Sale of a house shared between four owners.

Inv. n° 103+208. Vth Century of the Hīra (Xth Century A.D.).

White parchment, two fragments. Inv. n° 103: 29×13.3 cm., n° 208: 16.7×8 cm. On the inner (flesh) side a deed of sale is written by an elegant, educated hand in 19 lines in reddish brown ink. The back bears seven lines of a document — the content of which can no longer be ascertained — written in brown ink by another hand parallel to the lower margin. Diacritical points occur only occasionally. Sin is sometimes provided with a slanting dash. At first one would be tempted to presume that lines 6 seq. had been written by a different hand, the characters appearing clumsy and irregular, which is due to the fact that the scribe used a fine pen which became blunt during the drafting of the document. The parchment has been folded parallel to the lines from bottom to top, the widths of the successive folds being: 1.4+4.8+5.7+5.9+6.3+4.5+6.9 cm.

Place of discovery unknown.

The fragments are much injured, about one third of the original text being eaten away. The lower half of the fragment Inv. n° 103 is blank.

The present fragment is remarkable for the formulary being differentiated from parallel texts of the same kind not only by various formulae but also by an extensive specification of the respective shares of this house and their prices (ll. 10-14). The four sellers, two men and two women — not related by birth, but possibly related by marriage — hold the following shares of one and the same house:

	shares	for dinars
1. Nuhār b. Sulaimān	10½	?
2. N. X. b. 'Alī	3	1
3. N. X. daughter of N. X.	[54]	½+½+½
4. Ḥabb ad-Durr, daughter of Aḥmad b. Nuh	5½	½+½+½

١٣ المذكور والذي قبضت من الثمن نصف درج وثمن دينار [الذي باعته حب الدين بنت أحمد بن نوح] [من جميع المنزل]
 المذكور خمسة أسهم ودرج سهم من أربعة وعشرين سهما
 ١٤ شائعة غير مقسومة والذي قبضت من الثمن نصف درج وثمن دينار فأدرك سيب الدار بنت عاتق بن محمد [ش]
 هذا البيع المذكور في هذا الكتاب من درك من أحد
 ١٥ من أحد من الناس كلهم فعل حلال الناس المسمين في هذا الكتاب تسلم جميع الثمن من القديس البس
 بسبب هذا البيع المذكور في هذا الكتاب حتى يتخلصوا
 ١٦ [أ] على ما يوجب الحق والحكم من رد ثمن [إياه] وقليل وكثير ولم يبق لها ولي الإيمايين المسمين
 في جميع هذا المنزل الذي وقع عليه هذا [البيع]
 ١٧ [أ] يد ولا ملك ولا مورث ولا شركة ولا [أ] ثمن ولا استثنى ولا قليل ولا كثير ولا قايول ولا يمين
 ولا لجة شهد على أقرار الباعين المسمين
 ١٨ في هذا الكتاب [بالبيع] وقبض الثمن المذكور [أ] فيه وعلى المشتري بالتسليم والحل [ب] بعد أن قرى عليهم
 فاقروا [أ] بينهم ومعه حرقا
 ١٩ حر [أ] [في صحة على تعليم] وأبدانهم وجواز أمورهم طامع [أ] غير مكهرين ولا يخبرين [أ] مائة

14. The Sin of غربة (without does) is provided for a standing date. — 15. For the mutilated first word and the won following it, which perhaps ended in a, no feasible completion can be offered. In the last word of this line the upper part of the article, Ba and the head of 'Ain are preserved. — 17. In the Ma. Ma (without does) is obviously written by over-sight for Ma. — 18. The left half of Nûn in ١٨ is still visible. For ١٩ the archetype has دور.

1. In the name of God, the Com[passionate, the Merciful.]
2. This is what Saib ad-Dâr, d[ughter of 'Alî b. Muḥammad, has bought from Nahâr b. Sulaimân and So and So, son of 'Alî, and So and So, daughter of So and So, and Ḥabb] ad-Durr, daughter of Aḥmad [b. Nûh.....]
3. she has bought from them a[ll] the whole dwelling house [] known as (the property of) 'Isâ b. Munḥul. [Now] four [boundaries] enclose
4. and surround this dwelling [house: its first boundary, viz. the southern, extends to] below and above; the se[co]nd, viz. the northern, exten[ds]
5. to the deviding wall w[hic]h (is) bet[ween] Salûk b. [So and So..... the re]maining (portion) of this open area and between [the one (3)]
6., the possession (4), for H [] of this boundary, the upper part of which extends from the top
7. of this dwelling house [] and to Thus Saib
8. ad-Dâr, daughter of 'Alî b. Muḥammad, has bought from Nahâr b. Sulaimân and So and So, son of 'Alî, and So and So, daughter of So and So, and Ḥabb] ad-Durr, daughter of Aḥmad b. Nûh, for herself from her] own money all that in regard to which
9. this sale mentioned in this deed was effected ... [] according to their being [aware of that about which]
10. the sale mentioned in this deed [was effected], and the buy[er] has taken cognizance [of] and that which Nahâr b. Sulaimân has sold of the whole of this (above) mentioned dwelling house (are) ten shares
11. and the half of a share of twenty four shares, shared in commun[ity], undivided, and that which he has received of the price (amounts to) x dinars; and that which So and So, son of 'Alî, [has sold] of the whole of this dwelling house (are) three shares [of]

12. twenty four shares, shared in common, undivided, [and that which he has received of the] price (amounts to) one (?) dinār; and that which So and So, daughter of So and So has sold, are five shares and the quarter of a share of] twenty [four] shares, shared in common, undivided of the whole (above) mentioned dwelling house,

13. and that which she has received of the price (amounts to) a half and a quarter and an eighth of a d[īnār]; and that which Habb ad-Durr, daughter of Aḥmad b. Nūh has sold [of the whole] (above) mentioned [dwelling house] (are) five shares and a quarter of a share of twenty four shares,

14. shared in common, undivided, and that which she has received of the price (amounts to) a half and a quarter and an eighth of a dinār. But should any evil consequence (*vindicatio*) ensue to Saib ad-Dār, daughter of 'Aḥī b. Muḥammad respecting] this sale mentioned in this deed from any

15. person whatever, it is incumbent upon these persons named in this deed to hand over the whole of the [received] price to] them because of this sale mentioned in this deed, so that they indemnify

16. [] ... according to what equity and the prescription (of the Holy Law) make obligatory concerning the return of the price[.....] but, little and much; and there has not remained in favour of these [named sellers] in respect to the whole of this dwelling house, about which this [sale] was effected,

17. [any] right of possession, any property right, any right of succession, any common ownership, any dispute about the price, any reservation, whether little or much, any statement⁽¹⁾ or oath] or proof for evidence. There have testified to the acknowledgment by the sellers named

18. in this deed respecting [the sale and the receipt of the price mentioned herein, and by the buyer respecting the taking over and the taking possession after, (it) had been] read to them, so that they have acknowledged that they have understood and comprehended it word

1. As to the exact meaning of قول see R. GRASSHOFF, *Das schaffitische Obligationenrecht nach dem Tenth f. 1 früh des 18. Jahrhunderts*: I (Göttingen: 1893) p. 39, 102 f. Cf. also PERF n° 727: قول في بيع امرئ: . . .

19. [by word], they being in a state of sound m[ī]nd and body and capable of transacting their business, voluntari[ly], without compulsion and not against their will in of the year] four hundred []

3. The proper name مغل recurs in Yāqūt, *Mu'gam*, III, p. 95.

5. For مغل cf. *Schwarz* in H. WUTHNOW, *Die semitischen Menschen-namen in griechisch-Inschriften u. Papyri des vorderen Orients*, p. 170.

8. The name هبار may be read هبار or هبار; cf. vol. I, p. 154. If the reading is correct it is very likely that the person concerned here is the same as the هبار بن سليمان بن ادريس in vol. I, n° 54₁₅, 67₂₁. Therefore, an approximative date for the present document would be given by the mention of this man, who has signed as a witness in 448 and 450 A.H. (cf. vol. I, p. 147, 239).

12. The price of one dinār for three shares seems to be high if compared with the amount of 1/3 of a dinār paid for 5 1/2 shares of the same house according to line 13 f.

76

(Pl. II)

Sale of a date-palm.

Inv. N° 185. Rabi' I, 324 A.H. (28th January to 27th February, 936 A.D.).

White parchment, 18×12.5 cm. The text of the deed is written in rust coloured ink on the inner (flesh) side in a cursive *Nashi* entirely destitute of diacritical points. Verso blank.

Place of discovery unknown.

Worm-eaten, in general fairly well preserved. Only the lower part of the document survives. There is an extensive blank space below the text.

١ باني دينار
٢ [عينا ذها وازنا] جيادا قبض مسير بن اتارور هذا الدين ثامنا وافيا
٣ [و]برا من هذه النخلة براءة قبض واستيفاء وسلم ذلك الى
٤ نظير بن بيان تولى تسليم المالك الى اربابه شهد على اقرار
٥ مسير بن اتارور بجميع ما في هذا الكتب بعد ان قرى عليه
٦ تعرفه واقرب فهمه وذلك في صحته وعقله وبدنه وجواز امره ضائع
٧ غير مكره ولا مجبر طالب راغب وذلك في شهر ربيع الأول من
٨ سنة اربع وعشرين وثلاثية شهد على ذلك

1. [] [] for two thirds (2/3) of a dinār,

2. gold-coins, full weight, [good pieces. Masir] b. Atarūr has received this price fully and entirely.

1. Just after the mutilation a medial *lim* and *ya* are visible which might be careless writing for *عجل*. — 2. The right half of the initial *ya* is lost. — 3. Only a part of the tail of *Waw* is visible at the beginning of tail line.

3. and he has released himself of this date-palm by means of a receipt (acknowledging that he has) received and taken over (the) full (price) and he has handed this over to

4. Nazar b. Bayân as property is usually handed over by owners. (The following witnesses) have testified to the acknowledgment

5. h. Masîs b. Atarûr respecting all that (is contained) in this deed, after (it) had been read to him,

6. (so that) he is cognizant of it and has acknowledged that he has understood it, and this in his soundness of mind and body and capacity of transacting his business, voluntarily,

7. without compulsion and not against his will, (but) demanding and desiring (it), and this in the month of Rabi' I of

8. the year three hundred and twenty four. There have testified to it:

3. As to this formula cf. n° 57₁₀ (vol. I, p. 169).

4. There are several possibilities of reading the name سان; according to AD-DAHABÎ, *Mustabîh*, p. 53, 55 we have the choice between سَان, سَيَان, سَيَان, سَيَان, سَيَان, سَيَان, but the former is the more common.

5. The *ism* of the buyer is either مَسِيس or مَسِيش; cf. AD-DAHABÎ, *Mustabîh*, p. 483.

F

Leases

a

Lease of land

121

(Pl. XX)

Sale of a shop.

Inv. n° 344. Safar, 284 A. H. (10th March to 8th April, 897 A. D.).

Light brown, strong papyrus. 18×23 cm. The text of the document is written by three different hands (A the scribe of the main part of deed, ll. 1-10 right half, witness B ll. 10 left half to 12, and witness C ll. 13-15) in black ink at right-angles to the horizontal fibres (on recto). Diacritical points are but sparingly used by hand C. Handmarks occur in l. 12 and 15 after the date. A selis-joint is visible at a distance of 0.5 cm. from the lower margin. The papyrus has been folded parallel to the lines from bottom to top, the widths of the successive folds being: $1.9 + 2.8 + 3 + 3.2 + 3.4 + 3.4$ cm.

Place of discovery is unknown.

In good condition, the heading is lost. In few places, owing to the folding, it is brittle and broken off.

- ١ [القبلى] بن [أبوت] بن [أحمد] بن يحيى ولورثة أخيه هنيئاً بنت يحيى والجرى خاتوت محسن يعرف بالخلاج
- ٢ [رحله] الشراقي السوق الاعظم وفيه يشرع باب هذا الخاتوت وخجسه وحده بالجرى مثل موسى
- ٣ [بن] أحمد بن [موسى] فاقوت عائشة ابنت الخراساني بن عبد السلم لشهود هذا الكتاب ان هذا الخاتوت [
- ٤ [المسج] [جميعه] > سفلوا > علوا داخله وخارجه وجميعه متفرقة كلها :- [أحمد] [أبوت] له ونسب
- ٥ اليه ملكاً لموسى بن أحمد بن موسى ليس لما ولا لاحد نسبها فيه حق ولا قول ولا موث ولادعوى
- ٦ ولا طلبة ولا يمين لما على أحد نسبته في هذا الخاتوت ولا حجة ولا توبة بمعا من جميع
- ٧ المعاني كلها بحق عرفته [أحمد] الزمته نفسها وسلمته الى ولديه محمد يحيى ابني بكر وعلى
- ٨ يكتفى بابي الحسن وقبضاه لانيهما موسى بن أحمد طائفة طلبة لا مكهنة ولا تجيرة وذلك
- ٩ بخضرة زوجها طاهر بن حمدون بن زكريا والقادة ذلك لما ولموسى بن أحمد بن موسى بعد

1. The group of five letters following *الحسن* like *الحسن*; I cannot offer any positive reading. 2. At the beginning only ج and the basis of gim are recognizable, the head of the 'Ain being destroyed. The supplement suggested here seems to suit the space in the best way. Following the lacuna one might read *سفل* with which the scribe connected immediately. 3. I suppose that the clerk intended a correction, viz. *سفل*. The lower parts of *سفل* as well as *الحسن* and the greater portion of the *Alif* in *سفل* are missing.

- ١٠ ان [علي] ان ذلك حق بحق فاجاز لما هذا الاقرار شهد على ذلك سليمان بن الحرث بن سليمان النواقي
- ١١ على اقرار عائشة ابنت الحسين بن عبد السلم بجميع ما في هذا الكتاب بخضرة زوجها
- ١٢ طاهر بن حمدون وكنته وشاهدته بخطه في صفر من سنة اربع ومائتين وثلاثين والاله الا الله (Handmark)
- ١٣ شهد على بن الحسن بن نصر المؤذن على اقرار عائشة ابنت
- ١٤ الحسين بن عبد السلم بجميع ما في هذا الكتاب في صفر سنة اربع
- ١٥ ومائتين (Handmark) بخضرة زوجها طاهر بن حمدون والقادة لما ذلك

11, 12, 13, 14, 15. (dotted thus in the Ms.) is a correction by the original hand.

1. [The southern (boundary) is (formed by) the shop belonging to Muḥammad b. Yahyā and to the heirs of his sister Ḥunaidā, daughter of Yahyā, and the northern is (formed by) the shop of Muḥsin known as al-Ḥallāg.

2. [and its eas]tern [boundary] is (formed by) the main market, with which the door and the sitting-room (*maǧlis*) of this shop communicates, and its western boundary is (formed by) the dwelling house of Mūsā

3. b. [Ahmad b.] Mūsā. Thus 'Ā'isa, daughter of al-Ḥu[sain] b. 'Abd as-Salām, has acknowledged before the witnesses of this deed, that this shop,

4. [so]ld (?) [entirely (?)] below and above (the surface), within and without and all its rights with [that which is known as appertaining and relating.

5. to it, is (now) a property of Mūsā b. Ahmad b. Mūsā. There is not in her favour or in favour of any one of her family in respect to it any legal title, of[r] a [state]ment, or a right of succession, or a cause for an action,

6. or a claim, or an oath in favour of her, burdening anyone of her family concerning this shop, or any means of evidence or vindication for any

7. reason whatsoever according to a title any body lays claim to, and which she knows and to which she has bound herself; and she has handed it over to his two sons Muḥammad, surnamed Abū Bakr, and 'Alī,

8. surnamed Abū 'I-Ḥasan, and those two have taken it over for their father Mūsā b. Ahmad (she acting) voluntarily, demanding (it), without compulsion and not against her will, and this

9. in the presence of her husband Ṭāhir b. Ḥamdūn b. Zakariyā, he declaring it legal on her behalf and on behalf of Mūsā b. Ahmad b. Mūsā,

10. after he had learned that this is the title of one who has the right. Thus he declared this acknowledgment valid for her. There have testified to it Sulaimān b. al-Ḥarīḡ b. Sulaimān, originating from Nawāye,

11. to the acknowledgment by 'Ā'isa, daughter of al-Ḥusain b. 'Abd as-Salām, respecting all that (is contained) in this deed, in the presence of her husband

12. Ṭāhir b. Ḥamdūn, and he has written his testimony in his (own) handwriting in Ṣafar of the year two hundred and eighty four. There is no god but God. (Handmark).

13. Witness is 'Alī b. al-Ḥasan b. Naṣr, the muezzin, to the acknowledgment by 'Ā'isa, daughter of

14. al-Ḥusain b. 'Abd as-Salām respecting all that (is contained) in this deed in Ṣafar of the year two

15. hundre[d] and eighty four (Handmark) in the presence of her husband Ṭāhir b. Ḥamdūn and his declaring it legal for her.

1. هذا is with all probability a variant form or scribal error for حيدة (cf. vol. I, p. 90).

6. معي is used here in the sense illustrated by R. Dozy, *Supplément*, II, p. 184 "هذا المعنى" "pour cette raison".

10. The *nisha* النواي refers to the village of نواية for which see n° 86, (p. 63).

12. As to the contraction وكـ see n° 90, (p. 82). The *shahāda* الشاهد effecting here the transition to the signature of the witnesses, occurs at the end of the signatures of witnesses in PER Inv. Ar. Pap. 1080₁₂, 1679₁₀, PERF n° 886. For the handmark concluding the line cf. vol. I, p. 81.

13. Besides تقرر also تقرر and تقرر are possible: cf. vol. I, p. 121. As to the calling وزن cf. vol. I, p. 187.

122

(Pl. XXX)

House of land (?)

Inv. n° 147^v. Sawwāl, 272 A. H. 11th March to 9th April, 886 A. D. A.

For description see n° 93.

مبايع من القلا والبطائح حتى يعرفوه هذه
 في المأبوة في هذا الكتاب وشروط الحزن بن علي

2. In the *qira'a* only the Nin is dotted, it not being misplaced above the Sin. —

(لوحة ١٣)

خطاب للإلاحاح في طاب إرسال بيان حسابي

طراز رقم ٦٦٥ على الظهر . من القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) .

ورقة البدي رفيقة نوعا ولونا استرافتح . طولها ١٧,٢ سم وعرضها ٧ سم وعلى الوجه
 ثلاثة أسطر من مراسلة قصيرة مكتوبة بـجبر أسود وعلى موازاة الألياف الأفقية بخط بدي قه
 وهي خالية من النقط. وعلى الظاهر خطاب للأخاح في طاب بزان حـ إلى م يبق . ١٠ سوى ١٢ سطرًا
 كسبت بـجبر أسود موازاة للألياف الرأسية .

واللفظ مكتوبة أحيانا . أسلوب الخط في كلا النصين يدل على أنه من القرن الثالث الهجري وقد طوى الخطاب طبيا عموديا على الأسطر ، وعرض الطيات المتوالية من اثنين إلى البساط هو :
 ١،٢ + ١،٣ + ١،٤ + ١،٥ + ١،٦ + ١،٧ + ١،٨ + ١،٩ = ٢٠ م . وطوى أيضا : طبيا موازيا للأسطر وعرض الطيات على التوالي
 من أعلى إلى أسفل هو : ٢،٨ + ٣،٣ + ٣ + ٢،٨ ÷ ٣ = ٢،٣ م .

وقد كشف هذا الطراز في الأثمين .

وقد أصبحت ورقة البردى رثة خرافية من أسفها، ولذا لم يبق من السطور الاخيرين سوى بقايا من الألفاظ، والبسملة قد فصلت (بهت) قليلا، والورقة قد قطعت بمقتضى من قطعة اكبر.

一

١ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۲ انعم الله صاحبك

۳ واطال بقاءك وجعلنى فداك

؛ احب حبك الله ان

• لننضم ونوجه الى

٦ بهذا الحساب

۷ اليوم فانی احتاج

۸ ان ابعث به ال[ی]

۹ مصر ۲۰۰۰ء ثما [نیة]

۱۰ دنانیر

۱۱ وقد [ار]دت ان احـ []

[5] - 12

(التعليقات) :

١ كلمة (بسم) منقوطة في الأصل .

۲ الکلمتان (انعم، صباحك) وردتا هكذا في الأصل.

٤ : الـكـمـثـان (احب ، حبك) منقوـضـان في الاصل .

٨ الكلمتان (رابع ، به) وردتا هكذا في الأصل .

٩ مجموعة الحروف بين كلمة (ف) «وهي مقرونة بالـشك» وكلمة (تعاينة) غير واضحة القراءة، ويحتمل أن تقرأ (حق) [مـ] [راعى] .

١٠. هناك ثلاث كلمات بعد كلمة (دناير) لم استطع قراءتها .

١١ الجزء الأعلى من الألف في كلمة ([ار]ت) ظاهر بوضوح . والحرف الأخير من هذا السطر ليس تام الوضوح .

١٢ الحرف الذي بعد الفراغ يحتمل أن يكون (ك)، وبعد ذلك ينضم الجزء الأول من قة حرف.

٣٤٠

أمر لإرسال قح

طراز رقم ٣١٢ على الوجه . من القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) .

ورقة البردي وقفة نوعا ولونها أصفر فاتح . طولها ١٥,٣ سم م وعرضها ٦,٥ سم م . وعلى الوجه خطاب خاص من تسعة أسطر مكتوب بحبر أسود بخط جميل دقيق . واللفظ قليلة . وعلى الظهر أمر في ستة أسطر لإرسال قح وهو مكتوب بحبر أسود من غير نقط بخط رشيق يعبر في سهولة ، على زاوية قائمة للنص الذي على الوجه . وقد طويت الورقة من الوسط طيا موازيا للأسطر على الظهر من أسفل إلى أعلى . وعرض الطيات المتوالية هو : ٥,٠ + ٥,٦ + ١,٥ + ١,٥ + ١,٥ + ١,٥ + ١,٣ + ١,٦ + ١,٦ + ١,٦ + ١,٧ + ١,٦ + ١,٥ سم م .

والمكان الذي كشف فيه الطراز غير معروف .

وكلا النصين كامل وفي حالة جيدة جدا .

بالظهور

١ بسم الله الرحمن الرحيم

٢ يا جزيل ابتالك الله ادفع

٣ الى ولد أبو الحسن بن طريف

٤ اردين قح ان شاء الله

٥ وكتب تميم بن نجد بخطه

٦ حسينا الله وحده

(التعليقات) :

٢ نهجية الاسم (جزيل) غير مؤكدة ؛ ويحتمل أن يكون تصغير للكلمة (جزلة) الواردة

في فهرست كتاب الأغاني (القاهرة ١٢٢٣ هجرية) ص ٩١

راجع اسم العلم (الجزل) في أوراق البردي المحفوظة في دار الكتب المصرية ، طراز رقم ٢٣٧ على الظهر مسطر ١٧ ، وأوراق البردي المحفوظة في المكتبة العامة في هيدلبرغ رقم ٢٣٥ على الظهر ص ٢

٣. نصوص الاسم (طريف) الذي يد كثيرا ، راجع معجم باقوت ج ٣ ص ٨٢٦ والجزء الرابع ص ٤٠٩ وكذلك كتاب المشبهة للذهبي ص ٣٢٤ وكتاب الأعلام للزركلي الجزء الثاني ص ٤٤٧ . والاسم نفسه يد أيضا في أوراق البردي المحفوظة بمتحف برلين رقم ٨٢١٩ على الظهر ص ٨٤٥ . وهناك احتمال آخر وهو أن يقرأ هذا الاسم (طريف) على حسب ما في كتاب الذهب ، ولو أن هذا الاسم ليس شائعا مثل (طريف) .

٥. بخصوص (تجد) أو (تجد) راجع :

- (١) أوراق البردي العربية في دار الكتب المصرية ، نصوص قانونية ، طبعها : ١٠ . جروهمان ، القاهرة سنة ١٩٣٤ (ومعها ٢٤ لوحة) .
- (٢) أوراق البردي العربية . نصوص قانونية ، القاهرة ١٩٣٦ (ومعها لوحة) .
- (٣) أوراق البردي في دار الكتب المصرية . نصوص إدارية ، عمت باشتراك : س . شيدت ، طبعها : ١٠ . جروهمان ، القاهرة ١٩٣٨ (ومعها ٢٤ لوحة) .
- (٤) أوراق البردي العربية في دار الكتب المصرية . نصوص إدارية ، طبعها : ١٠ . جروهمان ، القاهرة سنة ١٩٥٢ (ومعها ٢٨ لوحة) ج ١ ص ١٠٦ .

٣٤١

(لوحة ٢٠)

أمر لإرسال قمح

طراز رقم ٦٤٠ على الظهر . من القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) .

ورقة البردي متينة ولونها أحمر فاتح . طول ٢٢ سم وعرضها ١٣ سم . ووجه الورقة يحتوي على أول عشرة أسطر مكتوبة بحبر أسود على زاوية قائمة الألياف الأفقية . وعلى الظهر

أمر لإرسال قمح مكون من أحد عشر سطرا ومكتوب بحبر أسود على موازاة الألياف الرأسية ، في الاتجاه المعكبي للنص الذي على الوجه الآخر .

والمكان الذي كشف فيه الطراز هو الأشمونين .

والنص الذي على الظهر قد قطع من الجانب الأيسر ، وبذلك قد فقد أكثر من نصف الأسطر ، وقد أكلته الأرضة في مواضع كثيرة . والحامش الأصيل في حالة جيدة من جانبه الأيمن ، حيث نجد مسافة خالية من الكتابة عرضها ٢,٢ سم . والجزء الأسفل من ورقة البردي ، تحت السطر الأخير ، خال من الكتابة إلى مسافة ٦,٥ سم .

بالظهر

١ —

٢ هي قمح أردب ١٤

٣ الى [فلان بن فلان

٤ بسم الله الرحمن الرحيم

٥ ادفع الى عـ]

٦ بن عبد الله]

٧ رد [...] كـ]

٨ من القمح ا [ردب] ب] ١٤

٩ ان شا الله وكتب فلان

١٠ غـ]

١١ ا [ردب ١٤

(التعليقات):

- ٤ الباء منقوطة في الأصل .
- ٧ هناك آثار لثلاثة أحرف بعد الدال لا يمكن قراءتها .
- ٨ قد يقى جزء من الشرطة الألفية في « وجزء من الباء » .

٣٤٢

(لوحة ٢١)

أمر لإرسال خل

طراز رقم ١١٧ من القرن الثاني أو الثالث الهجريين (الثامن أو التاسع الميلاديين) .
وورقة البردي دقيقة ولونها أحمر فاتح . طولها ١٥ سم وعرضها ٦,٩ سم والطلب
مكتوب على الوجه بجزء أسود على زوايا قائمة للأبواب الألفية . وهو خل من النقط . ونوع
الخط يدل على أن ورقة البردي يرجع تاريخها إلى قرابة آخر القدين الثاني الهجري أو أوائل القرن
الثالث . وقد عرفت الورقة طيا موازيا للأضلاع مررت بريلت بشريط ربيع من البردي ،
ولا يزال جزء من هذا الشريط في حافة جوفاء . ولحم الصلصلة الذي كان منقشا بالورقة قد فقد .
وظهر الورقة خل من الكتابة .
والمكان الذي كشف فيه الطراز غير معروف .
وقد اختلفت أحافة الغلب الجسني لورقة بردي . وكذلك جزء من الحامش على اليمين ، وهناك
مساحة خالية من الكتابة عرضها ٥ سم . بين السطور ٨ ٤ ٧

١ [بسم الله الرحمن الرحيم

٢ إلى صاحب السوق

٣ فادفع إلى ريان

٤ واحتجابه ٣ من الخل

٥ قسط [a] واحد ونصف

٦ إن شا الله وكتب يوم

٧ ع أمشير ٧

٨ من الخل قسط as

(التعليقات):

٢ بخصوص (صاحب السوق) « inspecteur du marché » انظر : ر . دوزي ،
Supplément aux dictionnaires Arabes ج ٢ ص ٨١٩

٣ إلى جانب قراءة الاسم (ريان) ، وهو اسم يرد كثيرا ، يمكن أن يكون : ريان ، ريان ،
ريان ، ريان ، على حسب ما في كتاب المشبه للذهبي ٢٣٢ وما بعده ، ومن المحتمل أن يكون
(ريان) ، الذي ورد في العنوان في : P.E.R.F.

Papyrus Erzherzog Riner. Führer durch die Ausstellung, Wien, 1894.

رقم ٦٦٣ على الظهر (ريان واحتجابه) باعتباره المرسل إليه ، هو الشخص نفسه كما ذكر هنا .

٤ مما يلفت النظر أن عدد أصحاب ريان قد كتب بالرقم اليوناني بدلا من الرقم العربي .

والخل المصري (خل الخير) قد سجله السيوطي في كتابه حسن الحضارة ج ٢ ص ٢٣١

مع محمولات أخرى قشورها مصر ، والنقدي في : Bibliotheca Geographorum B.G.A.

طبعها : م . ج . دى غوى ، ١ - ٨ ليدن ، ١٨٧٠ - ١٨٩٤ ، ج ٣ ص ٢٠٣ ، ٩ ،

١٤ Arabiconum ، يعتبر هذا المجدول في المكتبة الأولى من الجودة . و « خل حائق » قد ذكر

في : P.E.R.F.

Papyrus Erzherzog Riner. Führer durch die Ausstellung, Wien, 1894.

رقم ٧٦٠ ص ٥

٥ بخصوص (قسط) « xestes » وهو الذي كان يساوي تقريبا الكوارت الإنجليزي

(وهو ربع جالون) (وهو بالذقة ١,٣٧٧ من اللتر) ، راجع : ١ : جرومان Texte zur

Wirtschaftsgeschichte "Ägyptens in arabischer Zeit, Archiv Orientalni

٣٤٣

(لوحة ١٩)

طلب عسل

طرارز رقم ٧٣ على الظهر . من القرن الثاني أو الثالث الهجريين (الثامن أو التاسع الميلاديين) .
وورقة البردي رقيقة نوعا ولونها فاتح السمرة المسائلة إلى الصفرة . طولها ٨ سم م وعرضها
١٠ سم م . وعلى الوجه ثمانية أسطر من خطاب خاص مكتوب بحبر أسود من غير قطع ، وعلى
زاوية قائمة لالائاف الأثنية . وظهر الورقة به أربعة أسطر من أمر بإرسال عسل ، مكتوب
بحبر أسود على موازاة اللالائاف الرأسية ، وليست هناك قطع . ونوع الخط الذي كتب به النصان
يدل على أنهما من آخر القرن الثاني أو أوائل القرن الثالث الهجري .

والمكان الذي كشف فيه الطراز غير معروف .

ونهايات الأسطر في الخطاب الخاص على الوجه قد قطعت وختم الأمر بالطلب قد تقطعت
وهناك هامش عريض على الجانب الأيمن على الوجه ، وكذلك على كلا جانبي العمود ، وعلى القسم
العلوي فوق البسملة على الظهر .

بالظهير

١ بسم الله الرحمن الرحيم

٢ اخرج مما في ايديك من العسل

٣ لعمل قنّاق لاني ذكر ابتاه الله

٤ قـ [سط واحد ٠٠٠]

٥ [ان شا الله]

(التعليقات) :

٣ كلمة (قنّاق) هي نوع من الشراب مصنوع من العسل ، وذلك على حسب ما جاء
في أ.ف. كرمر : ج ٢ ص ٢٠٥ Culturgeichte des Orients unter den Chalifen

ج ٧ (١٩٣٥) ص ٤٤٣ ، ج . ب . نيس ، الموازين الزجاجية الكوفية والمعابير ، في الجمعية
الأمريكية للسكوكات وعلم الآثار القديمة في مدينة نيويورك ، أعمال ونشرات اجتماع السنة الرابعة
والأربعين ، سنة ١٩٠٢ ص ٤٥٣ ج . س . ميلز ، الموازين الزجاجية والمعابير العربية في العصور
الأولى رقم ٢٦ (ص ٨٢) ، ٧٥ (ص ١١٢) ، ١٢٦ (ص ١٤٣ وما بعدها) ، ١٨٤ - ١٨٥
[ص ١٥٣] ، الملحق [مذكرات ورسائل خاصة بالنقود والمسكوكات رقم ١٢٠ نيويورك ١٩٥١]
رقم ١٠ (ص ١١) ، ٢٧ (ص ٢٦) ، وأجزاء هذا الميكال « قسط » كانت : نصف قسط ،
ثلث قسط ، ربع قسط (٣٤٤) ، من الترو أو أكثر قليلا من نصف بيت « والبيت ثمن جالون »
وهو ميكال انجيزي ، نصف ربع القسط ونصف ربع القسط الكبير (راجع : P. Casanova
Catalogue des pièces de verres des époques byzantine et arabe de la collec-
tion Fouquet, M.M.A.F. Mémoires publiés par les membres de la Mission
archéologique française du Caire, ج ٦ ، سنة ١٨٩٣ ص ٣٦٣ وما بعدها) ، ستالي لين
بول ، تالوج الموازين الزجاجية العربية ، صفحات ٢٢ وما بعدها ، (١٠٧ ، ١٠٩) وأنه لما
يدعو إلى الأمتف أن الفرق بين القسط والقسط الكبير غير معروف مثل حجم القسط اللثي المذكور
في : P. E. R. F.

Papyrus Erzherzog Rainer. Führer durch die Ausstellung, Wien, 1804.

رقم ٧٥٥ ص ٧٥٥ ج . ب . نيس ، المرجع نفسه ، رقم ٣ (ص ٧٠) ، ٦ (ص ٧٢) ، ٩
(ص ٧٤) ، ١٠ (ص ٧٤) ، ١٩ (ص ٧٧) ، ٢٠ (ص ٧٧ وما بعدها) ، ٢١ (ص ٧٨) ،
٢٢ (ص ٩٠) ، ١٠٤ (ص ١٣٠) ، ١٨٦ (ص ١٥٣) ، شغل رقم ٧ (ص ٧٧ وما بعدها) ،
١١ (ص ١١) ، ١٤ (ص ١٣) ، ٢٠ - ٢٢ (ص ١١) ، ٢٨ (ص ٢٧) ، منجف الفن
الإسلامي بالقاهرة M. ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ٣٠ ، [١/٢ قسط] ، ورق ٩ (ص ٧٤) ،
١٨ (ص ٧٧) ، ٥١ (ص ٩٥) ، ٧٢ (ص ١١٠) ، ١٠٣ (ص ١٢٩) ، [١/٢ قسط] ، رقم
٥٧ (ص ٩٩) ، [١/٢ قسط] ، رقم ١٧٦ - ١٧٨ (ص ١٥٢) ، ومنجف الفن الإسلامي بالقاهرة
M. ٢٢ ، ٢٧ [١/٢ قسط] .

٧ بنصر عسل شير يقبض شير راجع الجزء الرابع رقم ٢٣٥ (ص ٨٦)

وهذا النوع هو بلا شك (شراب العسل) الذي ذكره السيوطي ، المرجع نفسه ج ٢ ص ٢٣١
 من ٨ ، وقد ذكر كذلك في أمر الخليفة عمر بن الخطاب بخصوص المشروبات المباحة (راجع :
 ١ . ف . كزير : Culturgeschichtliche Streifzüge auf dem Gebiete des Islams, Leipzig 1873, p. 68.
 A. P. R. L.) وأن في الأثرية التي أحل الله من العسل) وقد وردت في :
 كالجولج أوراق البردي العربية بمكتبة جون واليندر بمشستر تأليف د . ص . مرجولوت ، ومنها
 أربعون لوحة ، منشتر سنة ١٩٣٣ ج ١٥ رقم ٧٤ (ص ٩) العبارة بلوته صاحب القفاح)
 والظاهر أنها تقابل في معناها ما نفيد كلمة (شعاعي) sherbetarendor (أي بائع الشراب) التي
 وردت في ١ . ف . كزير ، ج ٢ ص ١٨٦ ، Culturgeschichte des Orients.

٣٤٤

أمر بطلب لحم

طرار رقم ١٨٣ تاريخه التاسع من فنوت ٢٠٧ هجرية (الخامس من مارس ٨٢٣ ميلادية)
 وورقة البردي رقيقة ولونها أبيض مائل إلى الصفرة . طولها ١٤٫٨ سم وعرضها ٩٫٥ سم م .
 والطلب مكتوب على الوجه بحبر أسود على موازاة الألياف الأفقية . والظهور خال من الكتابة .
 والمكان الذي كشف فيه الطراز غير معروف .

وأول هذا الطلب ، وهو الذي يحتوي على البسملة ، قد فقد ، وأخامش الخالي من الكتابة
 على الجانب الأيمن ، وعرضه ٣ سم م ، مقنوب . وبين السطرين : ٥ : مسافة كبيرة من ورقة
 البردي (٦٧ سم م) تركت من غير كتابة .

١ [بسم الله الرحمن الرحيم]

٢ [ادفع إلى الشيم بن الحب في نفقته]

٣ [الشيم بن الحب من الخيم رطل ١١]

٤ ان شا الله وكتب في فنوت

٥ سنة سبع ومائتين

٦ رطل ١١

(التعليقات) :

٢ الاسم (الشيم) وهو المسلم قد ذكر في الطراز الذي يبد هذا رقم ٣٤٥ ص ٢ ، وبخصوص
 الاسم (الحب) يراجع معجم بانوت ج ٢ ص ٦٢٥ سطر ٢ ، ويمكن أن يكون ضبط هذا الاسم
 أيضا هو (الحب الميحب) راجع هذا الجزء ص ١٠٥ وكلمة (ادفع) لم يبق منها سوى انهاء العين
 الأخيرة والجزء الأسفل من الألف .

٣ في كلمة [الشيم بن الحب] قد تلف الجزء الأسفل من أداة التدريف ومن الشين المتوسطة
 والنصف الأيمن من الماء .

٤ بخصوص الشهر القبطي (فمنوت) راجع : ١ . جرومان ، Arabische Papyri
 aus den staatlichen Museen zu Berlin I (Islam) p. 51.

٥ بخصوص كلمة (مائي) راجع الجزء الأول ص ١١٦

٣٤٥

أمر توريد

طرار رقم ٢٠٢ على الوجه . وتاريخه أول شهر ذنوت سنة ٢٠٦ هجرية (الخامس والعشرون
 من فبراير سنة ٨٢٣ ميلادية) .

وبخصوص أوصاف هذا الطراز يراجع الجزء الرابع ، رقم ٢٥٣ ص ١٤٠

١ بسم الله الرحمن الرحيم

٢ ادفع إلى الشيم بن الحب [ويعاقب]

٣ []

٤ وكتب في فنوت « سنة سبع ومائتين

(التعليقات) :

٢ كلمة المسلم (بن الحب) قد ذلت من الطراز رقم ٣٤٤ ص ٢ (ص ١٥٦)

٣ هذا السطر قد تلف تلقائيا بسبب تقشر ورقة البردي .

٣٥٩

(لوحدة ٢٤)

أمر لدفع أموال

طرز رقم ٨٨ من القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) .

وورقة البردي رقيقة نوعا ولونها أسمر . طولها ١١ سم وعرضها ١٢,٦ سم م .

وعلى الوجه سنة أسطر غير كاملة . خطاط خاص مكتوبة بحبر أسود على زاوية قائمة للألياف الأفقية . والنقش لا توجد إلا في السطرين الأول والثالث . وتظهر الورقة خال من الكتابة والورقة قد طويت طيا موازيا للأسطر، وعرض الطيات المتوالية من أسفل إلى أعلى هو : ٠,٨ +

١,٩ + ١,٦ + ١,٢ + ١,٤ + ١,٦ + ١,٩ سم م .

والمكان الذي كشف فيه الطراز غير معروف . وورقة البردي في حالة جيدة ، ولو أن بها بعض التقطع على طول الطيات ، وسطحها قد تلف بسبب التقشر تحت السطر الأخير (السطر السادس) . والعنوان كان بلا شك قد كتب على جزء من ورقة البردي ، وهذا الجزء قد زال الآن .

١ بسم الله الرحمن الرحيم

٢ مد الله في عمرك واطال بقاك

٣ ادفع إلى صاحب الخردل

٤ أربع الدراهم هذا واخذ منك

٥ امسى ثلث عشرة درهما

٦ مد الله في عمرك واطال بقاك

(التعليقات) :

١ كلمة (بسم) منقوطة في الأصل .

٢ بخصوص هذه الصيغة راجع رقم ١١٠ - ص ١٠٣ من هذا الجزء .

٣ بخصوص كلمة (خردل) راجع الجزء الرابع رقم ٢٣٠ ص ٦ (ص ٦٣) .

والنظتان أن تحت المياه المنطرفة في كلمة (الى) موجودتان في الأصل .

٥ كلمة (امسى) يظهر أنها تهجية غامية بدلا من (امس) .

ويظهر أن المرسل اليه يتصل بعمل المرسل من جهة ويتاجر الخردل من جهة أخرى . والدراهم الأربعة ، وهي بلا شك قد أرسلت مع أمر الدفع ويحتمل أن تكون ضمن ذلك ، ستكون وسيلة لتسوية الحالة بين الشخصين لأخيرين .

٣٦٠

بقايا أمر لدفع أموال

طرز رقم ٣٢٤ على الوجه . من القرن الثالث أو الرابع الهجري (التاسع أو العاشر الميلادي) .

وورقة البردي رقيقة ولونها أسمر فاتح . طولها ٦,٦ سم م . وعرضها ٦,٧ سم م . وعلى الوجه سنة أسطر من أمر لدفع أموال مكتوبة بحبر أسود وبنقش مرسل بـ : بل ، من غير نقط . وعلى الظهر أربعة أسطر من بيان حسابي خاص مكتوبة بحبر أسود بيد كاتب مقرون . وكلا النصين قد كتب في تاريخ واحد تقريبا أى في آخر القرن الثالث أو في خلال القرن الرابع الهجري . وقد طويت ورقة البردي أولا طيا موازيا للأسطر من أعلى إلى أسفل ، وعرض الطيات المتوالية هو : ٠,٨ + ٠,٩ + ١,١ + ١,٣ + ١,٢ + ١,٣ سم م .

والمكان الذي كشف فيه الطراز غير معروف .

وهناك آثار بعض حروف تحت السطر الرابع تدل على أن كلا النصين غير كامل ، ولو أنه لا يمكن أن نعرف مقدار ما فقد . وبالموازاة بين هذه النصوص ونصوص أخرى مماثلة يمكننا أن نفترض أن صيغة من الصيغ التقليدية ، يمكن أن تكون مسبوقة بكتابة التاريخ ، قد فقدت من النص الذي على الوجه .

العربية نشرها أ. جروهمان الجزء الأول ، القسم الأول ، مقدمة عامة في علم البرديات العربية
ص ٢٢ (CPR III, 1, p. 72)

عن الاسم (سمويل) راجع السفر الثاني رقم ٧٣ ص ١٠ وما بعده ، (هلباس) نقل كامل من
الاسم القبطي الشهير *Σηλιας* (راجع مجموعة أوراق البردي للارشيدوق رينر بالناسا . المجلد الثاني
النصوص القبطية نشرها ي. كوال ، الجزء الأول الوثائق الفقهية ، فينا ١٨٦٥ م J. KRALL
CPR II, رقم ٢٠٧ ص ١ ص ١٦٥ صيغة أخرى من *Σηλιας* (نفس المرجع رقم ٢٥٢
ص ٥ ص ١٩٣) واليونانية (Hlias) (F. PREISIGKE, Namenbuch, col. 121)

٥ الكلمتان (الخمس ، منه) منقوستان هكذا في الأصل . يبدو أن كلمة تشبه (سته)
رجعت قبل كلمة (البوجة) .

٦ الكلمتان (متوس ، منه) وردتا هكذا في الأصل .

عن كلمة (متوس) راجع السفر الأول ص ١٦٩ وما بعدها .

٧ كلمة (منه) وردت هكذا في الأصل . وبعد هذه مسافة خالية من الكلمة تسع حوالى
ثلاثة أحرف .

٨ كلمة (الأحد) تصويب لكلمة (لاثنين) (غير المنقوطة) . كلمة (منه) منقوطة هكذا
في الأصل .

النسبة (الساموني) ترجع إلى بلدة سامون في مركز أوتيج مديرية أسيوط ذكرت في (سمول)

ص ١١٢ وفي ١٣٧ *de L'Egypte, p. 137* *Dictionnaire des villes, villages, hameaux, etc.*

واقفها E. Amélineau, *La géographie de l'Egypte à l'époque Copte* p. 459

كما ناقشها على إيشامبارك في الخطط الجديدة التوفيقية (ط ١٣٠٥ - ١٣٠٦ ص

٤٣ ص ١٨ وما بعده . ورد ذكر هذا المكان أيضا في مجموعة برديات الارشيدوق رينر فينا

برديات عربية (PER) رقم ٨٦٠٦ ص ١ (القرن الثاني الهجري ١٠١٠ قوس) برديات عربية

مكتبة جون راينولدز بالمتحف القبطي نشرها د. م. مرجونيوت مع آخرين لوحة ١٠٠٠ لسنة ١٩٣٥ م

(APRI) ج ١٥ رقم ١٩ ص ٢ (ص ١٥٨)

(١) : ١٢٨

على الظهر

١ [ورقة م]توس ستة وعشر [بن البوجة

٢ فدان

٣ الامسى نصف وربع فدان لها اباليج عشرة

٤ وفضلة وسط

٥ مرقوريوس ستة واربعين البوجة بعد ما اخذ ثلثين الباليج

٦ عدل واس [وفضلة]

٧ وعدل ونصف وسط

٨ وله على اباليج سبعة عشر

(التعليقات) :

١ عدا قطنى الباء الأولى وجزء من تجويف النون فإذا الحرفين (ين) في كلمة (عشرين) ضاعان .

كلمة (سته) وردت هكذا في الأصل . من كلمة (البوجة) يتلفظ حرف الباء وأسفل حرف الهمزة .

٣ كلمة (عشره) وردت هكذا في الأصل .

٤ كلمة (ووصله) وردت هكذا في الأصل . على حرف السين من كلمة (وسط) خط مائل .

٥ كلمة (مرموريوس) (على السين خط مائل) وردت هكذا في الأصل . أوائل الكتاب
أربعة أحرف آخر السطر للتعديل .

٦ كلمة (واثنس) وردت هكذا في الأصل . رجعت الكلمة التالية ويبدو أنها كانت
(وفضلة) .

٧ حرف السين في كلمة (وسط) عليه خط مائل .

٨ لكلمة (سبعة عشر) (على السين خط مائل) وردت هكذا في الأصل .

القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي)

الرقم العام ٢٩٧

بردية رقيقة نوعاً، لونها أحمر فاتح، طوله ١٤٨ سم وعرضها ١٠١ سم. م. كتبت النص على الوجه بمداد أسود بخط منقش شيق يشترك القسرين الثاني الهجري، متعامداً على الألياف الأفقية، خالياً من النقش.

والمكان الذي كشفت فيه البرديه غير معروف.

والبردية كثيرة القطوع : فهي مقطوعة من أعلى ومن أسفل ومن الجانب الأيسر، كثيرة الخروم، وبقى الهامش على الجانب الأيمن .

- | | | |
|----|-------|-------------------------------------|
| ١ | وبعثة | [[تقط من القمح]] [[الو]] |
| ٢ | وبعثة | [[بعضا]] من شاعر الصرايح [[الو]] |
| ٣ | وبعثة | [[بعضا]] من خراسان إلى جزيرة |
| ٤ | وبعثة | [[بعضا]] من جبات الصوف |
| ٥ | وبعثة | [[بعضا]] من الأكسية [[الكرشانية]] |
| ٦ | وبعثة | [[بعضا]] من السنف إلى جزيرة الحامية |
| ٧ | وبعثة | من النبخسة إلى جزيرة الصر |
| ٨ | وبعثة | [[بعضا]] من ... |
| ٩ | وبعثة | من خشب [[الو]] بتردونه |
| ١٠ | وبعثة | من خشب [[الو]] |

فول لاس : ریڈیو ایف ایم جیوب انخوف

- ١١ [و]بعث [من] خشب الصفصاف []
 ١٢ [و]بعث [من] الكتان [] الى جزيرة الص
 ١٣ [] [] بد []
 ١٤ [] [] عليهم في []

(التعليقات) :

- ٢ بخصوص الوصف الخاص بالفصح راجع السفر الثاني ص ١٢٤ وما بعدها.
- ٣ لقراءة الامم (حردة) عدة احداث قول جانب (جُزيرة) يغفل ايضا لاسمائه :
(جُزيرة) : (جُزيرة) ، (حريرة) : (تجزيرة) كما جاء في المشبهة للفيحي ص ١٠٦.
- ٤ عن (السلط) راجع السفر الخامس رقم ٣٣٥ ص ٤ ص ١٣٠ ، ٤ جردت ، ٤ البرديات العربية بمجموعة كمال نسل بالاعواد الشرق يبراق قسم الآثار الشرقية (APW) رقم ١٤ ص ٢٩٦ ، وكذلك وردت في مجموعة البرديات بمتحف الدولة ببيروت (P. Beroi) رقم ٨٠٥٠ ص ١١ (الوقائق المصرية بمتاحف الدولة ببيروت) الاشارة الادارة العامة للتأليف ، الوقائق المصرية نشره ا. ل. أيل ج ٢٠١ بيزن ١٨٩٦ - ١٩٠٠ م (BAU) رقم ٢١.
- ٥ راجع الكتاب القيد كنه.

- و "تصاویر مستطیقه" مستطیقه

الأم (تزوجت) قبل لأم القبطي المتبرع لها (راجع) G. Heuser, op. cit. (p. 10) والأم البياني (F. Pratschke, *Namantich* vol. 17, *Namantich*) • وروت صيغة خضرة هذا الأم (بدمردود) في مجموعة روات الارشيدوق وبنيطيا (PER) رقم ١٩٩ في القرن من ١٨ • ٢٥ روت عربية •

(۱) تقریباً، جنس: طائیٹ ۱۸۶۲-۱۸۸۱ء



من جميع اعداءه محمد بن اسمعيل بن ابراهيم البصري
ابن برزده البصري الحنفي رضي الله تعالى
عنه وثقه له امين

قد وجدنا في نسخ الصحفة المعقدة التي حتم عليها هذا المطبع رموزا لا سيما
الرواية منها لا في تدرج الروي ومن لا يصلي ومن لا يصلي ومن لا يصلي
وهو الكسبي ومن لا يصلي ومن لا يصلي ولا لكرعة وحسب اجتماع الجوى
والكسبي ومن لا يصلي ومن لا يصلي ومن لا يصلي ومن لا يصلي
او غير ما اشارة الى روايته عنهما اشارة الى توحيد الرمز (الم) اشارة الى سقوط الكلمة
الموضوعة عليها (لا) عند اصحاب الرمز الذي بعدها ان كان و قد وجد في آخر تلك الجمل
التي عليها لا لفظ الى اشارة الى آخر الساقط عند صاحب الرمز ومن الرموز ولعلها
لان السعاني وج ولعلها البرجاني وق ولعلها القاسبي وق وعط وعط ولم يعلم
اصحابها ور عما وجد رموز غير ذلك لم تعلم ايضا و قد جعل بعض الكلمات تحت اوصاف
او ح وفي اشارة الى انها نسخة اخرى وقد وجد فوق الكلمة او تحتها لفظ هو اشارة
الى صحة جميع هذه الكلمة عند الرموز له او عند الحافظ اليوناني والله سبحانه اعلم

طبع في
الطبعة الكبرى الاميرة بولاق مصر المحمية
سنة ١٢١٤ هجرية

أُذِنَ لِلْخُرُوجِ ^(١) **بَابُ** الزَّيَادَةِ مِنْ زَادُوا نَعْمَ عِنْدَهُمْ وَزَادُوا لَهَا أَلَا الْفَرَاءَ فِي عَهْدِ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ عَمَلُهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ خَالِدِ بْنِ
 عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَادَهُمْ
 فِي الْأَنْصَارِ عِنْدَهُمْ طَعَامًا فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَمَرَ بِكَائِنٍ مِنَ الْبَيْتِ تُقْبَعُ عَلَى سِوَاةٍ فَعَلِيَ طَبَقًا
 وَدَعَاهُمْ **بَابُ** مَنْ يَحْمِلُ الْوُفُودَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي
 أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ قَالَ لِسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَا الْأَشْعَرُ قُلْتُ مَا غُلَظٌ مِنَ الْفَيْحِ
 وَخَسْنٌ مِنْهُ قَالَ سَمِعْتُ عُبَيْدَةَ يَقُولُ رَأَى عُمَرَ عَلَى رَجُلٍ حُلَّةً مِنْ إِسْتَرْقَ قَالَ يَهِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ أَشْرَحَ خَدَيْهِ قَالَ يَهِيَ النَّاسُ إِنَّا قَدْ سَمِعُوا وَعَدَلْنَا فَقَالَ لَيْسَ بِالْمُحَرِّرِينَ
 لَا يَكُونُ لَهُ خُدَى فِي ذَلِكَ سَامِعِي ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ إِلَيْهِ خُدَّةً فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ بَعَثَ إِلَيَّ بِمِثْلِهِ وَدَعَا لَكَ فِي مِثْلِهِمَا مَا قُلْتَ قَالَ لَمَّا بَعَثَ إِلَيْكَ لَيْسَ بِهِ إِلَّا
 فَكَرَنَ أَنْ يُعْرِضَ بِكَ رَأَيْتُ فِي أَشْيَاؤِكَ هَذَا الْحَدِيثَ **بَابُ** الْإِنْمَاءِ الْخَلْفِ وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ
 أَخَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ حِلْيَانِ وَأَبِي الْفَرَاءِ وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ لَقِينَا اللَّهَ بَعْدَ أَنْ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ بَيْنِ وَبَيْنَ عِدَّةٍ مِنَ الرِّبَاعِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ
 قَالَ لَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَأَخَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عِدَّةٍ مِنَ الرِّبَاعِ فَقَالَ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُولُو رِيشَةٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ زَكْرِيَّا حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ
 لَأَنْسَ بَيْنَ مَلِكٍ أَلْفَ أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ لَحِقَ فِي الْإِسْلَامِ فَقَالَ قَدْ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ فَرَأَى **بَابُ** التَّسْبِيحِ وَالْفَيْحِ وَقَالَتْ فَاطِمَةُ عَمَّا
 السَّلَامِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ هَكَذَا وَهَذَا مِنْ عِبَادِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَلْقُ وَابْنُ حَدَّثَنَا
 حَبِيبُ بْنُ مُرَّةٍ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُمَرَ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ
 الْفَرَسَ عَلَى مَرَّةٍ فَتَبَّطَلَا فَيَقْرَأُ وَجْهًا بَعْدَ وَجْهِ لِرَجُلَيْنِ مِنَ الرِّبَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١ في الخروج ٢ حدثني
 ٣ من الأنصار
 ٤ الخروج ٥ حدثني
 ٦ وحسن قال القسطلاني
 وفي هامش الفرع لعله
 زوجن بالملته وانها لم يجرد
 ٧ من ذلك ٨ حدثني

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَهَا كَأَنَّ عِنْدَهَا قَاعَةً فَطَلَّقَهَا أَتَرَكْتَ فَيَطْلُقُ فَتَزَوَّجَهَا بَعْدَ عِدَّةِ الرَّجُلَيْنِ
 مِنْ رَسُولِ اللَّهِ وَنَعْمَ رَسُولُ اللَّهِ لَهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا هَذِهِ الْهَيْبَةُ لَمْ يَكُنْ لَهَا مِنْ جِلْبَامٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ جَالِسٌ
 عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَابْنُ مَرْثَدٍ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَلَا بَابُ الْأَنْزِجَةِ عَمَّا يَحْمِلُهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَابْنُ مَرْثَدٍ عَمَّا يَحْمِلُهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَابْنُ مَرْثَدٍ عَمَّا يَحْمِلُهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَابْنُ مَرْثَدٍ عَمَّا يَحْمِلُهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ كَبْشَانَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدَهُ مِثْلُ مِثْلِهِ مِثْلُ مِثْلِهِ مِثْلُ مِثْلِهِ مِثْلُ مِثْلِهِ مِثْلُ مِثْلِهِ مِثْلُ مِثْلِهِ مِثْلُ مِثْلِهِ
 عَمَّا يَحْمِلُهُ عَمَّا يَحْمِلُهُ عَمَّا يَحْمِلُهُ عَمَّا يَحْمِلُهُ عَمَّا يَحْمِلُهُ عَمَّا يَحْمِلُهُ عَمَّا يَحْمِلُهُ عَمَّا يَحْمِلُهُ عَمَّا يَحْمِلُهُ
 أَهْلُكَ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 يَأْتِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 تَمَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّ أَفْطَى وَأَعْظَمَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ وَالَّذِي تَقْسِي بَيْنَهُمَا الْقَبِيلَ الْخَطَّابُ سَالِكًا إِلَى الْأَسْلَافِ فَخَرَجَ
 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْعَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْخَائِفِ قَالَ لَنَا فَأَقُولُ عَنْ إِيَّائِنَا شَأْنَهُ فَقَالَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَبْرَأُوا وَنَقَمَهُمَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاعْبُدُوا عَالِي الْقَبَائِلِ قَالَ قَدْ وَفَّقَا قَوْلَهُمَا وَقَدْ
 تَبَيَّنَ وَتَرْتَابُ مِنْهُمَا الْحِرَاحُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَنَا فَأَقُولُ عَنْ إِيَّائِنَا شَأْنَهُ فَقَالَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْحَدِيثُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْعَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
 أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ يَرَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 رَسُولُ فَقَالَ عَمَّا يَحْمِلُهُ عَمَّا يَحْمِلُهُ عَمَّا يَحْمِلُهُ عَمَّا يَحْمِلُهُ عَمَّا يَحْمِلُهُ عَمَّا يَحْمِلُهُ عَمَّا يَحْمِلُهُ عَمَّا يَحْمِلُهُ

١ حدثني ٢ عالة
 ٣ قساذن . هكذا في
 جميع النسخ المعتمدة بإدبنا
 وفي القسطلاني ولا يدر
 قساذن ووراه مصححه
 ٤ أنت أفط
 ٥ ابن عمر قال
 القسطلاني هذا هو الصواب
 ٦ إن شاء الله تعالى
 ٧ النبي ٨ بالتغير كنه
 ٩ حدثنا

حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَوْسٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَمَسَّيَ عَنِ الزَّوَانِيَةِ
 قَالَ وَالْمَرْأَةُ أَنْ يَسْبِغَ الْقُرْآنَ بِكُلِّ لَيْلَةٍ وَلَنْ تَقْصُرَ نَفْسِي • قَالَ وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي نَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي الْعَرَاءِ بِأَخْبَرِهَا **بَابُ** يَسْبِغُ الشَّعِيرَ بِالْشَّعِيرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
 يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ أَبِي نَابِتٍ عَنْ أَبِي خَبْرَةَ أَنَّهُ تَمَسَّيَ صَرَخًا يَدِينَا فَقَدَعَانِي طَلْعَتُهُ
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَصَاحَنِي أَصْطَفَى مَنِي فَأَخَذَ الذَّهَبَ بَقِيَّتَهَا فِي يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ حَتَّى بَأْتِيَ خَازِنَ مِنَ الْعَالِيَةِ وَتَعَمَّرَ
 يَسْبِغُ ذَلَالَةً فَقَالَ وَاللَّهِ لَا تَعَارُفُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مَنِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَبِالْأَهَامِ
 إِلَى أَهَامِهَا • وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ إِلَى أَهَامِهَا • وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ إِلَى أَهَامِهَا • وَالْقُرْآنُ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَهَامِهَا • وَهَذِهِ
بَابُ يَسْبِغُ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا بِشِيرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنِي
 يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا دَالِجُ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ قَالَ أَبُو بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَبِغُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاسِيًا وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا سَوَاسِيًا وَيَعْمُرُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ
 وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْتُمْ **بَابُ** يَسْبِغُ الْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا
 حَجَّيْ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ قَالَ قَالَ حَدَّثَنَا سَابِغُ بْنُ عَدْنَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ
 أَبَا سَعْدٍ حَدَّثَهُ مِثْلَ ذَلِكَ حَدَّثَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَقَالَ يَا أَبَا سَعْدٍ
 مَا هَذَا الَّذِي تَحْكُمُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَبُو سَعْدٍ فِي الصَّرْفِ تَعَمَّرَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَوْلَ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ مِثْلَ الْغُلِّ وَالْوَرْدُ بِالْوَرْدِ مِثْلَ الْغُلِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ
 أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَخْبَرَنِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 لَا تَبِغُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا لِمَا تَعْلَمُونَ وَلَا تَبِغُوا الْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا لِمَا تَعْلَمُونَ وَلَا تَبِغُوا الْوَرْدَ بِالْوَرْدِ إِلَّا لِمَا تَعْلَمُونَ
 وَلَا تَبِغُوا الْوَرْدَ بِالْوَرْدِ إِلَّا لِمَا تَعْلَمُونَ وَلَا تَبِغُوا الْوَرْدَ بِالْوَرْدِ إِلَّا لِمَا تَعْلَمُونَ **بَابُ** يَسْبِغُ الدِّينَارَ بِالْدِّينَارِ حَدَّثَنَا
 عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَهْلُ الْكَلْبِ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ دِينَارٍ أَنَّ ابْنَ أَبِي سَلِيمٍ الزَّيَّاتِ
 أَخْبَرَهُ أَنَّهُ مَعَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ الدِّينَارُ بِالْدِّينَارِ وَالذَّرْعُ بِالذَّرْعِ مِثْلَهُ قَالَ ابْنُ
 عَبَّاسٍ لَا تَبِغُوا الْوَرْدَ بِالْوَرْدِ إِلَّا لِمَا تَعْلَمُونَ وَالَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَوْجَدَنِي فِي كِتَابِ اللَّهِ قَالَ

- ١ بِالْوَرْدِ ٢ حَدَّثَنَا
- ٣ حَدَّثَنِي
- ٤ أَبَا سَعْدٍ أَخْبَرَنِي
- ٥ مِثْلُ ٦ مِثْلُ
- ٧ تَعَمَّرَ كَذَا فِي الْيُونَنِيَّةِ
- ٨ بِمِثْلِ عِلَامَةٍ ٨ فَقَالَ

كُلُّ ذَلِكَ أَقُولُ وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنِي وَلَكِنِّي أَخْبَرْتُ بِأَسْمَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَرَى إِلَّا الْيُسْبِيَةَ **بَابُ** يَسْبِغُ الْوَرْدَ بِالْوَرْدِ حَدَّثَنَا حَرِثُ بْنُ حَضَنٍ عَنْ عُمَرَ
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي نَابِتٍ قَالَ جَعَلَ أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَسْمَاءُ السَّرَّابِ بْنِ عَازِبٍ وَزَيْدُ بْنُ
 أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ عَنِ الصَّرْفِ فَكُلُّ وَاحِدِهِمَا مَا يَنْوَلُ هَذَا خَيْرٌ مَنِي فَكَلَاهُمَا وَبَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ يَسْبِغِ الْوَرْدَ ذِيًا **بَابُ** يَسْبِغُ الذَّهَبَ بِالْذَّهَبِ حَدَّثَنَا حَرِثُ بْنُ عِمْرَانَ
 ابْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عِيَادُ بْنُ الْعَوَامِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِي يَسْرِ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ قَالَ تَمَسَّيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْفِضَّةِ وَالْفِضَّةَ بِالْذَّهَبِ وَالْذَّهَبَ بِالْأَسْوَدِ وَأَمَرَنَا أَنْ
 نَتَنَاقِ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا **بَابُ** يَسْبِغُ الزَّوَانِيَةَ وَهِيَ يَسْبِغُ الْقُرْآنَ
 بِالْقُرْآنِ يَسْبِغُ الزَّوَانِيَةَ بِالْقُرْآنِ وَيَسْبِغُ الْعَرَاءَ بِأَهَامِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الزَّوَانِيَةِ وَالْحَاقِلَةِ
 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا الْبُتَيْنُ عَنْ عَقِيلِ بْنِ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي سَابِغُ بْنُ عَدْنَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَبِغُوا الْقُرْآنَ حَتَّى يَصْلَحَ وَلَا تَبِغُوا الْقُرْآنَ
 بِالْقُرْآنِ قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي نَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ بِعَدْنَانَ فِي يَسْبِغِ
 الْعَرَاءِ بِالْقُرْآنِ وَالْقُرْآنَ بِالْقُرْآنِ وَلَمْ يَرَخَّصْ فِي غَيْرِهِمَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَمَسَّيَ عَنِ الزَّوَانِيَةِ وَالْمَرْأَةَ أَشْرَأَ بِالْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ
 كَيْلَا وَيَسْبِغُ الْكُرْمَ بِالزَّيْبِ كَيْلًا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي
 سُهَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَمَسَّيَ عَنِ
 الزَّوَانِيَةِ وَالْحَاقِلَةِ وَالْمَرْأَةَ أَشْرَأَ بِالْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ رُوِيَ الْفَضْلُ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْوِيَةَ عَنْ
 الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَدْرِثَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ تَمَسَّيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحَاقِلَةِ وَالْمَرْأَةِ
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي نَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرَاءِ أَنْ يَبِغَهُمَا بِمَا يَخْتَارُ **بَابُ** يَسْبِغُ الْقُرْآنَ بِالْقُرْآنِ
 الْفَضْلُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَالِمٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاوَالِ بْنِ الزُّبَيْرِ

- ١ كُلُّ ذَلِكَ هُوَ مَوْجُوبٌ فِي
- الْفَرْعِ الَّذِي يَسْبِغُهُ وَقَالَ
- الْقِسْطَانِيُّ هُوَ بِالْفَرْعِ كَانِي
- الْفَرْعِ وَفِي بَعْضِ الْأَصُولِ
- بِالزَّيْبِ ١٥
- ٢ وَلَكِنْ ٣ فِي الْفِضَّةِ
- ٤ فِي الْقُرْآنِ
- ٥ أَوْ الْفِضَّةِ ٦ أَخْبَرَنِي

عن جابر رضي الله عنه قال سمى النبي صلى الله عليه وسلم نبي الفريسيين واليافعيين من بني
 بالقيار والقيار من بني عدي الوهاب قال سمى نبي الفريسيين واليافعيين من بني عدي الوهاب
 أحد ذلك داود عن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العربا
 في حجة أو في أدون حجة أو في غير ذلك قال نعم حدثنا علي بن عبد الله حدثنا شاذان قال قال يحيى بن
 عبد سمع نبي الفريسيين قال سمى نبي الفريسيين واليافعيين من بني عدي الوهاب قال سمى نبي الفريسيين واليافعيين من بني عدي الوهاب
 ورخص في العربية أن يباع بغير صبايا كأنها أهلها رطباً وقال مقيس مرة أخرى لأنه رخص في العربية
 بغيرها أهلها بغير صبايا كأنها أهلها رطباً وقال مقيس مرة أخرى لأنه رخص في العربية
 أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العربا وقال مقيس مرة أخرى لأنه رخص في العربية
 قال مقيس مرة أخرى لأنه رخص في العربية وقال مقيس مرة أخرى لأنه رخص في العربية
 قال لا باب تفسير العربا وقال مقيس مرة أخرى لأنه رخص في العربية
 عليه رخص له أن يبيع بغير صبايا كأنها أهلها رطباً وقال مقيس مرة أخرى لأنه رخص في العربية
 بالقيار وسمي بغيره قول يحيى بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العربا
 عمر رضي الله عنه ما كانت العربا أن يبيع الرجل في ماله الفضة والفضة وقال مقيس مرة أخرى لأنه رخص في العربية
 العربا أن يبيع الرجل في ماله الفضة والفضة وقال مقيس مرة أخرى لأنه رخص في العربية
 الخبر حدثنا محمد بن عبد الله أخبرنا موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنه
 عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العربا أن يباع بغير صبايا كأنها أهلها رطباً وقال مقيس مرة أخرى لأنه رخص في العربية
 والعربا أن يبيع الرجل في ماله الفضة والفضة وقال مقيس مرة أخرى لأنه رخص في العربية
 أئمت عن أبي الزناد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمى نبي الفريسيين واليافعيين من بني عدي الوهاب
 عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال سمى نبي الفريسيين واليافعيين من بني عدي الوهاب
 فإذا أخذ الناس وحضرته غيبه قال أئمت عن أبي الزناد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمى نبي الفريسيين واليافعيين من بني عدي الوهاب
 ينجونهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس ببيع العربا في حجة أو في أدون حجة أو في غير ذلك

١ أئمت
 ٢ هو ابن مائل
 ٣ عن عروة
 ٤ أئمت
 ٥ مريض
 ٦ قوله فأما
 ٧ قال الفسلفاني قد نطق
 ٨ العرب بأما للتعجب
 ٩ الجملة والأفقياس أن
 ١٠ لا عمل الحروف وقد كتبها
 ١١ الصافي إنما يلام وياء
 ١٢ لا حصل إيمانهم منهم
 ١٣ يكتبها لآلاف على الأصل
 ١٤ وهو لا كثر ويجعل عليها
 ١٥ فضة بغير علامة للإمالة
 ١٦ والعامة تشبه أمانها وهو
 خطأ ٨

يؤدو صلاح الفريسيين لئلا يبيعوا الفريسيين واليافعيين من بني عدي الوهاب
 لم يكن يبيع عماراً ربه حتى يطلع الفريسيين الأصغر من الآخر قال أبو عبد الله رواه علي بن حمزة
 حدثنا حكام حدثنا عتبة عن زكريا عن أبي الزناد عن عروة عن حماد بن عبد الله بن
 يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمى
 عن نبي الفريسيين يؤدو صلاحهم نبي البائع والمبتاع حدثنا ابن مائل أخبرنا عبد الله بن
 حيد الطويل عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمى أن يباع عن زيد بن ثابت رضي الله عنه
 قال أبو عبد الله رضي الله عنه حدثنا يحيى بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سمى قال سمى نبي الفريسيين يؤدو صلاحهم نبي البائع والمبتاع حدثنا ابن مائل أخبرنا عبد الله بن
 نافع بن قيس قال سمى نبي الفريسيين يؤدو صلاحهم نبي البائع والمبتاع حدثنا ابن مائل أخبرنا عبد الله بن
 حدثني علي بن الهيثم حدثنا علي بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم سمى نبي الفريسيين يؤدو صلاحهم نبي البائع والمبتاع حدثنا ابن مائل أخبرنا عبد الله بن
 بمباراً وبصاراً باب إذا جاء الفريسيين يؤدو صلاحهم نبي البائع والمبتاع حدثنا ابن مائل أخبرنا عبد الله بن
 حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم سمى نبي الفريسيين يؤدو صلاحهم نبي البائع والمبتاع حدثنا ابن مائل أخبرنا عبد الله بن
 بأخذ أحدكم مال أخيه قال أئمت عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يؤدو صلاحهم نبي البائع والمبتاع حدثنا ابن مائل أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيعوا الفريسيين يؤدو صلاحهم نبي البائع والمبتاع حدثنا ابن مائل أخبرنا عبد الله بن
 باب شرا الطعام إلى أجل حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال
 ذكرنا عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم شرا طعاماً من يومئذ إلى أجل فنهى عنه باب إذا أبيع عن عمر بن
 أخبرته حدثنا قتيبة عن مالك عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أخبرته حدثنا قتيبة عن مالك عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله يطلع الفريسي هو
 بالفوقية والغضبة وكذا
 قوله السابق يتابعوا ٨
 ١ ثبت في أصول كثيرة
 ٢ في أصول كثيرة قيل
 بلافا
 ٣ وما ٤ حدثنا
 ٥ مولى منصور الرازي
 ٦ سقط لفظ في أصول
 كثيرة
 ٧ وقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ٨ وقافي

سبحان الذي روي عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل جُلَاحِيَةً خَيْرَ
 جُلَاحِيَةٍ خَيْرَ جُلَاحِيَةٍ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل خير فكلنا قال والله يا رسول الله اننا اخذ
 الصاع من هذا باحسانين والصاعين الثلث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل بيع الجمع
 بالدرهم ثم اتبع بالدرهم حبساً **باب** من باع نخلاً قد اُرت أو ارتضاً مزرعة أو باجزة قال
 ابو عبد الله وقال ابن ابي عمير اخبرنا هشام بن عمار عن ابي عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله
 عز وجل انما تجوز بعت قد اُرت لم يد كرا القرفة القرفة الذي اُرتها وكذلك العبد والخمر حتى لا يبيع
 هؤلاء الثلث **حديثنا** عدي بن يوسف اخبرنا ممان عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلاً قد اُرت ففترها لم يباع الا ان ينظر المبتاع **باب**
 بيع الزرع بالعلماء **حديثنا** قتيبة حدثنا الثعلبي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة ان يبيع تمره اياه ان كان نخلاً غير كذا وان كان كذا **حديثنا**
 يبيع بربيع كذا وان كان زرعاً يبيع به بكل طعام ونهى عن ذلك كله **باب** بيع القتل بامه
حديثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الثعلبي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال انما امرى بمحمد بن عامر بن عبد الله بن قيس بن ابي لهب ان يبيع نفسه بالمتاع **باب** بيع
 الخنزير **حديثنا** اخفق بن يوسف حدثنا عيسى بن يوسف قال حدثني ابي صالح عن اخفق بن ابي ملفة
 الانصاري عن ابي ابي بن مليلو رضي الله عنه انه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخافق والخافق
 والاماسة والناذة والارانة **حديثنا** قتيبة حدثنا ابو عبد الله بن جعفر عن جابر عن ابي عبد الله رضي الله عنه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع تمر القريش عن ابي عبد الله بن مازن قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان منع الله القريش من بيع ما اكل **باب** بيع الخنزير **حديثنا** ابو ابي ريثان
 عبد الله بن مازن حدثنا ابو عوف عن ابي بشر عن محمد بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله رضي الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وهو يبيع بربيع من التمر بجمرة كل رجل المؤمن فارت ان اقول هي الفضة فاذا انا
 استعملت في الفضة **باب** من اجرى مراً لاهل ارض ما يباعون بينهم في البيوع والايام

١ قبض من باع ٢ انه قال
 ٣ قوله اعماره بالربيع في
 جميع الاصول المعتمدة
 بأدبنا
 ٤ وإن كان ٥ في اصول
 كسيرة نهى يدونوا
 ٦ بشرط ٧ حدثنا
 ٨ قيل ٩ القس

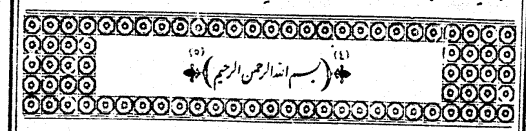
والكباب والوزن وسنمهم على ثيابهم وصداهم الله ورواه قال شرح بن عمار رضي الله عنه في كتابه
 عبد الوهاب عن ابي عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن
 عليه وسلم انه سئل عن ما يبيعك ورواه المرفوف وقال تعالى ومن كان يرافياً كل بالمرفوف
 واكثر الحسن من عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن
 الجار فركبوا لم يشارطه فبعث اليه نصف درهم **حديثنا** عبد الله بن يوسف اخبرنا مالك عن جابر
 الطويل عن ابي ابي بن مليلو رضي الله عنه انه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم اوطية فامرته رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بايع من غير امر اهله ان يحققوا عنه من تراجيه **حديثنا** ابو نعيم حدثنا سفيان
 عن هشام بن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت هذا ما يبيع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 ابا عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن
حديثنا اخفق بن يوسف اخبرنا هشام بن عمار عن ابي عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن
 ان عروة بن كعب عن ابيه انه سئل عن ما يبيع قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم اوطية فامرته رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالمرور في ارباب البيت الذي يبيع عليه ويبيع في ماله ان كان قد اكل منه بالمرور
باب بيع الشريك من شريكه **حديثنا** محمد بن عثمان بن عمار عن ابي عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن
 عن ابي سلمة عن جابر رضي الله عنه انه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل مال لم يقسم
 فاذا وقت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة **باب** بيع الارض والدور والمروض مشاعاً غير
 مقسوم **حديثنا** محمد بن محبوب حدثنا عبد الواحد بن محمد عن ابي عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن
 عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه انه قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل مال لم يقسم فاذا
 وقت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة **حديثنا** محمد بن عثمان بن عمار عن ابي عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن
 تابعه هشام بن عمار قال عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن عن ابي عبد الله بن مازن
باب اذا اشترى ثياباً فغيره فغيره فغيره **حديثنا** يعقوب بن ابراهيم حدثنا ابو عاصم اخبرنا
 ابن جابر قال اخبرني موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم

١ وقيل ٢ ابن سلام
 ٣ حدثنا ٤ ما لم يقسم
 ٥ ما لم يقسم
 ٦ ما لم يقسم

معلوم إلى أجل معلوم قلنا إنه من كان أصله عنه قال ما كنا نعلم من ذلك ثم بقا إلى عبد الرحمن
 أرى قائله فقال كن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم نألفهم ثم نزلنا حرشا إحدى حديثنا عن عبد الله بن الشيباني عن محمد بن أبي حمزة هذا
 وقال فلفظهم في الحظيرة والغير • وقال عبد الله بن الوليد عن عوف بن حذاف عن الشيباني وقالوا زلت
 حديثنا فلفظهم في الحظيرة وقال في الحظيرة والغير والريب حرشا آدم حديثنا فلفظهم
 أخبرنا عن وقال سمعت أبا بصير الطائي قال سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلم في القل قال
 سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع القل حتى يؤكل منه وحي بورن فقال الرجل وأى شيء يؤكل
 قال رجل إلى جانيه حتى يجرز وقال معاذ حديثنا فلفظهم عن عمرو قال أبو بصير سمعت ابن عباس رضي
 الله عنهما سمى النبي صلى الله عليه وسلم قلته **باب** السلم في القل حرشا أبو الوليد حديثنا
 فلفظهم عن عمرو عن أبي بصير قال سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلم في القل فقال سمى عن بيع
 القل حتى يقطع وعن بيع الورق سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلم في القل فقال سمى النبي صلى الله
 عليه وسلم عن بيع القل حتى يؤكل منه أو يأكل منه وحي بورن حرشا محمد بن شاذان عن عمرو
 حديثنا فلفظهم عن عمرو عن أبي بصير سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلم في القل فقال سمى النبي
 صلى الله عليه وسلم عن بيع القل حتى يقطع وسمى عن الورق سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلم في القل فقال
 سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع القل حتى يأكل أو يؤكل وحي بورن قلت وما يؤكل قال رجل
 عند سمى يجرز **باب** التكثير في السلم حرشا محمد بن شاذان عن عمرو عن
 إبراهيم بن الأسود عن علقمة بن الوليد قال سألت شريك بن عبد الله عن السلم في القل فقال سمى النبي صلى الله
 عليه وسلم عن بيع القل حتى يؤكل منه أو يأكل منه وحي بورن قلت وما يؤكل قال رجل
 عن سمى يجرز **باب** الرهن في السلم حرشا محمد بن محبوب عن حماد بن عمار عن
 الواحد حديثنا لا تخش قال سمعت أبا عبد الله رضي الله عنهما عن السلم في القل فقال سمى النبي صلى الله
 عليه وسلم عن بيع القل حتى يؤكل منه أو يأكل منه وحي بورن قلت وما يؤكل قال رجل
 عن سمى يجرز **باب** السلم في القل حرشا محمد بن شاذان عن عمرو عن إبراهيم بن الأسود
 عن سمى يجرز **باب** السلم في القل حرشا محمد بن شاذان عن عمرو عن إبراهيم بن الأسود

- ١ في عهد ٢ إحدى
- نسبه في بعض الاصول
- فقال الواطى
- ٣ فقال ٤ يجرز
- ٥ الممن الفرع هذافي
- الانية
- ٦ حديثي ٧ سمى عمر
- رضى الله عنه
- ٨ يجرز • يجرز هذه
- من غير اليونسية
- ٩ حديثي
- ١٠ محمد بن سلام
- ١١ حديثنا

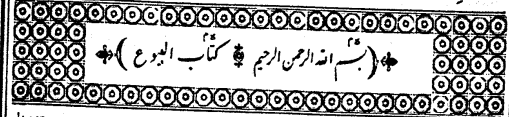
في العلم الموصوف يسير معلوم إلى أجل معلوم ما لم يذكر في ذلك من يدخله حرشا أبو بصير
 حديثنا فلفظهم عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن كثير عن أبي المهيدي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قد علم
 النبي صلى الله عليه وسلم الحديث فلفظهم في القل والدين والثقة فقال سلم في القل في القل في القل
 معلوم إلى أجل معلوم • وقال عبد الله بن الوليد حديثنا فلفظهم عن محمد بن أبي حمزة وقال في القل
 معلوم ووزن معلوم حرشا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا سمع عن سليمان بن الشيباني عن
 محمد بن أبي حمزة قال سألت أبا بصير الطائي عن السلم في القل فقال سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع القل حتى يؤكل
 قال سمى عن السلم في القل فقال سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع القل حتى يؤكل قال سمى النبي صلى الله
 أبا سلمة في القل فقال سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع القل حتى يؤكل قال سمى النبي صلى الله
 بكن لهم زرع قال لا ما كنا نألفهم ذلك **باب** السلم في القل حرشا موسى
 ابن اسمعيل أخبرنا مؤوية عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال كانوا يبيعون بئر ورا في جبل
 الحيلة فسمي النبي صلى الله عليه وسلم عنه فسموا أن نفع القل ما في بطنها



باب الشفعة ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة حرشا مسدد حديثنا عن الواحد
 حديثنا سمع عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال فقي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما يقسم إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة
باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع وقال الحكم إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة
 وقال الشعبي من يفت شفعته وهو جاهل لا يفسدها ولا شفعة له حرشا الكوفي إبراهيم أخبرنا
 ابن جابر أخبرنا إبراهيم بن عيسى عن عمرو بن دينار قال سمعت علي بن يقطين يقول قال رسول الله
 إن غرسة توضع يده على إحدى شجري إذاها أبو داود عن مولى النبي صلى الله عليه وسلم قال باعته

- ١ الجلال ٢ والرب
- ٣ حديثي
- ٤ كتاب الشفعة
- ٥ السلم في الشفعة
- ٦ هذه بعد البسملة عند
- أبي داود في كذا في
- اليونسية
- ٧ كذا في اليونسية
- ٨ بالخطين في بعض النسخ
- ٩ فيما لم يقسم وهو الذي في
- القطافي
- ١٠ سمى
- ١١ النبي

يَعْتَكِفُ فَرَجَعْنَا فَأُفْرَأَ عَمَّا عَمَّكَ عَشْرًا مِنْ شَوَالٍ **بَابُ الْمُعْتَكِفِ بِدَعْوَى رَأْسِهِ الْبَيْتِ لِقَبْلِ**
 حَرَمِنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ تَنَاوَلَهُمْ أَخْبَرَنَا مَعْرُوفُ الرَّهْرِي عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا
 كَانَتْ تَرْجُلُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي حَائِضٍ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي السَّجْدَةِ وَهِيَ فِي حِجْرَتِهَا يَأْتِيهَا رَأْسُهُ



لَا تَنْتَظِرُ
 وَقَالَ اللَّهُ عز وجل وَأَحْلِمْ السَّيِّئَ وَرَمِ الْإِرَادَةَ لِأَنَّ تَكُونَ تَجَارَةً تَدِيرُهَا بَيْنَكُمْ
 سَائِلٌ (١) **بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى قَالُوا أَتُحِبُّونَ الصَّلَاةَ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ**
 وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ لِيُرْجُوا فَمَا أَغْنَاهُمْ عَنْ تِجَارَتِهِمْ
 مِنْ اللَّهِ وَمِنْ تِجَارَتِهِمْ فَخُذُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالطَّبَالِ الْإِنَّمَا تَكُونُ تِجَارَةً
 عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ**
ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رِجَالٍ مِنْ رِجَالِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَقَوُّوا مَا بَيْنَ الْمَنَاجِيرِ وَالْأَنْصَارِ لَا يَجِدُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْنَعُ
حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَإِنَّا لَنَجِدُ مِنْ الْجَنَابِ مَنْ كَانَ يَسْتَعْلِمُهُمْ صَقُوقَ الْأَسْوَاقِ وَنَشَأَ أَزْمَرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَلِكٍ يَطْلِي فَأَتَيْتُهُمْ فَنُحِلُّوا وَأُحْضِرُوا إِذَا نَسُوا وَكَانَ يَسْقِي الْخَوِيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ
وَكُنْتُ أَمْرًا مَكِينًا مِنْ سَائِرِ الصُّفَّةِ أَيَّ حِينٍ يَشْتَوُونَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي
حَدِيثٍ يَحْدِثُهُ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُؤْتِي أَقْنِيَّ مَقَالِي خِزْمَةٍ يَجْمَعُ إِلَيَّ بِهَا الْأَوْسَى مَا أَقُولُ فَسَلِّطُ
غَيْرَهُ عَلَيَّ حَتَّى إِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَاتِلَهُ جَعَلْتُ إِلَى صَدْرِي نَاصِيَةً مِنْ مَقَاتِلِهِ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْنَعُ نَبِيَّ حَرَمِنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي
عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُرْوَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَقَدْ قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَخَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 يَدِي وَابْتَسَمَ دُونَ الرِّبْعِ فَقَالَ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ إِنَّي أَكْرَهُ لَأَهْلِي أَيْمَانًا فَأَقْبَمْتُ خَدَّيْ مَا لِي وَأَنْظُرُ إِلَى

١ هشام بن يوسف
 ٢ وما ٢ الى آخر السورة
 ٣ الى آخر السورة هكذا
 ٤ الترخيمان في البونية
 ٥ بعد قوله من فضل الله
 ٦ بعد قوله تفعلون
 ٧ في بعض الاصول
 ٨ اخبرنا شعيب
 ٩ فقههم قاله من الفرع
 ١٠ وفي بعض النسخ المعتمدة
 ١١ كسرهما ٦ فانظر

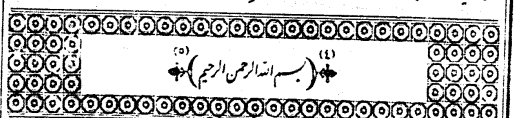
رَوْحِي هَوَيْتَ لَزَلَتْ عَنْهَا فَأَنَالَ حَلَّتْ تَرْوُجُهَا **بَابُ فَالْفَقْدُ لِلرَّحْنِ لِاحْتِمَالِي فِي ذَلِكَ هَلْ مِنْ سَوِي**
فِي عِيَادَةِ قَالَ السُّوَيْ قَبْلَ نَفَاحٍ قَالَ فَقَالَ لِلَّهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَايَافُ وَمَنْ قَالَ تَابِعَ الْفَقْدُ وَقَالَتْ أَنَّ
جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ أَزْمَرُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْوُجَتْ قَالَ أَمَّ قَالَ وَنَ قَالَ أَمْرًا
مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ كَسَمْتُ قَالَتِ لَيْتَ لَوَاتِمِينَ ذَهَابَ أَزْمَرُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ لَوَاتِمِينَ
بِشَاةٍ حَرَمِنَا أَجْدَرُ لَوْ لَوْ حَرَمِنَا هَرَمِنَا حَرَمِنَا جَعَلْتُ عَنْ أَنْشَرِي عَنْهُ قَالَ قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
عَرَفَ الْمَدِينَةَ فَخَالَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدِي وَابْتَسَمَ دُونَ الرِّبْعِ الْإِنَّمَا تَكُونُ تِجَارَةً
فَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ أَفَأَمْسَكَ مَا لِي نَصْفَيْنِ وَأَزْمَرُ قَالَ بَارَكَ اللَّهُ فِي أَهْلِ الْوَالِدِ خَدْرِي عَلَى السُّوَيْ فَمَا
رَجَعْتُ حَتَّى اسْتَقْبَلُ أَنْصَارِي مَتَانًا فَإِنِّي يَا هَلْ مَتَانَةً لَمْ تَكُنْ سَائِرًا أَوْ لَمَّا نَالَ اللَّهُ جَاءَ عَلَيْهِ وَتَرَمِنْ صَفْرَةٍ
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَهْمٌ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَرْوُجَتْ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ مَا سَأَلْتُهَا لَهَا
قَالَ لَوَاتِمِينَ ذَهَابَ أَوْ لَوَاتِمِينَ ذَهَابَ قَالَ أَوْ لَوَاتِمِينَ حَرَمِنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ تَنَاوَلَهُمْ عَنْ
عَمْرٍو عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَتْ عَمَّا طُغْيَانًا وَكَانَ الْجَزَاءُ سَوَادًا فِي الْبَاهِلَةِ فَلَمَّا كَانَ
الْإِسْلَامُ فَكَانَتْ تَأْمُرُ بِهَذَا فَتَزَلُّ نَبَسَ عَلَيْكُمْ خُجَّاجٌ أَن تَتَقَوُّوا أَفْضَالَكُمْ فِيكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ قَرَاهَابُ
عَبَّاسٍ **بَابُ الْحَدِّ لِلرَّحْمَنِ وَالْحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مَتَانَةٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ حَدَّثَنَا**
أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عُرْوَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
حَدَّثَنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي قُرَّةٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي قُرَّةٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَسِيرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِي قُرَّةٍ عَنِ
الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَدِّ لِلرَّحْمَنِ وَالْحَرَامِ بَيْنَ
وَبَيْنَهُمَا أَمُورٌ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَمَّا اسْتَبَانَ أَزْمَرُ وَمِنْ أَعْرَاقِي مَا يَشْكُ فِيهِمْ
الْإِيمَانُ أَنْ يَأْتِيَهُمْ مَاتِبَانُ وَالْعَاصِي حَتَّى أَهْلَهُمْ يَرْجِعَ إِلَى الْحَيِّ يُشْكُ أَنْ يَأْتِيَهُمْ **بَابُ**
نَقِيبِ الشَّهَادَاتِ وَقَالَ حَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مَا رَأَيْتُ نَسِيًّا أَهْلًا مِنْ الْأَوْجَعِ قَدْ مَاتَ إِلَيْكَ إِلَّا مَاتَ بِكَ

١ فقال له ٢ قصه عين
 ٣ قَبْلَ نَفَاحٍ مِنَ الْفَرَجِ وَهُوَ
 ٤ ارادة القبلة وفي غيره
 ٥ بالصرف على ارادة الحق
 ٦ وحكى في التفسير ثلث
 ٧ فوهو بطن من البود
 ٨ أضف اليهم السوف ٨
 ٩ وَأَزْمَرُ ١٠ لَمَّا قَدِمَ
 ١١ حَتَّى ١٢ عَمَّا طُغْيَانًا
 ١٣ الصرف لاني قد ذكرته بفتح
 ١٤ المير لاني ذكره بالفتح
 ١٥ ٨ ضبط به
 ١٦ شهاد من الفرع
 ١٧ ٩ ضبط به
 ١٨ ١٠ ضبط به
 ١٩ ١١ ضبط به
 ٢٠ ١٢ ضبط به
 ٢١ ١٣ ضبط به
 ٢٢ ١٤ ضبط به

معلوم إلى أجل معلوم قلت إلى من كان أعلمه عنه قال ما كنا نعلمهم عن ذلك ثم بعد ذلك إلى عبد الرحمن
 أئبى فقلت فقال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يلقون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم نعلمهم أنهم حرث أم لا حرثا يعني حدثنا خالد بن عبد الله عن الشيباني عن محمد بن أبي حمزة هذا
 وقال فلقه في الحنفية والشعير • وقال عبد الله بن الوليد عن سفيان حدثنا الشيباني وقال العوازي
 حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن الشيباني وقال في الحنفية والشعير والريب حرثا آدم حدثنا قتيبة
 أخبرنا جرير وقال سمعت أبا الجعفي الطائي قال سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلف في القتل قال
 نعم أي صلى الله عليه وسلم عن بيع القتل حتى يؤكل منه وحتى يؤزق فقال الرجل وأبي يؤزق
 قال الرجل إلى أبيه حتى يجرز وقال معاذ حدثنا شعبه عن عمرو قال أبو الجعفي سمعت ابن عباس رضي
 الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال **باب** السلف في القتل حرثا أو أوله حدثنا
 شعبه عن عمرو عن أبي الجعفي قال سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلف في القتل فقال نعم عن بيع
 القتل حتى يصلح وعن بيع الورق أو ما يجرز ما سألت ابن عباس عن السلف في القتل فقال نعم أي صلى الله
 عليه وسلم عن بيع القتل حتى يؤكل منه أو يأكل منه وحتى يؤزق حرثا محمد بن يسار حدثنا قتيبة
 حدثنا شعبه عن عمرو عن أبي الجعفي سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلف في القتل فقال نعم أي
 صلى الله عليه وسلم عن بيع القتل حتى يصلح ونهى عن الورق بالذهب أو بالبر وسألت ابن عباس فقال
 نعم أي صلى الله عليه وسلم عن بيع القتل حتى يأكل أو يؤزق وحتى يؤزق قلت وما يؤزق قال رجل
 عنده حتى يجرز **باب** التكفيل في السلم حرثا محمد بن عتبة قال حدثنا الأعمش عن
 إبراهيم عن الأعمش عن زاذبية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في السلم قال الأعمش عن زاذبية
 بن أبيه ورفقه زاذبية عن محمد بن **باب** الزحف في السلم حرثا محمد بن محبوب حدثنا عبد
 الواحد حدثنا الأعمش قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما عن زاذبية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في السلم فقال الأعمش عن زاذبية
 أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في السلم قال الأعمش عن زاذبية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في السلم فقال الأعمش عن زاذبية
باب السلم إلى أجل معلوم وفيه قال ابن عباس وأبو سعيد والأشعث وأبو بكر

- ١ في عهد ٢ انتهى
- نسبه في بعض الأصول
- فقال الواسطي
- ٣ فقال ٤ يجرز
- ٥ الممنوع الفرع هنا وفي
- الآلية
- ٦ حدثني ٧ نعم أي عمر
- رضي الله عنه
- ٨ يجرز • يجرز هذا
- من غير اليونانية
- ٩ حدثني
- ١٠ محمد بن سلام
- ١١ حدثنا

في الطعام الموصوف يسفر معلوم إلى أجل معلوم ما لم يذكر في ذرع لم يند صلاحه حرثا أبو نعيم
 حدثنا سفيان عن ابن أبي عمير عن عبيدة بن كبر عن أبي النبال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم
 النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يلقون في القمار الثلثين والثالث فقال السلف وفي الخبر في كذل
 معلوم إلى أجل معلوم • وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفيان حدثنا ابن أبي عمير وقال في كذل
 معلوم ووزن معلوم حرثا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا سفيان عن سليمان بن الشيباني عن
 محمد بن أبي حمزة قال سألت أبا بردة وعبدة الله بن شداد بن عبد الرحمن بن أريزي وعبد الله بن أبي أوفى
 قائلما عن السلف فقالا كأنه سبب المقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان أبا النبال من
 أتباع السلف فلقه في الحنفية والشعير والريب إلى أجل معلوم قال قلت كان يزرع أو لم
 يكن يزرع قال لا كانت لهم عن ذلك **باب** السلم إلى أن يطلع الناقة حرثا موسى
 ابن أبي عمير أخبرنا بزيعة عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال كانوا يذهبون بالجرز إلى جبل
 الحبلبة فقام النبي صلى الله عليه وسلم عنه فصر ما نفع أن يطلع الناقة ما في بطنها



باب الشفعة ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة حرثا مسدد حدثنا عبد الواحد
 حدثنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قضى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرقات فلا شفعة
باب عرض الشفعة على صاحبه قبل البيع وقال الحكم إذا أدرك قبل البيع فلا شفعة
 • وقال الشامي من شفعته وهو شاذ لا ينفقها ولا شفعة حرثا الكوفي إبراهيم أخبرنا
 إبراهيم بن أبي عمير عن إبراهيم بن بكرة عن عمرو بن النضر بن مالك قال سألت أبا عبد الله
 ابن عمر بن الخطاب عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال سألت أبا عبد الله

- ١ المجالد ٢ والزيث
- ٣ حدثني
- ٤ (كتاب الشفعة)
- ٥ السلم في الشفعة
- هذه بعد البسملة عند
- أي ذكره لم يعلم ذلك كذا في
- اليونانية
- ٦ كذا في اليونانية
- بالشيطان وفي بعض النسخ
- فقال لم يقسم وهو الذي في
- القطافي
- ٧ النبي

بَرَدَ الْقَيْسَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ تَبَيَّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِسَانَهُ
 يَتَبَيَّنُ شَيْئًا بَعْضُهُ وَالْآخِيَةُ فِي نَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِ الْإِنْسَانِ مَنَّةٌ شَيْءٌ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْأَنْبِيَاءُ
 تَابِعُهُمْ وَتُحَدِّثُهُمْ فِي حَقِّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ يُدْبِلُ عَنِ الزَّهْرِيِّ **بَابُ مَنْ تَابَعَ سَيِّدَهُ**
 النَّاسَ وَمَنْ تَجَرَّبَ بِرِجَالِهِ فَإِذَا مَا أَخْبَرَهُ حَدَّثَنَا مُوسَى عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ حَدَّثَنَا فَرَسٌ عَنْ
 عَنْ مُسْرُوقٍ حَدَّثَنَا عَنْهُ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ زَيْنَةُ الْأَرْوَاحِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَهُ جَعَلَ لَهُ
 مَنَاجِدَ وَاحِدَةً فَأَقْبَلَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ فَخَشِيَ اللَّهُ وَانْصَلَبَتْ مِنْهُمَا مَنْ مَنَّتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فَلَمَّا رَأَاهَا رَحِبَ قَالَ مَرْحَبًا بِنَدَى ثُمَّ اجْلِسْ هَا عِنْدِي وَعَنْ سَمِئَةَ أَنَّ سَارَةَ هَاتَكَ بَكَتُكَ شَدِيدًا
 رَأَى حُرَّتَهَا سَارَةَ الثَّانِيَةَ إِذَا عِيَتْ فَكُنْتُ لَهَا نَامِنٌ بَيْنَ سَائِلِهِ خَصَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَاسْمُهَا بَرَّةٌ بِنْتُ تَمِيمٍ فَلَمَّا قَامَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا عَسَاوِيْلُهَا قَالَتْ كُنْتُ
 لَا أَقْبَلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا لِي فِي قَوْلِكَ يَا عَزْرَةُ عَدِلْتُ عَلَيَّ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَنَةِ
 لَمَّا أَخْبَرْتَنِي قَالَتْ أَمَا لَأَنْ قَسَمَ فَأَخْبَرْتَنِي قَالَتْ أَمْ حِينَ سَأَلْتَنِي فِي الْأَمْرِ الْأَوَّلِ قَالَهُ أَخْبَرْتُ أَنْ جِئْتُ
 كَانَ يُعَارِضُهُ الْقُرْآنُ عَلَى حُلِيِّ مَرْثُوهُ فَكُنْتُ إِذْ فِي الْعَامِ مَرَّتَيْنِ وَلَا أَرَى الْأَعْدَاءَ قَرِيبًا فَاتَى اللَّهُ
 وَأَصْبَحِي فَأَتَى نِسَاءَ السَّلَفِ أَنَا فَكُنْتُ بَيْنَهُنَّ فَكُنْتُ بِكُلِّ الْيَوْمِ رَأَيْتُ فَلَمَّا رَأَيْتُ سَارَةَ الثَّانِيَةَ قَالَتْ
 بِأُفَاعِلُهُ لَأَنْ تَعْلَمِينَ أَنَّ تَكُونُ سَيِّدَةً لِنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ وَنِسَاءَ الْغُلَامَةِ **بَابُ الْأَشْفَقَةِ**
 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزَّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَادُ بْنُ عَظِيمٍ عَنْ تَيْمٍ قَالَ قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَشْفَقَةِ شَتَّى وَأَضْمًا إِحْدَى رَجُلَيْهِ عَلَى الْآخَرِ **بَابُ**
 لَا يَتَّبَعُ أَثَنَ دُونَ الثَّلَاثِ وَقَدْ تَعْلَمُ أَنَّهَا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فَلَا تَتَّبَعُوا بِالْأَمْرِ وَالْمَنْعَةِ
 وَمَعْنَاهُ الْأَمْرُ بِتَحْقِيقِ الْحَقِّ وَالْمَنْعَةُ بِتَحْقِيقِ الْمَنَعَةِ وَالْمَنْعَةُ وَالْمَنْعَةُ وَالْمَنْعَةُ
 إِذَا جَاءَكُمْ الرُّسُلُ فَخُذُوا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ حَتَّى تَسْمَعُوا مِنْهُمْ وَاصْبِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ غُفْرَانَهُ
 إِلَى قَوْلِهِ وَاللَّهُ يَخْبِرُ عَنِ الْخَبَرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَافٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَافٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَافٍ

- ١ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَرَحِمَهُ قَالُوا
- ٢ فَلَمَّا هُوَ غَمٌّ سَارَكَ
- ٣ أَخْبَرْتَنِي
- ٤ نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ
- ٥ وَقَالَ عَزْرَةُ
- ٦ وَأَقْبَلَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ
- ٧ وَأَخْبَرْتَنِي
- ٨ وَأَخْبَرْتَنِي

بَابُ ثَلَاثَةِ دُونَ الثَّلَاثِ **بَابُ حِفْظِ التَّوْبَةِ** حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْحُورٍ عَنْ
 لَيْثِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بَعْدَ وَاقِعَاتِهِ لَمَّا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **بَابُ**
 وَالْمَنَابِغِ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْثُودٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كُنْتُمْ تَلْتَمِشُونَ فَلَا يَتَّبَعُ أَثَنَ دُونَ الثَّلَاثِ فَخُذُوا مِنَ النَّاسِ أَجَلُ أَنْ
 يَجُوزَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَرْدَةَ عَنْ الْأَعْيُنِ عَنْ عَفِيفٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ تَخَلُّفَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ إِنْ خَدَّ لِقِيَامَهُ مَأْرُوفًا وَجْهَهُ اللَّهُ قَالَتْ أَمَا وَاللَّهِ لَأَنْ تَبَيَّنَ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاتَّبَعْتُهُ وَفِي مَلَأَ سَارَةَ فَخَشِيَ اللَّهُ وَانْصَلَبَتْ مِنْهُمَا مَنْ مَنَّتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ **بَابُ طَوْلِ الْقُرَى** وَذَهَبَ يَحْيَى مَعْدُرُ مَنْ جَاءَتْ قَوْصَهُمْ بِهَا
 وَالنَّسِي يَتَّبَعُونَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَارَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَوْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ
 عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ وَرَجُلٌ يَتَّبَعُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَالَزَ
 بِأُجْمَةٍ نَامَ أَحَدُهُمْ ثُمَّ فَصَلَ **بَابُ** لَا تَرُكُوا النَّارَ الْيَتِيمَ عِنْدَ النَّوْمِ حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ
 حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَرُكُوا النَّارَ الْيَتِيمَ وَنُكْمُكُمْ
 حِينَ تَنَامُونَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو سَامَةَ عَنْ رِيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي رُوْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ عَتَرْتُ بِسَيْفٍ يَدِيَّةً عَلَى أَهْلِ مِنَ اللَّيْلِ لَمَّا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ دَانَ
 هَذَا النَّارُ لِمَا عِيَتْ وَنُكْمُكُمْ فَادْنِمْ فَأَغْفِرُ هَاتِكُمْ حَدَّثَنَا جَدُّ عَنْ عُمَيْرٍ عَنْ عَطَاءِ
 عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُذُوا الْآيَةَ وَأَجْبُوا
 الْأَنْبِيَاءَ وَأَغْفِرُوا الصَّالِحِينَ فَإِنَّ الْقُرْآنَ يُعَارِثُ النَّفْسَ فَاحْرُسُوا أَهْلَ الْبَيْتِ **بَابُ** غُلَاظِ
 الْأَنْبِيَاءِ حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ أَبِي عُبَادَةَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

- ١ ثَلَاثَةٌ فَلَمَّا تَجَنَّبَ
- ٢ حَذَى فَلَمَّا تَجَنَّبَ
- ٣ حَذَى
- ٤ حَذَى
- ٥ حَذَى
- ٦ وَفِيهِمْ وَذَهَبَ يَحْيَى
- ٧ حَذَى عَنْ تَحْيَى
- ٨ حَذَى عَنْ تَحْيَى
- ٩ غُلَاظِ الْأَنْبِيَاءِ
- ١٠ حَذَى عَنْ عَطَاءِ
- ١١ حَذَى

أَوْ تَحْمِلُهُ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اسْتَفْضَحَ أَحَدُكُمْ أَمَامَهُ فَلْيَفْضَحْ لَهُ وَرَضْ فِيهِ عَمَاءُ حَدَّثَنَا
 عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ قَبَسٍ عَنْ بَرِّ بْنِ رَافِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ يُحَمَّدَ رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهُ قَامَ الصَّلَاةَ بِأَمْرٍ أَلَا تَدْرِي السَّمْعُ
 وَالطَّاعَةُ وَالشُّعْرُ لِكُلِّ مَسْلُومٍ حَدَّثَنَا الصُّلْتَانُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقُولُوا
 الرُّكَّانَ وَلَا يَسِيعُ حَاضِرُ لِيَادٍ قَالَ فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَوْلُهُ لَا يَسِيعُ حَاضِرُ لِيَادٍ قَالَ لَا يَكُونُ لَهُ مَسَارًا
بَابٌ مِنْ كَرَاهَةِ أَنْ يَسِيعَ حَاضِرُ لِيَادٍ بِأَجَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ الْحَدَّادِيُّ عَنْ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بِلَالٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسِيعَ حَاضِرُ لِيَادٍ وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ **بَابٌ** لَا يَسِيعُ حَاضِرُ لِيَادٍ بِشَعْرَةٍ
 وَرِثَةٍ مِنْ سِرِّينَ وَابْرَهْمٍ بِالْفَتْحِ قَالَ ابْرَهْمُ أَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ لِيَدٍ قَوْلاً وَفِي تَفْسِيرِ التَّوَارِثِ
 حَدَّثَنَا الْمُكَنَّى بْنُ بَرِّ بْنِ رَافِيٍّ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّحِ أَنَّ سَمْعَةَ بْنَ مَرْثَدَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَسِيعُ لِيَادٍ عَلَى سَبْعِ أَحْبَابِهِ وَلَا تَسْجُدُوا وَلَا
 يَسِيعُ حَاضِرُ لِيَادٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ ابْنُ مَرْثَدَةَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا أَنَّ يَسِيعَ حَاضِرُ لِيَادٍ **بَابٌ** النَّبِيُّ عَنْ تَلْقَى الرُّكَّانَ وَإِنْ يَجْعَلُ مَرْثَدَةَ لِيَادٍ صَاحِبَةً غَاسٍ
 آمَرْنَا أَنْ كَانَ بِهِ عَالِمًا وَعَوْدًا فِي الْبَيْعِ وَالْإِنْفَاعِ لَا يَجُوزُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شَاهِدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا
 عَبْدُ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ بَرِّ بْنِ رَافِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى التَّلْقَى
 وَأَنْ يَسِيعَ حَاضِرُ لِيَادٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ
 سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ قَوْلِهِ لَا يَسِيعُ حَاضِرُ لِيَادٍ فَقَالَ لَا يَكُونُ لَهُ مَسَارًا **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ**
 حَدَّثَنَا بَرِّ بْنُ رَافِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَبَسٍ عَنْ بَرِّ بْنِ رَافِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَلْبَهُمْ هَاضِمًا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَنْ تَلْقَى الْبُرُوجَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ
 عَنْ يَاقُوعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَسِيعُ نَعْسُكُمْ عَلَى سَبْعِ

١ يقول يا بعت . قال
 ٢ الركان يسيع ٣ ولا يسيع
 ٤ لا يسير ٥ ولم يسير
 ٦ وهو يعني ٧ يسيع
 ٨ يسيع ٩ حدثني
 ١٠ عبد الله العمري
 ١١ حدثنا
 ١٢ لا تكون . لا يكون
 وفي القسطاني ولا في الوقت
 لا تكون بالثانية القوية
 ١٣ كذا في اليونانية بالرفع

بِقَضٍ وَلَا تَقُولُوا تَلْقَى سَبْعَ سَبْعٍ إِلَى السُّوقِ **بَابٌ** سَمِعْتُ النَّبِيَّ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ سَعِيدٍ
 حَدَّثَنَا جُزَيْرٌ عَنْ يَاقُوعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا تَلْقَى الرُّكَّانَ فَتَسِيرُ مِنْهُمُ الطَّعَامُ فَهَذَا
 الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسِيعَ سَبْعَ سَبْعٍ إِلَى السُّوقِ الطَّعَامُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هَذَا فِي أَعْلَى السُّوقِ **بَابٌ**
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يَاقُوعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 قَالَ كُنَّا نَسِيرُ إِلَى السُّوقِ فَدَعَا فِي مَكَانِهِمْ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ
 يَسِيرُوا فِي مَكَانِهِمْ يَنْقَلُوا **بَابٌ** إِذَا تَسَرَّطَ سُرُوطًا لِيَسِيرَ لِيَسِيرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
 يُونُسَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ جَاءَنِي بَرِّ بْنُ رَافِيٍّ فَقَالَ
 كَاتِبُ أَهْلِ عِلٍّ عَلِيٌّ تَسْعُ أَوَّلُ فِي كُلِّ عَامٍ وَفِيهِ فَأَعْنِي فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ أَهْلُكُمْ أَنْ أَعْرَدَ أَهْلَهُمْ وَيَكُونُ
 وَلَا يَلِي قُلْتُ فَتَسْعُ بَرِّ بْنُ رَافِيٍّ أَهْلَهُمْ فَقَالَ تَسْعُ تَسْعُ تَسْعُ تَسْعُ تَسْعُ تَسْعُ تَسْعُ تَسْعُ تَسْعُ تَسْعُ تَسْعُ تَسْعُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ ابْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَنِي عَائِشَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ حَدَّثَنَا وَاشْتَرَطُوا لَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا لِيَسِيرُوا لِيَسِيرُوا لِيَسِيرُوا
 فَقُلْتُ عَائِشَةُ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّائِرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 رَجُلًا يَسِيرُ سُرُوطًا لِيَسِيرَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا كَانَ مِنْ سُرُوطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَوَاقِلُهُمْ وَإِنْ كَانَ
 مَا تَسَرَّطَ قَضَاهُ مَا تَسَرَّطَ أَحَدٌ وَشَرَطَ اللَّهُ الْوَقْلَ وَالْإِيمَانَ لَعَنَ يَاقُوعٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا
 مُحَمَّدُ عَنْ يَاقُوعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْوَلَدِ تَسْعُ بَارِعَةً فَتَسْعُ
 فَقَالَ أَهْلُهُ لِيَسِيرَ كَمَا عَلِيٌّ أَنْ لَا تَسْعُ فَتَسْعُ كَرْتُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَا تَسْعُ ذَلِكَ كَمَا
 الْوَلَدُ لَعَنَ يَاقُوعٌ **بَابٌ** يَسِيعُ الْغَيْرُ بِالْقُرْآنِ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَلِيٍّ
 ابْنِ أَبِي سَمْعَةَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلرَّبِّ بِالْقُرْآنِ بِالْوَهَّابِ وَالشَّعِيرِ
 بِالْقُرْآنِ بِالْوَهَّابِ وَالْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ بِالْوَهَّابِ **بَابٌ** يَسِيعُ الرِّبَا بِالسَّيْلِ وَالطَّعَامِ بِالطَّعَامِ
 حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَاقُوعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 سَمِعَ عَنِ الرَّبَاةِ وَالرَّابَّةِ يَسِيعُ الْقُرْآنَ كَمَا يَسِيعُ الرِّبَا بِالسَّيْلِ كَمَا يَسِيعُ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا

١ ويُسَمَّى ٢ يسيعون
 ٣ فسكان ٤ أدعية
 ٥ قائلون عليها
 ٦ من عدها ٧ من ذلك
 ٨ لَيْتَ ٩ حدثني
 ١٠ قال والمرأسة لفظ
 قال مضروب عليه في
 اليونانية وهو نبات في
 بعض الأصول

جَدُّ زَيْدٍ عَنْ أَبِي بَرْزَاءٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَمَّى عَنْ الْمَرْأَةِ
 قَالِ وَالْمَرْأَةُ أَنْ يَسْبِغَ الْخَمْرَ بِكُلِّ لَبْدٍ أَنْ تَدْفُقِي وَإِنْ نَقَصَ لَعَلَّيْ **باب** حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ نَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي الْعَرَاءِ بِخَيْرِهَا **باب** يَسْبِغُ الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
 يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ هَبَانَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ لَمَّا خَسِرَ قَائِمَةً دِينَارَ فَرَعَانِي فَلَمَّ بِهِ
 عَبْدُ اللَّهِ فَتَرَاوَسَا حَتَّى أَصْطَرَفَ بَنِي فَاحَدَا الْغَيْبَ فِي يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ حَتَّى بَاتِيَ خَارِجًا مِنَ الْعَابَةِ وَعَسَّرُ
 يَسْمَعُ ذَلِكَ فَقَالَ وَاللَّهِ لَا تَعَارُفُهُ حَتَّى تَأْخُذَ بِهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغَيْبُ بِالْغَيْبِ رِبَا
 إِلَّا هَاهُنَا وَالْبِرَّ بِالْبِرِّ إِلَّا هَاهُنَا وَالشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ رِبَا إِلَّا هَاهُنَا وَالشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ رِبَا إِلَّا هَاهُنَا
باب يَسْبِغُ الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا بِمَعْنَى بَنِي عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا
 يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ قَالَ أَبُو بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَسْبِغُ الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ إِلَّا سَوَاءٌ أَوْ الْغَيْبُ بِالْغَيْبِ سَوَاءٌ أَوْ يَسْبِغُ الشَّعِيرَ بِالْغَيْبِ
 وَالْغَيْبُ بِالْغَيْبِ كَيْفَ شِئْتُمْ **باب** يَسْبِغُ الْغَيْبَ بِالْغَيْبِ حَدَّثَنَا
 عَمِّي حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمِّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ
 أَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَنَا مَثَلُ ذَلِكَ شَاعَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَقَالَ يَا أَبَا سَعِيدٍ
 مَا عَذَا الَّذِي تَحَدَّثُنَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ فِي الصَّرْفِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الْغَيْبُ بِالْغَيْبِ مَثَلُ عَمَلٍ وَالْوَرَقُ بِالْوَرَقِ مَثَلُ عَمَلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ
 أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 لَا يَسْبِغُ الشَّعِيرَ بِالْغَيْبِ إِلَّا مَثَلُ عَمَلٍ وَلَا تَسْبِغُوا الْغَيْبَ عَلَى الْوَرَقِ بِالْوَرَقِ إِلَّا مَثَلُ عَمَلٍ
 وَلَا تَسْبِغُوا الْغَيْبَ عَلَى الْوَرَقِ وَلَا تَسْبِغُوا الْوَرَقَ عَلَى الْغَيْبِ وَلَا تَسْبِغُوا الْوَرَقَ عَلَى الْوَرَقِ إِلَّا مَثَلُ عَمَلٍ
 عَلَى بَنِي عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا اللَّهُ هَكَذَا بَنِي عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ دِينَارٍ أَنَّ ابْنَ أَبِي
 أَصْحَبٍ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ الْغَيْبُ بِالْغَيْبِ مَثَلُ عَمَلٍ وَالْوَرَقُ بِالْوَرَقِ مَثَلُ عَمَلٍ فَتَلَّاهُ قَالُوا
 عَبَّاسُ لَا تَلَّاهُ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ فَقُلْتُ سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْجَدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَالَ

- ١ بالورق ٢ حدثنا
- ٣ حدثنا
- ٤ أباسعيد الخدري
- ٥ مثل ٦ مثل
- ٧ ثناء كذا في اليونانية
- ٨ بغير علامة فقال

كُلُّ ذَلِكَ أَقُولُ وَأَنْتُمْ أَكْمَلُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَمَّى وَلَكِنِّي أَخْبَرْتُ أَسْلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَلِي الْغَيْبَ **باب** يَسْبِغُ الْوَرَقَ بِالْغَيْبِ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غُمَرَ
 حَدَّثَنَا ثَعْلَبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي نَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هَالِبٍ قَالَ سَأَلْتُ السَّرَّابِينَ عَازِبًا وَزَيْدًا
 أَتَمَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ عَنِ الصَّرْفِ فَكُلُّ الْحَدِيثِ مَا يَقُولُ هَذَا خَيْرٌ مِنْ كَلَامِهِمْ يَقُولُ تَمَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ يَسْبِغِ الشَّعِيرَ بِالْوَرَقِ دَيْنًا **باب** يَسْبِغُ الشَّعِيرَ بِالْوَرَقِ بِأَيْدِي حَدَّثَنَا غُرَّانُ
 ابْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزَّامِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ قَالَ تَمَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْغَيْبِ بِالْغَيْبِ وَالْغَيْبُ بِالْغَيْبِ سَوَاءٌ أَوْ يَسْبِغُ الشَّعِيرَ بِالْغَيْبِ
 يَسْبِغُ الشَّعِيرَ بِالْغَيْبِ كَيْفَ شِئْنَا وَالْغَيْبُ بِالْغَيْبِ كَيْفَ شِئْنَا **باب** يَسْبِغُ الْمَرْأَةَ وَهِيَ الْغَيْبُ
 بِالْمَرْأَةِ وَبِشَيْءٍ الْكُفْرَ وَبِشَيْءٍ الْغَرَاءَ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَسْبِغُ الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ وَلَا يَسْبِغُ الشَّعِيرَ
 بِالْمَرْأَةِ قَالَ سَالِمٌ وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي يَسْبِغِ
 الْعَرَاءِ بِالْغَيْبِ أَوْ الْغَيْبِ بِالْغَيْبِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَمَّى عَنْ الْمَرْأَةِ وَالْمَرْأَةُ شَاعَرَ الْقَمْرِ بِالْقَمْرِ
 كَيْلًا وَيَسْبِغُ الْكُفْرَ بِالْزَيْبِ كَيْلًا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصَنِ عَنْ أَبِي
 سَفْيَانَ وَابْنِ أَبِي أَجْدَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَمَّى عَنْ
 الْمَرْأَةِ وَالْمَرْأَةُ شَاعَرَ الْقَمْرِ بِالْقَمْرِ فِي رُؤُسِ الْفَخْلِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْبُودٍ عَنْ
 الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ تَمَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحَقَائِقِ وَالْمَرْأَةِ
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرْمَةِ أَنْ يَسْبِغَ بِهَا خَيْرُهَا **باب** يَسْبِغُ الشَّعِيرَ عَلَى رُؤُسِ
 الْفَخْلِ بِالْغَيْبِ وَالْغَيْبُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَايَا أَبِي الزُّبَيْرِ

- ١ كل ذلك هو منصوب في
- الفرع الذي يسبغنا وقال
- الفسطاط هو الرفع كما في
- الفرع وفي بعض الأصول
- بالنصب اه
- ٢ ولكن ٣ في الفضة
- ٤ في الذهب
- ٥ أو الفضة ٦ أخبرت

خَدْرُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي بَرْزَاءٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ عَنِ الْمُرَاثَةِ
 قَالَ وَالْمُرَاثَةُ أَنْ يَبِيعَ النَّفْسَ بِكُلِّ شَيْءٍ إِلَّا رَأْسَهُ وَإِنْ نَقَصَ فَقُلْتُ • قَالَ وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي الْعَرَاءِ بِخَصْمِهَا **بَابُ** بَيْعِ الشَّعْرِ بِالشَّعْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
 يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ هَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ بَاعَ
 عَبْدَهُ لِقَوْمٍ وَفَضَّلَهُمْ أَصْغَرَ قَوْمٍ فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ فَقَدْ بَاعَهُ بِأَقْبَرِ قَوْمٍ فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ قَالَ حَزَنُ بْنُ الْعَلَاءِ وَعُمَرُ
 يَتَّبِعُونَ ذَلِكَ فَقَالَ اللَّهُ لَا تَفَارِقُوهُ حَتَّى تَأْخُذْتُمْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالْزُّهْرُ
 بِالزُّهْرِ وَالْأَهْلُ بِالْأَهْلِ وَالشَّعْرُ بِالشَّعْرِ وَالْأَهْلُ بِالْأَهْلِ وَالزُّهْرُ بِالزُّهْرِ وَالْأَهْلُ بِالْأَهْلِ
بَابُ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنِي
 يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ قَالَ أَبُو بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً وَلَا الْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا سَوَاءً وَيُسْعَوُ الذَّهَبُ بِالْفِضَّةِ
 وَالْفِضَّةُ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْتُمْ **بَابُ** بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا
 حُجْرٌ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ
 أَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَهُ مِثْلَ ذَلِكَ حَدَّثَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاتَّخَذَهُ عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عُمَرَ فَقَالَ يَا أَبَا سَعِيدٍ
 مَا هَذَا الَّذِي تَحْتَدِثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ فِي الصَّرْفِ تَمَثَّلْتُ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالزُّهْرُ بِالزُّهْرِ وَالْأَهْلُ بِالْأَهْلِ وَالشَّعْرُ بِالشَّعْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ
 أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَخْبَرَنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 لَا يَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً وَلَا الْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا سَوَاءً وَلَا يَبِيعُوا الزُّهْرَ بِالزُّهْرِ إِلَّا سَوَاءً وَلَا يَبِيعُوا
 وَالشَّعْرَ بِالشَّعْرِ إِلَّا سَوَاءً وَلَا يَبِيعُوا الْعَرَاءَ بِالْعَرَاءِ إِلَّا سَوَاءً **بَابُ** بَيْعِ الْزُّهْرِ بِالزُّهْرِ حَدَّثَنَا
 عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ دِينَارٍ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ
 أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ الذُّبَابُ بِالذُّبَابِ وَالزُّهْرُ بِالزُّهْرِ فَقَالَ فَإِنْ
 عَبَسَ لَا يَفُوتُهُ فَسَالِ الْوَيْسَ بِسَائِهِ فَقَالَ يَتَّبِعُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَوْجَدَنِي فِي كِتَابِ اللَّهِ قَالَ

- ١ بِالْوَرِقِ ٢ حَدَّثَنَا
- ٣ حَدَّثَنِي
- ٤ أَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا
- ٥ مِثْلُ ٦ مِثْلُ
- ٧ نَسَاءُ كَذَا فِي الْوَيْسَةِ
- ٨ فَعَالَ

كُلُّ ذَلِكَ لَا أَقُولُ وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنِ وَلَيْتَنِي أَخْبَرْتُ أَسْلَمَةُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَبِيعُ إِلَّا فِي الشَّيْءِ **بَابُ** بَيْعِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو
 حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ بَاعَ
 أَوْفَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ الصَّرْفِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِمَّنْ بَاعَ أَوْفَرَ هَذَا خَبَرٌ يَنْبَغِي كِتَابُهُ لَا يَقُولُ مَنْ بَاعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْعَ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ حَدَّثَنَا **بَابُ** بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ
 ابْنِ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْعَوَامِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ وَالذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالْأَهْلُ بِالْأَهْلِ وَأَنْتُمْ
 تَبْتَاعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْتُمْ وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْتُمْ **بَابُ** بَيْعِ الْمُرَاثَةِ وَهِيَ بَيْعُ الْقَبْرِ
 بِالْقَبْرِ يَبِيعُ الزَّيْبُ بِالْكَرَمِ وَيَبِيعُ الرَّأْيَالُ أَنْسَاقَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُرَاثَةِ وَالْحَقَاقَةِ
 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرَةَ حَدَّثَنَا الْقَيْسُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَبِيعُوا الْقَبْرَ حَتَّى يَدُودَ صَاحِبَهُ وَلَا تَبِيعُوا الْقَبْرَ
 بِالزُّهْرِ • قَالَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ
 الْعَرَاءِ بِالزُّهْرِ وَالزُّهْرُ بِالزُّهْرِ وَرَخَّصَ فِي عَرَاءِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ عَنِ الْمُرَاثَةِ وَالْمُرَاثَةُ أَنْ يَبِيعَ النَّفْسَ بِكُلِّ شَيْءٍ إِلَّا رَأْسَهُ
 كِتَابُهُ يَبِيعُ الْكَرَمَ بِالزَّيْبِ كِتَابُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو
 سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ عَنِ
 الْمُرَاثَةِ وَالْحَقَاقَةِ وَالْمُرَاثَةُ أَنْ يَبِيعَ النَّفْسَ بِكُلِّ شَيْءٍ إِلَّا رَأْسَهُ وَالْمُرَاثَةُ أَنْ يَبِيعَ النَّفْسَ بِكُلِّ شَيْءٍ إِلَّا رَأْسَهُ
 الشَّيْءَ عَنْ عَمْرٍو عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحَقَاقَةِ وَالْمُرَاثَةِ
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْقَبْرِ أَنْ يَبِيعَ بِمَا يَخْتَرُ **بَابُ** بَيْعِ الْقَبْرِ عَلَى رُؤُوسِ
 الْفِضَّةِ بِالذَّهَبِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَنَا

- ١ كُلُّ ذَلِكَ وَمَنْصُوبٌ فِي
- الْفِرْعَانِ الَّذِي يَدِينَا وَقَالَ
- الْقِسْلَانِ هُوَ الْوَرِقُ وَكَانَ
- الْفِرْعَانُ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ
- بِالذَّهَبِ ٨
- ٢ وَلَكِنْ ٣ فِي الْفِضَّةِ
- ٤ فِي الذَّهَبِ
- ٥ أَوَّلَ الْفِضَّةِ ٦ أَخْبَرَنَا

هَذَا مَعْنَاهُ ثُمَّ أَهْلًا بِهَا قَالُوا لَهَا سَمِعْتُمْ قَوْلَهُ بَابُ قَتْلِ الْخُزَيْرِ وَقَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْعَ الْخُزَيْرِ حَرْثًا قَتِيلَةً بَيْنَ عَيْدِ حَنْتَا الْبَيْتِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ
 أَبَاهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكُنَّ أَنْ يَنْتَهِلَ
 فَيْدَمُ مِنْ مَرَمٍ حَكْمٌ فَطَافَ فَكَبَّرَ الصَّلْبَ وَقَتَلَ الْخُزَيْرَ وَبَيْعَ الْجَزِيَّةَ وَبَيْعَ الْمَالَ حَتَّى لَا يَبْقَى
 أَحَدٌ بَابُ لَا يُدَابُّ نَحْمُ الْبَيْتَ وَلَا يُبَاعُ وَدَكُّهُ دَوَابُّ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا عَنْ رُوَيْدٍ قَالَ قَالَ أَخْبَرَنِي طَاوُسٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ بَقِيَ عُمَرَانُ فَلَا بَأْسَ خُزَيْرًا فَقَالَ قَالَ اللَّهُ فَلَا أَمَّ يَعْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَالَ قَالَ اللَّهُ لِيُؤْتِيَهُ عَلَيْهِ السُّهُومَ فَيُجَاهِدُوا بِأَعْوَاهَا حَرْثًا عِدَانًا أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ
 أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَالَ اللَّهُ لَهُمْ وَدَحِيَّتْ عَلَيْهِمُ السُّهُومَ فَيُجَاهِدُوا كَمَا أَهْلَانَهُمْ بَابُ بَيْعِ
 النَّهْأِ وَرَأَى ابْنَ قَيْمٍ أَرْوَحَ وَمَا بَعَثَهُ مِنْ ذَلِكَ حَرْثًا عَبْدَانَهُ بَيْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ
 زُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا عَوْفٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذْ بَادَرَهُمْ جُلُوسٌ
 فَقَالَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ إِنِّي أَسْأَلُكَ عَمَّا بَعْثَنِي مِنْ صَنْعَةِ بَدَى وَإِنِّي أَسْتَعِيزُ بِكَ فِيهِ النَّصَاوِيرُ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ
 لَا أَتَذَلُّكَ إِلَّا مَا تَعَلَّمْتُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ جَعَلْتُ يَقُولُ مَنْ مَوْرُورٌ فَإِنَّ اللَّهَ عَلَيْهِمْ
 يَنْفَعُ فِيهِ الرُّوحَ وَلَيْسَ يَنْفَعُ فِيهِ إِلَّا قَرَابًا لِلْجُلُوسِ لَوْ تَشَدَّدَ وَاصْفَرَّ وَجْهَهُ فَقَالَ وَتَحَكُّمًا إِنْ آتَتْ
 إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ فَيَلْذِيقُهَا الشَّجِيرَ ثُمَّ يَأْتِي ابْنَ قَيْمٍ فِيهِ رُوحٌ • قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ جَعَلَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 الشَّخْرِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَابُ تَحْرِيمِ الْخَيْزَرِ فِي الْخُزَيْرِ وَقَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْعَ الْخُزَيْرِ حَرْثًا مُسَلِّحًا حَتَّى تَنْفَعَهُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الْفَتْحِ عَنْ مَرْثُوقٍ
 عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا تَزَيَّنَتْ بِأَسْوَدَ الْبَقَرَةِ عَنْ أَخِي هَارِجٍ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ
 حَرَّمَ النَّبِيُّ فِي الْخُزَيْرِ بَابُ إِحْمَالِ عَمْرُو حَرْثًا بَشَرًا مَرْثُوقٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

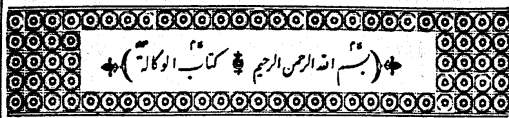
١ حَرْثٌ مِنَ الْخُزَيْرِ
 ٢ فِي كَسْرِ مِنَ الْأَصُولِ
 ٣ يَهُودٌ بَاشُونَ
 ٤ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَاتِلَهُمُ
 ٥ اللَّهُ لَعَنَهُمْ قَتْلَ لَعْنٍ
 ٦ انْزِلُوا صَوْلَاتُ الْكَذَّابُونَ
 ٧ حَدَّثَنِي ٦ مِنْ آخِرِهَا

عَنِ ابْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 قَالَ اللَّهُ لَنَلْقَاكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ أَعْلَى يَمْ غَدْرُورٌ رَجُلٌ عَرَفَا كُلَّ غَمٍّ وَرَجُلٌ اسْتَأْثَرَ
 أُجْرًا فَاشْتَرَى مِنْهُ وَبَطْلًا بَابُ بَيْعِ الْعَبِيدِ وَالْمُتَمِيزِينَ بِالْحَيَاةِ نَيْفَةً وَاشْتَرَى ابْنَ
 عَمْرِو رَاحِلَةً بِأَرْبَعَةِ أَعْيُرَ مَقْصُوعَةٍ عَلَيْهِ لَوْهَا صَاحِبُهَا بِالْبَيْتَةِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَدْ تَكُونُ الْبَيْعَةُ خَيْرًا
 مِنَ الْبَيْعِ وَاشْتَرَى رَافِعٌ مِنْ خَدِيمٍ بَعَثَ بَيْنَ بَعْضِهِمَا أَحَدُهُمَا وَقَالَ لَيْلًا لآخر غَدَا رَهْوَانًا
 شَاءَ اللَّهُ وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ لَا بَأْسَ بِالْحَيَاةِ وَالْبَيْعِ وَالشَّيْءَ الشَّائِنَ عَلَى أَجَلٍ وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ
 بَيْعِينَ نَيْفَةً حَرْثًا لَعْنُ بَيْنَ حَرْبٍ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ فِي
 النَّبِيِّ صِفَةٌ فَصَارَتْ إِلَى ذِيئَةِ الْكَلْبِيِّ ثُمَّ صَارَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَابُ بَيْعِ الرِّقِيِّ
 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ زُهَيْرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ جَعْفَرٍ أَنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 أَخْبَرَهُ أَنَّهُ يَتِمُّ لَهَا جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَا تُصِيبُ سَبِيحًا فَتُحِبُّ الْأَعْيَانَ
 فَتَكْفُرُ فِي الْعَزْلِ فَقَالَ وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ ذَلِكَ لِأَعْلَانِكُمْ أَنْ لَا تَقْعُدُوا لَكُمْ قَاتِلًا لَيْسَ نَحْمُ
 كَتَبَ اللَّهُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا فِي خَارِجَةٍ بَابُ بَيْعِ الْمَذْبُوحِ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا
 ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ قُهَيْلٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَاعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَذْبُوحَ
 حَرْثًا قَتِيلَةً حَتَّى تَأْخُذَ مِنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَمَّا يَقُولُ بَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرْثًا زُهَيْرٌ عَنْ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ عَمِيرَةَ ابْنَةَ
 أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ جَدْلَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَسَلَ
 عَنِ الْأَمَةِ زَيْدٌ وَلَمْ يَحْصَنَّ وَالْأَجْدَرُ هَاتَمٌ إِنَّ زَيْدًا فَاجِدًا وَهَاتَمٌ يَهُودِيًّا بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَالْأَرْبَعَةُ حَرْثًا
 عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي الْبَيْتُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِذَا زَنَّا مَعَهُ أَحَدُكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَّا فَاغْتَابَ لَهَا فَدَعَا لَهَا فَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا ثُمَّ أَنْزَلَتْ
 لَهَا فَيُطْلَقُ لَهَا فَتَزَوَّجَ ثُمَّ أَنْزَلَتْ فَتَبَيَّنَ زَنَّا فَاغْتَابَ لَهَا فَدَعَا لَهَا فَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا ثُمَّ أَنْزَلَتْ
 بِالْمَقَامَةِ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَلَمْ يَرَ الْحَسَنَ بِأَسَانٍ فَيُطْلَقُ وَأَبُو بَايَرُهَا وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَهَا

١ بَابُ أَمْرِ النَّبِيِّ
 ٢ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 ٣ بَيْعُ الرِّقِيِّ مِنْ أَخْلَافِهِمْ
 ٤ قَبْلَ الْمَقْرِى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 ٥ هَذَا الْبَابُ وَنَامِعُهُ فِي
 ٦ بَعْضُ الْأَصُولِ وَلَيْسَ هُوَ
 ٧ فِي الْبَيْتِ وَهَلْ فِي
 ٨ الْفَرَعِ الْمَكِّي وَنَسَرَ عَلَيْهِ
 ٩ الْكُرْمَانِي وَغَيْرُهُ
 ١٠ الْبَيْعُ بِالْبَيْعِ
 ١١ بَيْعُ بَيْعِينَ كَذَابِي
 ١٢ فِي الْبَيْتِ
 ١٣ وَوَدَّعَهُمْ يَدْرُهُمْ ٥
 ١٤ بَعْضُ الْأَصُولِ فَقَالَ فِي
 ١٥ بَعْضًا قَالَ رَجُلٌ فِي
 ١٦ رَوَاةِ الْقَدْرِ قَالَ رَجُلٌ مِنْ
 ١٧ الْأَنْصَارِ
 ١٨ الْأَوْحَى ٧ سَيَّلَ
 ١٩ حَدَّثَنِي ٩ عَلَيْهَا
 ٢٠ وَيُتَابَرُهَا

(١) كَذَا فِي الطَّبَوَعِ صَاحِبًا
 بِالْمَقَامَةِ وَنَامِعُهُ عَلَيْهِ
 فِي الْقَطْلَانِ وَزَادَ فِي غَيْرِ
 الْفَرَعِ وَأَمَّا وَوَدَّعَهُمْ يَدْرُهُمْ
 كَبِهَ عَمْرُو

الترقي عليه الذين قال هل ترك لدينه فقالان حدث انه ترك لدينه وما حمل والاول لمسلمين علوا
على صاحبكم فالتحق الله عليه الفتح قال انا والى المؤمنين من انفسهم فمن نوى من المؤمنين تركه
دينا في قتال ومن ترك ما اهل دينه



(١) وكلمة الشريك الشريك في النعمة وغيره وقد اُشتركت التي صلى الله عليه وسلم عليا في هديته ثم امره
بفعلها حدثنا شيخنا عن ابن ابي يحيى عن مجاهد عن عبد الرحمن بن ابي بلي عن علي
رضي الله عنه قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احدث في الجلال الذي تحسرت
ويجودها حدثنا عمرو بن خالد حدثنا علي بن ابي طالب عن عتبة بن عامر رضي الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه عتقا نفسه ما على محابته فبقي عتود قد كره النبي صلى الله عليه وسلم فقال
صحت انت **باب** لما وكل المسلم حريا في ذابا غريب او في ذابا لاسلام جاز حدثنا عبد العزيز
ابن عبد الله قال حدثني يوسف بن الجحون عن سليمان بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن ابيه عن
جده عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال كانت امية بن خلف كذا بابان يحفظني في صاغتي بمكة
واخفني في صاغتي بالمدينة فلما ذكرنا الرحمن قال لا اعرف الرحمن كذا في بابك الذي كان في
الجاهلية فكانت عبد عمرو ولما كان في يوم بدر رحلت الى جبل لا حزنه حين نام الناس فابصره يلا
خرج حتى وقف على مجلس من الانصار فقال امية بن خلف لا تجوز ان تجا امية فخرج معه فربى
من الانصار في امان الماشية في ليلة واحدة واختلفت في امية لا تغفله فقتلوا واحدا يتبعوا وكان
رجلا ثيب لافل اذ لم يوافقه اذ لم يوافقه اذ لم يوافقه اذ لم يوافقه اذ لم يوافقه اذ لم يوافقه اذ لم يوافقه
حتى قدوا واصاب احداهم رجل سيفه وكان عبد الرحمن بن عوف يري ذلك لا ترق ظهر قدمه
باب الوكعة في الصرف والمدين ودونك عمرو بن عوف في الصرف حدثنا عبد الله بن

١ قضاة **باب**
في قوله وكلمة الشريك
ضم التاسم الفرع
٢ تميمه انت كسرة
٣ فون الماشون من الفرع
٤ عبد عمرو كذا في
اليونية عبد الرافع قال
السطواني وفي غيرها
بالصب على المعولة
٦ لتدناهم ٧ ففعلوا
هو الجهم
من الفرع
٨ قال ابو عبد الله سمع
يوسف صاحبنا وابراهيم اباه

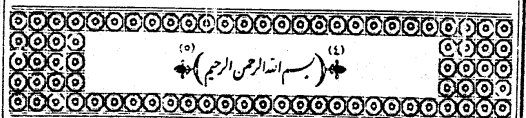
يوسف اخبرنا ما لا عن عبد الحميد بن سهل بن عبد الرحمن بن عوف عن سعد بن المسيب عن ابي
سعيد الخدري وابي هريرة رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خبير
لجأهم فخرجت فقال كل خير فخرجت فقال اننا اخذنا الصاع من هذا الصاعين والصاعين بالثلاثة
فقال لا تفعل بيع الجمع بالدرهم ثم اتبع بالدرهم خيرا وقال في الميزان ذلك **باب** اذا بصر
الراعي والوكيل شاة غنم او شاة يفسد واشع ما يحاق عليه الفقد حدثنا يحيى بن ابراهيم سمع
المعمر ابا عبد الله عن ابي نافع ابي سمعان عن كعب بن مالك يحدث عن ابيه انه كان لهم غنم ترحى ببيع
فابصرت جارية لثانية من غنمنا وانكسرت جوارفها فبعتها فقال لهم لانا كلوا حتى اسأل النبي صلى
الله عليه وسلم او ارسل الى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله واسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك
او ارسل فامرنا بها كلها قال عبد الله ففعلت انما امة او امة اذجت باعته عبيد عن عبيد الله
باب وكلمة الشاهد العائلي وكتب عبد الله بن عمر والي قهرمائه وهو غائب عنه ان يركب
عن اخيه الصغير والكبير حدثنا ابو نعيم حدثنا شعبان عن سلمة عن ابي سلمة عن ابي هريرة رضي الله عنه
قال كان رجل على النبي صلى الله عليه وسلم من الابل فقامت ففعلت فقال اعطوه ففعلوا ففعل
يبدووا والاسانف ففعلوا فقال اعطوه فقال اوتعتي اوتعتي قال النبي صلى الله عليه وسلم ان خيلكم
استمكم قضاة **باب** الوكعة في قضاء الدين حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن سلمة
ابن كهيل سمعت ابا سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه
وسلم يتقاضاه فاعطاه ففعلوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوا فان صاحبا الحق ماعلا
ثم قال اعطوه سائل مني قالوا يا رسول الله لا ائتمل من ماله فقال اعطوه من خيركم استمكم قضاة
باب اذا واهب شيئا فكل او شيع قوم باز لقول النبي صلى الله عليه وسلم وقدهوا من بين
سألو القمام قال النبي صلى الله عليه وسلم نصي لكم حدثنا سعد بن عوف قال حدثني ابي قال
حدثني عوف عن ابن شهاب قال وزعمه عن مروان بن الحكم والمزور بن مخزومة اخبراه ان

١ قال ٢ بصاعين كذا
في اليونانية من غير رقم
٣ دمج او اسلم ما يحتاج
الفقد
٤ حدثني ٥
٦ غنمها ٧ رسول الله
في اليونانية من غير رقم
٨ في اصول كثيرة عن ذلك
٩ عن سلمة بن كهيل
١٠ لا تجد الا ائتمل من
غير اليونانية كذا في الفرع
١١ قال

معلوم إلى أجل معلوم قلت إلى من كان أصله عنده قال ما كنا نألفهم عن ذلك ثم بعثنا إلى عبد الرحمن بن
أبى قحافة فقال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يلقون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
ولم تألفهم لهم من أجل ما حدثنا عن عبد الله بن النسيان عن محمد بن أبي مجاهد هذا
وقال قدسهم في الحنطة والشعر • وقال عبد الله بن الوليد عن سفيان حدثنا الشيباني وقال الزبدي
حدثنا قتيبة حدثنا يونس عن الشيباني قال في الحنطة والشعر والزبيب حدثنا آدم حدثنا شعبة
أخبرنا عن زرارة قال سمعت أبا الجحدي الطائي قال سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلم في الخيل قال
نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الخيل حتى يؤكل منه وحكي بوزن فقال الرجل وأبي بوزن
قال جرد إلى جانبه حتى يجرد وقال معاذ حدثنا شعبة عن عمرو قال أبو الجحدي سمعت ابن عباس رضي
الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه **باب** السلم في الخيل حدثنا أبو الوليد حدثنا
شعبة عن عمرو بن أبي الجحدي قال سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلم في الخيل فقال نهى عن بيع
الخيال حتى يقطع ويبيع الورق سألت يونس عن السلم في الخيل فقال نهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن بيع الخيل حتى يؤكل منه أو يأكل منه وحكي بوزن حدثنا محمد بن بشر حدثنا
حدثنا شعبة عن عمرو بن أبي الجحدي سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلم في الخيل فقال نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيع الفرس حتى يقطع ونهى عن الورق بالذهب سألت ابن عباس فقال
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الخيل حتى يأكل أو يؤكل منه وحكي بوزن قلت وما بوزن قال رجل
عنده حتى يجرد **باب** الكفيل في السلم حدثنا محمد بن سعد بن أبي حمزة حدثنا الأعمش عن
إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما من يهودي
بنسبة وروته روبا له من حديد **باب** الزن في السلم حدثني محمد بن محبوب حدثنا عبد
الرحمن حدثنا الأعمش قال سمعنا كزاعة بن عبد الرحمن في السلم فقال حدثني الأسود عن عائشة رضي
الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع يهودي طعاما إلى أجل • وهو ما رواه ابن مسعود عن
السلمى إلى ابن معلوم • وقال ابن عباس وأبو سعيد وأبو عبد الله والحسن وقال ابن عمر لا يبيع

١ في عهد النبي
نسبه في بعض الأصول
فقال الواسطي
٢ فقال
٣ فقال ٤ يجرد
٥ الممن الفرع هنا في
الأنية
٦ حدثني ٧ نهى عن
رضي الله عنه
٨ يجرد • ويجرد هذه
من غير اليونانية
٩ حدثني
١٠ محمد بن سلام
١١ حدثنا

في الطعام الموصوف بغير معلوم إلى أجل معلوم ما لم يك ذلك في ذرع لم يند صلاحه حدثنا أبو نعيم
حدثنا سفيان عن ابن أبي نعيم عن عبد الله بن كثير عن أبي النبال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم
النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يلقون في القمار التين والثلاث قال أسلفه وفي الفرس في كبل
معلوم إلى أجل معلوم • وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفيان حدثنا ابن أبي نعيم وقال في كبل
معلوم ووزن معلوم حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا سفيان عن سليمان الشيباني عن
محمد بن أبي مجاهد قال سألت أبا هريرة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال سألت أبا هريرة
قال نهى عن السلم فقال أنا صيب الطعام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يأبى أن يبيع من
أبناط الشام فقلسهم في الحنطة والشعر والزبيب إلى أجل مسمى قال قلت أكان لهم ذرع أو لم
يكن لهم ذرع قال لا ما كنا نألفهم عن ذلك **باب** السلم في أن يبيع الناقة حدثنا موسى
ابن جعفر أخبرنا جويرية عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال كلوا بيبا بونا لحزور رابح
الحيلة فتمى النبي صلى الله عليه وسلم عنه فمر نافع أن يبيع الناقة ما يظنها



باب الشفعة ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة حدثنا محمد بن سعد بن أبي حمزة
حدثنا معمر بن الزهرري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة
باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع وقال الحكم إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة
• وقال الشعبي من عتق شفعته وفوتها فلا شفعه لها فلا شفعة • حدثنا المكي بن إبراهيم أخبرنا
ابن زريق أخبرني إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد قال قال وقتب عن سعد بن أبي وقاص قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا أذن له ببيع ما لم يقسم فلا شفعة • حدثنا محمد بن سعد بن أبي حمزة

١ الجليل ٢ والزبدي
٣ حدثني
٤ (كتاب الشفعة)
٥ السلم في الشفعة
هذه بعد البسملة عند
أي ذر فليعلم ذلك كذا في
اليونانية
٦ كذا في اليونانية
بالضبط وفي بعض النسخ
فيما لم يقسم وهو الذي في
القطافي
٧ النبي

قَالَ تَلِيَّ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ أَبَا قَبِيلٍ رَجُلٌ يَجْعَلُ فَاخْتِاجُ أَنْ أُخَذَ مِنْ مَالِهِ فَالْخُذِي مَا يَكُنْكَ
 وَكَذَلِكَ بِالْمَعْرُوفِ **بَابُ** مَنْ نَفَى لَهُ يَحْيَى أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذُ بِهِ قَضَاءُ الْحَاكِمِ لِأَجْلِ كَرَامَتِهِ
 وَلَا يَحْتَرِمْ خِلَافَهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرِينَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ سَهْلٍ
 قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ زَيْنَبَ أَيْمَةَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهُم أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِمَنْعٍ خُصُومَةٍ يَأْبَى جَعْلَهُ يَخْرُجُ
 إِلَيْهِمْ فَقَالَ إِنَّمَا أَبَشَّرُ بِهِ بَأَنِّي أَنْظِمُ فَعَلْتُ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ بَلَدٌ مِنْ بَعْضٍ فَأَحْسِبُ اللَّهَ مَا دَقَّ
 فَأَقْضِي لَهُ بِبَلَدٍ مَنْ قَضَيْتُ لَهُ يَحْيَى مُسَلِّمًا فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلَا يَأْخُذُهَا وَلَا يَسْتَرْكُهَا حَدَّثَنَا
 إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ سَهْلٍ عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ كَانَ عُمَيْيَةُ بْنُ أَبِي وَهَّاسٍ عَدُوًّا لِي أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَهَّاسٍ أَنَّ ابْنَ وَلَدِهِ زَيْدٌ مَعَهُ
 فَأَتَيْتُهُ لِيَلْقِيَنِي فَلَمَّا كَانَ مَعَهُ أَتَيْتُهُ أَخَذْتُ سَعْدًا فَقَالَ ابْنُ أَخِي قَدْ كَانَ عَدُوًّا لِي فَمَهْ قَتَلْتُهُ لِيَعْدِي زَيْدَةً
 فَقَالَ ابْنُ أَخِي وَإِنْ يَدِي عَلَى وَلَدِي فَرَأَيْتُهُ قَتَلَهُ قَالَ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ سَعْدُ
 يَارَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي كَانَ عَدُوًّا لِي قَبْلَهُ وَقَالَ عَدُوٌّ زَيْدَةً ابْنُ أَخِي وَإِنْ يَدِي عَلَى وَلَدِي قَبْلَهُ فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ لَكَ بِأَعْدِي زَيْدَةً قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلَ الْفَرَسِ
 وَلِأَعْرَاجِ الْخَرِّ ثُمَّ قَالَ لِسَعْدٍ زَيْدَةً أَخِيهِ يَحْيَى مِنْهُ لِمَا رَأَى مِنْ شَبِّهِ بَعْضُهُ فَمَلَأَ حَاتِي لِي أَنَّهُ تَعَلَّقَ
بَابُ الْحَاكِمِ فِي الْبَرِّ وَخَوْدِهَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ نَصْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ
 مَشْهُورٍ وَالْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَجْلِبِ عَلَى عَيْنِ صَبْرٍ
 يَقْتَضِي مَالًا وَهُوَ قِيمٌ أَجْرًا لَأَنَّ النَّبِيَّ وَوَعْدَهُ غَضَبُ أَنْزَلَ اللَّهُ لِي الَّذِينَ يَنْتَرُونَ بَعْدَهُ الْآلَةَ
 الْأَشْعَثُ وَعَبْدُ اللَّهِ يَحْدِثُهُمْ فَقَالَ فِي تَرْكٍ فِي رَجُلٍ خَامِتُهُ فِي بَيْتٍ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْ
 بَتَّةً قُلْتُ لَأَهْلٍ فَلَمْ يَجِبْ قُلْتُ إِذَا جَاءَتْ فَتَزَلَّتْ إِنْ الَّذِينَ يَنْتَرُونَ بَعْدَهُ الْآلَةَ **بَابُ**
 الْغَنَاءِ فِي كَيْسَرِ الْمَالِ وَقَلِيلِهِ وَقَالَ ابْنُ عُرَيْشَةَ عَنْ ابْنِ مُجَرَّمَةَ الْقَضَاءِ فِي قَلِيلِ الْمَالِ وَكَسِيرِ

١ باب . بغير تنوين في
 اليونانية وقال في الفتح
 بالتونين
 ٢ بقى ٣ وأصل
 ٤ يقطع مالا . كذا في
 اليونانية وفي أصول كثيرة
 يقطع مالا
 ٥ وأما هم غنا قليل
 ٦ يفتل
 ٧ باب القضاء
 في قليل المال وكثيره سواء

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرِينَةَ عَنْ زَيْنَبَ أَيْمَةَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ عُرْوَةَ ابْنَةَ الزُّبَيْرِ ابْنَةَ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ
 أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ خَصَامَ عَدُوِّهِ بِأَنَّهُ يَخْرُجُ عَلَيْهِمْ
 فَتَقُولُ يَا أَبَا سَلَمَةَ وَمَا لِي بِأَنْ يَخْطُبَ فَعَلْتُ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ بَلَدٌ مِنْ بَعْضٍ فَأَحْسِبُ اللَّهَ مَا دَقَّ وَأَحْسِبُ اللَّهَ
 مَا دَقَّ فَقَالَ تَلِيَّ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ أَبَا قَبِيلٍ رَجُلٌ يَجْعَلُ فَاخْتِاجُ أَنْ أُخَذَ مِنْ مَالِهِ فَالْخُذِي مَا يَكُنْكَ
 وَكَذَلِكَ بِالْمَعْرُوفِ **بَابُ** مَنْ نَفَى لَهُ يَحْيَى أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذُ بِهِ قَضَاءُ الْحَاكِمِ لِأَجْلِ كَرَامَتِهِ
 وَلَا يَحْتَرِمْ خِلَافَهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرِينَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ سَهْلٍ
 قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ زَيْنَبَ أَيْمَةَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهُم أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِمَنْعٍ خُصُومَةٍ يَأْبَى جَعْلَهُ يَخْرُجُ
 إِلَيْهِمْ فَقَالَ إِنَّمَا أَبَشَّرُ بِهِ بَأَنِّي أَنْظِمُ فَعَلْتُ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ بَلَدٌ مِنْ بَعْضٍ فَأَحْسِبُ اللَّهَ مَا دَقَّ
 فَأَقْضِي لَهُ بِبَلَدٍ مَنْ قَضَيْتُ لَهُ يَحْيَى مُسَلِّمًا فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلَا يَأْخُذُهَا وَلَا يَسْتَرْكُهَا حَدَّثَنَا
 إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ سَهْلٍ عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ كَانَ عُمَيْيَةُ بْنُ أَبِي وَهَّاسٍ عَدُوًّا لِي أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَهَّاسٍ أَنَّ ابْنَ وَلَدِهِ زَيْدٌ مَعَهُ
 فَأَتَيْتُهُ لِيَلْقِيَنِي فَلَمَّا كَانَ مَعَهُ أَتَيْتُهُ أَخَذْتُ سَعْدًا فَقَالَ ابْنُ أَخِي قَدْ كَانَ عَدُوًّا لِي فَمَهْ قَتَلْتُهُ لِيَعْدِي زَيْدَةً
 فَقَالَ ابْنُ أَخِي وَإِنْ يَدِي عَلَى وَلَدِي فَرَأَيْتُهُ قَتَلَهُ قَالَ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ سَعْدُ
 يَارَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي كَانَ عَدُوًّا لِي قَبْلَهُ وَقَالَ عَدُوٌّ زَيْدَةً ابْنُ أَخِي وَإِنْ يَدِي عَلَى وَلَدِي قَبْلَهُ فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ لَكَ بِأَعْدِي زَيْدَةً قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلَ الْفَرَسِ
 وَلِأَعْرَاجِ الْخَرِّ ثُمَّ قَالَ لِسَعْدٍ زَيْدَةً أَخِيهِ يَحْيَى مِنْهُ لِمَا رَأَى مِنْ شَبِّهِ بَعْضُهُ فَمَلَأَ حَاتِي لِي أَنَّهُ تَعَلَّقَ
بَابُ الْحَاكِمِ فِي الْبَرِّ وَخَوْدِهَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ نَصْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ
 مَشْهُورٍ وَالْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَجْلِبِ عَلَى عَيْنِ صَبْرٍ
 يَقْتَضِي مَالًا وَهُوَ قِيمٌ أَجْرًا لَأَنَّ النَّبِيَّ وَوَعْدَهُ غَضَبُ أَنْزَلَ اللَّهُ لِي الَّذِينَ يَنْتَرُونَ بَعْدَهُ الْآلَةَ
 الْأَشْعَثُ وَعَبْدُ اللَّهِ يَحْدِثُهُمْ فَقَالَ فِي تَرْكٍ فِي رَجُلٍ خَامِتُهُ فِي بَيْتٍ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْ
 بَتَّةً قُلْتُ لَأَهْلٍ فَلَمْ يَجِبْ قُلْتُ إِذَا جَاءَتْ فَتَزَلَّتْ إِنْ الَّذِينَ يَنْتَرُونَ بَعْدَهُ الْآلَةَ **بَابُ**
 الْغَنَاءِ فِي كَيْسَرِ الْمَالِ وَقَلِيلِهِ وَقَالَ ابْنُ عُرَيْشَةَ عَنْ ابْنِ مُجَرَّمَةَ الْقَضَاءِ فِي قَلِيلِ الْمَالِ وَكَسِيرِ

١ التيسير ٢ من نار
 ٣ مدبر لمن يعين
 ٤ عن جابر بن عبد الله
 ٥ عذرة له
 ٦ عروبة . وهو له غيره
 ٧ عروبة . بالفتح
 ٨ قال
 ٩ فقال ١٠ للإمارة
 ١١ المدعو
 ١٢ وحدثنى أبو عبد الله
 ١٣ تعين من جاهد

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامي

كتاب تجريح الكلاب السبعة

على ما كان في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم
من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية

للعلامة أبي الحسن علي بن محمد المعروف بالخزاعي التلعفافي
المتوفى سنة ٧٨٩هـ

تحقيق
الاستاذ/ الشيخ أحمد محمد أبو سلمة
من علماء الأزهر الشريف

القاهرة

الباب الخامس

في الشهادة وكتابة الشروط

٨٢

وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول : فيما جاء في القرآن - شرفه الله تعالى - من الأمر بذلك :

قلت : أمر الله عز وجل بالكتب والإشهاد في بيوع الآجال فقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوا) (١) ثم قال عز وجل : (وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِنْ قَوْمِكُمْ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَقِيلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) (٢).

وقال تعالى في بيوع النقد : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَافِظَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُقْسَرُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ) (٣) وكذلك أمر - عز وجل - بالإشهاد في الوصية فقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ صَرِفْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصْلَابُكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِنُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ) (٤) الآية .

وكذلك أمر - عز وجل - بالإشهاد على من ظهر رشده من البتاي حين دفع أموالهم إليهم فقال تعالى : (فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ) (٥).

وكذلك أمر - عز وجل - بالإشهاد في الطلاق والرجعة : فقال تعالى : (فَإِذَا بَلَغَنَّ الْأَجَلَ مِنْهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَأَرْقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ) (٦).

(١) سورة البقرة ٢٨٢

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سورة المائدة ١٠٦

(٥) سورة النساء ٦

(٦) سورة الطلاق ٢

فقد رُضيتُ ، ثم قال للرجل : هل عندك من شيء ؟ قال : لا والله ، قال : قم إلى النساء ، قال : فقام إليهن فلم يجد عندهن شيئاً ، فقال : ما تحفظ من القرآن ؟ قال : سورة البقرة أو التي تليها : قال : عليها عشرين آية وهي امرأتك . انتهى

وخرج أبو داود^(١) عن أبي هريرة أيضاً نحوه .

فائدة لغوية :

في « الصحاح » النكاح : الوطاء ، وقد يكون العقد ، تقول : نكحناها . ونكحت هي أي تزوجت . وهي ناكح في بني فلان أي ذات زوج منهم .
وفي « الديوان » نكح ينكح بفتح الكاف في الماضي وكسرها في الآتي .

(١) سنن أبي داود (باب التزويج على العسل) .

وقال اللخمي في « تبصرته » : أمر الله - عز وجل - بالإشهاد على الرجعة أو الفقرة أيها المختير ، فقصصت الشهادة على الطلاق ، لأن الرجعة لا تكون إلا عن طلاق فالإشهاد على الرجعة إشهاد على تقدم الطلاق . انتهى مقاله اللخمي .

واختلف العلماء - رضي الله عنهم - هل هذه الأوامر على الزوج أو على النذب ، وبينان ذلك في كتب التفسير والأحكام .

وأمر الله - عز وجل - بالإشهاد على الزنا ، فقال تعالى : (وَاللَّائِي يَلْمِزْنَ فَاسْتَحْذَرُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ)^(١) .

وكذلك أمر - عز وجل - فيما يدفع الحد عن القاذف فقال تعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)^(٢) .

الفصل الثاني : فيما كتب عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم :

في ذلك روى الترمذي^(٣) عن عبد الحميد بن وهب قال : قال لي العلاء بن خالد ب ٨٢ ابن حوزة : ألا أقرئك كتاباً كتبه لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم ؟ - / قلت : بلى فأخرج لي كتاباً : هذا ما اشترى العلاء بن خالد بن حوزة من رسول الله ، اشترى منه عبداً أو أمة لاداء ولا غائلة ولا خيفة بيع المسلم المسلم .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب^(٤) .

وذكر أبو عمر بن عبد البر في « الاستيعاب »^(٥) بسنده عن الأصمعي عن عثان [الشحام عن]^(٦) أبي رجاء العطاردي عن العلاء بن خالد قال : ألا أقرئك كتاباً كتبه لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم ؟ إذا كتبه مكتوب : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما اشترى العلاء

(١) سورة النساء ١٥

(٢) سورة النور ٤

(٣) جامع الترمذي (أبواب البيوع) باب ما جاء في كتابة الشروط .

(٤) في الترمذي : « هذا حديث حسن غريب لا يروى إلا من حديث عباد بن ليث » ، وقد روى عنه هذا الحديث غير واحد من أهل الحديث .

(٥) الاستيعاب ٢ : ٢٤٥

(٦) التلخلة من الاستيعاب .

ابن خالد من محمد رسول الله اشترى منه عبداً أو أمة - شك عثان - ببيعة المسلم ، أو بيع المسلم المسلم لاداء ولا غائلة ولا خيفة .

وقال البخاري^(١) - رحمه الله تعالى - : ويُذكر عن العلاء بن خالد قال : كتب لي النبي - صلى الله عليه وسلم - : « هذا ما اشترى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من العلاء بن خالد بيع المسلم المسلم لاداء ولا خيفة ولا غائلة » .

قال القاضي أبو الفضل عياض في « المصارف » : قيل : هذا وهم ، وهو مقلوب ، وصوابه : هذا ما اشترى العلاء بن خالد من محمد رسول الله ؟ ذكره الترمذي^(٢) وابن الجارود ، والعلاء هو المشتري ..

قال القاضي : ولا يبعد صواب ما في الأم واتفاق مع المصنفات الآخر إذا جعلنا شري واشترى وبيع وابتاع بمعنى يستعملان في الوجهين جميعاً . انتهى

قلت : وإذا ثبت هذا كان حجة لمن يرى من الموثقين تقديم الأشرف في الكتب بائعاً كان أو مشترياً .

فائدة لغوية :

في « المصارف » الخيفة بكسر الخاء : ما كان غير طيب الأصل وكل حرام خبيث ، قال الله تعالى : (وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ)^(٣) وقيل : الخيفة هنا : الربية من الفجور .

وقوله : لا غائلة أي لا خديعة ولا حيلة ، قال الخطابي : الغائلة في البيع : كل ما أدى إلى تلف الحق ، وفسره قتادة في كتاب « البخاري » : الغائلة : الزنا والسرقة ، والإباق • والأشبه عندي : أن يكون تفسير قتادة راجعاً إلى الخيفة والغائلة معا .

(١) الجامع الصحيح البخاري (كتاب البيوع) باب إذا بين البيعتين .. إلخ .

(٢) جامع الترمذي (أبواب البيوع) باب ما جاء في كتابة الشروط .

(٣) سورة الأعراف : ١٥٧

سيرة اعلام النبلاء

تصنيف

الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

المتوفى

١٣٧٤ - ٧٤٨ هـ

مققن نصرة ، ومققن أمانيه ، ومققن عليه

شعيب الأرنؤوط و حسين الأسد

مؤسسة الرسالة

بن عمر، حدثنا جرير، فذكره. ثم قال الحاكم: صحيح الإسناد، متصل في موضع الخلاف. قال الحافظ الضياء: أظن وعنه فيه زائدة وإلا فيكون من رواية محمد بن أبيه، قلت: رواه أحمد في «مسنده»^(١) عن يزيد، عن ابن إسحاق، فلم يزد على قوله: عن جده.

الدارقطني في «سننه» حدثنا أبو بكر النسابوري، حدثنا أحمد بن عبد الرحمن، حدثني عمي، حدثنا مخزوم بن بكير، عن أبيه، سمعت عمرو بن شعيب، يقول: سمعت شعيباً، يقول: سمعت عبد الله بن عمرو، يقول: سمعت رسول الله ﷺ: «في البيعتين بالخيار»^(٢).

أحمد: حدثنا عبد الرزاق، أنبأنا ابن جريج، قال: قال عمرو بن شعيب: عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، أن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نِكَحْتُ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ عِدَّةٍ أَوْ حَبَاءٍ قَبِلَ عَصْمَةَ النِّكَاحِ، فَهُوَ نَهَا»^(٣).

(١) ١٨٧٢، وأخرجه أبو داود (٣٨٩٣) في الطب: باب كيف الرقي من طريق حماد، والترمذي (٣٥٢٨) في الدعوات وابن السكيت ص ٢٣٩ من طريق إسحاق بن عياش، كلاهما عن عمدين إسحاق، عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده... ورجاله ثقات إلا أن فيه عتمة ابن إسحاق، لكن يشهد له حديث الوفاء المرسل ٩٥٠/٢، يفتوى به. وقد حسنه الحافظ في «أمالي الأذكار» فيما نقله عنه ابن علان في «الفتوحات الربانية»

(٢) أخرجه الدارقطني ٥٠٨/٣، ونلفظه: وأما رجل ابتاع من رجل بعة، فإن كل واحد منهما بالخيار حتى يتفرقا من مكانها إلا أن تكون صفقة خيار، ولا يحل لأحد أن يفارق صاحبه خافة إلا بقبله، وأخرجه أبو داود (٣٤٥٦) والنسائي ٢٥٧٧، ٢٥٢، والترمذي (١٢٤٧) من طريق الليث بن سعد، عن ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «التيابان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله» وسنده حسن.

(٣) حوفي والمصنف (١٠٧٣٩) ورواه عنه أحمد في «السنن» ١٨٧٢، وأخرجه ابن ماجه (١٩٥٥) من طريق أبي خالد عن ابن جريج، وأخرجه النسائي ١٢٠٨، والبيهقي ٢٤٨٧ من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج، وابن جريج قد عتق وهو مدلس، وقوله: قبل عصمة النكاح، أي: قبل عقد النكاح، والعصمة: هي ما يعتصم به من عقد أو سب.

حريصة: حدثنا ابن وهب، أخبرني أسامة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، عن رسول الله ﷺ: «مَثَلُ الَّذِي يَشْتَرِي مَاءً وَهَبَ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ بَقِيءٍ»^(١).

وعندي عدة أحاديث سوى ما مر يقول: عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، فالمنطلق محمول على المتبذع المنسحب بعد الله، والله أعلم.

قال ابن عدي: هو في نفسه ثقة، إلا إذا روى عن أبيه، عن جده يكون مرسلًا، لأن جده عنده محمد بن عبد الله بن عمرو، ولا صحة له. قلت: الرجل لا يمتني بجده إلا جده الأعلى عبد الله رضي الله عنه، وقد جاء كذلك مصرحاً به في غير حديث، يقول: عن جده عبد الله، فهذا ليس بمرسل، وقد ثبت سماع شعيب والبيهق بن جده عبد الله بن عمرو، ومن معاوية، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم، وما علمنا بشعيب بأساً، ربي يتصا في خجر جده عبد الله، وسمع منه، وسافر معه، ولعله ولد في خلافة علي، أو قبل ذلك، ثم لم نجد صريحاً لعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده محمد بن عبد الله، عن النبي ﷺ، ولكن ورد نحو من عشرة أحاديث هيئتها عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، وبعضها عن عمرو، عن أبيه، عن جده عبد الله، وما أدري؛ هل حفظ شعيب شيئاً من أبيه أم لا؟ وأنا عارف بأنه لازم جده وسمع منه.

(١) سننه حسن وأخرجه أبو داود (٣٥٤٠) في البيوع: باب الرجوع في الهبة من طريق سليمان بن داود المري، عن ابن وهب، عن أسامة بن زيد أن عمرو بن شعيب حدثه عن أبيه... وقامه وفياكل قيته، فإذا استرد الواهب فليؤقت، فليعرف بما استرد، ثم ليدفع إليه ما وهب، وأخرجه أبو داود (٣٥٣٩) من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب، عن طائوس، عن ابن عمرو بن عباس بلطف «ومثل الذي يعطي العطية ثم يرجع فيها يأكل، فإذا أشبع، قام ثم عاد في قيته، وسنده قوي، وقال الترمذي (٢١٣٣) حسن صحيح، وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري ١٦٠/٥، ومسلم (١٦٢٢) بلطف «المائد في هبته كالمائد في قيته».

الجيزي^(١)، حدثنا أبو نعباس الأصم، حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «وَالْمُتَّيِّعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ بِخِيَارٍ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ»^(٢).

أخرجه البخاري عن ابن يوسف، ومسلم عن يحيى بن يحيى، وأبو داود عن القعني، جميعاً عن مالك، وهو مُتَّسَلٌ في طريقنا الأول بالفقهاء إلى مُتَّهَاهُ.

وأخبرنا علياً أحمد بن هبة الله بن تاج الأمانة قراءة عن السُّوَيْدِ بن محمد الطوسي، أخبرنا هبة الله بن سهل، أخبرنا أبو عثمان سعيد بن محمد، أخبرنا زاهر بن أحمد الفقيه، أخبرنا إبراهيم بن عبد الصمد، حدثنا أبو مصعب الزهري، حدثنا مالك بن أنس، وأخبرنا به أبو محمد عبد الخالق بن عبد السلام بِتَعْلِيْقِ، أخبرنا عبد الرحمن بن إبراهيم، أخبرنا شُهَدَةُ بَيْتِ

(١) نسبة إلى الجيزة، ببلدة غربي فسطاط مصر.

(٢) إسناده صحيح، وهو في «مسند الشافعي» ١٦٢/٢ والموطأ ٦٧١/٢ في البيوع: باب بيع الخيار، والبخاري ٢٧٦/٤ في البيوع: باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، وباب كم يجوز الخيار، وباب إذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع، وباب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع، ومسلم (١٥٣١) في البيوع: باب ثبوت خيار المجلس للمتلبيين، وأبو داود (٣٤٥٤) في البيوع: باب في خيار المتبايعين. وأخرجه الترمذي (١٢٤٥) من طريق فضيل عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر، وأخرجه ابن ماجه (٢١٨١) من طريق الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر. وقوله: «إلا بيع الخيار» قال البغوي في «شرح السنة» ٤١/٨: «معناه أن يقول أحدهما لصاحبه: اختر، فيقول: اخترت، فيكون هذا إلزاماً للبيع منهما، وإن كان المجلس قائماً، ويسقط خيارهما. وتناول بعضهم على خيار الشرط، وقال: هذا استثناء يرجع إلى مفهوم مدة الخيار، معناه: كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا، فإذا تفرقا، لزم البيع إلا أن يتبايعا بشرط خيار ثلاثة أيام، ففي خيار الشرط بعد التفرق، واستبعد هذا التأويل، ورجح المعنى الأول لوروده مصرحاً به في روايته عند البخاري ٢٧٤/٤.

أحمد الكناشي، أخبرنا أحمد بن عبد القادر (ج) وأخبرنا سُفْرُ بن عبد الله بحلب، أخبرنا عبد الطيف بن يوسف، أخبرنا يحيى بن ثابت بن بُنْدَارِ البقال، أخبرنا أبي قالا: أخبرنا عثمان بن قُوسْتِ العلاف، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله البرزاني، حدثنا إسحاق بن الحسن الحربي، حدثنا عبد الله ابن مُسْلَمَةَ. أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «وَالْمُتَّيِّعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ»^(١).

وبه إلى القعني: قال مالك: وليس لهذا عندنا وجه معروف، ولا أمر معمول^(٢).

قلت: قد عمل جمهور الأئمة بمقتضاه، أولهم عبد الله بن عمر راوي الحديث، والله أعلم.

أخبرنا أبو المعالي أحمد بن إسحاق الهَمْدَانِي بِقِرَاءَتِي عليه، أخبرنا أبو البركات الحسن بن محمد سنة عشرين وست مئة، أخبرنا محمد بن خليل القيسي، وأخبرنا أبو جعفر محمد بن علي السُّلَمِي، وأحمد بن عبد الرحمن الصوري قالا: أخبرنا أبو القاسم بن صُضْرَى، أخبرنا أبو القاسم الحسين بن الحسن الأسدي، وأبو يعلى حمزة بن علي العللي، وأخبرنا علي بن محمد

(١) إسناده صحيح.

(٢) يعني إن مالكا لا يأخذ بهذا الحديث لأن عمل أهل المدينة على خلافه، وقد تعقب بأنه قال به ابن عمر، ثم سعيد بن المسيب، ثم الزهري، ثم ابن أبي ذئب، وهؤلاء من أكابر علماء أهل المدينة في أعصارهم، ولا يحفظ عن أحد من علماء المدينة في أعصارهم القول بخلاف غير ربيعة شيخ مالك. وابن عبد البر، وابن العربي - وهما من المالكية - يقولان: إنما لم يأخذ به مالك، لأن وقت التفرق غير معلوم، فأنشأ بيع الغرر كاللأمانة، وتعقب بأنه يقول بخيار الشرط، ولا يحده بوقت معين، وما ادعاه من الغرر مرجوه فيه، وبأن الغرر في خيار المجلس معلوم، لأن كلاً منهما يتمكن من إبطاء البيع أو فسخه بالقول أو الفعل فلا غرر.

قلت : كتب شيئاً لا يحصى عن العرب ، وكان ذا حفظٍ وذكاءٍ ولطيفٍ
عبارة ، فإذ .

وروي ثعلبٌ ، عن أحمد بن عمر النحوي^(١) قال : قدم الحسن بن
سهل ، فجمع أهل الأدب ، وحضرت ، ووقع الحسن على خمسين رُقعةً ،
وجرى ذكر الحُفَاط ، فذكرنا الزُهري وقادة ، فقال الأصمعي : فإنا أعيدُ ما
وَقَعَ به الأمير على التوالي ، فأحضرت الرُقاع ، فقال : صاحب الرقعة
الأولى كذا وكذا ، واسمه كذا وكذا ، ووقع له بكذا وكذا ، والرُقعة الثانية
كذا ، والثالثة ... حتى مرَّ على ثَنيِّ وأربعين رُقعةً ، فقال نصر بن علي
الجهضمي : أيُّها المرءُ أتيت على نفسك من العين^(٢) .

وقد روي نحوها من وجهٍ آخر ، وقال : حبك لا تقتل بالعين ،
وقال : يا غلامٍ احملْ معه خمسين ألفاً .

قال عمرو بن مرزوق : رأيت الأصمعي وسيبويه يتناظران ، فقال
يونس : الحق مع سيبويه ، وهذا يغلبه بلسانه^(٣) .

وروي عن الأصمعي أن الرشيد أجازه مرَّةً بمئة ألف^(٤) .

(١) هو أحمد بن عمر بن بكر النحوي ، ذكره القطفي في «إنباء الرواة» ٩٠/١ ، وقال :
نحوي مذكور متصدد للإقراء ، عاصر أبا عبيدة معمر بن النشئ التيمي ، والأصمعي ، ونصر بن
علي الجهضمي ، ووطي بساط الأمراء والكبراء والوزراء ، وروي عنه أبو العباس أحمد بن يحيى
ابن ثعلب وطيقة .

(٢) «تاريخ بغداد» ١٠/١٥٠ ، ١١٦ ، و«تهذيب الكمال» لرحمة ٨٦٢ ، و«وفيات
الأعيان» ١٧٣/٣ ، و«نزهة الألباء» ص ١٢١ ، و«إنباء الرواة» ٩٠/١ ، ٩١ .

(٣) «تاريخ بغداد» ١٠/١٧١ ، و«طبقات المفسرين» ٣٥٥/١ ، و«نزهة
الألباء» ص ١٢٢ .

(٤) «الخبر مطولاً في «تاريخ بغداد» ١٣/١٠١ .

ونصائيفُ الأصمعي ونواذره كثيرة ، وأكثرُ تَواليفه مُختَصِرة ، وقد
فُتِّدَ أكثرها^(١) .

قال خليفة^(٢) وأبو الغيث^(٣) : مات الأصمعي سنة خمس عشرة
ومئتين .

وقال محمد بن المُثنَّى والبخاري : سنة ست عشرة^(٤) .

ويقال : عاش ثمانياً وستين سنة ، رحمه الله^(٥) .

٣٣ - عَمَرُوا بِنُ مُسَعَّدَةَ *

ابن سعد بن صُول ، العلامةُ البليغُ ، أبو الفضل ، ابنُ عمِّ إبراهيم
ابن العباس الصُولي الشاعر .

وكان مُؤَفِّعاً^(٦) بين يدي جعفر البرمكي ، وكان فصيحاً ، قويَّ المواءِ
في الإنشاء .

يقال : توفِّي سنة سبع عشرة ومئتين^(٧) . وقيل : سنة خمس عشرة .

(١) وقد ذكرها ابن النديم في «الفهرست» ص ٦١ .

(٢) في «تاريخه» ص ٤٧٥ .

(٣) «تاريخ بغداد» ١٠/٤١٩ .

(٤) «التاريخ الكبير» ٥/٤٢٨ ، و«تاريخ بغداد» ١٠/٤١٩ . وذكر أبو نعيم في كتاب
«أخبار أصبهان» ٢/١٣٠ أنه توفي سنة اثني عشرة ومئتين .

(٥) قاله الخطيب في «تاريخ بغداد» ١٠/٤٢٠ .

• الوزراء والكتاب : ٢١٦ ، معجم المروزياتي : ٣٣ ، تاريخ بغداد ١٢/٢٠٣ ، معجم
الأدباء ١٦/١٢٧ - ١٣٢ ، وفيات الأعيان ٣/٤٧٥ - ٤٧٨ ، إعتاب الكتاب : ١١٦ ، أمراء
البيان : ١٩١ .

(٦) الموقع : هو الكتاب الذي يجيب على الرسائل ، وانظر بعض كتاباته في «وفيات
الأعيان» ٣/٤٧٥ - ٤٧٨ .

(٧) «تاريخ بغداد» ١٢/٢٠٣ ، و«وفيات الأعيان» ٣/٤٧٦ ، وذكرنا أن وفاته في موضع
يقال له : أُمَّة .

وَسَقَّ شَيْخٍ ، فَأَخَذْتُ مِنْهُ عَوْدًا ، فَلَا أَدْرِي تَخَلَّتْ بِهِ أَمْ رَمَيْتُ بِهِ ؟ فَأَنَا فِي جِصَابِهِ مِنْ سَنَةِ (١) .

قال سعيد بن حمدون ، والسلمي ، وأبو يعقوب القُرَّاب : تُوْفِيَ أَبُو سُلَيْمَانَ سَنَةَ خَمْسٍ عَشْرَةَ وَمِثْنِينَ . وقال أحمد بن أبي الحواري : مات سَنَةَ خَمْسٍ وَمِثْنِينَ (٢) .
ولنا :

٣٥ - أَبُو سُلَيْمَانَ الدَّارَانِي الْكَبِير * (ق)

عبد الرحمن بن سُلَيْمَانَ بن أَبِي الْجَوْنِ الْعَنْبِي الدَّمَشْقِيُّ ، مُحَدَّث رِجَال .

روى عن : ليث ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وابن أبي خالد ، والأعمش ، وعمر بن شراحيل الدَّارَانِي .

وعنه : إسماعيل بن عيَّاش من أقرانه ، ومحمد بن عائذ ، وأبو توبة الحلبي ، وصفوان بن صالح ، وهشام بن عمار ، وجماعة .

وَقَعَهُ دُحَيْم (٣) .

(١) ذكره ابن كثير في « البداية والنهاية » ٢٧٩/١٠ ونسبه إلى ابن عساكر ، وأورد الخبر ابن الكثير في « فوات الوفيات » ٢٦٦/٢ ، وفي « عيون التواريخ » ٧ / لوحة ١٨٩ .

(٢) « تاريخ بغداد » ٢٥٠/١٠ .
• التاريخ الكبير ٢٨٩/٥ ، الجرح والتعديل ٢٤٠/٥ ، الكامل لابن عدي ٣/ لوحة ٤٥٩ ، تهذيب الكمال لوحة ٧٩٣ ، تهذيب التهذيب ١/ ٢١٣/٢ ، الكاشف ١/ ١٦٦/٢ ، المعني في الضملاء ٣٨١/٢ ، ميزان الاعتدال ٥٦٧/٢ ، ٥٦٨ ، تهذيب التهذيب ١/ ١٨٨ ، ١٨٩ ، خلاصة تهذيب الكمال : ٢٢٨ .
(٣) « تهذيب الكمال » لوحة ٧٩٣ .

وقال أبو حاتم : لَا يَحْتَجُّ بِهِ (١) .
قُلْتُ : تُوْفِيَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَمِثْنَةَ .
روى له ابنُ ماجة حديثاً (٢) .

٣٦ - عَلِيَّةُ بِنْتُ الْهَمْدِي *

وأخت الرشيد ، الهاشمية العباسية ، أديبة ، شاعرة ، عارفة بالغناء والموسيقى ، رخيمة الصوت ، ذات عِفَّةٍ وتقوى ومناقب .
وأُمُّهَا أُمٌّ وَلَدَ ، اسْمُهَا مَكُونَةُ ، كانت جميلة ، بارعة الغناء ، اشترت بسنة ألف .

وكانت عَلِيَّةُ مِنْ مِزَاجٍ زَمَانِيَا ، وَأَطْرَفَ بَنَاتِ الْخُلَفَاءِ .

روى إبراهيم بن إسماعيل الكتَّابُ أَنَّهَا كَانَتْ لَا تَغْنِي إِلَّا زَمَنَ حَيْضِهَا ، فَإِذَا تَهَوَّزَتْ أَقْبَلَتْ عَلَى التَّلَاوَةِ وَالْعِلْمِ ، إِلَّا أَنْ يَدْعُوَهَا الْخَلِيفَةُ ، وَلَا تَقْبَلُ تَخَالُفَهُ (٣) .

وكانت تقول : لَا عُقْرَ لِي فَاحْشَةُ ارْتِكَبْتُهَا قَطُّ ، وَمَا أَقُولُ فِي شِعْرِي إِلَّا حَقًّا (٤) .

(١) « الجرح والتعديل » ٢٤٠/٥ ، ونُصِّ : دمشق يُكْتَبُ حَبِيْثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ .
(٢) برقم (٧٥٧) في المساجد : باب تطهير المساجد وتطهيرها ، من طريق هشام بن عمار ، عن عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون ، حدثنا محمد بن صالح المدني ، حدثنا مسلم بن أبي مريم ، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَخْرَجَ أَذَى مِنْ الْمَسْجِدِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ » . قال البوسيري في « زوائد ابن ماجة » ورقة ٥١ : هذا إسناده ضعيف ، مسلم هو ابن يسار لم يسمع من أبي سعيد ، ومحمد فيه لين .
• أشعار أولاد الخلفاء : ٥٥ - ٨٣ ، الأغاني ١٠ - ١٦٢/١٠ ، ١٨٥ ، البصائر والذخائر للتوحيدي : ٧٤ ، فوات الوفيات ٣/ ١٢٣ - ١٢٦ ، النجوم الزاهرة ٢/ ١٩١ ، شذرات الذهب ٣/ ١١١ ، الدر المنثور في طبقات ربات الخلو : ٣٤٩ ، ٣٥٠ .
(٣) « الأغاني » ١٠ / ١٦٣ .
(٤) « الأغاني » ١٠ / ١٦٣ .

فروى عن : صفوان بن عمرو ، وخريز بن عثمان ، وأبي بكر بن أبي مريم ، وشعيب بن أبي حمزة ، وسعيد بن عبد العزيز ، وعفيرة بن مَعْدَان ، وأَرْطَاة بن الْمُنْذِر ، وإسماعيل بن عِيَّاش ، ويزيد بن سعيد بن ذي غصوان ، وأبي مَهْدِيٍّ سعيد بن سنان ، وطائفة ، وما علمت له رحلة .

حدث عنه : أحمد ، وابن مَعِين ، ومحمد بن يحيى ، وعمرو بن منصور السَّامِيُّ ، وعبد الله بن فضالة ، وعمران بن بَكَّار ، وأبو محمد الدَّارِمِيُّ ، وأبو عبد الله البخاري ، وعثمان الدَّارِمِيُّ ، وأبو حاتم ، ومحمد ابن عوف ، وأبو زُرْعَةَ الدمشقي ، ومحمد بن إسماعيل الترمذِي ، وموسى ابن عيسى بن المُنْذِر ، وعلي بن محمد الحَكَّانِي ، وأحمد بن القُفْرَات ، وتخلق سواه .

قال أحمد بن حنبل : أما حديث أبي اليَمَان عن حريز وصفوان بن عمرو فصحيح^(١) ، ثم قال أحمد : هو يقول : أخبرنا شعيب ، واستحل ذلك بشيء عجيب ، كان أمر شعيب في الحديث عسيراً جداً ، وكان علي بن عباس سمع منه ، وذكر قصة لاهل - من أراها أنهم سألوه أن يأذن لهم في أن يرووا عنه ، فقال لهم : لا ترووا هذه الأحاديث عني - يعني شعيباً - قال أبو عبد الله : ثم كلّمه ، وحضّر ذلك أبو اليَمَان ، فقال لهم : ارووا تلك الأحاديث عني . قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : مُناوَلَةٌ^(٢) ؟ قال : لو كان مُناوَلَةٌ ، كان لم يعطيهم كتاباً ولا شيئاً ، إنما سمع هذا فقط ، فكان ولد شعيب يقول : إن أبا اليمان جاتني ، فأخذت كتب شعيب مني بعد ، وهو يقول :

(١) والجرح والتعليل ، ١٢٩/٣ ، وتهذيب الكمال ، لوحة ٣١٩ .
(٢) في الأصل : ومائة ، وهو خطأ .

أخبرنا ، فكانه استحل ذلك ، بأن سمع تنبيهاً يقولون : (أرووه عني)^(١)

قال إبراهيم بن دُيَازِل : سمعت أبا اليَمَان يقول : قال لي أحمد بن حنبل : كيف سمعت الكتب من شعيب ؟ قلت : قرأت عليه بعضه ، وبعضه قرأه علي ، وبعضه أجاز لي ، وبعضه مثاوله ، قال : فقال في كُله : أخبرنا شعيب^(٢) .

وقال ابن مَعِين : سألت أبا اليمان عن حديث شعيب بن أبي حمزة ، فقال : **إِنَّهُ هُوَ مُثَاوَلَةٌ** ، المُثَاوَلَةُ لم أخرجها إلى أحد^(٣) .

وروى أبو زُرْعَةَ النَّصْرِيُّ عن أبي اليَمَان قال : كان شعيب عسيراً في الحديث ، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة ، فقال : هذه كُتُبِي ، وقد صَحَّحْتُهَا ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهَا ، فليأخذها ، ومن أَرَادَ أَنْ يَغْرِضَ ، فليغْرِضَ ، ومن أَرَادَ أَنْ يَسْمَعَهَا مِنْ بَنِي ، فليسمعها ، فَإِنَّهُ قَدْ سَمِعَهَا مِنِّي^(٤) .

سعيد بن عمرو البرْدَعِيُّ ، عن أبي زُرْعَةَ الرَّازِي قال : لم يسمع أبو

(١) وتهذيب الكمال ، لوحة ٣١٩ ، وقال الحافظ في «مقدمة الفتح» : ٣٩٦ : الحكم ابن نافع أبو اليمان الحمصي صحيح على لفته ، اعتمده البخاري ، وروى عنه الكثير ، وروى له الباقون بواسطة ، تكلم بعضهم في سماعه من شعيب ، قيل : إنه مثاوله ، وقيل : إذن مجرد ، وقد قال الفضل بن غسان : سمعت يحيى بن معين يقول : سألت أبا اليمان عن حديث شعيب ، فقال : ليس هو مثاوله ، المثاوله لم أخرجها لأحد ، وبإيعاب أبو زُرْعَةَ الرَّازِي ، فقال : لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا حديثاً واحداً . قلت (القاتل ابن حجر) : إن صح ذلك ، فهو حجة في صحة الرواية بالإجازة ، إلا أنه كان يقول في جميع ذلك : «أخبرنا» ولا مشاحة في ذلك إن كان اصطلاحاً له .

(٢) وتهذيب الكمال ، لوحة ٣١٩ .
(٣) لورد المؤلف الخير في «ميزان الاعتدال» ، ٥٨١/١ .
(٤) «تاريخ دمشق» ، لأبي زُرْعَةَ ٤٣٤/١ و٧١٦/٢ .

الباب الخامس

في الشهادة وكتابة الشروط

٨٢

وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول : فيما جاء في القرآن - شرفه الله تعالى - من الأمر بذلك :

قلت : أمر الله عز وجل بالكتب والإشهاد في بيوع الآجال فقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوا) (١) ثم قال عز وجل : (وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِنْ قَوْمِكُمْ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَقِيلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) (٢).

وقال تعالى في بيوع النقد : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَافِظَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُقْسَرُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ) (٣) وكذلك أمر - عز وجل - بالإشهاد في الوصية فقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ صَرِفْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصْلَابُكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِنُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ) (٤) الآية .

وكذلك أمر - عز وجل - بالإشهاد على من ظهر رشده من البتاي حين دفع أموالهم إليهم فقال تعالى : (فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ) (٥).

وكذلك أمر - عز وجل - بالإشهاد في الطلاق والرجعة : فقال تعالى : (فَإِذَا بَلَغَنَّ الْأَجَلَ مِنْهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَأَرْقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ) (٦).

(١) سورة البقرة ٢٨٢

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سورة المائدة ١٠٦

(٥) سورة النساء ٦

(٦) سورة الطلاق ٢

فقد رضى ، ثم قال للرجل : هل عندك من شيء ؟ قال : لا والله ، قال : قم إلى النساء ، قال : فقام إليهن فلم يجد عندهن شيئاً ، فقال : ما تحفظ من القرآن ؟ قال : سورة البقرة أو التي تليها : قال : عليها عشرين آية وهي امرأتك . انتهى

وخرج أبو داود^(١) عن أبي هريرة أيضاً نحوه .

فائدة لغوية :

في « الصحاح » النكاح : الوطاء ، وقد يكون العقد ، تقول : نكحناها . ونكحت هي أي تزوجت . وهي ناكح في بني فلان أي ذات زوج منهم .
وفي « الديوان » نكح ينكح بفتح الكاف في الماضي وكسرها في الآتي .

(١) سنن أبي داود (باب التزويج على العسل) .

وقال اللخمي في « تبصرته » : أمر الله - عز وجل - بالإشهاد على الرجعة أو الفقرة أيها المختير ، فقصصت الشهادة على الطلاق ، لأن الرجعة لا تكون إلا عن طلاق فالإشهاد على الرجعة إشهاد على تقدم الطلاق . انتهى مقاله اللخمي .

واختلف العلماء - رضي الله عنهم - هل هذه الأوامر على الزوج أو على النديب ، وبينان ذلك في كتب التفسير والأحكام .

وأمر الله - عز وجل - بالإشهاد على الزنا ، فقال تعالى : (وَاللَّائِي يَلْمِزْنَ فَاسْتَحْذَرُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ)^(١) .

وكذلك أمر - عز وجل - فيما يدفع الحد عن القاذف فقال تعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)^(٢) .

الفصل الثاني : فيما كتب عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم :

في ذلك روى الترمذي^(٣) عن عبد الحميد بن وهب قال : قال لي العلاء بن خالد ٢٨٣ ابن حوزة : ألا أقرئك كتاباً كتبه لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم ؟ - قلت : بلى فأخرج لي كتاباً : هذا ما اشترى العلاء بن خالد بن حوزة من رسول الله ، اشترى منه عبداً أو أمة لاداء ولا غائلة ولا خيفة بيع المسلم المسلم .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب^(٤) .

وذكر أبو عمر بن عبد البر في « الاستيعاب »^(٥) بسنده عن الأصمعي عن عثمان [الشحام عن]^(٦) أبي رجاء العطاردي عن العلاء بن خالد قال : ألا أقرئك كتاباً كتبه لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم ؟ إذا كتبه مكتوب : « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما اشترى العلاء

ابن خالد من محمد رسول الله اشترى منه عبداً أو أمة - شك عثمان - ببيعة المسلم ، أو بيع المسلم المسلم لاداء ولا غائلة ولا خيفة .

وقال البخاري^(١) - رحمه الله تعالى - : ويُذكر عن العلاء بن خالد قال : كتب لي النبي - صلى الله عليه وسلم - : « هذا ما اشترى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من العلاء بن خالد بيع المسلم المسلم لاداء ولا خيفة ولا غائلة » .

قال القاضي أبو الفضل عياض في « المصارف » : قيل : هذا وهم ، وهو مقلوب ، وصوابه : هذا ما اشترى العلاء بن خالد من محمد رسول الله ؟ ذكره الترمذي^(٢) وابن الجارود ، والعلاء هو المشتري ..

قال القاضي : ولا يبعد صواب ما في الأم واتفاق مع المصنفات الآخر إذا جعلنا شري واشترى وبيع وابتاع بمعنى يستعملان في الوجهين جميعاً . انتهى

قلت : وإذا ثبت هذا كان حجة لمن يرى من المؤقتين تقديم الأشرف في الكتب بائعاً كان أو مشترياً .

فائدة لغوية :

في « المصارف » الخيفة بكسر الخاء : ما كان غير طيب الأصل وكل حرام خبيث ، قال الله تعالى : (وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ)^(٣) وقيل : الخيفة هنا : الريبة من الفجور .

وقوله : لا غائلة أي لا خديعة ولا حيلة ، قال الخطابي : الغائلة في البيع : كل ما أدى إلى تلف الحق ، وفسره قتادة في كتاب « البخاري » : الغائلة : الزنا والسرقة ، والإباق • والأشبه عندي : أن يكون تفسير قتادة راجعاً إلى الخيفة والغائلة معا .

(١) سورة النساء ١٥

(٢) سورة النور ٤

(٣) جامع الترمذي (أبواب البيوع) باب ما جاء في كتابة الشروط .

(٤) في الترمذي : « هذا حديث حسن غريب لا يروى إلا من حديث عباد بن ليث » ، وقد روى عنه هذا الحديث غير واحد من أهل الحديث .

(٥) الاستيعاب ٢ : ٢٤٥

(٦) التلخلة من الاستيعاب .

(١) الجامع الصحيح البخاري (كتاب البيوع) باب إذا بين البيعتين .. إلخ .

(٢) جامع الترمذي (أبواب البيوع) باب ما جاء في كتابة الشروط .

(٣) سورة الأعراف : ١٥٧

سيرة اعلام النبلاء

تصنيف

الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

المتوفى

١٣٧٤ - ٧٤٨ هـ

مققن نصرة ، ومققن أمانيه ، ومققن عليه

شعيب الأرنؤوط و حسين الأسد

مؤسسة الرسالة

بن عمر، حدثنا جرير، فذكره. ثم قال الحاكم: صحيح الإسناد، متصل في موضع الخلاف. قال الحافظ الضياء: أظن وعنه فيه زائدة وإلا فيكون من رواية محمد بن أبيه، قلت: رواه أحمد في «مسنده»^(١) عن يزيد، عن ابن إسحاق، فلم يزد على قوله: عن جده.

الدارقطني في «سننه» حدثنا أبو بكر التياجوري، حدثنا أحمد بن عبد الرحمن، حدثني عمي، حدثنا مخزوم بن بكير، عن أبيه، سمعت عمرو بن شعيب، يقول: سمعت شعيباً، يقول: سمعت عبد الله بن عمرو، يقول: سمعت رسول الله ﷺ: «في البيعتين بالخيار»^(٢).

أحمد: حدثنا عبد الرزاق، أنبأنا ابن جريج، قال: قال عمرو بن شعيب: عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، أن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا أَمْرًا بُكِّحَتْ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حَبَاءٍ قَبِلَ عَصْمَةُ النِّكَاحِ، فَبُورَ أَهْلُهَا»^(٣).

(١) ١٨٧٢، وأخرجه أبو داود (٣٨٩٣) في الطب: باب كيف الرقي من طريق حماد، والترمذي (٣٥٢٨) في الدعوات وابن السكيت ص ٢٣٩ من طريق إسحاق بن عمار، كلاهما عن عمدين إسحاق، عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده... ورجاله ثقات إلا أن فيه عتمة ابن إسحاق، لكن يشهد له حديث الوفاء المرسل ٩٥٠/٢، يفتق به. وقد حسنه الحافظ في «أمالي الأذكار» فيما نقله عنه ابن علان في «الفتوحات الربانية»

(٢) أخرجه الدارقطني ٥٠٨/٣، ونلفظه: وأما رجل ابتاع من رجل بعة، فإن كل واحد منهما بالخيار حتى يتفرقا من مكانها إلا أن تكون صفقة خيار، ولا يحل لأحد أن يفارق صاحبه مخافة ألا يقبله، وأخرجه أبو داود (٣٤٥٦) والنسائي ٢٥٧٧، ٢٥٢٢، والترمذي (١٢٤٧) من طريق الليث بن سعد، عن ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «التيايمان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله» وسنده حسن.

(٣) حوفي والمصنف (١٠٧٣٩) ورواه عنه أحمد في «السنن» ١٨٧٢، وأخرجه ابن ماجه (١٩٥٥) من طريق أبي خالد عن ابن جريج، وأخرجه النسائي ١٢٠٨، والبيهقي ٢٤٨٧ من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج، وابن جريج قد عمن ومودلس، وقوله: قبل عصمة النكاح، أي: قبل عقد النكاح، والعصمة: هي ما يعتصم به من عقد أو سب.

حريصة: حدثنا ابن وهب، أخبرني أسامة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، عن رسول الله ﷺ: «مَثَلُ الَّذِي يَشْتَرِي مَاءً وَهَبًا، كَمَثَلِ الْكَلْبِ بَقِيَّة»^(١).

وعندي عدة أحاديث سوى ما مر يقول: عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، فالمنطلق محمول على المتبذل المتبرع به الله، والله أعلم.

قال ابن عدي: هو في نفسه ثقة، إلا إذا روى عن أبيه، عن جده يكون مرسلًا، لأن جده عنده محمد بن عبد الله بن عمرو، ولا صحة له. قلت: الرجل لا يمتني بجده إلا جده الأعلى عبد الله رضي الله عنه، وقد جاء كذلك مصرحاً به في غير حديث، يقول: عن جده عبد الله، فهذا ليس بمرسل، وقد ثبت سماع شعيب والبيهق بن جده عبد الله بن عمرو، ومن معاوية، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم، وما علمنا بشعيب بأساً، ربي يتصا في خجر جده عبد الله، وسمع منه، وسافر معه، ولعله ولد في خلافة علي، أو قبل ذلك، ثم لم نجد صريحاً لعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده محمد بن عبد الله، عن النبي ﷺ، ولكن ورد نحو من عشرة أحاديث هيئتها عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، وبعضها عن عمرو، عن أبيه، عن جده عبد الله، وما أدري؛ هل حفظ شعيب شيئاً من أبيه أم لا؟ وأنا عارف بأنه لازم جده وسمع منه.

(١) سننه حسن وأخرجه أبو داود (٣٥٤٠) في البيوع: باب الرجوع في الهبة من طريق سليمان بن داود المري، عن ابن وهب، عن أسامة بن زيد أن عمرو بن شعيب حدثه عن أبيه... وقامه وفياكل قيته، فإذا استرد الواهب فليؤقت، فليعرف بما استرد، ثم ليدفع إليه ما وهب، وأخرجه أبو داود (٣٥٣٩) من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب، عن طائوس، عن ابن عمرو بن عباس بلطف «ومثل الذي يعطي العطية ثم يرجع فيها يأكل، فإذا أشبع، قام ثم عاد في قيته، وسنده قوي، وقال الترمذي (٢١٣٣) حسن صحيح، وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري ١٦٠/٥، ومسلم (١٦٢٢) بلطف «المائد في هبته كالمائد في قيته».

الجيزي^(١)، حدثنا أبو نعباس الأصم، حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «وَالْمُتَّيِّعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ بِالنِّفَاقِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ»^(٢).

أخرجه البخاري عن ابن يوسف، ومسلم عن يحيى بن يحيى، وأبو داود عن القطني، جميعاً عن مالك، وهو مُتَّسَلٌ في طريقنا الأول بالفقهاء إلى مُتَّهَاهُ.

وأخبرنا علياً أحمد بن هبة الله بن تاج الأمانة قراءة عن السُّوَيْدِ بن محمد الطوسي، أخبرنا هبة الله بن سهل، أخبرنا أبو عثمان سعيد بن محمد، أخبرنا زاهر بن أحمد الفقيه، أخبرنا إبراهيم بن عبد الصمد، حدثنا أبو مصعب الزهري، حدثنا مالك بن أنس، وأخبرنا به أبو محمد عبد الخالق بن عبد السلام بِتَعْلِيْقِ، أخبرنا عبد الرحمن بن إبراهيم، أخبرنا شُهَدَةُ بَيْتِ

(١) نسبة إلى الجيزة، ببلدة غربي فسطاط مصر.

(٢) إسناده صحيح، وهو في «مسند الشافعي» ١٦٢/٢ والموطأ ٦٧١/٢ في البيوع: باب بيع الخيار، والبخاري ٢٧٦/٤ في البيوع: باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، وباب كم يجوز الخيار، وباب إذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع، وباب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع، ومسلم (١٥٣١) في البيوع: باب ثبوت خيار المجلس للمبتاعين، وأبو داود (٣٤٥٤) في البيوع: باب في خيار المتبايعين. وأخرجه الترمذي (١٢٤٥) من طريق فضيل عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر، وأخرجه ابن ماجه (٢١٨١) من طريق الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر. وقوله: «إلا بيع الخيار» قال البغوي في «شرح السنة» ٤١/٨: معناه أن يقول أحدهما لصاحبه: اختر، فيقول: اخترت، فيكون هذا إلزاماً للبيع منهما، وإن كان المجلس قائماً، ويسقط خيارهما. وتأوله بعضهم على خيار الشرط، وقال: هذا استثناء يرجع إلى مفهوم مدة الخيار، معناه: كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا، فإذا تفرقا، لزم البيع إلا أن يتبايعا بشرط خيار ثلاثة أيام، ففي خيار الشرط بعد التفرق، واستبعد هذا التأويل، ورجح المعنى الأول لوروده مصرحاً به في روايته عند البخاري ٢٧٤/٤.

أحمد الكناشي، أخبرنا أحمد بن عبد القادر (ج) وأخبرنا سُفْرُ بن عبد الله بحلب، أخبرنا عبد الطيف بن يوسف، أخبرنا يحيى بن ثابت بن بُنْدَارِ البقال، أخبرنا أبي قالا: أخبرنا عثمان بن قُوسْتِ العلاف، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله البرزاني، حدثنا إسحاق بن الحسن الحربي، حدثنا عبد الله ابن مُسْلَمَةَ. أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «وَالْمُتَّيِّعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ»^(١).

وبه إلى القطني: قال مالك: وليس لهذا عندنا وجه معروف، ولا أمر معمول^(٢).

قلت: قد عمل جمهور الأئمة بمقتضاه، أولهم عبد الله بن عمر راوي الحديث، والله أعلم.

أخبرنا أبو المعالي أحمد بن إسحاق الهَمْدَانِي بِقِرَاءَتِي عليه، أخبرنا أبو البركات الحسن بن محمد سنة عشرين وست مئة، أخبرنا محمد بن خليل القيسي، وأخبرنا أبو جعفر محمد بن علي السُّلَمِي، وأحمد بن عبد الرحمن الصُّوْرِي قالا: أخبرنا أبو القاسم بن صُضْرَى، أخبرنا أبو القاسم الحسين بن الحسن الأسدي، وأبو يعلى حمزة بن علي العللي، وأخبرنا علي بن محمد

(١) إسناده صحيح.

(٢) يعني أن مالكاً لا يأخذ بهذا الحديث لأن عمل أهل المدينة على خلافه، وقد تعقب بأنه قال به ابن عمر، ثم سعيد بن المسيب، ثم الزهري، ثم ابن أبي ذئب، وهؤلاء من أكابر علماء أهل المدينة في أعصارهم، ولا يحفظ عن أحد من علماء المدينة في أعصارهم القول بخلاف غير ربيعة شيخ مالك. وابن عبد البر، وابن العربي - وهما من المالكية - يقولان: إنما لم يأخذ به مالك، لأن وقت التفرق غير معلوم، فأنشأ بيع الغرر كاللاسمة، وتعقب بأنه يقول بخيار الشرط، ولا يحده بوقت معين، وما ادعاه من الغرر مرجوه فيه، ويأن الغرر في خيار المجلس معلوم، لأن كلاً منهما يتمكن من إبطاء البيع أو فسخه بالقول أو الفعل فلا غرر.

قلت : كتب شيئاً لا يحصى عن العرب ، وكان ذا حفظٍ وذكاءٍ ولطيفٍ
عبارة ، فإذ .

وروي ثعلبٌ ، عن أحمد بن عمر النحوي^(١) قال : قدم الحسن بن
سهل ، فجمع أهل الأدب ، وحضرت ، ووقع الحسن على خمسين رُقعةً ،
وجرى ذكر الحُفَاط ، فذكرنا الزهري وقادة ، فقال الأصمعي : فإنا أعيدُ ما
وَقَعَ به الأمير على التوالي ، فأحضرت الرُقَاع ، فقال : صاحب الرقعة
الأولى كذا وكذا ، واسمه كذا وكذا ، ووقع له بكذا وكذا ، والرُقعة الثانية
كذا ، والثالثة ... حتى مرَّ على ثَنيِّ وأربعين رُقعةً ، فقال نصر بن علي
الجهضمي : أيُّها المرءُ أتيت على نفسك من العين^(٢) .

وقد روي نحوها من وجهٍ آخر ، وقال : حبك لا تقتل بالعين ،
وقال : يا غلامٍ احملْ معه خمسين ألفاً .

قال عمرو بن مرزوق : رأيت الأصمعي وسيبويه يتناظران ، فقال
يونس : الحق مع سيبويه ، وهذا يغلبه بلسانه^(٣) .

وروي عن الأصمعي أن الرشيد أجازه مرَّةً بمئة ألف^(٤) .

(١) هو أحمد بن عمر بن بكر النحوي ، ذكره القطفي في «إنباء الرواة» ٩٠/١ ، وقال :
نحوي مذكور متصدد للإقراء ، عاصر أبا عبيدة معمر بن النشئ التيمي ، والأصمعي ، ونصر بن
علي الجهضمي ، ووطي بساط الأمراء والكبراء والوزراء ، وروي عنه أبو العباس أحمد بن يحيى
ابن ثعلب وطيقة .

(٢) «تاريخ بغداد» ١٠/١٥٠ ، ١١٦ ، و«تهذيب الكمال» لرحمة ٨٦٢ ، و«وفيات
الأعيان» ١٧٣/٣ ، و«نزهة الألباء» ص ١٢١ ، و«إنباء الرواة» ٩٠/١ ، ٩١ .

(٣) «تاريخ بغداد» ١٠/١٧١ ، و«طبقات المفسرين» ٣٥٥/١ ، و«نزهة
الألباء» ص ١٢٢ .

(٤) «الخبر مطولاً في «تاريخ بغداد» ١٣/١٠١ .

ونصائيفُ الأصمعي ونواذره كثيرة ، وأكثرُ تَواليفه مُختَصِرة ، وقد
فُتِّدَ أكثرها^(١) .

قال خليفة^(٢) وأبو الغيث^(٣) : مات الأصمعي سنة خمس عشرة
ومئتين .

وقال محمد بن المُثَنَّى والبخاري : سنة ست عشرة^(٤) .

ويقال : عاش ثمانياً وستين سنة ، رحمه الله^(٥) .

٣٣ - عَمَرُوا بِنُ مَسْعُودَةٍ *

ابن سعد بن صُول ، العلامةُ البليغُ ، أبو الفضل ، ابنُ عمِّ إبراهيم
ابن العباس الصُولي الشاعر .

وكان مُؤَفِّعاً^(٦) بين يدي جعفر البرمكي ، وكان فصيحاً ، قويَّ المواءِ
في الإنشاء .

يقال : توفِّي سنة سبع عشرة ومئتين^(٧) . وقيل : سنة خمس عشرة .

(١) وقد ذكرها ابن النديم في «الفهرست» ص ٦١ .

(٢) في «تاريخه» ص ٤٧٥ .

(٣) «تاريخ بغداد» ١٠/٤١٩ .

(٤) «التاريخ الكبير» ٥/٤٢٨ ، و«تاريخ بغداد» ١٠/٤١٩ . وذكر أبو نعيم في كتاب
«أخبار أصبهان» ٢/١٣٠ أنه توفي سنة اثني عشرة ومئتين .

(٥) قاله الخطيب في «تاريخ بغداد» ١٠/٤٢٠ .

• الوزراء والكتاب : ٢١٦ ، معجم المروزياتي : ٣٣ ، تاريخ بغداد ١٢/٢٠٣ ، معجم
الأدياء ١٦/١٢٧ - ١٣٢ ، وفيات الأعيان ٣/٤٧٥ - ٤٧٨ ، إعتاب الكتاب : ١١٦ ، أمراء
البيان : ١٩١ .

(٦) الموقع : هو الكتاب الذي يجيب على الرسائل ، وانظر بعض كتاباته في «وفيات
الأعيان» ٣/٤٧٥ - ٤٧٨ .

(٧) «تاريخ بغداد» ١٢/٢٠٣ ، و«وفيات الأعيان» ٣/٤٧٦ ، وذكرنا أن وفاته في موضع
يقال له : أُمَّة .

وَسَقَّ شَيْخٍ ، فَأَخَذْتُ مِنْهُ عَوْدًا ، فَلَا أَدْرِي تَخَلَّتْ بِهِ أَمْ رَمَيْتُ بِهِ ؟ فَأَنَا فِي جِصَابِهِ مِنْ سَنَةِ (١) .

قال سعيد بن حمدون ، والسلمي ، وأبو يعقوب القُرَّاب : توفي أبو سُلَيْمَانَ سَنَةَ خَمْسٍ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ . وقال أحمد بن أبي الحواري : مات سَنَةَ خَمْسٍ وَمِائَتَيْنِ (٢) .
ولنا :

٣٥ - أبو سُلَيْمَانَ الدَّارَانِي الْكَبِير * (ق)

عبد الرحمن بن سُلَيْمَانَ بن أَبِي الْجَوْنِ الْعَنْبِي الدَّمَشْقِيُّ ، مُحَدَّث رِجَال .

روى عن : ليث ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وابن أبي خالد ، والأعمش ، وعمر بن شراحيل الدَّارَانِي .

وعنه : إسماعيل بن عِيَّاش من أقرانه ، ومحمد بن عائذ ، وأبو توبة الحلبي ، وصفوان بن صالح ، وهشام بن عمار ، وجماعة .

وَقَعَهُ دُحَيْم (٣) .

(١) ذكره ابن كثير في « البداية والنهاية » ٢٧٩/١٠ ونسبه إلى ابن عساكر ، وأورد الخبر ابن الكثير في « فوات الوفيات » ٢٦٦/٢ ، وفي « عيون التواريخ » ٧ / لوحة ١٨٩ .

(٢) « تاريخ بغداد » ٢٥٠/١٠ .
• التاريخ الكبير ٢٨٩/٥ ، الجرح والتعديل ٢٤٠/٥ ، الكامل لابن عدي ٣/لوحه ٤٥٩ ، تهذيب الكمال لوحه ٧٩٣ ، تهذيب التهذيب ١/٢١٣/٢ ، الكاشف ١/٢٦٦/٢ ، المعني في الضملاء ٣٨١/٢ ، ميزان الاعتدال ٥٦٧/٢ ، ٥٦٨ ، تهذيب التهذيب ١/١٨٨ ، ١٨٩ ، خلاصة تهذيب الكمال : ٢٢٨ .
(٣) « تهذيب الكمال » لوحه ٧٩٣ .

وقال أبو حاتم : لَا يَحْتَجُّ بِهِ (١) .
قُلْتُ : تَوَفِّي سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ .
روى له ابنُ مَاجَةَ حَدِيثًا (٢) .

٣٦ - عَلِيَّةُ بِنْتُ الْهَمْدِي *

وأخت الرشيد ، الهاشمية العباسية ، أديبة ، شاعرة ، عارفة بالغناء والموسيقى ، رخيمة الصوت ، ذات عِفَّةٍ وتقوى ومناقب .
وأُمُّهَا أُمُّ وَلَدٍ ، اسْمُهَا مَكْنُونَةٌ ، كانت جميلة ، بارعة الغناء ، اشترت بسنة ألف .

وكانت عَلِيَّةُ مِنْ مِزَاجٍ زَمَانِيَا ، وَأَطْرَفَ بَنَاتِ الْخُلَفَاءِ .

روى إبراهيم بن إسماعيل الكتَّابُ أَنَّهَا كَانَتْ لَا تَغْنِي إِلَّا زَمَنَ حَيْضِهَا ، فَإِذَا تَهَوَّزَتْ أَقْبَلَتْ عَلَى التَّلَاوَةِ وَالْعِلْمِ ، إِلَّا أَنْ يَدْعُوَهَا الْخَلِيفَةُ ، وَلَا تَقْبَلُ تَخَالِيفَهُ (٣) .

وكانت تقول : لَا عُقْرَ لِي فَاحْشَةُ ارْتِكَبْتُهَا قَطُّ ، وَمَا أَقُولُ فِي شِعْرِي إِلَّا حَقًّا (٤) .

(١) « الجرح والتعديل » ٢٤٠/٥ ، ونُصِّ : دمشق يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ .
(٢) برقم (٧٥٧) في المساجد : باب تطهير المساجد وتطهيرها ، من طريق هشام بن عمار ، عن عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون ، حدثنا محمد بن صالح المدني ، حدثنا مسلم بن أبي مريم ، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَخْرَجَ أَذَى مِنْ الْمَسْجِدِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ » . قال البوسيري في « زوائد ابن ماجة » ورقة ٥١ : هذا إسناده ضعيف ، مسلم هو ابن يسار لم يسمع من أبي سعيد ، ومحمد فيه لين .
• أشعار أولاد الخلفاء : ٥٥ - ٨٣ ، الأغاني ١٠٦٢/١٠ - ١٨٥ ، البصائر والذخائر للتوحيدي : ٧٤ ، فوات الوفيات ١٢٣/٣ - ١٢٦ ، النجوم الزاهرة ١٩١/٢ ، شذرات الذهب ١١١/٣ ، الدر المنثور في طبقات ربات الخلو : ٣٤٩ ، ٣٥٠ .
(٣) « الأغاني » ١٠٦٣/١٠ .
(٤) « الأغاني » ١٠٦٣/١٠ .

فروى عن : صفوان بن عمرو ، وخريز بن عثمان ، وأبي بكر بن أبي مريم ، وشعيب بن أبي حمزة ، وسعيد بن عبد العزيز ، وعفيرة بن ممدان ، وأزطاة بن المنذر ، وإسماعيل بن عياش ، ويزيد بن سعيد بن ذي غصون ، وأبي مهدي سعيد بن سنان ، وطائفة ، وما علمت له رحلة .

حدث عنه : أحمد ، وابن معين ، ومحمد بن يحيى ، وعمرو بن منصور السائي ، وعبد الله بن فضالة ، وعمران بن بكار ، وأبو محمد الدارمي ، وأبو عبد الله البخاري ، وعثمان الدارمي ، وأبو حاتم ، ومحمد ابن عوف ، وأبو زرعة الدمشقي ، ومحمد بن إسماعيل الترمذي ، وموسى ابن عيسى بن المنذر ، وعلي بن محمد الحكائي ، وأحمد بن القزويني ، وخلق سواهم .

قال أحمد بن حنبل : أما حديث أبي اليمان عن حريز وصفوان بن عمرو فصحيح^(١) ، ثم قال أحمد : هو يقول : أخبرنا شعيب ، واستحل ذلك بشيء عجيب ، كان أمر شعيب في الحديث غيراً جداً ، وكان علي بن عباس سمع منه ، وذكر قصة لاهل - من أراها أنهم سألوه أن يأذن لهم في أن يرووا عنه ، فقال لهم : لا ترووا هذه الأحاديث عني - يعني شعيباً - قال أبو عبد الله : ثم كلّمه ، وحضر ذلك أبو اليمان ، فقال لهم : ارووا تلك الأحاديث عني . قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : من أنشأ^(٢) ؟ قال : لو كان من أنشأ ، كان لم يعطهم كتاباً ولا شيئاً ، إنما سمع هذا فقط ، فكان ولد شعيب يقول : إن أبا اليمان جاتني ، فأخذت كتب شعيب مني بعد ، وهو يقول :

(١) والجرح والتعليل ، ١٢٩/٣ ، وتهذيب الكمال ، لوحة ٣١٩ .
(٢) في الأصل : ومائة ، وهو خطأ .

أخبرنا ، فكانه استحل ذلك ، بأن سمع تنبيهاً يقولون : (أرووه عني)^(١)

قال إبراهيم بن ذؤيب : سمعت أبا اليمان يقول : قال لي أحمد بن حنبل : كيف سمعت الكتب من شعيب ؟ قلت : قرأت عليه بعضه ، وبعضه قرأه علي ، وبعضه أجاز لي ، وبعضه مناوله ، قال : فقال في كله : أخبرنا شعيب^(٢) .

وقال ابن معين : سألت أبا اليمان عن حديث شعيب بن أبي حمزة ، فقال : إن هو مناوله ، المناولة لم يخرجها إلى أحد^(٣) .

وروى أبو زرعة النخعي عن أبي اليمان قال : كان شعيب غيراً في الحديث ، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة ، فقال : هذه كُتبي ، وقد صحتّها ، فمن أراد أن يأخذها ، فليأخذها ، ومن أراد أن يعرض ، فليعرض ، ومن أراد أن يسمعها من أبي ، فليسمعها ، فإنه قد سمعها مني^(٤) .

سعيد بن عمرو البردعي ، عن أبي زرعة الرازي قال : لم يسمع أبو

(١) وتهذيب الكمال ، لوحة ٣١٩ ، وقال الحافظ في «مقدمة الفتح» : ٣٩٦ : الحكم ابن نافع أبو اليمان الحمصي صحيح على لفته ، اعتمده البخاري ، وروى عنه الكثير ، وروى له الباقون بواسطة ، تكلم بعضهم في سماعه من شعيب ، قيل : إنه مناوله ، وقيل : إذن مجرد ، وقد قال الفضل بن غسان : سمعت يحيى بن معين يقول : سألت أبا اليمان عن حديث شعيب ، فقال : ليس هو مناوله ، المناولة لم يخرجها لأحد ، وبأن أبو زرعة الرازي ، فقال : لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا حديثاً واحداً . قلت (القاتل ابن حجر) : إن صح ذلك ، فهو حجة في صحة الرواية بالإجازة ، إلا أنه كان يقول في جميع ذلك : «أخبرنا» ولا مشاحة في ذلك إن كان اصطلاحاً له .

(٢) وتهذيب الكمال ، لوحة ٣١٩ .
(٣) لورد المؤلف الخير في «ميزان الاعتدال» ، ٥٨١/١ .
(٤) «تاريخ دمشق» ، لأبي زرعة ، ٤٣٤/١ و ٧١٦/٢ .

ومنصور بن المُعتمر، وسليمان الأعمش، وزيد بن أسلم، وأيوب السُّخْتَيَانِي، وزِيَاد بن عِلَافَة، ومحمد بن المُكَلِّد وطبقتهم.

وكان من أوعية العلم، مع الصدق والتحرّي، والورع والجلالة، وحسن التصنيف.

حدث عنه: أيوب، وأبو إسحاق، وعمر بن دينار، وطائفة من شيوخه، وسعيد بن أبي عروبة، والسُّنَيَّان: رابن المبارك، وزيد بن زُرَيْع، وعُندَر وابن عُثَيْبَة، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وهشام بن يوسف قاضي صنعاء، وأبو سفيان محمد بن حُمَيْد، ومروان بن معاوية، وربيع بن زيد، ومحمد بن عمر الواقدي، وعبد الرزاق بن قُطَيْب، ومحمد بن كثير الضُّعَيْنَان، ومحمد بن ثور، وخلق سواهم. وآخر أصحابه موتاً محمد بن كثير، بقي إلى آخر سنة ست عشرة ومِئتين.

قال أحمد بن ثابت، عن عبد الرزاق، عن معمر، قال: خرجت وأنا غلام إلى جنازة الحسن، وطلبت العلم سنة مات الحسن.

قال البخاري: وقال محمد بن كثير، عن معمر، قال: سمعت من قتادة وأنا ابن أربع عشرة سنة، فما شيء سمعت في تلك السنين إلا وكأنه مكتوب في صدري.

يعقوب بن شيبة: حدثني جعفر بن محمد، حدثنا ابن عائشة، حدثني عبد الواحد بن زياد، قلت لمعمر: كيف سمعت من ابن شهاب؟ قال: كنت مملوكاً لقوم من طاحية^(١)، فأرسلوني ببر أبيه، فقدمت المدينة، فنزلت

(١) طاحية: أبو بطن من الأزدي. انظر الاشتقاق: ٤٨٤، وجمهرة الأنساب: ٣٧١، ولسان العرب: طحا. وطاحية أيضاً: من مياه بني الحنظلة، كثيرة النخل بأرض القعاقع. (معجم البلدان).

داراً، فرأيت شيخاً والناس حوله يعرضون عليه العلم، فعرضت عليه معهم.

قال أبو أحمد الحاكم: روى عن معمر شعبة والثوري.

أحمد بن حنبل: حدثنا عبد الرزاق، قال معمر: حدث الزُّهْرِيُّ بالرُصَافَة فجعل يلقي عليّ.

وقال هشام بن يوسف: عرض معمر على هشام بن مَثَبَة هذه الأحاديث.

السَّائِي في الكنى: أنبأنا علي بن سعيد، سمعت أحمد يقول: **هنا** أجلاً إلى معمر إلا وجدت معمرًا أطلب للحديث منه، هو أول من رحل إلى اليمن.

حنبل: سمعت علياً يقول: نظرت في الأصول من الحديث، فإذا هي عند سنة ثمان مضي: من أهل المدينة الزُّهْرِيُّ، ومن أهل مكة عمرو بن دينار، ومن أهل البصرة قتادة، ويحيى بن أبي كثير، ومن أهل الكوفة أبو إسحاق والأعمش، ثم نظرت فإذا حديث هؤلاء الستة يصير إلى أحد عشر رجلاً: سعيد بن أبي عروبة، وحُمَاد بن سلمة، وشعبة، والثوري، وابن جُرَيْج، وأبي عوانة، ومالك، وابن عُثَيْبَة، وهُشَيْم، ومعمر بن راشد، والأوزاعي.

قال أبو حفص الفلاس: معمر من أصدق الناس. سمعت يزيد بن زُرَيْع، سمعت أيوب: قيل للطاعون: يقول: حدثني معمر، وقال ابن عُثَيْبَة: قال لي ابن أبي عروبة: رويتا عن معمر كم فترفتاه.

وقال الحميدي: قيل لابن عُثَيْبَة: أهدا الحديث مما حفظت عن معمر؟ قال: نعم. رحم الله أبا عروبة.

عبد الله بن جعفر الرُّفَيْ: حدثنا عُبَيْد الله بن عمرو، قال: كنت بالبصرة

ومنصور بن المُعتمر، وسليمان الأعمش، وزيد بن أسلم، وأيوب
السُّخْتَيَانِي، وزِيَاد بن عِلَافَة، ومحمد بن المُكَلِّد وطبقتهم.

وكان من أوعية العلم، مع الصدق والتحرّي، والورع والجلالة،
وحسن التصنيف.

حدث عنه: أيوب، وأبو إسحاق، وعمر بن دينار، وطائفة من شيوخه،
وسعيد بن أبي عروبة، والسُّنَيَان، رابن المبارك، وزيد بن زُرَيْع، وعُتْدَر
وابن عُثَيْبَة، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وهشام بن يوسف قاضي صنعاء،
وأبو سُفْيَان محمد بن حُمَيْد، ومروان بن معاوية، وربّاع بن زيد، ومحمد بن
عمر الواقدي، وعبد الرُّزَّاق بن قُفَّام، ومحمد بن كثير الضُّعْنَانِي، ومحمد بن
ثور، وخلق سواهم. وآخر أصحابه موتاً محمد بن كثير، بقي إلى آخر سنة
ست عشرة ومئتين.

قال أحمد بن ثابت، عن عبد الرُّزَّاق، عن معمر، قال: خرجت وأنا
غلام إلى جنازة الحسن، وطلبت العلم سنة مات الحسن.

قال البخاري: وقال محمد بن كثير، عن معمر، قال: سمعت من قتادة
وأنا ابن أربع عشرة سنة، فما شيء سمعت في تلك السنين إلا وكأنه مكتوب
في صدري.

يعقوب بن شيبة: حدثني جعفر بن محمد، حدثنا ابن عائشة، حدثني
عبد الواحد بن زياد، قلت لمعمر: كيف سمعت من ابن شهاب؟ قال: كنت
مملوكاً لقوم من طاحيّة^(١)، فأرسلوني ببرّ أبيه، فقدمت المدينة، فنزلت

(١) طاحية: أبو بطن من الأزده. انظر الاشتقاق: ٤٨٤، وجمهرة الأنساب: ٣٧١،
ولسان العرب: طحا. وطاحية أيضاً: من مياه بني الحنظلة، كثيرة النخل بأرض القماتع.
(معجم البلدان).

داراً، فرأيت شيخاً والناس حوله يعرضون عليه العلم، فعرضت عليه معهم.

قال أبو أحمد الحاكم: روى عن معمر شعبة والثوري.

أحمد بن حنبل: حدثنا عبد الرُّزَّاق، قال معمر: حدث الزُّهري بالبرصافة
فجعل يلقي عليّ.

وقال هشام بن يوسف: عرض معمر على هشام بن مَثَبَة هذه الأحاديث.

السائي في الكنى: أنبأنا علي بن سعيد، سمعت أحمد يقول: ~~نها~~
أجلأ إلى معمر إلا وجدت معمرأ أطلب للحديث منه، هو أول من رحل
إلى اليمن.

حنبل: سمعت علياً يقول: نظرت في الأصول من الحديث، فإذا هي
عند سنة ثمن مضي: من أهل المدينة الزُّهري، ومن أهل مكة عمرو بن
دينار، ومن أهل البصرة قتادة، ويحيى بن أبي كثير، ومن أهل الكوفة أبو
إسحاق والأعمش، ثم نظرت فإذا حديث هؤلاء الستة يصير إلى أحد عشر
رجلاً: سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وشعبة، والثوري، وابن
جُرَيْج، وأبي عوانة، ومالك، وابن عُثَيْبَة، وهُشَيْم، ومعمر بن راشد،
والأوزاعي.

قال أبو حفص الفلاس: معمر من أصدق الناس. سمعت يزيد بن
زُرَيْع، سمعت أيوب: قيل للطاعون: يقول: حدثني معمر، وقال ابن عُثَيْبَة:
قال لي ابن أبي عروبة: رويتا عن معمر كم فترفتاه.

وقال الحميدي: قيل لابن عُثَيْبَة: أهدأ الحديث مما حفظت عن معمر؟
قال: نعم. رحم الله أبا عروبة.

عبد الله بن جعفر الرقي: حدثنا عبيد الله بن عمرو، قال: كنت بالبصرة

روى أحمد بن زهير، عن يحيى بن معين قال: حمزة ثقة، وقال النسائي وغيره: ليس به بأس. وقال الساجي: صدوق، سقى الحفظ. وقيل: إن الأعمش رأى حمزة الزيات مقبلاً فقال: «وَيْشُرُ الْمُخْبِتِينَ» [الحج: ٣٤]. قد سقت أخبار الإمام حمزة في «طبقات القراء». وفي «التاريخ الكبير»^(١)، بأطول من هذا، وحديثه لا ينحط عن رتبة الحسن.

توفي سنة ثمان وخمسين ومئة، وله ثمان وسبعون سنة فيما بلغنا. والصحيح: وفاته في سنة ست وخمسين ومئة. رجمه الله، ظهر له نحو من ثمانين حديثاً، وكان من الأئمة العاملين.

٣٩ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَوْذَبٍ * (٤)

البلخي، ثم البصري، الإمام، العالم، أبو عبد الرحمن، نزيل بيت المقدس.

حدث عن: الحسن البصري، وابن سيرين، ومكحول، ومطر الوراق، وأبي التياح، وجماعة.

وعنه: ابن المبارك، وضمرة بن ربيعة، والوليد بن مزيد الغدري، وأيوب بن سويد، ومحمد بن كثير المصيصي، وعدة.

وثقه أحمد بن حنبل وغيره.

(١) ١٧٤/٦ - ١٧٥.

• التاريخ الكبير: ١١٨-١١٧/٥، التاريخ الصغير: ١٢٢/٢، الجرح والتعديل: ٨٢/٥-٨٣، حلية الأولياء: ١٢٩/٦-١٣٥، تاريخ ابن عساکر: خ: ٢٠٨/٩ ب، تهذيب الكمال: خ: ٦٩٣، تهذيب التهذيب: خ: ١٥٢/٢، تاريخ الإسلام: ٢١٠/٦، ميزان الاعتدال: ٤٤٠/٢، عبر الذهبي: ٢٢٥/١، تهذيب التهذيب: ٢٥٦-٢٥٥/٥، خلاصة تهذيب الكمال: ٢٠١، شذرات الذهب: ٢٤٠/١.

قال أبو عثيمين الشَّحَّاس: حدثنا كثير بن الوليد، قال: كنتُ إذا رأيتُ ابنَ شَوْذَبٍ، ذَكَرْتُ الملائكةَ.

وروى ضمرة عن ابن شَوْذَبٍ: سمعتُ مكحولاً يقول: لقد دُلَّ من لا سبيلَ له.

ونقل ضمرة أن معاش ابن شَوْذَبٍ كان من كُتُب غلمان له في السوق، وكان يقول: مُرَبِّي في سنةٍ بيتٍ وثلاثين.

قال أبو عامر العقدي: سمعتُ الثوري يقول: كان ابنُ شَوْذَبٍ عندنا، ونحنُ نعدُّه من ثقات مشايخنا. وقال يحيى بن معين: كان ثقة.

قال ابن عساکر: هو خُراساني، سكن البصرة، ثم انتقل إلى الشام، فسكن بيت المقدس.

قال ضمرة: توفي ابنُ شَوْذَبٍ في سنة ست وخمسين ومئة.

قلت: عاش سبعين سنة.

٤٠ - المَسْعُودِي * (٤)

الفقيه، العلامة، المحدث، عبد الرحمن^(١) بن عبد الله بن عتبة بن صاحب رسول الله ﷺ عبد الله بن مسعود الهذلي المسعودي الكوفي، أخو أبي العُميس.

• التاريخ الكبير: ٣١٤/٥، المعرفة والتاريخ: ١٤٨/١، ١٦٣/٢، الجرح والتعديل: ٢٥٢-٢٥٠/٥، تاريخ بغداد: ٢٢٢-٢١٨/١٠، الكامل لابن الأثير: ٥٠/٦، تهذيب الكمال: خ: ٧٩٩-٨٠٠، تهذيب التهذيب: خ: ٢١٦/٢، تاريخ الإسلام: ٢٢٤/٦، تذكرة الحفاظ: ١٩٧/١، ميزان الاعتدال: ٥٧٤-٥٧٥، تهذيب التهذيب: ٢١٠/٦-٢١٢، طبقات المدلسين: ١٣، طبقات الحفاظ: ٨٤، خلاصة تهذيب الكمال: ٢٣٠، شذرات الذهب: ٢٤٨/١.

(١) في الأصل: وأبو عبد الرحمن. وهو خطأ. انظر مصادر ترجمته.

حديث كثير ، ومن سمع منه في أول أمره أحسن حالا . وأما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط ، لكنه كان يقرأ عليه ما ليس من حديثه ، فسكت عليه . فقيل له في ذلك . فقال : وما ذنبي ؟ إنما يجيئون بكتاب يقرؤونه ويقولون ، ولو سألوني لخيرتهم أنه ليس من حديثي . . . إلى أن قال : ومات بمصر في نصف ربيع الأول سنة أربع وسبعين ومئة .

قال مسلم بن الحجاج : ابن لهيعة تركه وكيع ويحيى وابن مهدي .

وقال ابن يونس : مولده سنة سبع وتسعين . ورأته في ديوان حضرموت بمصر ، فبين دعي به سنة ست وعشرين ومئة في أربعين من العطاء .

قال ابن وهب : حديثه لو أن القرآن في إهاب ، ما مبته النار ما رفعه لنا ابن لهيعة في أول عمره قط^(١) .

وقال أبو حفص الثعلبي : من كتب عن ابن لهيعة قبل احتراق كتبه ، فهو أصح ، كابن المبارك ، والمثري^(٢) . وهو ضعيف الحديث .

وقال إسحاق بن عيسى : ما احترق أصوله ، إنما احترق بعض ما كان يقرأ منه . يريد ما نسخ منها .

(١) الضعفاء ، للعتيلي ١ / ٢٢٠ ، والحديث أخرجه أحمد ٤ / ٥١ ، والدارمي من طريق أبي سعيد ، حدثنا ابن لهيعة ، حدثنا شرح ، قال : سمعت عتبة بن عامر يقول : إن رسول الله ﷺ قال : « لو أن القرآن جعل في إهاب ، ثم ألقي في النار ما احترق » وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ / ١٥٨ ، ونسبه لأحمد ، وأبي يعلى ، والطبراني ، وأعله بابن لهيعة ، وأخرجه الدارمي ٢ / ٤٣٠ من طريق عبد الله بن يزيد ، عن ابن لهيعة ، عن شرح ، عن عتبة بن عامر . وعبد الله بن يزيد سمع من ابن لهيعة قبل أن يختلط ، فحديثه عنه قوي ، وفي الباب عن عصمة بن مالك عند الطبراني ، وفي سننه الفضل بن المختار ، وهو ضعيف ، قال ابن عدي : أحاديثه منكورة ، عانها لا يتابع عليها ، وعن سهل بن سعد عند الطبراني ، وفيه عبد الوهاب بن الضحاك ، وهو متروك ، وبعضهم اتهمه . والإهاب : الجلدة قال التوربشتي : ومعنى الحديث : لو قدر أن يكون القرآن في إهاب ما مسته النار ببركة مجاورته للقرآن ، فكيف يؤمن تولى حفظه ، والمواظبة عليه ، والمراد نار الله الموقدة المميزه بين الحق والباطل .

(٢) هو عبد الله بن يزيد .

ابن عدي^(١) : حدثت مريسي بن العباس ، حدثنا أبو حاتم ، سمعت سعيد بن أبي مريم يقول : ريت ابن لهيعة يعرض ناس عليه أحاديث من أحاديث العراقيين : منصور ، وأبي إسحاق ، وأبوعيش ، وغيرهم ، فأجازه لهم . فقلت : يا أبا عبد الرحمن ليست هذه من حديثك . قال : هي أحاديث مرت على مسامعي . ورواها ابن أبي حاتم عن أبيه .

وروى الفضل بن زياد ، عن أحمد بن حنبل . قال : من كتب عن ابن لهيعة قديماً فسماعه صحيح .

قلت : لأنه لم يكن بعد تساهل ، وكان أمره مضبوطاً ، فافسد نفسه .

وقال السائي : ليس بثقة .

وقال عبد الرحمن بن خراش : لا يكتب حديثه .

وقال أبو زرعة : لا يحتج به ، قيل : فسماع القدماء ؟ قال : أوله وآخره سراء . إلا أن ابن وهب وابن المبارك كانا يتبعان أصوله يكتبان منها .

عباس ، عن يحيى بن معين قال : ابن لهيعة لا يحتج به .

قال ابن عدي^(٢) : أحاديثه أحاديث حسان مع ما قد ضعفه ، فيكتب حديثه وقد حدث عنه مالك ، وشعبة ، والليث .

قال أحمد بن سعيد الدارمي : سمعت قتبية يقول : حضرت موت ابن لهيعة ، فسمعت الليث يقول : ما خلف بعده مثله .

محمد بن قدامة ، حدثنا زيد بن الحباب ، عن شعبة ، عن ابن لهيعة ، عن خالد بن أبي عمران ، عن القاسم ، وسالم ، في الأمة تصلني يذكركها العيش ؟ قال : تنفع ، وتمضي في صلاحها^(٣) . وفي «الموطأ» : بلغني عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع

(١) الكامل ، ٢١١ / ١ .

(٢) في الكامل ، ٢١١ / ٢ .

(٣) الكامل ، ٢١٢ / ٢ .

العربان»^(١). قالوا : هذا ما رواه عن عمرو سوى ابن لهيعة^(٢).

عبد الملك بن شعيب بن الليث ، حدثنا أبي ، حدثني الليث ، حدثني ابن لهيعة ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ أَصْبَحَ صَائِماً فَنَسِيَ ، فَكُلْ وَشَرِبْ ، فَإِنَّهُ أَطْعَمَهُ وَسَقَاهُ »^(٣).

قال أبو حاتم بن حبان البستي : كان من أصحابنا يقولون : سماع مَنْ سَمِعَ من ابن لهيعة قبل احتراق كتبه مثلُ العبدلة : ابن المبارك ، وابن وَهْب ، والمقرئ ، وعبد الله بن مسلمة الفعفي ، فسماعهم صحيح . ومن سَمِعَ بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء . وكان ابن لهيعة من الكتّابين

(١) «الموطأ» ٢/ ١٢٨ في البيوع : باب ما جاء في بيع العربان ، وأخرجه أبو داود (٣٥٢) في البيوع : باب في العربان ، وابن ماجه (٢١٩٢) في التجارات - باب بيع العربان ، وابن عدي في «الكامل» ٢/ ٢١٢ . والعربان : هو أن يشتري السلعة ، ويدفع إلى صاحبها شيئاً على أنه إن أمضى البيع ، حسب من الثمن ، وإن لم يمض البيع كان لصاحب السلعة ولم يرتجعه المشتري . يقال : أعرب في كذا ، وعرب ، وعربن وهو عربان ، وعربون ، قيل : سمي بذلك : لأن فيه إعراباً لعقد البيع ، أي : إصلاحاً وإزالة فساد لتلا يملكه غيره باثرائه ، وهو بيع باطل عند الفقهاء لما فيه من الشرط والغرر : «النهاية» .

(٢) في «تنوير الحوالك» ٢/ ١١٨ : قال ابن عبد البر : تكلم الناس في الثقة عنده (أي عند مالك) في هذا الموضع (فإن سنده فيه مالك عن الثقة عن عمرو بن شعيب) وأشبه ما قيل فيه أنه أخذه عن الزهري ، عن ابن لهيعة ، أو عن ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، لأن ابن لهيعة سمعه من عمرو بن شعيب ، وسمعه منه ابن وهب وغيره .

(٣) ذكره ابن عدي في «الكامل» ٢/ ٢١٢ ، وقد صح الحديث من طريق آخر ، فأخرجه البخاري ٤/ ١٣٤ ، ١٣٥ بشرح «الفتح» في الصوم : باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً ، ومسلم (١١٥٥) في الصوم : باب أكل الناسي وشربه لا يفطر من طريق هشام الدستوائي ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَكُلْ أَوْ شَرِبْ فَلَيْسَ بِهِ إِثْمٌ ، فَإِذَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ » ، وأخرج الدارقطني : ص ٢٣٧ ، والحاكم ١/ ٤٣٠ ، والبيهقي ٤/ ٢٢٩ من حديث محمد بن عبد الله الأنصاري ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « مَنْ أَفْطَرَ فِي رِيضَانٍ نَاسِئاً فَلَا قَسَمَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ » وسنده حسن ، وصححه ابن حبان (٩٠٦) .

للحديث ، والجماعين للعلم ، والرحالين فيه . ولقد حدثني شكر^(١) ، حدثنا يوسف بن مسلم ، عن بشر بن المنذر ، قال : كان ابن لهيعة يكتسب أبا خريظة . كانت له خريظة معلقة في عنقه ، فكان يدور بمصر ، فكلما قدم قريظاً كان يدور عليهم ، فكان إذا رأى شيخاً سأل : مَنْ لقيت ؟ وعَمَنْ كتبت ؟ فإن وجد عنده شيئاً كتب عنه ، فلذلك كان يكتسب أبا خريظة^(٢).

قال ابن حبان : قد سبوت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه . فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً ، وما لا أصل له في رواية المتقدمين كثيراً ، فرجعت إلى الاعتبار فرأيت أنه كان يكتسب عن أقوام ضعفي ، عن أقوام آحاد هزئت ، فألحق تلك الموضوعات به^(٣).

وقال يحيى النخعي : قال لي بشر بن السري : لو رأيت ابن لهيعة لم تحيل عنه حرفاً^(٤).

وقال نعيم بن حماد : سمعت يحيى بن حسان يقول : جاء قوم ومعهم جزء . فقالوا : سمعناه من ابن لهيعة ، فنظرت فيه ، فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة ، فقلت : أي شيء هذا ؟ قال : إنما أصنع بهم ، يجيئون بكتاب ، فيقولون : هذا من حديثك ، فأحدثهم به^(٥).

ابن حبان : حدثنا أبو يعلى ، حدثنا كامل بن طلحة ، حدثنا ابن لهيعة ، حدثني حفي بن عبد الله ، عن أبي عبد الرحمن الحبلي ، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال في مرضه : « ادْعُوا لِي أَخِي ، فدُعِيَ له أبو بكر ،

(١) هو الحافظ الثقة الرجال أبو عبد الرحمن محمد بن المنذر الهروي ، المتوفى سنة ٣٠٣ هـ ، مترجم في «تذكرة الحفاظ» ص ٧٤٨ ، ٧٤٩ .

(٢) كتاب «المجروحين والضعفاء» ٢/ ١١ ، ١٢ .

(٣) كتاب «المجروحين والضعفاء» ٢/ ١٢ ، والتدليس : أن يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه ، أو عن عاصره ولم يلقه موطئاً أنه سمعه منه .

(٤) كتاب «المجروحين والضعفاء» ٢/ ١٣ .

(٥) كتاب «المجروحين والضعفاء» ٢/ ١٣ .

وفاطمة بنت إبراهيم البطاحية، وهديّة بنت عبد الحميد^(١)، قالوا: أنبأنا الحسين بن أبي بكر اليماني، وأنبأنا علي بن محمد الثقفي، ومحمد بن هبة الله الحاجب، ونصر الله بن محمد، وأحمد بن العباد، وعلي بن أحمد، وأحمد بن محمد بن المجاهد، وعلي بن محمد الملقب، وأحمد بن رسلان وعمر بن محمد المذهب، وأحمد بن عبد الرحمن، وعبد الدائم بن أحمد الزوّان، وعبد الحميد بن أحمد، ومحمد بن علي بن فضل، وأحمد بن عبد الله البزيني، ومحمد بن قايماز الدقيقي، وهديّة بنت علي^(٢)، قالوا: أنبأنا الحسين بن أبي بكر وعبد الله بن عمر، قالوا سَمِعَهُمْ: أنبأنا عبد الأول بن عيسى، أنبأنا محمد بن عبد العزيز الفارسي سنة تسع وستين وأربع مئة، أنبأنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي شريح الأنصاري، أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي، حدثنا العلاء بن موسى إملاء سنة سبع وعشرين ومئتين، حدثنا ليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ أنه قام، فقال: «لَا يَحْلِبُنْ أَحَدُكُمْ مَائِيَّةَ أَحَدٍ بَغَيْرِ إِذْنِهِ، أَيْجِبْ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتِيَ مَشْرَبَهُ فَتَكْسِرَ بَابَ خِزَانَتِهِ، فَيَنْتَقِلَ دَعَامَهُ، وَإِنَّمَا تَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَانِهِمْ، فَلَا يَحْلِبُنْ أَحَدٌ مَائِيَّةَ أُخْرَى بَغَيْرِ إِذْنِهِ». أخرجه مسلم^(٣) عن محمد بن رافع، عن ليث.

محمد بن يوسف الزبيدي: حدثنا أبو فرقة، عن موسى بن عتبة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: «لَا تَبَاعُ الثَّمَرَةُ حَتَّى يَبْدُو صِلَاحُهَا»^(٤).

(١) توفيت سنة (٦٩٩) انظر العبر ٥٠٧/٥، وشذرات الذهب ٥٤/٥.
(٢) قال ابن العماد في الشذرات، ٣١/٦: وفي سنة اثني عشرة وسبع مئة توفيت المغيرة أم محمد هدية بنت علي بن عسكر الهراس، ولها ست وثمانون سنة. تروي عن ابن الزبيدي حضوراً، وعن ابن اللثي، والهمداني وغيرهم. وكانت فقيرة سالحة فتوة متعبدة سمرًا قابلة. توفيت بالقدس في جمادى الأولى. قال الذهبي.
(٣) رقم (١٧٢٦).

(٤) هو في الموطأ ٢/٦١٨ في البيوع: باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، من طريق نافع، عن ابن عمر، ومن طريق مالك أخرجه البخاري ٣٣٠/٤ في=

أخبرنا علي بن تيمية، أخبرنا عبد اللطيف بن يوسف، وأخبرنا الأبرقوهي، أخبرنا بن تيمية الخطيب قالا: أخبرنا ابن أبي شيبة، أخبرنا علي بن محمد، أخبرنا أبو عمر بن مهدي، أخبرنا محمد بن مخلد، حدثنا الرّمادي، حدثنا عبد الرزاق، أنبأنا ابن جريج، عن سفيان الثوري، عن مالك، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن ابن المسيب، أن عمر، وعثمان قضيا في البسطة وهي السّمحاق بنصف ما في البسطة. قال عبد الرزاق: ثم قايّم علينا سفيان، فسألناه، فحدثنا به عن مالك، ثم نقيت ما بيننا، فقلت: إن سفيان حدثنا عنك، عن ابن قسيط، عن ابن المسيب، أن عمر وعثمان قضيا في البسطة، بنصف البسطة، فقال: صدق حديثه به. قلت: حدثني. قال: ما أحدث به اليوم^(١).

أخبرنا أحمد بن عبد المثلّم، أخبرنا محمد بن سعيد، وأخبرنا علي بن محمد، وجماعة، قالوا أخبرنا الحسين بن المبارك، قالا: أخبرنا أبو زرعة أخبرنا محمد بن أحمد السّكّوني، أخبرنا أبو بكر الحيري، ... ثنا أبو العباس الأصم، حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا الشافعي، حدثنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن سفيان، عن مالك، نحوه.

البيوع: باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، وباب بيع المزينة، ومسلم (١٥٢٤) في البيوع: باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها.

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٣٤٥)، وقال: قلت لمالك: إن الثوري أخبرنا عنك عن يزيد بن قسيط عن ابن المسيب أن عمر وعثمان ... فقال لي: قد حدثه به، فقلت: فحدثني به، فأبى، وقال: العمل عندنا على غير ذلك، وليس الرجل عندنا هناك، يعني (يزيد بن قسيط)، وأخرجه البيهقي ٨٣/٨ من طريق عبد الرزاق ... ورد الطحاوي عليه قوله يعني بن قسيط، وأثبت أن المراد غيره، راجع الجوهري ٨/٨٢.

والمطاة، والمطاء، والمطامن الشجاع: السمحاق أو القشر الرقيق بين لحم الرأس وعظمه وكل قشرة رقيقة فهي سمحاق.

والمروضة: هي الشجة التي تبدي وضّح العظم.

(٢) نسبة إلى ساوة مدينة بين الري وهمدان.

يروض ، ولم يُحدثني .

قلت : نعمُ بالله من هذه الأخلاق . صدق أبو سعيد بن يونس حيث يقول : لم يكن له آفة غير الكِبَرِ ، فلو قُلب في عدالته بذلك ، فإنه إنَّمْ كبير .

أخبرنا أبو المعالي أحمد بن إسحاق بن محمد بن المؤيد ، أخبرنا المبارك بن أبي الجود ، أخبرنا أحمد بن أبي غالب الزاهد ، أخبرنا عبد العزيز بن علي ، أخبرنا محمد بن عبد الرحمن المُخلص ، حدثنا أبو بكر عبد الله بن سليمان ، حدثنا أبو جعفر أحمد بن صالح المصري ، حدثنا ابن أبي فديك ، حدثني ابن أبي ذئب ، عن المَقْبَرِي ، عن أبي هريرة قال : قلت : يا رسول الله ، إني أسمع منك حديثاً كثيراً ، فأنساه . قال : « البُسط رداءك » ، فَبَسَطْتُهُ ، فَعَرَفَ بِهِ ، ثم قال : « وَصَمُّهُ ، فَصَمَمْتُهُ ، فَمَا نَدَيْتُ حديثاً بَعْدُ .

رواه البخاري^(١) ، عن الثقة ، عن ابن أبي فديك .

وه : حدثنا أحمد بن صالح ، حدثنا ابن أبي فديك ، قال : أخبرني ابن أبي ذئب ، عن شُرَجِيل ، عن أبي سعيد الخدري : أن رسول الله ﷺ قال : « لَأَنْ يَصْلُقَ الرَّجُلُ فِي حَيَاتِهِ بِإِذْنِهِمْ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَصَلَّقَ بِمَجَنَّةٍ دِينَارٍ عِنْدَ مَوْتِهِ » .

أخرجه أبو داود^(٢) عن أحمد ، فوافقه بعلو .

(١) ٤٦٦/٦ في آخر علامات النبوة في الإسلام ، وقد رواه البخاري من غير هذا الطريق في مواضع متعددة من « صحيحه » انظر رقم (١١٨) و(١١٩) و(٢٠٤٧) و(٢٣٥٠) و(٢٣٥٤) من الطبعة السلفية . وقد تقدم تخريجه في الجزء الثاني ص ٥٩٥ من هذا الكتاب في ترجمة أبي هريرة .

(٢) رقم (٢٨٦٦) في الوصايا : باب ما جاء في كراهية الإضرار في الوصية ، وشرجيل -

فأما حديث بيع الثمار ، فبأنه علي بن أحمد ، أخبرنا عمر ابن محمد ، أخبرنا أبو غالب بن البشاء ، أخبرنا أبو جعفر بن المُشَلِّم ، أخبرنا أبو طاهر المُخلص ، حدثنا عبد الله بن أبي داود ، حدثنا أحمد ، حدثنا عُثَيْمَةُ ، حدثنا يونس بن يزيد ، قال : سألت أبا الزناد عن بيع الثمر قبل أن يَبْدُو صلاحه ، وما يذكر في ذلك ، فقال : كان عروة بن الزبير ، يُحدث عن سهل بن أبي حنيفة ، عن زيد بن ثابت ، قال : كان الناس يتبايعون الثمار ، فإذا جَدَّ الثَّاس^(١) ، وَخَصَّرَ تَقَاضِيَهُمْ ، قال المُتَبَاعُ : إنه أصاب الثمار الدَّمان ، وأصابه قُشَام ، وأصابه مُرَاض ، عَاهَات^(٢) يحتجون بها . فقال رسول الله ﷺ : « فإِذَا لَا [فلا] يتبايعوا الثَّامَرُ حَتَّى يَبْدُو صلاحها » كالمَشْوَرَةِ^(٣) يُشِيرُ بِهَا بِكَثْرَةِ خُصْرَمَتِهِمْ . قال ابن أبي داود : إني شاك ، لا أدري سمعت هذه الكلمة من قول أحمد ، وعوفي كتابي مُجَاوِز عليه . وأخرجه أبو داود^(٤) عن أحمد بن صالح .

هو ابن سعد الأنصاري الخطمي مولاهم المدني - قال الحافظ في « التقریب » : صدوق اختلط بآخره ومع ذلك فقد أخرج حديثه هذا ابن حبان في « صحيحه » (٨٢١) وبإني رجاله ثقات . وفي المتن عليه من حديث أبي هريرة مرفوعاً « أفضل الصدقة أن تصدق وأنت صحيح شحيح تأمل الغنى ، ونخس الفقر ، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ولفلان كذا ، وقد كان لفلان » .

(١) أي : قطعوا ثمارهم ، والجداد : صرام النخل ، وهو قطع ثمرتها وأخذها من الشجر .

(٢) الدَّمان - ضبطه أبو عبيد بن جراح الدال وتخفيف الميم ، وضبطه الخطابي بضم أوله . قال عباس : وهما صحيان - فساد الثمر وعفنه قبل إدراكه حتى يسود ، من الدَّمان وهو السرقين . والقُشَام بالضم وتخفيف الشين : أن يتفقس ثمر النخل قبل أن يصير بلحاً . والمُراض ، بالضم : داء يقع في الثمرة فتهلك .

(٣) بضم الشين وسكون الواو ، وسكون الشين وفتح الواو ، لفلان ، قال الفراء : المشْوَرَةُ أصلها مَشْوَرَةٌ ، ثم نقلت إلى مشورة لحنها .

(٤) رقم (٣٣٧٢) في البيوع : باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، وأخرجه البخاري

هذا حديث صحيح غريب فرد على شرط الشيخين ، وانفرد مسلم به . ورواه أيضاً أبو عيسى في «جامعه» ، كلاهما عن أبي محمد الدارمي ، فوقع موافقةً بعلو .

وقد كان الدارمي يُقصد في رواية هذا الحديث لتفرده به . قال : فكان يُدعى عليُّ الباب وأنا ببغداد ، فأقول : مَنْ ذا ؟ فيقال : يحيى بن حسان : «بِعَمِّ الْإِذَامُ الْخَلَّ» .

وبهذا الإسناد عن عائشة ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : «لَا يَجُوعُ أَهْلُ بَيْتِ عَنَدَهُمُ النَّعْمُ»^(١) . أخرجه مسلم ، والترمذي ، جميعاً عن الدارمي ، وبه إلى الدارمي من سوى ابن الجبوي .

أخبرنا أبو نُعَيْمٍ ، حدثنا سفيان ، عن أيوب ، وإسماعيل بن أمية ، وعبيد الله ، وموسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْنٍ بَيْتَهُ ثَلَاثَةَ ذَرَاهِمَ^(٢) . رواه مسلم عن الدارمي .

= حديث جابر بن عبد الله مسلم (٢٠٥٢) وأبو داود (٣٨٢٠) و (٣٨٢١) ، والترمذي (١٨٣٩) و (١٨٤٢) ، والنسائي ١٤ / ٧ ، وابن ماجه (٣٣١٧) والدارمي ١٠١ / ٢ ، وأحمد ٣٠١ / ٣ ، ٣٠٤ و ٣٥٣ و ٣٦٤ و ٣٧١ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٤٠٠ .

(١) أخرجه مسلم (٢٠٤٦) في الأثرية : باب في ادخار التمر ونحوه من الأقوات للرجال ؛ والترمذي (١٨١٦) في الأطنمة : باب ما جاء في استحباب التمر ، وهو في سنن الدارمي ٢ / ١٠٤ ، وأخرجه أبو داود (٣٨٣١) من طريق الوليد بن عتبة ، حدثنا مروان بن محمد ، حدثنا سليمان بن بلال بهذا الإسناد .

(٢) أخرجه مسلم (١٦٨٦) في الحدود : باب حد السرقة ونصايه ، وهو في سنن الدارمي ٢ / ١٧٣ ، وأخرجه مالك ٢ / ٨٣١ في الحدود : باب ما يجب فيه القطع ، ومن طريقه البخاري ١٢ / ٩٣ ، ٩٤ في الحدود : باب حد السرقة ونصايها ، وأبو داود (٤٣٨٥) والنسائي ٨ / ٧٦ في السارق : باب القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده عن نافع عن ابن عمر ، وأخرجه الترمذي (١٤٤٦) من طريق قتيبة ، عن النيث ، عن نافع ، عن ابن عمر .

وبه : أخبرنا أبو علي الحنفي ، حدثنا مالك ، عن أبي الزبير ، أَنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ ، أخبره ، أَنَّ مَعَاذَ بْنَ جَبْرِ ، أخبره ، قَالَ : أَخْرَجَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَمَ غَزْوَةِ تَبُوكَ ، فَكَانَ يَجْمَعُ السَّلَافَ . يُصَلِّي الْقُبُورَ وَالْقُبُورَ جَمِيعاً . ثُمَّ دَخَلَ ، ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَصَلَّى الْقُبُورَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعاً^(١) . مسلم عن الدارمي .

أخبرنا عُمر بن محمد ، وسليمان بن قدامة ، وأحمد بن مكتم ، ومحمد بن عبد الغني الذهبي ، ومحمد بن حمزة ، وسنقر الزيني ، وعبد العاني بن عبد الملك ، ومحمود بن يوسف ، وعبد الحميد بن أحمد ، وإسماعيل بن يوسف ، وعبد الأحد التيمي ، وإبراهيم بن صدقة ، وأحمد ابن محمد الحافظ ، وأحمد بن نعمة ، وحسن بن علي ، وهذيفة بنت علي : وعيسى بن أبي محمد ، وعبد الرحمن بن غنبل الخطيب ، قالوا : أخبرنا أبو الْمُتَنَجِّ عُبْدُ اللَّهِ بن عُمر ، أخبرنا أبو الوقت السَّجَزِيُّ ، أخبرنا أبو الحسن الداودي ، أخبرنا أبو محمد بن حَمَوَيْه ، أخبرنا عيسى بن عمر ، حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن ، أخبرنا يزيد بن هارون ، أخبرنا حميد ، عن أنس : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لعبد الرحمن بن عوف ، وراى عليه أثراً من صُفْرَةٍ : «مَهْمِيمٌ ؟» قال : تَزَوَّجْتُ . قال : «وَأَوَّلِمُ وَلَوْ بِشَاةٍ» . أخرجه البخاري^(٢) وغيره .

(١) أخرجه مسلم (٧٠٦) في صلاة المسافرين : باب الجمع بين الصلاتين في الحضر ، وهو في سنن الدارمي ٢ / ٣٥٦ ، وأخرجه مالك ١ / ١٤٣ ، ١٤٤ ، في قصر الصلاة : باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر ، وأبو داود (١٢٠٦) ، والترمذي (٥٥٣) والنسائي ١ / ٢٨٥ .

(٢) ١٠١ / ٩ في النكاح : باب قول الرجل لآخيه : انظرأي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها ، وباب قول الله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتَهُنَّ نَحْلَةً﴾ ، وباب الصغرة للمتزوج ، وباب كيف يدعى للمتزوج ، وباب الوليمة ولو بشاة ، وأخرجه مسلم (١٤٢٧) في النكاح : باب =

النيسابوري ، محدث خراسان في زمانه .

وُلد بعد السبعين ومئة .

رأى سُفْيَان بن عُيَيْنَةَ ، وما أدري لِمَ لَمْ يسمع منه .

وسمع عبد الله بن نُمَيْر ، وأساطب بن محمد ، ومالك بن سَعِيد^(١) ، ويعقوب بن إبراهيم ، وهب بن جرير ، وعبد الرزاق ، ويعلى بن عُبَيْد ، وأنس بن عِيَّاض اللبِّي ، وعبد الله بن ميمون القَدَّاح ، وأبا أسامة ، ومحمد بن بشر ، وابن أبي قُذَيْك ، ومروان بن محمد الطَّاطِرِي ، وخلقا سواهم بالحجاز . واليمن والشَّام والكوفة والبصرة ، وخراسان . وجمع وصنف .

حدث عنه : رفيقه محمد بن رافع ، ومحمد بن يحيى ، وقد سمع منه شيخه يحيى بن يحيى التيمي . وحدث عنه النسائي ، وابن ماجه ، وأبو حاتم ، وأبو زُرْعَةَ ، وموسى بن هارون ، وإبراهيم بن أبي طالب ، وابن خزيمة ، ومحمد بن عبد الوهاب الفراء ، وأبو حامد بن الشَّرْقِي^(٢) ، وخلقا خاتمهم محمد بن الحسين القطان . ومن قيل روى عنه أبو محمد الدارمي ، والبخاري ، ومسلم . وهو ثقة بلا تردُّد ، غاية ما نقموا عليه ذاك

= العمر ٢٦٢/٢ ، تاريخ ابن كثير ٣٦١/١١ ، تهذيب التهذيب ١١/١ ، ١٣ ، لسان الميزان ١٣٦/١ ، طبقات الحفاظ : ٢٤٠ ، خلاصة تهذيب الكمال : ٣ ، شذرات الذهب ٢٤٦/٢ ، ١٤٧

(١) بإهمال السين ، وبالتصغير .

(٢) الشرقي ، يفتح الشين المجمة ، وسكون الراء ، وفي آخرها القاف : هذه النسبة إلى موضعين : أحدهما الشرقية ببغداد ، وهي محلة من محال بغداد على الجانب الغربي من دجلة . والثاني إلى موضع شرقي نيسابور وإلى نسب أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن بن الشرقي الحافظ توفي سنة ٣٢٥ انظر وتاريخ بغداد ٤٢٦/٤ . والأنساب ٣١٦/٧ .

الحديث في فضل علي رضي الله عنه^(١) ، ولا ذنب له فيه .

قال النسائي والندارقي : لا بأس به .

وقال أبو حاتم وصالح بن محمد : صدوق^(٢) .

وقال ابن عدي : أبو الأَزهَر هذا كتب الحديث ، فأكثر ، ومن أكثر لا بد من أن يقع في حديثه الواحد والاثنان والعشرة مما يُنكر .

وسمعتُ أبا حامد بن الشرقي يقول : قيل لي : لِمَ لَمْ ترحل إلى العراق ؟ فقلت : وما أصنع بالعراق ؟ وعندي من بنادره^(٣) الحديث ثلاثة : الذهلي ، وأبو الأَزهَر ، وأحمد بن يوسف السلمي^(٤) .

وقال ابن الشرقي : سمعتُ أبا الأَزهَر يقول : كتب عني يحيى بن يحيى .

وقال مكِّي بن عُبْدَان : سألتُ مسلماً عن أبي الأَزهَر ، فقال : اكتب عنه .

(١) قال مُغْنِطَاي في - الإكمال ، ورقة ٦ : وفي كتاب «الإرشاد» للخليلي : قال يحيى بن معين له لما حدث بحديث : «أنت سيد» : فقد جئت بظامه ، فقال له : حديثه عبد الرزاق ... قال الخليلي : ولا يسقط أبو الأَزهَر بهذا ، يعني برواية هذا الحديث ، وفي «ميزان» المؤلف ٨٢/١ : روى هذا الحديث محمد بن حمدون النيسابوري ، عن محمد بن علي بن سفیان النجار ، عن عبد الرزاق ، فبَرى أبو الأَزهَر من عهده . ونقل في ترجمة عبد الرزاق ٦١٠/٢ عن ابن عدي قوله : حدث بأحاديث في الفضائل لم يوافقه عليها أحد ، ويسذكر المؤلف قريباً نص الحديث بسنده .

(٢) والجرح والتعديل ٤١/٢ .

(٣) البادرة جمع بئدار ، وهو هنا : الناقد كما قال المزي في حاشية «تهذيب» والكلمة ليست بعربية ، وأصل هذه النسبة أنها تُقال لمن كان مكثراً من شيء يشتري منه من هو أسفل منه أو أخف حالاً وأقل مالاً منه ، ثم بيع ما يشتري منه من غيره .

(٤) «تاريخ بغداد» ٤٢/٤ ، وتتمته فيه : فاستغنيا بهم عن أهل العراق وكذا في «تهذيب الكمال» : ٢٥٨ ، ٢٥٩

ذكر الصحابة الذين أخرج لهم البخاري ولم يرو عنهم سوى واحد :

مرداس الأسلمي ، عنه قيس بن أبي حازم . حزن المخزومي ، تفرد عنه ابنه أبو سعيد المسيب بن حزن . زاهر بن الأسود ، عنه ابنه مجزأة ، عبد الله بن هشام بن زهرة القرشي ، عنه حفيدة زهرة بن معبد . عمرو بن تغلب ، عنه الحسن البصري . عبد الله بن ثعلبة بن ضمر ، روى عنه الزهري قوله . سنان أبو جميلة السلمي عنه الزهري . أبو سعيد بن المولى ، تفرد عنه حفص بن عاصم . سويد بن النعمان الأنصاري شجري ، تفرد بالحديث عنه بشر بن يسار . خولة بنت ثامر ، عنها النعمان ابن أبي عياش ، فجعلتهم عشرة .

فصل

« تاريخ » البخاري يشتمل على نحو من أربعين ألفاً وزيادة ، وكتاباه في « الضعفاء » دون السبع مئة نفس . ومن خرج لهم في « صحيحه » دون الألفين^(١) . قال ذلك أبو بكر الخازمي في « صحيحه » مختصراً جداً^(٢) . وقد

(١) جاء في « مقدمة صحيح مسلم » شرح النووي : ١٦ : قال الحاكم أبو عبد الله الحافظ النيسابوري في كتابه « المدخل إلى معرفة المستدرک » : عُدَّ مَنْ خَرَجَ لَهُمُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ، وَلَمْ يَخْرُجْ لَهُمْ مُسْلِمٌ أَرْبَعٌ مِائَةً وَأَرْبَعَةً وَثَلَاثِينَ شَيْخًا ، وَعَدَدُ مَنْ اخْتَجَّ بِهِمْ مُسْلِمٌ فِي الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ ، وَلَمْ يَخْتَجَّ بِهِمْ الْبُخَارِيُّ فِي « الْجَامِعِ الصَّحِيحِ » سِتَّةً وَمِائَةً وَخَمْسَةً وَعِشْرُونَ شَيْخًا ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ .

(٢) قال النووي رحمه الله في « تهذيب الأسماء واللغات » ١/٧٥١ : جملة ما في « صحيح البخاري » من الأحاديث المسندة سبعة آلاف وخمس مئة وثلاثة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة ٧٥٧٣ . أما اسمه فسماه مؤلفه البخاري رحمه الله « الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه » . وأما محله فقال العلماء : هو أول مصنف صف في الصحيح المجرد ، واتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة صحيحا البخاري ومسلم ، واتفق الجمهور على أن « صحيح البخاري » أصحهما صحيحاً وأكثرهما فوائد . وقال الحافظ أبو علي النيسابوري ويقض علماء المغرب : « صحيح مسلم » أصح ، وأنكر العلماء ذلك عليهم ، والصواب ترجيح « صحيح البخاري » ... وقال النسائي : أجود .

نقل إسحاق بن عمار عن حاكم عن البخاري ، قال : لم أخرج في الكتاب إلا صحيحاً . قال : وما تركت من صحيح أكثر .

لبعضهم :

صَحِّحُ الْبُخَارِيِّ لَوْ أَنْصَرُوهُ
لَسَا خُطُّ إِلَّا بِمَاءِ الدُّغْبِ
هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْهَدَى وَالْعَمَى
هُوَ السُّدُّ بَيْنَ الْفَقْرِ وَالْعَقَبِ
أَسَانِيدُ بَشَلٍ تُجْرِمُ السَّمَاءَ
أَمَامَ مُتَوَنٍّ كَيْشَلِ الشُّهُبِ^(١)
بِوَقَامِ مِيزَانٍ بَيْنَ الرَّسُولِ
وَدَانٍ بِهِ الْعُجْمُ بَعْدَ الْعَرَبِ
جَجَابَ مِنَ النَّارِ لَا شَكَّ فِيهِ
فَيَمُزُّ بَيْنَ الرُّضَى وَالْعُصْبِ
وَيَسْتَرْقُبُ إِلَى الْمُصْطَفَى
وَنَصُّ مَبِينٍ لِكُفْهِ الرُّيْبِ
فِيَا عَالِيَا لِمَعَ الْمَلَكُوتُ
عَلَى فَضْلِ رُتْبَتِهِ فِي الرَّيْبِ
سَبَقَتْ الْأَيْمَةُ فِيمَا جَحَنَتْ
وَفُزَّتْ عَلَى رَغْمِهِمْ^(٢) بِالْقَصْبِ
نَقِيَتْ الضَّعِيفُ مِنَ السَّاقِلِينَ
وَنَنَّ كَانَ مُتَهَمًا بِالْكَذِبِ
وَأَبْرَزَتْ فِي حُسْنِ تَرْتِيبِهِ
وَتَبَرَّهَ عَجَبًا لِلْعَجَبِ
فَأَنَابَكَ مَسْلُوكٌ مَا تَنْتَهِيهِ
وَأَنْزَلَ حَقَّكَ فِيهَا وَهَبِ^(٣)

١٧٢ - البيهقي * (د، س)

الإمام الحجة المقرئ الحافظ ، أبو الفضل ، العباس بن الوليد بن

= هذه الكتب كتاب البخاري ، واجتمعت الأمانة على صحة هذين الكتابين ووجوب العمل بأحاديثهما .

(١) في « تاريخ ابن كثير » : لها كالشهب .

(٢) في « تاريخ ابن كثير » : زعمهم ، وهو تصحيف .

(٣) الأبيات في « تاريخ ابن كثير » ٢٧/١١ ، ٢٨ .

• الجرح والتعديل ٢١٤/٦ ، ٢١٥ ، الأنساب ، ورقة ١/٩٨ ، الباب ١٩٦/١ ، تهذيب =

وبالإسناد إلى يحيى بن معين، قال: حدثنا يحيى بن عبد الله بن يزيد بن عبد الله بن أنيس الأنصاري، سمعت طلحة بن خراش، يحدث عن جابر بن عبد الله، أن رجلاً قام فركع ركعتي الفجر، فقرأ في الركعة الأولى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] حتى انقضت السورة. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هَذَا عَبْدٌ عَرَفَ رَبَّهُ». وقرأ في الآية: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، حتى انقضت السورة. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هَذَا عَبْدٌ آمَنَ بِرَبِّهِ». قال طلحة: «فَأَنَا أَسْتَجِبُ أَنْ أَقْرَأَهُمَا فِي هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ»^(١).

وبالإسناد إلى ابن معين، قال: حدثنا ابن عيينة، عن حميد الأعرج، عن سليمان بن عتيق، عن جابر بن عبد الله: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ، وَنَهَى عَنْ بَيْعِ السُّنَيْنِ».

أخرجه أبو داود^(٢)، عن يحيى فوافقه.

وبالإسناد حدثنا حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ مُسْلِمًا عَشْرَةَ، أَقَالَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(١) رجاله ثقات، ولم أره في مصدر آخر.

(٢) رقم (٣٣٧٤) في البيوع: باب في بيع السنين، من طريق أحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين، وإسناده صحيح. وهو في «السند» ٣/٣٠٩، وأخرج مسلم في «صحيحه» (١٥٥٤) القسم الأخير منه، والنسائي ٧/٢٦٥، وأخرج ابن ماجة القسم الأول منه برقم (٢٢١٨) كلهم من طرق عن سفيان، عن حميد الأعرج، عن سليمان بن عتيق، عن جابر بن عبد الله.

وبيع السنين: أن يبيع ثمرة نخلة أو نخلات بأعيانها سنين أو ثلاثاً، فإنه يبيع شيئاً لا وجود له حال العقد. والجوائح: جموع جائحة، وهي الآلة التي تهلك الثمار والأموال. وبهذا الحديث يقول الإمام أحمد وأصحاب الحديث، فقد قالوا: وضع الجائحة لازم بقدر ما هلك.

أخرجه أبو داود^(١) عن يحيى. وقد روى عبد الله بن أحمد في زيادات «المستند» عن يحيى وهو معدود في أفراده.

وروي في البخاري: حدثنا عبد الله بن محمد، حدثني يحيى بن معين، حدثنا خُزَّاج، قال ابن جريج، قال ابن أبي مُلَيْكَةَ: «وكان بينهما^(٢) شيء، فغدوت على ابن عباس، فقلت: أتريد أن تقاتل ابن الزبير، فتُجَلَّ [ما] حَرَمَ الله؟ قال: مُعَاذَ اللهِ. وذكر باقي الأثر، وهو في تفسير براءة^(٣). فعبد الله أظنه الشَّيْبِيُّ^(٤)».

قرأت على أبي الفضل أحمد بن هبة الله، عن أبي رَوْح الهروي، أخبرنا نعيم بن أبي سعيد في سنة ثمان وعشرين وخمس مئة، أخبرنا أبو سعيد محمد بن عبد الرحمن السجوي، أخبرنا أبو عمرو بن حمدان، أخبرنا أبو يعقوب أحمد بن علي الموصلي، حدثنا يحيى بن معين، حدثنا عُثْلَر، عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبد الله ﷺ «وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا» [النازعات: ١] قال: الملائكة^(٥).

(١) رقم (٣٤٦٠) في البيوع: باب في فضل الإقالة، وأحمد ٢/٢٥٢، وابن ماجة (٢١٩٩)، والبيهقي ٦/٢٧، وإسناده صحيح، صححه ابن حبان (١١٠٣)، والحاكم ٢/٤٥، وروفته الذهبي المؤلف، وصححه أيضاً ابن دقيق العيد، وابن حزم. تنبيه: الذي في المطبوع من «مسند» أحمد: حدثنا عبد الله، حدثنا أبي، فهو على ذلك من «مسند» أحمد، وليس من زيادات ابنه عليه، كما ذكر المصنف، ولعل لفظة «أبي» مقحمة في المطبوع.

(٢) أعاد الضمير في هذه الرواية للثنية على غير مذكور اختصاراً، ومراعاة ابن عباس وابن الزبير، كما هو مصرح في الرواية السابقة عنده.

(٣) أخرجه البخاري ٨/٢٤٦ في التفسير: باب قوله: (ثاني اثنين إذ هما في الغار).

(٤) هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي، أبو جعفر البخاري، المعروف بالمستدي، بفتح الهمزة، ثقة حافظ، جمع السند.

(٥) إسناده صحيح، ونسبه السيوطي في «الدر» ٦/٣١١ إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم، وهو قول ابن عباس، ومسروق، وسعيد بن جبير، وأبي صالح، وأبي الضحى، =

غير مرة، وحدث بها، فقال الحافظ أبو الشيخ: قديمها في سنة ست عشرة وميتين، وستة أربع وعشرين، وسنة ست وثلاثين.

وحكى ابن مكرم، قال: ما قدم علينا بعد علي بن المديني مثل عمرو ابن علي. مات بالسكر في ذي القعدة سنة سبع وأربعين وميتين.

قلت: صنف وجمع، ووقع لنا من عالي حديثه:

أخبرنا الشيخ العالم الزاهد، مُسند الوقت، أبو المعالي أحمد بن القاضي الإمام المحدث، رفيع الدين أبي محمد إسحاق بن محمد المؤيد الهمداني ثم المصري بقراءتي عليه، قال: أخبرنا المبارك بن أبي الجود ببغداد سنة عشرين وست مئة، أخبرنا أبو العباس أحمد بن الطلاية، أخبرنا عبد العزيز بن علي، أخبرنا محمد بن عبد الرحمن المخلص، حدثنا محمد بن هارون، حدثنا عمرو بن علي، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن عاصم، عن زبر، عن عبد الله، قال رسول الله، ﷺ: «لا تذهب الأيام والليالي حتى يهلك العرب رجل من أهل بيتي، يواطىء اسمه اسمي» صححه الترمذي^(١).

١٢٢ - خليفة بن خياط* (خ)

ابن خليفة بن خياط الإمام الحافظ العلامة الأخباري، أبو عمرو

(١) رقم (٢٢٣٠)، وسنده حسن، وأخرجه أبو داود (٤٢٨٢).

• مقدمة كتابه «الطبقات»، التاريخ الكبير ١٩١/٣، الضعفاء: ١٢٢، الجرح والتعديل ٣٧٨/٣، ٣٧٩، الكامل لابن عدي، ورقة: ١٢٣، ١٢٤، الأنساب ٦٧/٨، ٦٨، وفيات الأعيان ٢٤٣/٢، ٢٤٤، تهذيب الكمال، ورقة: ٣٨١، ٣٨٢، تذكرة الحفاظ ٤٣٦/٢، العبر ٤٣٢/١، ميزان الاعتدال ٦٦٥/١، تهذيب التهذيب ٢١١/١، غاية النهاية في طبقات القراء ٢٧٥/١، طبقات الحفاظ: ١٩٠، خلاصة تهذيب الكمال: ١٠٦٠، شذرات الذهب ٩٤/٢.

المصنفي البصري، ويُنقب بكتاب. صاحب: التاريخ، وكتاب الطبقات، وغير ذلك.

سبع أباه، يزيد بن زريع. وزيد بن عبد الله البجلي، وسفيان بن عيينة، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، ومحمد بن جعفر خُندرق، وإسماعيل ابن علقمة. ومحمد بن أبي عدي، ومُعتمر بن سليمان، ومحمد بن سواء، وخالد بن الحارث، ويحيى القطان، وابن مهدي، وأمية بن خالد، وحاتم ابن مسلم، وهشام الكلبي، وعلي بن محمد المدائني، وخلقا كثيرا.

ذكر شيخنا في «تهذيب الكمال»: أنه روى أيضا عن حماد بن سلمة فهذا وهم بين، فإن الرجل لم يلحق أيضا السماع من حماد بن زيد، وأراه رآه.

حدث عنه: البخاري بسبعة أحاديث أو أزيد في «صحيحه»، وبقي بن مخلد، وحزب الكرماني، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبو بكر بن أبي عاصم، وعمر بن أحمد الأهوازي، وموسى بن زكريا الشنري، وعبدان الجواليقي، وزكريا الساجي، وخلقا.

وكان صدوقا نسابا، عالما بالسير والأيام والرجال. وثقه بعضهم.

وقال ابن عدي: هو صدوق من مُتَّفَظِي الرواة.

قلت: لئن بعضهم بلا حجة.

قال مُطِين وغيره: مات سنة أربعين وميتين.

قلت: كان من أبناء الثمانين، وقد أخطأ من قال: مات سنة ست

وأربعين، مات جده سنة ستين ومئة.

أخبرنا أحمد بن هبة الله سنة ٦٩٢ عن عبد المعز بن محمد، أخبرنا تميم

الحديث ، فكأنني رأيت رجلاً من أصحاب النبي ﷺ ، جزامه الله خيراً ، هم حفظوا لنا الأصل ، فلهم علينا الفضل^(١) .

أما محمد بن محمد بن مناقب ، عن محمد بن محمد بن محمد بن غانم ، أخبرنا أبو موسى المديني ، أخبرنا أبو علي الحداد ، أخبرنا أبو سعيد السَّمَان ، أخبرنا أحمد بن محمد بن محمود بَشْتَر ، حدثنا الحسن بن أحمد ابن المبارك ، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، حدثنا سليمان ابن داود الهاشمي ، حدثنا الشافعي ، عن يحيى بن سليم ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف أربع ركعات وأربع سجّدت^(٢) .

رواه الحافظ أبو سعيد النقاش : حدثنا علي بن الفضل ، حدثنا عبد الله ابن محمد بن زياد ، حدثنا ابن الإمام أحمد . . . فذكر نحوه .

وأخبرناه أبو علي الفَلَّاحِي ، أخبرنا جعفر ، أخبرنا السَّلَفي ، أخبرنا إسماعيل بن مالك ، أخبرنا أبو يعلى الخليلي ، حدثنا الحسين بن عبد الرزاق ، حدثنا علي بن إبراهيم بن سلمة الفَرَزِيني ، حدثنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل . . . فذكره بنحوه .

أخبرنا يوسف بن زكي^(٣) الحافظ في سنة أربع وتسعين ، أخبرنا

(١) انظر «حلية الأولياء» ١٠٩/٩ .

(٢) إسناده ضعيف . يحيى بن سليم ، وهو القرشي الطائفي ، سعى الحفظ ، وهو مكر الحديث عن عبيد الله بن عمر ، وهو ناه عن . ورواه بأطول مما هنا البزار في «مسنده» (٦٦٨) (زوائد) من طريق مسلم بن خالد الزنجي - وهو ضعيف - ومن طريق عدي بن الفضل - وهو متروك - كلاهما عن إسماعيل بن أبيه ، عن نافع ، عن ابن عمر وانظر هديه ﷺ في صلاة الكسوف في «زاد المعاد» ٤٥٠/١ ، ٤٥٦ طبع مؤسسة الرسالة .

(٣) هو الإمام الحافظ المتقن جمال الدين أبو الحاج يوسف المزي صاحب «تهذيب» =

السُّلَمُ بن محمد القيسي ، وعلي بن أحمد - قلت : وأجازته المذكوران لي - وعبد الرحمن بن محمد الفقيه ، أن حنبل بن عبد الله أخيرهم ، أخبرنا هبة الله بن محمد ، أخبرنا أبو علي بن المذهب ، أخبرنا أحمد بن جعفر المالكي ، أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، حدثنا محمد بن إدريس الشافعي ، أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « لا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ » ، ونهى عن النجش ، ونهى عن بيع حبل الجبل ، ونهى عن المزانة . والمزانة : بيع الغنم بالتمر كيلاً ، وبيع النكرم بالزبيب كيلاً^(١) .

هذا حديث صحيح متفق عليه ، وبعض الأئمة يفرقه ، ويجعله أربعة أحاديث ، وهذه البيوع الأربعة محرمة ، والأخباران منها فاسدان .

أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد الفقيه ، ومحمد بن أبي العز البراز ، وست الوزراء بنت القاضي عمر بن أسعد سماعاً ، قالوا : أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن المبارك البجلي (ح) وأخبرنا أحمد بن عبد المنعم الفَرَزِيني ، أخبرنا محمد بن سعيد الصوفي ببغداد ، قال : أخبرنا طاهر بن محمد

= الكمال . . . وقد شرعت مؤسسة الرسالة بطبعه ، وصدر الجزء الأول منه بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف .

(١) هو في «مسند الشافعي» ١٥٥/٢ و ١٧٠ ، و«الموطأ» ١٢٨/٢ في البيوع : باب ما جاء في المزانة والمخالفة ، و ١٧١ و ١٧٢ : باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعه ، و ١٤٩ : باب ما لا يجوز من بيع الحيوان ، والبخاري ٢١٥/٤ في البيوع : باب لا يبيع على بيع أخيه ٣١٢ : باب النهي عن تلقي الركب ، و ٣١٥ : باب بيع الزبيب بالزبيب ، و ٣٢١ : باب بيع المزانة ، و«باب بيع الزرع بالطعام كيلاً» ، و ٢٩٨/٤ ، و ٢٩٩ في البيوع : باب بيع الغنم والحبله ، و ٢٩٨/٤ في البيوع : باب النجش ، و«مسلم» (١٤١٢) في البيوع : باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه ، و(١٥٤٢) في البيوع : باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العراق و(١٥١٣) : باب تحريم حبل الحبله ، و(١٥١٦) : باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه .

الحديث ، فكانني رأيت رجلاً من أصحاب النبي ﷺ ، جزاهم الله خيراً ، هم حفظوا لنا الأصل ، فلهم علينا الفضل^(١) .

أبانا محمد بن محمد بن مناقب ، عن محمد بن محمد بن محمد بن غانم ، أخبرنا أبو موسى المديني ، أخبرنا أبو علي الحداد ، أخبرنا أبو سعيد السمان ، أخبرنا أحمد بن محمد بن محمود بَشَرٌ ، حدثنا الحسن بن أحمد ابن المبارك ، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، حدثنا سليمان ابن داود الهاشمي ، حدثنا الشافعي ، عن يحيى بن سليم ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف أربع ركعات وأربع سجّدت^(٢) .

رواه الحافظ أبو سعيد النقاش : حدثنا علي بن الفضل ، حدثنا عبد الله ابن محمد بن زياد ، حدثنا أبو الإمام أحمد . . . فذكر نحوه .

وأخبرناه أبو علي القلابي ، أخبرنا جعفر ، أخبرنا السلفي ، أخبرنا إسماعيل بن مالك ، أخبرنا أبو يعلى الخليلي ، حدثنا الحسين بن عبد الرزاق ، حدثنا علي بن إبراهيم بن سلمة القزويني ، حدثنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل . . . فذكره بنحوه .

أخبرنا يوسف بن زكي^(٣) الحافظ في سنة أربع وتسعين ، أخبرنا

(١) انظر «حلية الأولياء» ١٠٩/٩ .

(٢) إسناده ضعيف . يحيى بن سليم ، وهو القرشي الطائفي ، سقى الحفظ ، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر ، وهو هنا عنه . ورواه باطون مما هنا الزراري في «مسنده» (٦٦٨) (زوائد) من طريق مسلم بن خالد الزنجي - وهو ضعيف - ومن طريق عدي بن الفضل - وهو متروك - كلاهما عن إسماعيل بن أبيه ، عن نافع ، عن ابن عمر وانظر هديه ﷺ في صلاة الكسوف في «زاد المعاد» ٤٥٠/١ ، ٤٥٦ طبع مؤسسة الرسالة .

(٣) هو الإمام الحافظ المتفنن جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي صاحب «تهذيب» =

المُسَمَّم بن محمد القيسي ، وعلي بن أحمد - قلت : وأجازوه المذكوران لي - وعبد الرحمن بن محمد الفقيه ، أن حنبل بن عبد الله أخبرهم ، أخبرنا هبة الله بن محمد ، أخبرنا أبو علي بن المذهب ، أخبرنا أحمد بن جعفر المالكي ، أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، حدثنا محمد بن إدريس الشافعي ، أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : (لا يبيع بعضكم على بيع بعض) ، ونهى عن النجش ، ونهى عن بيع جبل الجبل ، ونهى عن المزانة . والمزانة : بيع الثمر بالتمر كيلاً ، وبيع النخلم بالزبيب كيلاً^(١) .

هذا حديث صحيح متنق عليه ، وبعض الأئمة يفرقه ، ويجعله أربعة أحاديث ، وهذه البيوع الأربعة محرمة ، والأخباران منها فاسدان .

أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد الفقيه ، ومحمد بن أبي العز البراز ، وست الوزراء بنت القاضي عمر بن أسعد سماعاً ، قالوا : أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن المبارك البجلي (ح) وأخبرنا أحمد بن عبد المنعم القزويني ، أخبرنا محمد بن سعيد الصوفي ببغداد ، قال : أخبرنا طاهر بن محمد

= الكمال . . . وقد شرعت مؤسسة الرسالة بطبعه ، وصدر الجزء الأول منه بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف .

(١) هو في «مسند الشافعي» ١٥٥/٢ و ١٧٠ ، و«الموطأ» ١٢٨/٢ في البيوع : باب ما جاء في المزانة والمحاقلة ، و ١٧١ و ١٧٢ : باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعه ، و ١٤٩ : باب ما لا يجوز من بيع الحيوان ، والبخاري ٢٩٥/٤ في البيوع : باب لا يبيع على بيع أخيه ٣١٣ : باب النهي عن تلقي الركبان ، و ٣١٥ : باب بيع الزبيب بالزبيب ، و ٣٣١ : باب بيع المزانة ، و«باب بيع الزرع بالطعام كيلاً» ، و ٢٩٨/٤ ، ٢٩٩ في البيوع : باب بيع الفرو والحلّة ، و ٢٩٨/٤ في البيوع : باب النجش ، و«مسلم» (١٤١٢) في البيوع : باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه ، و«١٥٤٢» في البيوع : باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا و«١٥١٣» : باب تحريم حبل الحلّة ، و«١٥١٦» : باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه .

الحديث ، فكأنني رأيت رجلاً من أصحاب النبي ﷺ ، جزاهم الله خيراً ، هم حفظوا لنا الأصل ، فلهم علينا الفضل^(١) .

أبنا محمد بن محمد بن مناقب ، عن محمد بن محمد بن محمد بن غانم ، أخبرنا أبو موسى العلياني ، أخبرنا أبو علي الحداد ، أخبرنا أبو سعيد السمان ، أخبرنا أحمد بن محمد بن محمود بن بشر ، حدثنا الحسن بن أحمد ابن المبارك ، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، حدثنا سليمان ابن داود الهاشمي ، حدثنا الشافعي ، عن يحيى بن سليم ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف أربع ركعات وأربع سجعات^(٢) .

رواه الحافظ أبو سعيد النقاش : حدثنا علي بن الفضل ، حدثنا عبد الله ابن محمد بن زياد ، حدثنا أبو الإمام أحمد . . . فذكر نحوه .

وأخبرناه أبو علي القلابي ، أخبرنا جعفر ، أخبرنا السلفي ، أخبرنا إسماعيل بن مالك ، أخبرنا أبو يعلى الخليلي ، حدثنا الحسين بن عبد الرزاق ، حدثنا علي بن إبراهيم بن سلمة القزويني ، حدثنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل . . . فذكره نحوه .

أخبرنا يوسف بن زكي^(٣) الحافظ في سنة أربع وتسعين ، أخبرنا

(١) انظر حلية الأولياء ، ١٠٩/٩ .

(٢) إسناده ضعيف . يحيى بن سليم ، وهو القرشي الطائي ، سعى الحفظ ، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر ، وهو هنا عنه . ورواه بأطول مما هنا البزار في «مسنده» (٦٦٨) (زوائد) من طريق مسلم بن خالد الزنجي . وهو ضعيف . ومن طريق عدي بن الفضل . وهو متروك . كلاهما عن إسماعيل بن أمية ، عن نافع ، عن ابن عمر وانظر هديه ﷺ في صلاة الكسوف في «زاد المعاد» ٤٥٠/١ ، ٤٥٦ طبع مؤسسة الرسالة .

(٣) هو الإمام الحافظ المتقن جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزني صاحب «تهذيب»

المُسْتَلَم بن محمد القيسي ، وعلي بن أحمد - قلت : وأجازته المذكوران لي - وعبد الرحمن بن محمد النخعي ، أن حنبل بن عبد الله أخبرهم ، أخبرنا هبة الله بن محمد ، أخبرنا أبو علي بن المذهب ، أخبرنا أحمد بن جعفر العائكي ، أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، حدثنا محمد بن إدريس الشافعي ، أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « لا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَنَهَى عَنِ النَّجَشِ ، وَنَهَى عَنِ بَيْعِ خَيْلِ الْخَلِيفَةِ ، وَنَهَى عَنِ الْمُرَابَةِ . وَالْمُرَابَةُ : بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا ، وَبَيْعُ الْكُرْمِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا^(١) .

هذا حديث صحيح متفق عليه ، وبعض الأئمة يفرقه ، ويجعله أربعة أحاديث ، وهذه البيوع الأربعة محرمة ، وأخبرنا منها فاسدان .

أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد النخعي ، ومحمد بن أبي العزباز ، وسد الزراء بنت القاضي عمر بن أسعد سماعاً ، قالوا : أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن المبارك اليماني (ح) وأخبرنا أحمد بن عبد المنعم القزويني ، أخبرنا محمد بن سعيد الصوفي ببغداد ، قال : أخبرنا طاهر بن محمد

= الكمال . وقد شرعت مؤسسة الرسالة بطبعه ، وصدر الجزء الأول منه بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف .

(١) هو في «مسند الشافعي» ١٥٥/٢ و ١٧٠ ، و «الموطأ» ١٢٨/٢ في البيوع : باب ما جاء في المراباة والمخالفة ، و ١٧٠ و ١٧١ : باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة ، و ١٤٩ : باب ما لا يجوز من بيع الحيوان ، والبخاري ٢٩٥/٤ في البيوع : باب لا يبيع على بيع أخيه و ٣١٣ : باب النهي عن تلقي الركبان ، و ٣١٥ : باب بيع الزبيب بالزبيب ، و ٣٢١ : باب بيع المراباة ، و «باب بيع الزرع بالطعام كَيْلًا ، و ٢٩٨/٤ ، و ٢٩٩ في البيوع : باب بيع الفرو والحلّة ، و ٢٩٨/٤ في البيوع : باب النجش ، و «مسلم (١٤١٢) في البيوع : باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه» (١٥٤٢) في البيوع : باب تحريم بيع الربط بالشر إلا في العرايا و (١٥١٣) : باب تحريم جل الحبل ، و (١٥١٦) : باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه .

قال الدارقطني : الحسن بن علي بن عفان ، وأخوه محمد بن عفان .
وقال ابن عثمة : توفي الحسن لليلة خلّت من صفر ، سنة سبعين
ومتين .

أخبرنا الحسن بن علي^(١) ، ومحمد بن قيس الدقيقي^(٢) ، وجماعة ،
قالوا : أخبرنا عبد الله بن عمر ، أخبرنا مسعود بن محمد بن شبيب سنة
(٥٥١هـ) ، أخبرنا الحسين بن محمد السراج ، وأبو غالب محمد بن محمد
القطار قالوا : أخبرنا الحسن بن أحمد البرزنجي ، أخبرنا علي بن محمد
القرشي ، حدثنا الحسن بن علي بن عفان سنة خمس وستين وميتين ، حدثنا
جعفر بن عون ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، قال : إذا
أغتنق الرجل وليدته ، فله أن يطأها ويستخدمها ويكسحها ، ونيس له أن يبيعها
أو يهبها . ولولدها بمنزلها^(٣) .

(١) ترجمه المؤلف في «مشيخته» : خ ق : ٤٢-٤٣ .
(٢) هو : محمد بن قاسم ، المقرئ الصالح ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، مولى بشر
الطحان ، مات في سنة (٧٠٢هـ) ، وله أربع وثلاثون سنة ، وحدثه بصحيح البخاري .
انظر ترجمته في «مشيخته» المؤلف : خ ق : ١٥٠ .
(٣) وأخرج مالك في «الموطأ» : ٣/٣٥ ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن
السبب ، ومن طريق مالك أخرجه البيهقي في «السنن» : ٣١٥/١٠ ، بلفظ : «إذا دبر الرجل
جاريته ، فإن له أن يطأها ، وليس له أن يبيعها ، ولا يهبها ، ولولدها بمنزلها» . وأخرج مالك
في «الموطأ» : ٥/٣ ، في العتق والولاء : باب عتق أمهات الأولاد ، عن نافع ، عن ابن عمر أن
عمر بن الخطاب قال : ألبا وليدة ولدت من سيدها فإنه لا يبيعها ، ولا يهبها ، ولا يورثها ، وهو
يستحق بها ، فإذا مات فهي حرة .

وأخرج عبد الرزاق : (١٣٢٤) ، عن معمر ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن عبيدة
السلامي ، قال : سمعت : علياً يقول : اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا ييمن ،
ثم رأيت بعد أن ييمن . قال عبيدة : قتلت له : فراك ورأي عمر في الجماعة أحب إلي من رأيك
وحدك في الفرقة . وهذا الإسناد معبود في أصح الأسانيد . وأخرج عبد الرزاق أيضاً : بإسناد
صحيح أن علياً رجع عن ذلك ، أي عن مخالفة قول عمر والجماعة .

أخوه :

١٦ - أبو جعفر *

المحدث الثقة :

محمد بن عني بن عفان . النعير الكوفي المقرئ .

تلا علي : عبيد الله بن موسى .

وحدث عن^(١) : الحسن بن عطية ، وغيره .

حدث عنه : ابن عثمة علي بن كاس القاضي ، وابن الزبير القرشي ،

وأخرون .

مات في صفر سنة سبع وسبعين وميتين .

وثقه الدارقطني .

وبالإسناد الماضي إلى علي بن محمد القرشي : أخبرنا أبو محمد
الحسن ، وأبو جعفر محمد ابن علي بن عفان ، قالوا : حدثنا الحسن بن عطية
القرشي ، عن الحسن بن صالح ، سمعت عبد الله بن دينار ، سمعت ابن
عمر قال : «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هيبته»^(٢) .

• طبقات القراء لابن الجزري : ٢٠٦/٢ .

(١) في الأصل : «عنه» .

(٢) إسناده صحيح . وأخرجه من طريق ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، مالك :
٧٨٢/٢ ، في العتق والولاء : باب مصير الولاء لمن أعتق ، والبخاري : ١٢١/٥ ، في العتق :
باب بيع الولاء وهبته ، وفي الفرائض : باب إثم من نكح من مواله ، ومسلم : (١٥٠٦) في
العتق : باب النهي عن بيع الولاء وهبته ، وأبو داود : (٢٩١٩) ، والنسائي : ٣٠٦/٧ ،
والترمذي : (١٢٣٦) ، وابن ماجه : (٢٧٤٧) .

بهزاد ، وعبد الله بن الزُّود ، وأبا الطاهر الخَاصي ، وعلي بن عبد الله بن أبي مطر ومؤمل بن يحيى ، وأبا القاسم العُثماني ، وعدة .

روى عنه : أبو بكر بن عبد الرحمن ، وأبو الحسن بن فهد ، وابنه ، وأبو العباس بن نفيس المَقري .

وصف «مسند الموطأ» بعلله ، واختلاف الفاظه ، وإيضاح لُغته ، وتراجم رجاله ، وتسمية مُشَيخه مالك ، فجوده ، وكان يرويه جعفر الهمداني ، عن العُثماني ، عن الحضرمي وابن خلف معاً ، عن أحمد بن نفيس ، عنه ، سمعه الشيخ حسن من نبت الوايطي بإجازتها من جعفر ، وألف حديث مالك مما ليس في الموطأ .

قال الحَبَال وأبو القاسم بن مُنْذَه : مات في رمضان سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة .

قلت : أظنه مات كهلاً .

سمع أبو علي بن الخَلَال «مسند الموطأ» من جعفر الهمداني ، ووقع لي في العُثمانيات من حديثه .

٢٣٢ - الزُّهري *

الإمام الحافظ الناقد ، أبو محمد ، الحسن بن علي بن عمرو البصري ، المعروف بابن غلام الزُّهري .

رحل وسمع من أبي القاسم البَغوي ، وابن صَاعد ، ومحمد بن

• تذكرة الحفاظ : ١٠٢٢-١٠٢١/٣ ، الوفي : ١٦٥/١٢ ، طبقات الحفاظ : ٤٠٥-٤٠٤ ، شذرات الذهب : ٩٧/٣ .

الحسين بن مُكرم ، والقاسم بن عباد ، وأحمد بن يعقوب المَتَوَلي ، وعلي ابن عبد الله بن الفضل ، وخالد بن النضر ، وطائفة .

سأله الحافظ حمزة السَّهْمِي عن الرجال وثقتهم وليتهم .

ولم أظفر له بترجمة .

حدث عنه : أبو الحسن بن صَخْر ، ومحمد بن طَلْحَة الخُزاعي ، وجماعة ، وعاش إلى سنة ثمانين وثلاث مئة .

• مات على أبي بكر بن عمر النُحوي ، أخبرك الحسن بن أحمد الزَّاهد ، أخبرنا أبو طاهر بن سيفة ، أخبرنا أبو طاهر محمد بن محمد إملاء بالبصرة ، حدثنا محمد بن طَلْحَة بن المُغيرة ، حدثنا الحسن بن علي الحافظ ، حدثنا أحمد بن يعقوب المَتَوَلي ، حدثنا بُندار ، حدثنا عبد الرحمن ابن مُهْدِي ، حدثنا سُفيان ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء ، وعن هيبته» .

أخرجه البخاري^(١) عن أبي نعيم ، عن الثوري ، فوقع لنا نازلاً بذكره .

٣٢٣ - الخَلِيل بن أحمد *

ابن محمد بن الخَلِيل ، الإمام القاضي ، شيخ الحَنَفِيَّة ، أبو سعيد

(١) برقم (٦٧٥٦) في الفرائض : باب إثم من تبرأ من مواله ، وأخرجه من طرق عن عبد الله بن دينار البخاري (٢٥٣٥) في العتق : باب بيع الولاء وهبه ، وسلم (١٥٠٦) في العتق :

باب النبي عن بيع الولاء وهبه .
• بيضة الدهر : ٣٣٨-٣٣٩/٤ ، الأنساب : ٤٥/٧ ، معجم الأدباء : ٧٧/١١-٨٠ ، العبر : ٧/٣ ، تاريخ الإسلام : ٤ الورقة : ١/٢٧ ، البداية والنهاية : ٣٠٦/١١ ، النجوم الزاهرة : ١٥٣/٤ ، تاج التراجم : ٢٧ ، الجواهر النقية : ١٧٨/١-١٨٠ ، شذرات الذهب : ٩١/٣ .

أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد^(١) - فيما أظن - وعمر بن محمد الفارسي^(٢) ، وجماعة ، قالوا : أخبرنا عبد الله بن عمر ، أخبرنا عبد الأول بن عيسى ، أخبرنا أبو الحسن الداودي ، أخبرنا عبد الله بن أحمد ، أخبرنا عيسى ابن عمر السمرقندي ، أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن الحافظ ، أخبرنا محمد ابن كثير ، فذكره بنحوه .

أخرجه أبو عبد الرحمن النسائي ، عن أبي داود ، عن محمد بن كثير ، وأخرجه أبو عيسى في «جامعه» عن الحافظ عبد الله الدارمي ، فوافقناهما بعلو .

أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الحليم^(٣) الفقيه بقراءتي ، أخبرنا علي بن مختار ، أخبرنا أحمد بن محمد الحافظ ، أخبرنا أبو بكر أحمد ابن علي الصوفي ، أخبرنا علي بن أحمد الرزاز ، حدثنا أحمد بن سلمان الفقيه ، حدثنا أبو داود سليمان بن الأشعث ، بالبصرة ، حدثنا أبو ثوبة الربيع بن نافع ، حدثنا عبيد الله بن عمرو ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة : أن النبي - ﷺ - «نَهَى عَنْ تَلْقَى الْجَلْبِ ، فَإِنْ تَلَقَّاهُ مَتَلَقَ فَأَشْرَاهُ ، فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ بِالْجِبَارِ إِذَا وَرَدَ السُّوقُ»

(١) هو : علي بن محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن عيسى بن أحمد بن محمد ابن محمد بن محمد ، الإمام المحدث الفقيه الأوحد ، بقية السلف ، شرف الدين أبو الحسين ابن الإمام الرباني الفقيه أبي عبد الله البونيني الحنبلي شيخنا ومفيدنا . ولد سنة إحدى وعشرين وستمئة . وكان شيخاً مهيباً متزواً حلو المجالسة ، كثير الإفادة ، قوي المشاركة في العلوم حسن البشر ، مليح التواضع ، اُكثرت عنه بعينك وبدمشق . دخل في أول رمضان سنة إحدى وسبعمئة خزانة الكتب بعلبك ، فدخل إليه رجل مضطرب العقل ، فقصه بسكين صغيرة في دماغه فني . إماماً وثقياً في رحمة الله . «مشيخة المؤلف» : خ : ق : ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) هو : عمر بن محمد بن عمر بن حسن بن خواجا ، أبو حفص الفارسي ثم الدمشقي . وفاته سنة (٧٠٢ هـ) . «مشيخة المؤلف» : خ : ق : ١٠٨ .

(٣) ترجمته في «مشيخة المؤلف» : خ : ق : ٧٣ - ٧٤ .

هذا حديث صحيح غريب^(١) ، وأخرجه الترمذي من طريق عبيد الله ابن عمرو ، وهو من أفراد .

وقع لنا عدة أحاديث عالية لأبي داود ، وكتاب «التاسخ» له . وسكن البصرة بعد هلاك الخبيث طاغية الزنج ، فنشر بها العلم ، وكان يتردد إلى بغداد .

قال الخطيب أبو بكر : يقال : إنه صنف كتابه «السنن» قديماً ، وعرضه على أحمد بن حنبل ، فاستجاده ، واستحسنه^(٢) .

قال أبو عبيد : سمعت أبا داود يقول : رأيت خالد بن خذاش ، ولم أسمع منه ، ولم أسمع من يوسف الصفّار ، ولا من ابن الأصبهاني ، ولا من عمرو بن حماد ، والحديث رزق^(٣) .

قال أبو عبيد الأجرى : وكان أبو داود لا يحدث عن ابن الحنماني ، ولا عن سويد ، ولا عن ابن كابيب ، ولا عن محمد بن حميد ، ولا عن سفيان ابن وكيع^(٤) .

وقال أبو بكر بن داسة : سمعت أبا داود يقول : كتبت عن رسول الله - ﷺ - خمس مئة ألف حديث ، انتجت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعني

(١) هو في سنن أبي داود : (٣٤٣٧) . في البيوع والإجازات : باب في التلقي ، والترمذي : (١٢٢١) ، وقال : «هذا حديث حسن غريب» . وأخرجه مسلم في صحيحه . (١٥١٩) (١٧) . في البيوع : باب تحريم تلقي الجلب ، من طريق هشام القرطبي عن ابن سيرين عن أبي هريرة . والحا . «فعل بمعنى مقبول» . هو ما لحظ للنسج ، أي شيء . كان . (٢) تاريخ بغداد : ٥٦/٩ .

(٣) للبخري زيادات في «تاريخ ابن عسك» : خ : ٧٢٢/٧ ب - ٧٢٣ .

(٤) والخمسة ضعفاء قد تكلم فيهم .

الكِنْدِيُّ ، أَخْبَرَنَا أَبُو منصور الشَّيْبَانِيُّ ، أَخْبَرَنَا أَبُو بكر الخطيب ، أَخْبَرَنَا أَبُو عمر الهاشمي ، حَدَّثَنَا أَبُو العباس الأثرم سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَثَلَاثَ مِئَةٍ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يَحْيَى السُّوسِيُّ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ ، عَنْ خَالِدٍ وَهَّاشِمٍ ، عَنْ ابْنِ سيرين ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ ، مَنْ تَلَقَى جَلْبًا ، فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ إِذَا دَخَلَ السُّوقَ » (١) .

فِيهَا (٢) مَاتَ الْمُعَمَّرُ أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَعْقِلٍ الْمُعْدَانِي النَّيْسَابُورِيُّ رَاوِي جُزْءٍ مُكْمَلٍ عَنْهُ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَكِيمِيِّ الْكَاتِبِ . لَقِيَ زَكَرِيَا الْعَرُوزِيَّ ، وَأَبُو عَمْرٍو زَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفٍ الْمِصْرِيِّ صَاحِبَ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى ، وَحَاجِبَ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الطُّوسِيِّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ أَبُو طَاهِرٍ الْمُحَمَّدُ ابْدَازِي ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ الْمُنَادِي .

١٤٤ - الْمُحَمَّدُ ابْدَازِي *

الإمام العلامة المفسر ، مسند خراسان ، أبو طاهر ، مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ابْنِ مُحَمَّدٍ ، النَّيْسَابُورِيُّ الْمُحَمَّدُ ابْدَازِي (٣) الْأَدِيبُ .

(١) إسناده صحيح ، وأخرجه مسلم (١٤٩٩) (١٧) والنسائي ٢٥٧ / ٧ ، وابن ماجه (٢١٧٨) من طرق ، عن ابن جريج حدثني هشام بن حسان القردوسي عن ابن سيرين بهذا الإسناد ، وأخرجه أحمد ٤٠٣ / ٢ ، والترمذي (١٢٢١) من طريقين عن عبد الله بن عمرو ، عن أيوب ، عن ابن سيرين به ، وأخرجه أحمد ٢ / ٢٨٩ من طريق معمر عن أيوب به . (٢) أي سنة ست وثلاثين وثلاث مئة .

• الأنساب : ٥١٢ ، العبر : ٢ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، الوافي بالوفيات : ٢ / ٣٧٣ ، مرآة الجنان : ٢ / ٣٢٥ ، شذرات الذهب : ٢ / ٣١٣ .

(٣) يضم الميم الأولى ، وفتح الثانية ، جهدها المهملة ، وبعدها الدال المهملة ، ثم الباء المنقطعة بوحدة بين الألفين ، وفي آخرها دال المعجمة ، هذه النسبة إلى محمد أباه ، وهي محنة خارج نيسابور . • الأنساب : ٥١٢ .

سَمِعَ أَحْمَدَ بْنَ يَوْسُفَ السُّلَمِيَّ ، وَعَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ الْهَلَالِيَّ ، وَحَامِدَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَطَائِفَةً . وَفِي رِجَالِهِ مِنْ يَحْيَى بْنِ جَعْفَرٍ ، وَعباس الدُّورِيِّ ، وَمُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيِّ ، وَكَانَ وَاسِعَ الرُّوَايَةِ .

خَدَّثَ عَنْهُ : أَبُو بَكْرُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّبْغِيُّ ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ ، وَأَبْنُ مَثْنَةَ ، وَأَبْنُ مَحْمُودٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْجُرْجَانِي ، وَآخَرُونَ .

قال أبو عبد الله الحاكم : اختلفت إليه أكثر من سَنَةٍ ، وَلَمْ أَصِلْ إِلَى حَرْفٍ مِنْ سَمَاعَاتِي مِنْهُ . وَقَدْ سَمِعْتُ مِنْهُ الْكَثِيرَ (١) .

وسمعت أبا النضر الفقيه ، يقول : كَانَ الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ إِذَا شَكَّ فِي اللَّغَةِ لَا يَرْجِعُ فِيهَا إِلَّا إِلَى أَبِي طَاهِرٍ الْمُحَمَّدُ ابْدَازِي (٢) .

قُلْتُ : تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثَ مِئَةٍ . وَقَدْ نُفِثَ عَلَى السَّعِينِ .

وكان من أعيان الثقات العالمين بمعاني التنزيل ، وبالأدب . يقع حديثه في « الثَّقَاتِ » (٣) ، وغيرها .

١٤٥ - الْفَرَّاءُ *

الإمام ، مفيد همذان ، أبو عمران ، موسى بْنُ سَعِيدٍ بْنُ مُوسَى ، الْهَمْدَانِيُّ .

(١) والأنساب : ٥١٢ . وستأتي ترجمته مكررة رقم / ١٦٦ من هذا الجزء .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر ص / ٢٧٢ تعليق / ١ من هذا الجزء .

• تاريخ بغداد : ٥٩ / ١٣ .

٢٩٢ - البُلُوطِي *

الإمام الحافظ ، أبو الفرج ، محمد بن الطَّبَّ بن محمد البغدادي البُلُوطِي .

سمع أبا بكر بن أبي داود ، وأبا ذر بن الباغندي ، ومحمد بن سليمان النعالي .

حدث بالأهواز وغيرها .

حدث عنه : أبو الفتح بن أبي الفوارس ، وأبو بكر بن أبي عمير الذكواني ، وأبو نعيم الحافظ ، وآخرون .

٢٩٣ - الدَّارَكِي *

الإمام الكبير ، شيخ الشافعية بالعراق ، أبو القاسم ، عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز الدَّارَكِي الشَّافِعِي ، سبط الحسن بن محمد الدَّارَكِي الأصبهاني المحدث .

وُلِدَ بَعْدَ الثَّلَاثِ مِائَةٍ .

وروى عن جده ، ونزل بغداد .

وتفقه بأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد السَّوَرَزِي . وتصنّف للمذهب ،

- تاريخ بغداد : ٥ / ٣٧٩ - ٣٧٨ ، الأنساب : ٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩ ، الباب : ١ / ١٧٦ .
- تاريخ الإسلام : ٤ / الورقة : ٣٩ / ١ ، غاية النهاية : ٢ / ١٥٧ .
- تاريخ بغداد : ١٠ / ٤٦٣ - ٤٦٥ ، طبقات الشيرازي : ١١٧ - ١١٨ ، الأنساب : ٥ / ٢٤٩ ، المتظم : ٧ / ١٢٩ - ١٣٠ ، الباب : ١ / ٤٨٤ - ٤٨٥ ، تهذيب الأسماء واللغات : ٢٦٤ / ٢ - ٢٦٣ ، وفيات الأعيان : ١٨٨ / ٣ - ١٨٩ ، العبر : ٢ / ٣٧٠ ، تاريخ الإسلام : ٤ / الورقة : ١٨ / ١ ، طبقات السبكي : ٣ / ٣٣٣ - ٣٣٠ ، طبقات الاستوي : ٥٠٨ ، البداية والنهاية : ١١ / ٣٠٤ . النجوم الزاهرة : ٤ / ١٤٨ ، طبقات ابن هديّة الله : ٩٨ - ٩٩ ، شذرات الذهب : ٣ / ٨٥ .

فتفقه به الأستاذ أبو حامد الإسفراييني وجماعة . وانتهى إليه معرفة المذهب . وله وجوه معروفة ، منها : أنه لا يجوز السُّلم في الدقيق^(١) . وكان أبو حامد يقول : ما رأيت أفقه منه .

قال ابن خلكان : كان يُتهم بالاعتزال ، وكان ربّما يختار في الفتوى^(٢) ، فيُقال له في ذلك ، فيقول : ويحكم ! [حدث] فلان عن فلان ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا وكذا ، والأخذ بالحديث أولى من الأخذ بقول الشافعي وأبي حنيفة^(٣) .

قلت : هذا جيد ، لكن بشرط أن يكون قد قال بذلك الحديث إمام من نظراء هذين الإمامين مثل مالك ، أو سُفيان ، أو الأوزاعي ، وبأن يكون الحديث ثبناً سالمًا من علّة ، وبأن لا يكون حجةً أبي حنيفة والشافعي حديثاً صحيحاً معارضاً للآخر . أمّا من أخذ بحديث صحيح وقد تنكبه سائر أئمة الاجتهاد ، فلا ، كخبر : «فإن شرب في الرابعة فاقْتُلوه»^(٤) ، وكحديث «لَعَنَ الله السارق ، يسرق البيضة ،

- (١) قال النووي : « ومن غرائب الداركي أنه قال : لا يجوز السلم في الدقيق . حكاة الرافعي ، والمشهور الجواز . انظر تهذيب الأسماء واللغات : ٢ / ٢٩٤ .
- (٢) نَظَرُ ابْنِ خُلَكَانَ : « وربما اتقى على خلاف مذهب الإمامين الشافعي وأبي حنيفة ... »
- (٣) وفيات الأعيان : ٣ / ١٨٩ ، وما بين حاصرتين منه .
- (٤) حديث صحيح ، وقد تقدم تخريجه ، والجمهور من أهل العلم على أنه منسوخ ، فقد قال الرمزي في سننه ٤ / ٤٩ بعد الحديث رقم (١٤٤٤) : « وإنما كان في أول الأمر ، ثم نسخ بعد ، مكذراً روى محمد بن إسحاق ، عن محمد المتكدر ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن شرب الخمر ، فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة ، فاقتلوه » قال : ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة ، فضربه ، ولم يقتله ، وكذا روى الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه هذا ، قال : فرجع القتل ، وكان رخصة ، والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم ، لا تعلم بينهم اختلافاً في ذلك ، في القديم والحديث ، ومما يقوي هذا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أوجه كثيرة أنه »

طبقات الشافعية الكبرى

لشيخ الاسلام علم الاعلام حجة الحفاظ والمفسرين

سيف النظار والتكلمين ناصر السنة مؤيد الملة

تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب

ابن تقي الدين السبكي

رضي الله عنه

وتبعناه به

الطبعة الثانية

دار الشريعة

للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف ٢٢٦٧٦٩ - ٢٤٦١٦١

ص.ب ٥٧٦٩

بيروت - لبنان

٢٧١٦- وإن كان رد الجارية بقضاء القاضى قبل أن يأخذ المولى العبد ، واسترد العبد ثم حضر المولى ، فإنه يأخذه من المشتري من العدو بالثمن الأول .

لأن البيع الثانى حين انتقض بقضاء القاضى صار كأن لم يكن ، وهما بخلاف الشفعة فإن هناك لو جعلنا البيع الذى جرى بين البائع والمشتري كأن لم يكن بطل حق الشفع . وهما لا يملكان إبطال حق الشفع بعد ما ثبت حقه فى الأخذ . وهما حق المولى القديم لا يبطل . وإن جعلنا البيع الثانى كأن لم يكن . وكذلك لو كان المشتري الآخر هو الذى وجد العيب بالعبد فرده . على التفصيل الذى قلنا (١) .

٢٧١٧- ولو تقايلا أخذ المولى عبده بقيمة الجارية إن شاء .

لأن الإقالة فى حقه كالبيع المبتدأ وقد بينا أن حق الأخذ ثبت له من غير أن ينتقض تصرفا فإنما يأخذه بآخر الأثمان .

٢٧١٨- ولو كان المشتري الآخر قبض العبد ولم يرّه ، أو شرط الخيار لنفسه ، ثم حضر المولى ، فله أن يأخذه من يده بقيمة الجارية .

لأنه صادفه فى يده . فإن أخذه فالمشتري الآخر بالخيار ، إن شاء سلم الجارية للمشتري من العدو ، وكانت له القيمة التى أخذها من المولى ، وإن شاء

(١) ح (دمرنا) .

سلم القيمة إليه ، وأخذ منه الجارية فى خيار الشرط ، وفى خيار الرؤية الجارية تسلّم للمشتري من العدو ، فيكون قيمتها للمشتري الآخر .

لأن فى خيار الرؤية قد كان هو مالكا راضيا بالعقد ، إلا أنه كان متمكنا من الرد للجعل بأوصاف العقود عليه ، وقد تعذر ردّه حين أخذه المولى من يده ، فيسقط خياره . وأما خيار الشرط فقد كان مانعا خروج الجارية من ملكه ، لأن خياره فيها خيار البائع فهو بعدم رضاه بتسليم الجارية عليه ، فعندما أخذ العبد من يده يبقى هو على خياره . فإن شاء أمضى العقد فى الجارية وسلمها إليه ، وإن شاء فسخ العقد فيها ، ورد قيمة الجارية ، لما بينا أن يأخذ المولى القديم العبد تعيّن حق المشتري من العدو فى قيمة الجارية .

٢٧١٩- وإن لم يختبر شيئا حتى مضت مدة الخيار فالجارية للمشتري من العدو .

لأن بمضى المدة سقط خياره ، ويتم البيع فيها ، فيلزمه تسليمها ، وتكون القيمة للمشتري الآخر .

٢٧٢٠- ولو كانا يتبايعا . ولم يتقابضا حتى رد المشتري الآخر العبد بخيار الرؤية ، أو خيار الشرط أو خيار العيب (١) ثم حضر المولى القديم فله أن يأخذه من المشتري من العدو بالثمن الأول ، الذى اشتراه به من العدو .

لأن بالرد بهذه الأسباب قد انتقض البيع الثانى من الأصل ، فصار كأن لم يكن .

(١) باح (بخيار رؤية أو .. شروط .. عيب) .

الوقوع في هذه العظام والامير مسكين ليس له من العلم والعقل ما يميز به والحكايات في هذا الباب كثيرة والاسماء أولى والله المستعان ومات المتصم في سنة سبع وعشرين ومائتين وولى الوائقي بالله أبو جعفر هارون بن المتصم بن الرشيد وكان ملبج الشعر يروى انه كان يحب خدامه اهدى له من مصر قاذبه الوائقي يوم مات انه سمعه يقول لبعض الخدم والله انه ليروم ان اكله من أسن فأنزل فقال الوائقي

يا ذا الذي يبدى ظل مفتخرا ما أنت الا ملك جبار اذ قدرا
لولا الهوى لتجارتنا على قدر وانفق منه يوما فسوف ترى

وقد ظرف عبادة الملقب بمادة الحديث حيث دخل اليه وقال يا امير المؤمنين اعظم الله أجرك في القرآن قال وبك القرآن يموت قال يا امير المؤمنين بكل مخلوق يموت بالله يا امير المؤمنين بن يصلي بالناس التزامج اذا مات القرآن فضحك الخليفة وقال قاتلك الله امسك قال الخطيب وكان ابن أبي دؤاد قد استولى عليه وحمله على التشديد في الحنة قلت وكيف لا يشدد المسكين فيها وقد أفرأ في ذهنه انها حق بقره الى الله حتى انه لما سلك الفداء في سنة احدى وثلاثين ومائتين واستفك الوائقي من طاعة الروم أربعة آلاف وسبائة نفس قال ابن أبي دؤاد على ما حكى عنه ولكن لم يثبت عندنا من قل من الاسارى القرآن مخلوق خالصه واعطوه دينارين ومن امتنع دعوه في الاسر وهذه الحكاية ان سمعت عنه دلت على جهل عظيم واغراط في الكفر وهذا من الطراز الاول فاذا رأى الخليفة قاضيا يقول هذا الكلام ليس يوقعه ذلك في أشد عداوة منه فنودى به من علماء السوء ونسأله التوفيق والاعانة ونودى الى الكلام في ترجمة الامام احمد

مناظرة بين الشافعي واحمد بن حنبل رضى الله عنهما

حكى ان أحد ناظر الشافعي في تارك الصلاة فقال له الشافعي يا أحمد انقول انه يكفر قل نعم قل اذا كان كافرا فبهم يسلم قال يقول لاله الا لله محمد رسول الله قال الشافعي قال رجل مستدبر لهذا القول لم يتركه قال يسلم بان يصلي قال صلاة الكافر لا تصح ولا يحكم بالاسلام بها فانقطع احمد وسكت حكى هذه المناظرة أبو على الحسن بن عمار من اصحابنا وهو رجل موصى من تلامذة نضر الاسلام رأيت في تاريخ نيسابور للحاكم في ترجمة الخافظ محمد بن رافع اخبرنا أبو النضر حدثنا أحمد بن سلمة قال سمعت محمد بن رافع يقول سمعت أحمد بن حنبل يقول اذا قال المؤمن في أذانه صلوا في الرحا فلك ان تتخذه وان لم يقل فقد وجب عليك اذا قل حتى على

الصلاة حتى على الفلاح واستند الرافعي في أماليه ان بالوليد الجوزي قال أنشدت بين ردى الامام أحمد بن حنبل رجلا والله ورضي عنه

واحور يحسود على حسن وجهه
دعاني بعينه فلما أجبته
وكافني صبرا غلبه فلم أضق
شكوت الهوى يوما له فقال لي
أضمت الهوى لأبوك الله في الهوى
فتراني دار المذلة والصغير

فقال احمد بن حنبل صدق الشاعر لا يترك الله في الهوى وروى الحاكم ابو عبد الله في تاريخ نيسابور في ترجمة محمد بن نصر النعمان وهو في الخليفة الخامسة الهـ سمع احمد بن حنبل يقول حدثنا الشافعي عن مالك بن انس عن ابن عجلان قال اذا اغتسل الغلام لأدوى اميت مقاته وان احمد بن حنبل قال سمع مالك عن ابن عجلان الا هذا قلت هذه فائدة اخبرنا الخافظ ابو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزني وعبد الرحمن بن ابراهيم بن ابراهيم بن ابي اليسر قراءة عامها وأنا اسمع قال الاول اخبرنا على بن احمد بن بخارى واحمد بن شيبان بن ثعلب والاسم بن علان وزباب بنت مكي بن كامل الحراني وقال انني اخبرني جدي ابو محمد اسماعيل بن ابراهيم بن أبي اليسر سمعا قوا اخبرنا حنبل بن عبد الله اخبرنا جبة الله بن محمد اخبرنا أبو على ابن المذهب اخبرنا أبو بكر بن حمدان اخبرنا عبد الله بن أحمد حدثنا أبي رضى الله عنه حدثنا محمد بن ادريس الشافعي رضى الله عنه اخبرنا مالك رضى الله عنه عن نافع رضى الله عنه عن ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بهضكم على بيع يبيع بعض ونس عن الفجش ونس عن مع جبل الحلية ونس عن الزنافة والنزاة يبيع النضر بالتمر كيلا ويبيع النكر بالزبيب كيلا هذا الحديث مستحسن الاسناد لرواية الاكابر فيه بهضم عن بعض وسبأني ان الله تعالى مثله في ترجمة المزني وأنا اسمي هذا الاسناد عقد الجوهر اذا سمع مالك عن نافع عن ابن عمر سلسلة الذهب فقل اذا شئت في احمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر والمزني عن الشافعي فكذا والبوليطي عن الشافعي فكذا هذا عقد الجوهر ولا حرج عليك وليس في مسند أحمد رواية احمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر غير هذا الحديث بخلاف احمد بن محمد بن سعيد بن جبة ابو عبد الله الصيرفي البغدادي سمع الشافعي وغيره

ورضى به ثم وجد عيا قديما بعد ما أزيلت البكرة لا يرد وفقا للتولى وقال ينبغي
القطع به. وان البيع ينسخ اذا حصل اختلاط الغرتين ثمرة البائع ثمرة المشتري
فيأبدر الاختلاط فيه من البيع خلافا للرافعي والتوى قال وان قلنا بثبوت الخيار
كما يقولون فهو للبائع لا للمشتري خلافا لما أيضا حيث صحح ثبوته وقال انه
للمشتري. وان خيار التصرية يمتد الى ثلاثة أيام. وانه لا يشرط في بيع الحاضر للبادي
عموم الحاجة بل يكفي أصلها وهو وجه في المراجعة وبين لفظ وجهها محتملا لانسمع بيته ولا
بته ثمانية ثم قال بل ثمانية وعشرة في المراجعة وبين لفظ وجهها محتملا لانسمع بيته ولا
يخاف هذا من حيث المذهب وأما من حيث الدليل فقد قدمنا مذهبه في هذه المسئلة
وانه اذا باعنا شخصا منه ما اشتراه بثمن ثم اشتراه منه بثمنين وخبرنا بعشرين
حرم ذلك واكثر الأصحاب على أنه مكروه كراهة تنزيه. وان دخل الربط لا يثنى الا
بالأمة فلا يباع بعضه ببعض وبه صرح الماوردي. واما اذا قلنا بالتحامن جنس واحد
كما هو أحد القولين قالهم البري مع البحري جنسان قال وبه قال أبو علي الطبري
والشيخ أبو حامد والماوردي والحاملي وقال انه المنصوص وصاحب المذهب وقال
انه المذهب والرواي وما في متن الروضة من تصحيح أنهما جنس واحد ليس في
الرافعي. وانه اذا باع نصف النخار عن رؤس النخار مشاعا قيل بدو الصلاح لم يصح
وهو قول ابن الحداد. وانه لا يصح السلم في الشجر وعزاه الى الثمن. وانه لو سلم الى أول
شهر أو آخره صح وحل على الجزء الأول من كل نصف وهو قول الأمام البغوي
قال ودعوى الرافعي أن المنقول عن عامة الأصحاب مقابله متنوعة. وانه لا يجوز السلم
في الأرض في قشره الأسفل والآخر. وانه يصح أن يستبدل عن السلم في ثوبه دون
جنسه خلافا للرافعي والتوى حيث منعا الاستبدال مطلقا. وان أحد المتصدين
أذا قرض من الآخر ما قبضه قبل التفريق ورده عليه عما بقي له يصح ومن ثم قال
لو قبض المسلم الى رأس المال ورده في المجلس على المسلم يدين كان له عليه يكون
أولى بالصحة. فنقول في الشرح والروضة عن أبي العباس الرواي في هذه المسئلة
أنه لا يصح وسكتا عليه وفي الثاني أن الأصحاب اختلفت في البيع الآدمي في المشتري. وان
موت الراعي قبل القبض لم يطل لزمه. وانه اذا حتى انه هو فداء المثلين بشرط
كونه مرهونا بالدين والفداء فهو عي ثمنين في رد الثمن عند المثلين يدين آخر
حتى يكون الأصحاب اختلفوا في البيع فهو المذهب في الروضة الصحة وان

هذا يستثنى من محل القولين. وان المرهن يخاضع اذا لم يخاضع الراهن. وانه اذا رهن
نصيبه من بيت معين ثم قسمت الدار فوق البيت في نصيب شريكه بقي مرهونا كما اقتضاء
كلام صاحب التهذيب خلافا للإمام والرافعي والتوى حيث رجحوا أن الراهن يبرم
القيمة لتكون رهنا بدله وضمن مقاتله جدا وقال أوجع منها وأرجح أن يجعل ذلك
كالأمة السامية وهو احتمال للإمام وأرجح من الكل ما اخترناه وأشار اليه صاحب
المذهب. وان بعض الفراء اذا طلب الحجر على المدبون حجر وان لم يقنض دينه
الحجر به لو اتفرد ذكره في شرح مختصر التبريزي ولم يذكره لافي شرح المذهب ولا
في شرح المنهاج وهو الاظهر عند الرافعي وقول التوى في الروضة خلافه. وان السرف
وهو اتفاق الرجل زائدا على ما يليق بمجته وان لم يكن في مصبة حرام. وانه اذا بلغ
السبي وادعى على الولي بيع ماله من غير ضرورة ولا غلبة يصدق الولي في غير
العقار والسبي في العقار. وان السبي يلبس بالولاية وان لم يتصل به حجر القاضي وهو
وجه صححه ابن الرقعة. وان مطل الغنى كبيرة وان لم يتكرر خلافا للتوى حيث اشترط
التكرار وان الحو القاسم فداء وان معنى الاستيفاء التحويل. وان الوكيل لا ينزل بالاعمال. وانه لو
قال اقض الألب التي لي عليك فقال اقض غدا وامهلي يوما وحتى أقفد أو أفتح الكيس أو أجد
فليس باقرار بخلاف ما لو قال نعم. وانه اذا قال على كذا وكذا درهم لم يلزمه الا درهم واحد
وهو رأى المزي. وان الاب اذا أقر بدين مال لانه ثم ادعى أنه عن هبة منه وأراد
الرجوع فليس له ذلك وهو رأى أبي عاصم العبادي والقاضي أبي الطيب وخالفهما
القاضي الحسين والماوردي قال الرافعي ويمكن أن يتوسط بين أن يقر بانتقال الملك
منه ف يرجع والا فلا وانه لو ضرب بليد فآقر مضروب لم يكن اقرارا مطلقا الا أن يكون
المكره علما بالصدق والتوى اختار كونه اقرارا مطلقا بعد أن استشكله قال لانه
مكره على الصدق ولا ينحصر الصدق في الاقرار وانه اذا أعاد الاقرار بعد الضرب
وحدث خوف بسبب لم يعمل به. وانه اذا استمار عيا لزمها يدين معلوم فنهى بأكثر
منه بطل في الزائد وخرج في الماوردي على تفريق الصفة خلافا للرافعي والتوى
حيث صححا البطلان في الكل ونص الشافعي بشد لهما. وان المدعي اذا لم يوافق
المعير عند اختياره القطع بالأرض يكف تفريق الأرض قال ولا يكف التفريق عند
اختيار الأبناء باجرة والمملك وهو رأى البغوي. وانه اذا خاطط للعلم المقصود فقتل
التفريق لا يجعل كالمالك خلافا للرافعي والتوى والا كزمن لان لأحد الناس انتزاع

شرح
كتاب السير الكبير
لمحمد بن الحسن الشيباني

املاء
محمد بن أحمد السرخسي

تحقيق
الدكتور صلاح الدين المنجد

مطبعة شركة الاعلانات الشرقية

١٩٧١

٢٠- قال: وذكر عن الحسن رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال ربكم^(١): مَنْ خرج مجاهداً في سبيل ابتغاء مرضاتي فأنا عليه ضامن أو هو عليّ ضامن ، إن قبضته أذخلته الجنة ، وإن رجعته رجعته بما أصاب من أجر أو غنيمة .

النواب . وقد أُرشدَه رسولُ الله عليه السلام إلى ذلك فَمَا قَالَ (١) ، لَأَن الجهاد أمر بالمعروف ونهى عن المنكر وهو الشرك ، وإعانة الضعيف من المسلمين بدفع أذى المشركين عنهم ، وإرشاد الأحرق وهو المشرك . فمن فعل ذلك بحسب ما يقدر عليه بنفسه أو بماله فهو بمنزلة الرباط .

(1) قوله : ﴿ فَبِمَا نَأْتِي السَّارِفِينَ ﴾

۱. ف : فیما ظنیر عن ربه ۴ ط : فیما یروی عن ربه ۴ .

باب الانفال بالائتمان والهبات

١٥٨٦ - وإذا قال الأمير: مَنْ جاءَ برمكةٍ فهي له بئعاً بعشرة دراهم. فذهب المسلمون وجاءوا بذلك. فإنَّ هذا البيع باطلٌ، انتهى النبي عليه السلام عن البيع^(١) الغرر، وعن بيع ما ليس عند الإنسان. فإنَّ المراد^(٢) بيع ما ليس في ملكه، والأمير هاهنا باع ما ليس في ملكه ولا في يده^(٣)، وهو على خطر الحصول في يد المسلمين مجهول في نفسه. ولو كان معلوماً لم يجز البيع فيه، إذا لم يكن عنده، فكيف إذا كان مجهولاً؟

١٥٨٧ - ولكن إنَّ رَغِبَ الذي جاءَ به أن يأخذَه بذلك الثمن فعلى الإمام أن يستقبل بيعاً منه بذلك الثمن.

لأنَّه ذكر ذلك على وجه التنفيل، والقصد تحريض المسلمين على المجيء بها.

فليس له أن يرجع عن التنفيل بعد ما أتوا بما شرط عليهم. ولكن يحصل مقصودهم بطريق صحيح شرعاً، وهو البيع ابتداءً.

(١) ص ٤ ب، هـ « بيع الغرر ».

(٢) في هامش في « فائزات » نسخة.

(٣) في « باع ما ليس في يده ولا في ملكه » وفي الهامش ثبت الجنبه كذا من

الهامش مع نسخة حصر.

١٥٨٨ - وإن لم يرغب فيه الذي جاءَ به أخذه الأمير منه فجعله في الغنيمة، وليس على الرجل شيء من ثمنه.

لأنَّ التنفيل لمراعاة حقّه، وذلك ينعدم إذا لم يَرْضَ به.

وأصل الثمن لم يكن واجباً عليه بما تقدّم من السبب. ولو كان واجباً كان له الخيار في رده.

لأنَّه اشترى ما لم يره، فكيف إذا لم يكن البيع صحيحاً أصلاً. ثم لا نفّل له.

لأنَّ التنفيل كان في ضمن البيع، فيبطل ببطلانه. بمنزلة الوصية بالمحاباة فإنه لا ثبت في ضمن البيع بطل ببطلان البيع بالرد.

١٥٨٩ - وعلى هذا لو قال: مَنْ جاءَ برمكةٍ بعناها إياها بعشرة. فهذا والأول سواء.

لأنَّه وعد البيع هاهنا. ولكن فيه معنى التنفيل. فعليه أن يني به إذا رغب فيه الذي جاءَ به.

١٥٩٠ - ألا ترى أنه لو قال: وهبتها له أو وهبتها نصفها، فإنه يلزمه أن يني لمن جاءَ بذلك بما وعد له، إلا أنه لا يصير (ص ٢٨٩) مالاً لذلك ما لم يجعلها الأمير له، بخلاف ما لو قال: فهي له.

لأنَّه إذا قال فهي له فهذا تنفيل منفذ، فينفس الإصابة يصير له.

١٥٩١- وإذا قال: وهبتها له. فهذا تنفيلٌ موعودٌ فعليهِ الوفاء

بما وعد. ولكن لا يثبت المأل له قبل أن يهبها منه، حتى لو كانت جاريةً وأعتقها لم يجز عتقه، وإن قال: فهي له هبة، أو فهي عليه صدقة، فذلك لمن جاء بها من غير تملك جديدٍ من الأمير.

لأن قوله: فهي له، تنفيل تام. وقوله هبة يكون تأكيداً لقوله فهي له، فلا يتغير حكمه.

١٥٩٢- وإن قال: من جاء بسيفٍ وهبناه له، أو بعناه منه بعشرة دراهم.

فجاء رجلٌ بذلك، ثم رأى الإمام أن لا يسلمه له لشدة حاجة^(١) المسلمين إليه، فلا بأس بأن يمنعه منه. ولكن بشرط: أن يعطيه قيمته إذا كان الموعود هبةً، وإذا كان بيعاً يعطيه قيمته، لكن يرفع من ذلك الثمن المشروط. عليه.

لأن التملك موعودٌ هاهنا غير منفذ. والإمام ناظرٌ لتكُل. فإذا رأى بالمسلمين حاجةً إلى ذلك. فلو أعطاه المشروط تضرر به المسلمون، ولو أعطاه القيمة توفر عليه مقصوده وارتفعت حاجة المسلمين من ذلك^(٢) الدين. فيعتدل النظر من الجانبين بهذا الطريق.

١٥٩٣- وإن لم يكن بالمسلمين حاجةٌ فليسلمه له على ما شرط.

لأن ذلك الشرط كان على وجه التنفيل منه، فعليهِ الوفاء بذلك، لقوله عليه السلام «المسلمون عند شروطهم».

١٥٩٤- ولو جمعت الغنائم فقال الأمير: من أخذ جينة فعليهِ ثمنها درهم، ومن أخذ شاة فعليهِ خمسة دراهم، ومن أخذ جاريةً فهي له مئة درهم. فأخذ رجل شاةً فذبحها وأكلها، وأخذ آخر جينة فأكلها، وأخذ آخر جاريةً فأعتقها. فعلى كل واحد^(١) قيمة ما أخذه.

لأن هذا الكلام من الأمير ليس على وجه التنفيل، فإن التنفيل بعد الإصابة لا يجوز، ولكنه على وجه البيع، وهو فاسدٌ لجهالة البيع عند العقد. فكل من أخذ شيئاً ولم يستهلكه للإمام أن يسترده منه، لفساد البيع، أو يسلمه له بذلك الثمن بيعاً مستقبلاً إن رضى به المشتري. لأنه يأخذه قد تعين، فيجوز بيعه منه ابتداءً، ولكن ابتداء البيع يعتمد التراضي من الجانبين، وإن استهلكها فعليهِ ضمان القيمة، كما هو الحكم في المشتري شراءً فاسداً إذا استهلكه المشتري بعد القبض. ولهذا نفذ العتق في الجارية لأنه قبضها بحكم بيع فاسدٍ فتملكها، حتى لو باعها جاز البيع وغم قيمتها. فكذلك إذا أعتقها. فإن قيل: كيف يضمن القيمة وهو لو أكل الجينة أو ذبح الشاة فأكلها قبل هذا كان مباحاً له؟ ولم يكن عليه ضمان في ذلك. وكذلك لو أتلف الجارية في دار الحرب لم يكن ضامناً شيئاً.

قلنا: لأن قبل هذا الكلام لم يتأكد حق الغنائم فيها. فأمّا بعد هذا القول فقد تأكد حق الغنائم فيها، لأن البيع الفاسد معتبرٌ بالجائز، وبيع الإمام الغنائم في دار الحرب بمنزلة الإحراز في تأكد حق الغنائم فيها. يوضحه أنه قد تملك المأخوذ هاهنا بالأخذ بجهة العقد، ولهذا لو باعه جاز بيعه فيه. والتمليك بعقد المعاوضة لا يكون إلا بوض، وذلك بالقيمة

(١) في «كل واحد منهم»، ب «كل واحد أخذ».

(١) في «لا يسلمه له حاجة المسلمين» وفي النسخة: «لشدة حاجة المسلمين» نسخة مسبوقة.

إذا لم يجب المشتى لفساد البيع . فأمّا قبل هذا القول فهو لا يتسلّكه بالأخذ حتى لو باء، لا يجوز بيعه فيه . فإذا أتلفه لم يجب عليه ضمان^(١)، لأن حق الغائبين لم يتأكد قبل الإحراز (ص ٢٩٠) .

١٥٩٥ - ولو كان الآخذ لم يسمع مقالة الأمير حتى أكل الشاة لم يضمن شيئاً، ولو باعها لم يجز بيعه .

لأنه ما أخذها على وجو البيع حين لم يسمع مقالة الأمير، فكان هو بمنزلة ما لو أخذها قبل مقالة الأمير . فأمّا السامع فلنما أخذها على جهة البيع والملك .

١٥٩٦ - وهذا بخلاف ما لو قال قبل إحراز الغنيمه: من جاء بجارية فبهي له بيعاً بألف درهم . فجاء رجل بجارية فأعتقها، لم يجز عتقه .

لأن ذلك البيع لم يكن منعقداً أصلاً، لأن البيع بدون المحل لا يتعقد لا جائزاً ولا فاسداً . وهاهنا المحل كان موجوداً، ولكنه كان مجهولاً حين أوجب البيع . فليتأكد البيع بصفة الفساد ويثبت الملك بالتقبض .

١٥٩٧ - ولو قال: من جاء بشاة فبهي له بيعاً بدرهم . فجاء رجل بشاة فذبحها وأكلها، لم يكن عليه فيها ضمان .

لأن البيع لم يكن منعقداً هاهنا . فكأنه أخذها قبل مقالة الأمير وأكناها . فلن هذا لا يضمن شيئاً .

(١) ب، ق، ضامه .

سهمان الخيل والرجالة

١٥٩٨ - وإذا أصاب المسلمون الغنائم فأحزروها وأرادوا قسمتها فعلى قول أبي حنيفة رضي الله عنه: يُعطى الفارس سهمين، سهماً له وسهماً لفارسه، والراجلُ سهماً . وقال: لا أجعل سهم الفارس أفضل من سهم الرجل المسلم، وهو قول أهل العراق من أهل الكوفة والبصرة .

لأن تفضيل البهيمة على الآدمي فيما يستحق بطريق الكرامة لا وجه له . والاستحقاق باعتبار إرهاب العدو، وذلك بالرجل أظهر منه بالفارس .

ألا ترى أن الفرس لا يُقاتل بدون الرجل، والرجل يُقاتل بدون الفرس؟ وكذلك مؤنة الرجل قد تزداد على مؤنة الفرس . فالفرس يجتري^(٢) بالحشيش وما لا قيمة له . ومطعم الآدمي لا يوجد إلا بشدن مع أنه لا يُعتبر بالمؤنة .

فإن السهم لا يُستحق بالرجل والبعير والحصان . وصاحبه يلتزم مؤنة مثل مؤنة الفرس أو أكثر، وبالفيل لا يستحق السهم، ومؤنته أكثر من مؤنة الفرس .

وبهذا تبين^(٣) أن استحقاق السهم بالفارس ثابت، بخلاف القياس بالنص . لأن الفرس آلة للحرب، وبالألة لا يُستحق السهم . ومجرد حصول إرهاب العدو به لا يوجب استحقاق السهم به كالفيل . ولكن تركنا القياس

(١) هـ، ق، ب، باب .

(٢) كلما في من: ق، ونس، هـ، ب، ينفذ .

(٣) ق، يبين .

باب الانفصال بالأثمان والهبات

١٥٨٦ - وإذا قال الأمير: مَنْ جاءَ برمكةٍ فهي له بئعاً بعشرة دراهم. فذهب المسلمون وجاءوا بذلك. فإنَّ هذا البيع باطلٌ، لنهي النبي عليه السلام عن البيع^(١) الغرر، وعن بيع ما ليس عند الإنسان. فإنَّ المراد^(٢) بيع ما ليس في ملكه، والأمير هاهنا باع ما ليس في ملكه ولا في يده^(٣)، وهو على خطر الحصول في يد المسلمين مجهول في نفسه. ولو كان معلوماً لم يجز البيع فيه، إذا لم يكن عنده، فكيف إذا كان مجهولاً؟

١٥٨٧ - ولكن إنَّ رَغِبَ الذي جاءَ به أن يأخذه بذلك الثمن فغلي الإمام أن يستقبل ببيعاً منه بذلك الثمن. لأنَّ ذكر ذلك على وجه التنفيل، والقصد تحريض المسلمين على المجيء بها.

فليس له أن يرجع عن التنفيل بعدما أتوا بما شرط عليهم. ولكن يحصل مقصودهم بطريق صحيح شرعاً، وهو البيع ابتداءً.

(١) من «ب» و«هـ» «بيع الغرر».

(٢) من «عاشق» «فالتراء».

(٣) من «باع ما ليس في يده ولا في يده» ومن «عاشق» «تحت الحصة».

من «مع» «لغة حصر».

١٥٨٨ - وإن لم يرغب فيه الذي جاء به أخذه الأمير منه فجعله في الغنيمة، وليس على الرجل شيء من ثمنه.

لأنَّ التنفيل لمراعاة حق، وذلك ينعدم إذا لم يَرَضَ به.

وأصل الثمن لم يكن واجباً عليه بما تقدّم من السبب. ولو كان واجباً كان له الخيار في رده.

لأنَّه اشترى ما لم يره، فكيف إذا لم يكن البيع صحيحاً أصلاً. ثم لا تنقل له.

لأنَّ التنفيل كان في ضمن البيع، فيبطل ببطلانه. بمنزلة الوصية بالحياة فإنه لا ثبت في ضمن البيع بطل ببطلان البيع بالرد.

١٥٨٩ - وعلى هذا لو قال: مَنْ جاءَ برمكةٍ بعناها إتياء بعشرة. فهذا والأول سواء.

لأنَّه وعد البيع هاهنا. ولكن فيه معنى التنفيل. فعليه أن يني به إذا رغب فيه الذي جاء بها.

١٥٩٠ - ألا ترى أنه لو قال: وهبناها له أو وهبنا له نصفها، فإنه يلزمه أن يني لمن جاء بذلك بما وعد له، إلا أنه لا يصير (ص ٢٨٩) مالكا لذلك ما لم يجعلها الأمير له، بخلاف ما لو قال: فهي له.

لأنَّه إذا قال فهي له فهذا تنفيل منفذ، فبنفس الإصابة يصير له.

١٥٩١- وإذا قال: وهبتها له. فهذا تنفيلٌ موعودٌ فعليه الوفاء

بما وعد. ولكن لا يثبت المال له قبل أن يهبها منه، حتى لو كانت جاريةً وأعتقها لم يجز عتقه، وإن قال: فهي له هبة، أوفى عليه صدقة، فذلك لمن جاء بها من غير تملك جديد من الأمير.

لأن قوله: فهي له، تنفيل تام. وقوله هبة يكون تأكيداً لقوله فهي له، فلا يتغير حكمه.

١٥٩٢- وإن قال: من جاء بسيفٍ وهبناه له، أو بعناه منه بعشرة دراهم.

فجاء رجلٌ بذلك، ثم رأى الإمام أن لا يسلمه له لشدة حاجة^(١) المسلمين إليه، فلا بأس بأن يمنعه منه. ولكن بشرط. أن يعطيه قيمته إذا كان الموعود هبةً، وإذا كان بيعاً يعطيه قيمته. لكن يرفع من ذلك الثمن المشروط عليه.

لأن التملك موعود هاتنا غير منفذ. والإمام ناظرٌ للكل. فإذا رأى بالمسلمين حاجة إلى ذلك. فلو أعطاه الشروط تضرر به المسلمون، ولو أعطاه القيمة توفر عليه مقصوده وارتفعت حاجة المسلمين من ذلك^(٢) العين. فيعتدل النظر من الجانبين بهذا الطريق.

١٥٩٣- وإن لم يكن بالمسلمين حاجةً فليسلمه له على ما شرط.

(١) ق « لا يسلمه له حاجة المسلمين » وفي المتن: « لشدة حاجة المسلمين » نسخة حميري « »

لأن ذلك الشرط كان على وجه التنفيل منه، فعليه الوفاء بذلك، لقوله عليه السلام « المسلمون عند شروطهم ».

١٥٩٤- ولو جمعت الغنائم فقال الأمير: من أخذ جينةً فعليه ثمنها درهم، ومن أخذ شاةً فعليه خمسة دراهم، ومن أخذ جاريةً فهي له بمئة درهم. فأخذ رجل شاةً فذبحها وأكلها، وأخذ آخر جينةً فأكلها، وأخذ آخر جاريةً فأعتقها. فعلى كل واحد^(١) قيمة ما أخذه.

لأن هذا الكلام من الأمير ليس على وجه التنفيل، فإن التنفيل بعد الإضابة لا يجوز، ولكنه على وجه البيع، وهو فاسدٌ لجهالة المبيع عند العقد. فكل من أخذ شيئاً ولم يستهلكه فلا إمام أن يشره منه، لفساد البيع، أو يسلمه له بذلك الثمن تبعاً مستقبلاً إن رضى به المشتري. لأنه بأخذه قد تعين، فيجوز بيعه منه ابتداءً، ولكن ابتداء البيع يعتمد التراضي من الجانبين، وإن استهلكها فعليه ضمان القيمة، كما هو الحكم في المشتري شراءً فاسداً إذا استهلكه المشتري بعد القبض. ولهذا نفذ العتق في الجارية لأنه قبضها بحكم بيع فاسد فتملكها، حتى لو باعها جاز البيع وغرم قيمتها. فكذلك إذا أعتقها فإن قيل: كيف يضمن القيمة وهو لو أكل الجينة أو ذبح الشاة فأكلها قبل هذا كان مباحاً له؟ ولم يكن عليه ضمان في ذلك. وكذلك لو أنلف الجارية في دار الحرب لم يكن ضامناً شيئاً.

قلنا: لأن قيل هذا الكلام لم يتأكد حق الغائمين فيها. فأما بعد هذا القول فقد تأكد حق الغائمين فيها، لأن البيع الفاسد معتبر بالجائز، وبيع الإمام الغنائم في دار الحرب بمنزلة الإحراز في تأكد حق الغائمين فيها. يوضحه أنه قد تملك المأخوذ هاتنا بالأخذ بجهة العقد، ولهذا لو باعه جاز بيعه فيه. والتمليك بعقد المعاوضة لا يكون إلا بوضي، وذلك بالقيمة

(١) ق « كل واحد منهم » ب « كل واحد أخذ ».

باب ما يحمل عليه الفء وما يركبه الرجل من الدواب وما يجوز فعله بالغنائم في دار الحرب من القسمة وغير ذلك .

قال رضى الله عنه :

١٩٢٠ - قد بينا أنه لا ينبغي للإمام أن يقسم الغنائم في دار الحرب ولا يبيعهما ، وإن كان لو فعل ذلك نفذ منه ، إلا أن يحتاج المسلمون إليها . فعند الحاجة تُقسم الثياب والسلاح بينهم بعد رفع الخمس .

لأن ما يُشبه القسمة يجوز له أن يفعله قبل الإصابة عند الحاجة . وهو التنفيل ، فالقسمة بعد الإصابة عند الحاجة أجوز . ولأنه إنما لا يقسم مراعاة لحق المدد ، كيلا تقل رغبتهم في الحقوق بالجيش ، وعند الحاجة مراعاة جانب الذين هم معهم أولى .

١٩٢١ - فأما الرقيق فلا تتحقق الحاجة إلى قسمتهم في دار الحرب . فلا يتأكد الحق فيهم أيضاً ، حتى حل للإمام قتلهم . فلا ينبغي له أن يقسمهم قبل الإحراز بالدار .

١٩٢٢ - فإن لم يكن معه ظهر يحمل عليه الغنائم نظر : فإن كانت في الغنائم دواب فليحمل عليها الغنائم . وإن لم يكن وكان مع عامة الجيش فضل حمولة حمل الغنائم عليها .

لأن الغنائم حقهم والدواب كذلك لهم ، ففي الحمل عليها مراعاة النظر لهم ، فلا يمنع ذلك لأجل الخمس . فإنه تبع لحق الغائمين ، على معنى أنه يستحق بإصابتهم . وثبت الحكم في البيع كسبوتة في الأصل .

وإن كانت فضل الحمولة مع خواص منهم فإن طابت أنفسهم بأن تحمل الغنائم عليها فعل ، وإن أبوا لم يكرههم على ذلك .

لأن الدواب للخاص (١) منهم ، والغنيمة لعامةهم ، فاعتبار جانب غير صاحب الدابة بمنعه من حملها على دابته بغير رضاه ، وليس حتى البعض تبعاً لحق البعض .

ألا ترى أنه لو أراد أن يحمل بعضهم على دواب البعض لم يكن له ذلك بغير رضاهم ، فكذلك حكم حمل الغنائم .

١٩٢٣ - ثم إذا أبوا فينبغي أن يقسم ذلك بينهم ، حتى يتولى كل واحد منهم حمل نصيبه بالطريق الذي يمكنه .

لأن الحاجة قد تحققت ، إذ لو لم يقسم في هذه الحالة احتاج إلى تركها وفيه إبطال حقهم عنها أصلاً .

١٩٢٤ - وإن كان بحضرته تجار يشترون ذلك فلا بأس بأن يبيعهما منهم .

لأنه لا جاز له القسمة في هذه الحالة (ص ٣٤٦) جاز البيع ، فإن كل واحد منهما له تصرف يبنى على تأكيد الحق .

ثم بعد البيع يُقسم الثمن بين الغائمين . ولا يؤخر ذلك إلى الخروج من دار الحرب .

لأن ينفوذ البيع يتأكد حق الغائبين وتنتقطع شركة المدد معهم في الثمن .
فلا معنى لتأخر القسمة بعد ذلك . كما بعد الإحراز بدار الإسلام .

١٩٢٥ - وإن رأى الإمام أن يستأجر الحمولَةَ من أصحابها تاجر
معلوم فذلك صحيح . ويكون الأجر من الغنائم يُبدأ به قبل الخمس .
لأن في هذا الاستئجار منفعة للغائبين ، فهو كالامتجار لسوق الغنم والزمالك .
وحق أصحاب الحمولَةِ في ذلك لا يمنع من صحة الاستئجار .
لأنه لا ملك لهم فيها قبل الإحراز والقسمة ، وشركة الملك هو الذي يمنع
من صحة الامتجار ، لا شركة الحق كما في مال بيت المال .

ويستوى في ذلك إن رضى به أصحاب الحمولَةِ أو أبوا إذا
كان بهم غنى عن تلك الحمولَةِ .

لأنهم بهذا الإبراء قصدوا التمتع . فإن في هذا الاستئجار منفعة لهم ، من
حيث إنه يحصل لهم الأجرة بمقابلة منفعة لا تبقى لهم بدون هذا الاستئجار .
وفيه منفعة للغائبين أيضاً . فكانوا متمتعين في الإبراء . والقاضي لا يلتفت
إلى إبراء التمتع . ولأن ابتداء الاستئجار وبقاء الإجارة عند تحقق الحاجة
صحيح من غير التأخير . فمن الأمير أولى .

وبأنه في استئجار السفينة مدة معلومة . إذا انتهت المدة أو مات صاحب
الغنيمة والسفينة في لجة البحر . وكذلك استئجار الأوعية لحمل المائع فيها
مدة معلومة إذا انتهت المدة وهم في المفازة . وكذلك إذا استأجر دابة لحمل
أمتعة من موضع إلى موضع مدة معلومة فانتهت المدة وهم في المفازة ، أو مات
صاحب الدابة ، فإنه يبدأ بالتعدي بعد انتهاء المدة ، ويبقى بعد المرة (١)

(١) قوله « بعد الموت » ، سقط من ق .

في هذه المواضع بأجر المثل ، وبالمسمى في حالة البقاء . وكان ذلك لأجل الحاجة
فكذلك في الغنائم إذا تحققت الحاجة إلى حملها .

١٩٢٦ - إلا أن يكون الإمام يقدر على حمل الغنيمة بغير
إجبار منه لأصحاب فضل الحمولَةِ ، فحينئذ لا يتعرض لحمولتهم .
لأن الحاجة لم تتحقق . وقال عليه السلام : « ولا يحل مال امرئ مسلم
إلا بطيب نفس منه » .

١٩٢٧ - وإن كانت الغنيمة سبياً يقدر على أن يمشيهم فكل
ذلك ، ولم يجبر أصحاب الحمولَةِ .

لأنه ليس في هذا أكثر من أن السبي يلحقهم تعب في المشي ، ولأجل
ذلك لا يجوز له إجبار أصحاب الحمولَةِ على ما لا تطيب به نفوسهم .

١٩٢٨ - وإن لم يقدر على ذلك ولم يكن مع أحد فضل حمولَةٍ فإنه
ينبغي له أن يحرق بالنار ما يحترق من غير الحيوان ، وما لا يحترق
كالحديد يدفنه (١) في موضع لا يطلع عليه أهل الحرب . ومن كان
من رجال السبي يضرب أعناقهم ، وما كان من النساء والصبيان على
سبيلهم في موضع يعلم أنهم يضيعون فيه . وما كان من حيوان ذبحه ذبحاً
ثم أحرقه بالنار . ولا ينبغي له أن يحرق شيئاً من ذلك وفيه الروح .

لأن ذلك مُتْلَى ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يعذب بالنار
إلا ربه » . والحاصل أنه بعد ما وقع في يده شيء فوالواجب عليه شيئين :

(١) في هامش ق « وذكر في موضع آخر : يكره الحديد ثم يدفن ، حتى إن
وجدوه لا ينفقون به . حميرى » .

١٩٧٤ - وكذلك لو كان الذي ضاع ما عَزَلَهُ للخمس ، فإنه
يقسم ما عزله لأصحاب الخيل بينهم وبين أرباب الخمس على
مقدار حقهم ، ولا يرجع على الرجالة بشئ .

لأن القسمة قد تمت في حقهم حين قبضوا نصيبهم ، وفرق بين هذه
المسائل وبين ما إذا استحق نصيب البعض لحرية أو غير ذلك على ما بينا .
ووجه الفرق أن بالاستحقاق يتبين أن القاسم أخطأ ، وأن القسمة كانت
فاسدة . وأما هاهنا فبهلاك البعض لم يتبين خطأ القاسم ، فلها كانت القسمة
باقية في نصيب من تمت القسمة في حقه . والله أعلم .

باب أمان الغنائم التي يرى الإمام منها أهلها

١٩٧٥ - قال : قد بينا أن الإمام لو قسم الغنائم في دار الحرب

أو باعها ثم لحقهم مدد لم يشاركوهم فيها .

لأن بالقسمة قد ثبت الملك لكل واحد منهم في نصيبه ، فلو ثبت للمدد
شركة لثبت بطريق الغنيمة ، فالمسلم لا يثبت له الحق في ملك المسلم بطريق
الغنيمة .

وكذلك بالبيع قد ثبت الملك للمشتري ، فتعذر إثبات

الشركة للمدد في المبيع ، ولا يثبت لهم الشركة في الثمن أيضاً ،

سواء قبض من المشتري أو لم يقبض .

لأن وجوب الثمن للغائبين بالبيع .

والشركة في الغنيمة لا فيما صار مستحقاً لهم بالعقد .

ولأن العقد يقتضي تقابل البدلين في الملك ، وكما يثبت الملك للمشتري

في المبيع يثبت للغائبين في الثمن . فكان ذلك أقوى في قطع الشركة من تأكيد

حقهم بالإحراز . ولأن الإمام نائب عنهم في البيع ، فكأنهم باعوه بأنفسهم ،

ونفوذ البيع من جهتهم آية تأكيد حقهم فيه ، فكأنه قسمها بينهم ، وباع

كل واحد منهم نصيبه .

١٩٧٦ - فالمر أن المشتريين لم ينقذوا الثمن وقبضوا ما اشتروا ، ثم

لحقهم المشركون ، وقد علم الأمير أنه لا طاقة للمسلمين (ص ٣٥٦)

بهم ، فأمر منادياً فنادى : مَنْ اشترى منّا شيئاً فليطرحه . وتجمعوا حتى
تبلغوا ماءً منكم من دار الإسلام ففعلوا ذلك ، ثم طالبهم الأمير ^(١) بالثمن
بعد ما خرجوا ، فقالوا : قد طرحنا ما اشترينا بأمرك ، فلا ثمن لك
علينا . أو قالوا : اضمن لنا قيمته . فإن كانوا طرحوا ذلك
طائعين فلا شيء لهم على الأمير ، وعليهم ما التزموا من الثمن .

لأن حكم البيع في المبيع قد انتهى بالتسليم والتحق بسائر أملاكهم ،
فهم قوم ألتفوا ملكهم طوعاً . والأمير أشار عليهم بمشورة ، فلا يوجب ذلك
غرمًا لهم عليه ، ولا يسقط به الثمن الذي تقرر ديناً في ذمتهم .

١٩٧٧ - وإن كان أكرههم على ذلك بوعيد مثلي نظر الخليفة
في ذلك ، فإن علم أنه فعل ذلك نظراً لهم لم يضمن لهم شيئاً مما طرحوا .

لأنه كان مأموراً من جهته بالنظر لهم . وقد فعل . ولأنه أكرههم على
على ما يحق عليهم فعلاً شرعاً ، فإن السلم مأموراً عند الضرورة بأن يجعل ماله
وقاية لنفسه ، وهو ما أمرهم إلا بذلك ، والكره بحق يكون محسناً ، وما على
المحسنيين من سبيل .

١٩٧٨ - وإن علم أنه أكرههم لا على وجه النظر لهم ضمن
لهم قيمة ما طرحوا .

لأنه ما كان متعدياً فيما أكرههم عليه مخالفاً لأمر الخليفة ، فكانوا بمنزلة
الآلة له بعد تحقق الإكراه ، فكانت أخذ المال منهم وطرحه . فيضمن لهم
قيمته .

والثمن واجب على المشتري في الوجهين .

لأنه تقرر ذلك ديناً في ذمتهم ، وإنلاف البيع بعد تقرر الثمن وانتهاء
العقد لا يسقط الثمن ، سواء حصل بفعل المشتري أو بفعل البائع .

١٩٧٩ - ولو كان قال : ليطرح كل واحد منكم ما اشترى مني وهو
بريء من الثمن . أو على أنه بريء من الثمن ، أو إن طرحه فقد أبرأته
من الثمن ، فطرحوا طائعين أو مكرهين ، فالثمن واجب عليهم .

لأن هذه الزيادة من الأمير باطل ^(١) ، فإنه ليس له ولاية الإبراء عن الثمن
فبا باعة للغائبين . أما عند أبي يوسف رحمه الله فظاهر : لأنه بمنزلة الأب
والوصي أو الوكيل في ذلك . وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فلائنه
ما لا يلتزم العهدة في هذا التصرف ، لأنه بمنزلة الحكم منه ، فيكون كالرسول
في البيع لا يملك الإبراء من الثمن .

١٩٨٠ - وكذلك لو كانوا في السفينة فاحتاجوا إلى أن يخففوها
فأمرهم بالطرح في الماء ، فهو كالأول في جميع ما ذكرنا .

١٩٨١ - وكذلك لو كان بائع الأطعمة في السفينة متصرفاً
لنفسه ثم ناداهم : مَنْ طرَحَ شيئاً مما اشتراه مني في الماء فهو بريء
من ثمنه ^(٢) ، أو اطرحوه على أنكم برآء من الثمن ، فهذا باطل ،
وعليهم الثمن له . وكان ينبغي أن لا يجب الثمن هنا .

لأن كان مالاً للإبراء عن الثمن . ولكن نقول : إنه علق الإبراء بالشرط .
والإبراء لا يحتمل التعليق بالشرط كالعقد .

١٩٨٢- ولو قال لهم رجل آخر: اطرحوه على أن على ثمنه، أو قيمته لكم، لم يصح ذلك ولم يلزمه شيء. وكذلك إذا قال البائع ذلك. وهذا لأن المبيع قد صار في ملكهم وضائهم، فمن يناديهم^(١) بالطرح بعد ذلك يكون مشيراً عليهم بما يفعلونه في ملكهم، وذلك لا يكون سبباً في الضمان عليه، إذ فعل المرء في ملك نفسه لا ينتقل إلى من أشار عليه فيبقى الإبراء أو العقد متعلقاً بالشرط، وذلك باطل، وبهذا الطريق يتضح الكلام في بيع الأمير الغنيمة.

١٩٨٣- ولو كان الأمير أمر المتأدي فزاد: أيها الناس إننا قد أفلنا المشتريين العقد فيما اشتروا منا فمن كان اشترى شيئاً فليطرحه، ففعلوا ذلك، لم يكن عليهم من الثمن شيء. لأنه أقالهم البيع، وذلك صحيح منه، كأصل البيع.

ألا ترى أن الأب والوصي يصح منهما الإقالة فيما باعه لليتيم كما يصح أصل البيع، وبعد صحة الإقالة لا يبقى الثمن على المشتري، ثم البيع عاد كما كان غنيمة، وقد طرحوه بأمر الأمير، فكأنه طرحه بنفسه، فلا يجب عليهم شيء بسببه، وهو بمنزلة ما لو اشترى ثوب رجل فقال له البائع: قد أفلتلك البيع، فاقطعه لي قميصاً، ففعل ذلك، أو كان المشتري طعاماً فقال: قد أفلتلك البيع فيه فتصدق به عني على هؤلاء المساكين، ففعل ذلك، فإن الإقالة تكون صحيحة، وعلى البائع رد الثمن. وهذا لأن الإقالة معتبرة بأصل العقد. ولو قال: قد اشتريت منك هذا الطعام بكذا فتصدق به عني، أو هذا الثوب بكذا فاقطعه لي قميصاً، ففعل الرجل ذلك كان البيع صحيحاً بينهما، وعلى الأمر الثمن، فكذلك الإقالة.

أرأيت لو أن المشتريين وجدوا عيباً بالمبيع فقبل الأمير منهم بغير قضاء لم يكن ذلك صحيحاً. والرّد بالعيب بعد القبض بغير قضاء يكون بمنزلة الإقالة فيه، فنبين أنه يصح الإقالة منه معهم في حق الغائمين، وهذا لأن حقهم قد تأكد في الثمن، ولكن لم يتعين ملكهم قبل القسمة، وذلك لا ينفى ولاية التصرف للأمير كما في الغنائم المحرزة بالدار، وكما في مال الخراج إذا أخذ الإمام في ذلك ثياباً أو باعها، ثم رأى أن يقبل المشتري العقد فيها صحت الإقالة منه، فكذلك ما سبق.

١٩٨٤- وإن لم يطرحوا ذلك حين سمعوا النداء حتى إذا ساروا منقلبة^(١) أو منقلبتين عملوا عملاً آخر مما يستدل به على قطع المجلس طرحوا ذلك فعليهم الثمن.

لأن الإقالة معتبرة بأصل البيع، وكما أن إيجاب البيع يبطل بالتفرق قبل القبول، فكذلك إيجاب الإقالة، وقبول الإقالة منهم هاهنا يكون بالطرح، فإذا لم يفعلوا ذلك في المجلس لم تثبت الإقالة وبقي الثمن عليهم.

١٩٨٥- وإن ادعى المشترون أنهم طرحوا كما سمعوا ولا يعلم ذلك إلا بقولهم لم يصدقوا على ذلك إلا ببينة.

لأنهم ادّعوا ما يسقط الثمن عنهم بعد تقرر السبب الموجب، فهو كما لو ادّعوا قبول الإقالة في المجلس، والبائع منكر لذلك، فلا يقبل قولهم إلا بحجة.

١٩٨٦- ولو كان أمر المتأدين حتى قال: من طرح منكم المتاع الذي اشترى مني فقد أفلته البيع فيه. فهذا في القياس لا يصح.

(١) في هامش ق: «والنقلة كمرحلة السفر ذمة ومشي. قاموس»

لأنه تعليق الإقالة بالشرط .

وفي الاستحسان هو صحيح .

لأن المقصود تحقيق الإقالة والحث لهم على الطرح .

١٩٨٧- وكذا لو قال : أقلتكم على أن تطرحوا ، أو اطحوا على

الإقالة منكم لي ، وكذا غير الأمير من باع متاعه فهو على قياس الأمير .

وهو نظير القياس . والاستحسان في أصل البيع إذا قال : إن أدبت إلى كذا درهما غن الثوب فقد بعته منك ، فأدى الثمن في المجلس ، فإنه يكون ذلك بيعاً صحيحاً استحساناً ، فكذلك الإقالة .

١٩٨٨- ولو كان سماع النداء من المنادى بعض الناس ، ثم أخبروا

بذلك من لم يسمع النداء فهذا وما لو سمعوا جميعاً من المنادى سواء .

لأن الأمير إذاً يتبليغ كلامه إلى من لم يسمع دلالة لكل من سمع . كما أنه إذاً للمنادى في ذلك أيضاً ، وهذا بخلاف ما لو كان البائع تاجراً باع متاعه في السفينة ، فإن هناك إذا لم يسمع كلامه في إيجاب الإقالة بعض المشتريين وأخبره بذلك من سمع فطرح معه فإنه يجب عليه الثمن . لأن المبلغ لم يرسله البائع ولم يأمره بالتبليغ صريحاً ودلالة ، فصار كأنه لم يسمع أصلاً فأمّا الأمير فإنه إذاً في التبليغ دلالة لأن معنى كلام الأمير فيما يخاطب به رعيته على الانتشار والاستفاضة . ومثل هذا لا يوجد في كلام التاجر الذي يتصرف لنفسه . ثم الإقالة تغتبر بالعقد .

ولو قال التاجر : قد بعث عبدى هذا من فلان بكذا . فبئله من سمع

منه ذلك الكلام من غير أن يجعله رسلاً إليه ، فقبل ، لم يتخذ البيع به . ولو قال : فبئله يا فلان . فذهب فبئله كان ذلك بيعاً صحيحاً إذا قبله .

وكذلك لو ذهب رجل آخر فبئله ، لأنه حين قال : فبئله يا فلان فقد أظهر من نفسه الرضا بالتبليغ إليه ، فكل من بلغه فقبل البيع . كان البيع صحيحاً ، وإذا ثبت هذا في العقد فكذلك في الإقالة . وبه يتصح فصل الأمير حين أمر المنادى به . لأنه قد صرح بالأمر بالتبليغ للمنادى : فتبليغه وتبليغ غيره بعد ذلك سواء .

١٩٨٩- وكذلك لو قال الأمير بنفسه : قد أقلتكم البيع ، فاطرحوا

ما اشتريتم مني وليبلغ شاهدكم غائبكم . فهذا والأول سواء .

لأنه نص على الأمر بالتبليغ ، فعبارة كل مبلغ تكون بمنزلة عبارته .

١٩٩٠- ولو كان الأمير لم يذكر هذه الزيادة في القياس لا يبرأ

من الثمن إلا من سمع مقالة الأمير ، كما في حق البائع لنفسه ، ولكنه

استحسن فقال : هم برآء من الثمن إذا طرخوا حين بلغهم مقالة الأمير

لما بينا أن معنى كلام الأمير على الانتشار والظهور عادة ، والعادة تعتبر

في تقييد مطلق الكلام . فكان هذا والتصريح بقوله : فليبلغ شاهدكم غائبكم سواء ، والله أعلم .

١٩٩٥- ولو لم يضمن شيئاً من ذلك ولكنه عجل لرجلٍ أوردجيس
نصيبهما من الغنيمة ، ثم لحقهم جيش آخر شركوهم في المصاب .

١٩٩٦- ولو عجل ذلك لأناس كثيرة لم يشركهم المدد بعد
ذلك ، والقياس في الفصلين واحد .

أنه لا شركة للمدد فقد وجد منه نوع قسم ، ولكنه فرق بين القليل
والكثير على طريقة الاستحسان ، وهو نظير ما سبق ، إذا ظهر الاستحقاق
في نصيب واحد أو اثنين لم تبطل القسمة ، ويعوض المستحق عليه قيمة نصيبه
من بيت المال ، بخلاف ما إذا استحق نصيب جماعة منهم . فلما فصل بين
القليل والكثير في بعض القسمة بالاستحقاق فكذلك في ابتداء القسمة يفصل
بين أن يعجل لنفر يسير نصيبهم أو لجمع كثير . فلا يجعل تعجيله للواحد
والثاني قسمة . لأن الشركة في الغنيمة شركة عامة . فلا يتغير ذلك بما صنعه
مع واحد أو اثنين ، وإنما يتغير إذا صنع ذلك في حق جمع عظيم منهم . لتحقيق
معنى العيوم فيما صنعه .

أرأيت لو أعطى نصيب الفرسان وبقيت الرجالة . أو أعطى نصيب
أكثر الجند وبقي في يده نصيب مئة رجل أو نحو ذلك . أكان للمدد شركة
إذا الحقوا بعد ذلك ؟ هذا ما لا يقول به أحد .

١٩٩٧- ولو أن المدد دخلوا دار الحرب قبل القسمة . ولكنهم
لم يصلوا إلى الجيش حتى قسم الإمام بين الغائبين . فلا شركة
للمدد إذا لحقوهم بعد ذلك .

لأن ثبوت الشركة للمدد عند اللحق بالجيش .

ألا ترى أنهم لو دخلوا دار الحرب ولم يلحقوا بهم حين خرجوا من
جانب آخر إلى دار الإسلام لم يكن للمدد معهم شركة . نعرفنا أن المنبر

حال لحرقهم بهم لا حال دخولهم دار الحرب ، وعند اللحق بهم إنما يستحقون
الشركة في الغنيمة لا في ملك الغائبين ، وقد تعين الملك بالقسمة هاهنا قبل
أن يلحقوا بهم .

١٩٩٨- ولو كانوا نزولوا قريباً منهم قبل القسمة حتى يكونوا
عونا^(١) لهم إن احتاجوا إليهم إلا أنهم لم يخالطوهم فهم شركاؤهم فيها .

لأن ثبوت الشركة للمدد في الغنيمة باعتبار أن الجيش يتقنون بهم .
وفي هذا المعنى لا فرق بين ما إذا خالطوهم وبين ما إذا نزولوا بالقرب منهم .

١٩٩٩- فإن قسم الإمام الغنيمة بين أهل العسكر الأول بعد
ذلك ولم يعط العسكر الثاني من ذلك شيئاً ، ثم رفع العسكر
الثاني الأمر إلى الخليفة فإنه يرضى ما صنع الأول .

لأن ثبوت الشركة للمدد مع الجيش إذا لم يشهدوا الواقعة مختلف فيه
بين العلماء . والأمير الأول فيما يرضى من القسمة بمنزلة الحاكم ، وحكم
الحاكم في المنتهدة نافذ إذا رفع إلى حاكم آخر يرى خلافه لم ينقضه ، فكذلك
ما صنعه الأمير هاهنا .

٢٠٠٠- ولو كان الأمير باع الغنائم في دار الحرب وشروط .

المشترون الخيار لأنفسهم . أو كانوا لم يروا فردوا بخيار الروية

(ص ٣٦٠) أو بخيار الشرط . أو ردوا ذلك بيع قبل القبض

أو بعده ، ثم لحقهم المدد لم يكن لهم شركة في تلك الغنيمة .

لأن البيع فيها قد نفذ ونزح من الأمير .

باب الأنفال بالائتمان والهبات

١٥٨٦ - وإذا قال الأمير: مَنْ جاءَ بِرَمَكَةٍ فَيُؤْتِي له بِبَعْعٍ بِعَشْرَةِ دراهم. فذهب المسلمون وجاءوا بذلك. فَإِنَّ هَذَا الْبَيْعَ بَاطِلٌ، لَنَهْيِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْبَيْعِ ^(١) الْغَرَرِ، وَعَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ. فَإِنَّ الْمُرَادَ ^(٢) بَيْعَ مَا لَيْسَ فِي مِلْكِهِ، وَالْأَمِيرُ هَاهُنَا بَاعَ مَا لَيْسَ فِي مِلْكِهِ وَلَا فِي يَدِهِ ^(٣)، وَهُوَ عَلَى خَطَرِ الْحَصُولِ فِي يَدِ الْمُسْلِمِينَ مَجْهُولٌ فِي نَفْسِهِ. وَلَوْ كَانَ مَعْلُومًا لَمْ يَجْزِ الْبَيْعُ فِيهِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ مَجْهُولًا؟

١٥٨٧ - وَلَكِنْ إِنْ رَغِبَ الَّذِي جَاءَ بِهِ أَنْ يَأْخُذَهُ بِذَلِكَ الثَّمَنُ فَعَلِيَ الْإِمَامُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بَيْعًا مِنْهُ بِذَلِكَ الثَّمَنِ. لِأَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّنْفِيلِ، وَالتَّصَدُّقِ تَحْرِيقِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْمَجِيءِ بِهَا.

فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنِ التَّنْفِيلِ بَعْدَ مَا أَتَوْا بِمَا شَرَطَ عَلَيْهِمْ. وَلَكِنْ يَحْصُلُ مَقْصُودُهُمْ بِطَرِيقٍ صَحِيحٍ شَرْعًا، وَهُوَ الْبَيْعُ أَبَدًا.

١ - « ب » هـ « بَيْعُ الْغَرَرِ ».

٢ - « ب » هـ « بَيْعُ الْغَرَرِ ».

٣ - « ب » هـ « بَيْعُ الْغَرَرِ ».

٤ - « ب » هـ « بَيْعُ الْغَرَرِ ».

١٥٨٨ - وَإِنْ لَمْ يَرْغَبْ فِيهِ الَّذِي جَاءَ بِهِ أَخَذَهُ الْأَمِيرُ مِنْهُ فَجَعَلَهُ فِي الْغَنِيمَةِ، وَلَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ شَيْءٌ مِنْ ثَمَنِهِ.

لِأَنَّ التَّنْفِيلَ لِمُرَاعَاةِ حَقِّهِ، وَذَلِكَ يَنْعَدَمُ إِذَا لَمْ يَرْضَ بِهِ.

وَأَصْلُ الثَّمَنِ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَيْهِ بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ السَّبَبِ. وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا كَانَ لَهُ الْخِيَارُ فِي رَدِّهِ.

لِأَنَّهُ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرِهِ، فَكَيْفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْبَيْعُ صَحِيحًا أَصْلًا. ثُمَّ لَا تَقْلُ لَهُ.

لِأَنَّ التَّنْفِيلَ كَانَ فِي ضَمَنِ الْبَيْعِ، فَيُطْلَقُ بِبُطْلَانِهِ. بِمَنْزِلَةِ الْوَصِيَّةِ بِالْحَيَاةِ فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبِتْ فِي ضَمَنِ الْبَيْعِ بَطْلُ بَيْطَانِ الْبَيْعِ بِالرَّدِّ.

١٥٨٩ - وَعَلَى هَذَا لَوْ قَالَ: مَنْ جَاءَ بِرَمَكَةٍ بَعْنَاهَا إِثْنَاهُ عَشْرَةَ. فَهَذَا وَالْأَوَّلُ سَوَاءٌ.

لِأَنَّهُ وَعَدَ الْبَيْعَ هَاهُنَا. وَلَكِنْ فِيهِ مَعْنَى التَّنْفِيلِ. فَعَلَيْهِ أَنْ يَبَى بِهِ إِذَا رَغِبَ فِيهِ الَّذِي جَاءَ بِهَا.

١٥٩٠ - أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَهَبْنَاهُ لَهْ أَوْ هَبْنَاهُ لَهُ نَصْفَهَا، فَإِنَّهُ يُلْزَمُهُ أَنْ يَبَى لِمَنْ جَاءَ بِذَلِكَ بِمَا وَعَدَ لَهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِيرُ (ص ٢٨٩) مَالِكًا لِذَلِكَ مَا لَمْ يَجْعَلْهَا الْأَمِيرُ لَهُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: فَيُؤْتِي له.

لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ فَيُؤْتِي له فَهَذَا تَنْفِيلٌ مُتَّفَقٌ، فَتَنْفُسُ الْإِصَابَةِ يَصِيرُ لَهُ.

جميعاً ، وإن لم يكن فيه منفعة ظاهرة ، لأن الوصي إنما لا يبيع من نفسه لأن
العهد تلتحقه فيؤدي إلى تضاد (١) الأحكام ، وذلك لا يجوز .

٢٠١٦- فإن كان المشتري جاريةً وأشهد أنه يأخذها لنفسه
بشمنٍ قد ساءَ فحبلت منه وولدت رُدَّت في الغنيمة مع عقرها .
لأن البيع كان باطلاً وقد سقط الحد للشبهة فعليه العقر .

٢٠١٧- وفي القياس الولدُ مردودٌ في الغنيمة أيضاً ، ولا يثبت
نسبه منه .

كما لو كان فعل هذا قبل الشراء لنفسه .
٢٠١٨- ولكنه استحسِن فجعل الولد حراً بالقيمة ثابت
النسب منه .

لأجل الغرور الثابت باعتبار الظاهر ، أو لقياس الشبه من حيث إنه يُجعل
هو في هذا التصرف ، بمنزلة الأب فيما يشتري من مال والده لنفسه . فإن
ولاية البيع لكل واحد منهما باعتبار النظر للمولى عليه . وهذا القدر يكفي
لإثبات حكم الغرور . فلهذا كان ابنه حراً بالقيمة .

٢٠١٩- فيجعل ذلك كله في الغنيمة إن لم يقسمها ، وإن كان
قسمها وقسم الثمن الذي غرم مع ذلك فإن الإمام يعطيه الثمن من
قيمة الولد الذي غرم ، ومن العقر .

(١) في هامش ق « تناقض » نسخة .

لأن ذلك دين عليه للغائبين والثمن الذي في الغنيمة لطلان البيع ، فيجعل
أحدهما قصاصاً بالآخر .

٢٠٢٠- وإن لم يكن في ذلك وفاءً بالثمن باعَ الجارية فأوفاه
بقية الثمن ، ثم أخذ ما بقي فجعله في بيت المال (١) .

لأن هذا من جملة الغنيمة وقد تعذر قسمته بين الغائبين لتفرقهم .
ثم بين الحيلة للمولى (ص ٣٦٤) إذا أراد أن يشتري شيئاً لنفسه .

٢٠٢١- فقال : ينبغي أن يبيع ذلك ممن يثبُّ به بأقصى ثمنه
ويُسَلِّمه إليه ، ثم يشتريه منه لنفسه بعد ما يقبض الثمن منه
كله إن أراد أن يشتريه بأقل من ذلك الثمن ، وإن أراد أن
يشتريه بمثل ذلك الثمن أو أكثر فلا حاجةً إلى قبض الثمن .

لأن حاله في هذا كحال القاضي فيما يريد أن يشتريه لنفسه من مال اليتيم .
ثم استدلل على أنه لا يملك الشراء من نفسه لنفسه بحديث عثمان رضي الله عنه .

فإن إبلاً من إبل الصدقة أتى بها عثمان فأعجبته ، فأقامها في السوق
حتى بلغت أقصى ثمنها ، ثم أخذها بذلك . فأتى الناس عبد الرحمن
ابن عوف رضي الله عنه وأخبروه بما صنع . فأتاه وقال له : هل رأيت
عمر بن الخطاب رضي الله عنه صنع من ذلك شيئاً ؟ وأمره برد ذلك .
وكان هذا أول ما عيب على عثمان رضي الله عنه . فإذا كان هذا يرد
على مثل عثمان فعلى غيره ممن يلي المقاسم أولى .

(١) ب « بيت مال المسلمين » .

فَإِنْ قَبِلَ : قَدْ (١) انْفَصَلَ هُوَ عَلَى فَرَسٍ مَمْلُوكٍ لَهُ ، ثُمَّ أُزِيلَ مَلِكُهُ فِي دَارِ
الْحَرْبِ لَا بِاخْتِيَارِهِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَخْرُجَ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَارِسًا ، كَمَا
لَوْ أَخَذَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ فَأَحْرَزُوهُ .

قُلْنَا : إِنَّمَا أَخَذَ الْفَرَسَ مِنْهُ بِحَقٍّ مُسْتَحَقٍّ شَرْعًا . وَذَلِكَ الْحَقُّ كَانَ سَابِقًا
عَلَى دَخُولِهِ دَارِ الْحَرْبِ ، فَيَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْقِتَالِ عَلَى الْفَرَسِ
مُطْلَقًا ، وَإِنَّمَا كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْقِتَالِ عَلَى الْفَرَسِ مُقَيَّدًا بِمَا قَبْلَ رَجُوعِ الْوَاهِبِ .

١٧٤٢ - وَلِهَذَا لَوْ رَجَعَ الْوَاهِبُ قَبْلَ أَنْ يُصِيبُوا شَيْئًا لَمْ يَكُنِ
الْمُوهَبُ لَهُ فَارِسًا بَعْدَ رَجُوعِهِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا رَجَعَ بَعْدَ مَا أُصِيبَ
بَعْضُ الْغَنَائِمِ .

١٧٤٣ - وَلَوْ جَعَلَ هُوَ فَارِسًا بِهَذَا الْمَقْدَارِ أَدَّى إِلَى الذُّلِّ بِأَنْ مَنْ
كَانَ مَعَهُ عَشْرَةُ أَفْرَاسٍ فَوَهَبَ مِنْ كُلِّ رَاجِلٍ مِنَ الرِّجَالَةِ فَرَسًا حَتَّى دَخَلُوا
عَلَيْهَا دَارَ الْحَرْبِ ثُمَّ اسْتَرَدَّ الْأَفْرَاسَ مِنْهُمْ أَنْ يَكُونُوا فَرَسَانًا بِذَلِكَ
الْقَدْرِ فَمَا يُصِيبُونَ . وَهَذَا بَعِيدٌ . فَإِنْ مَنْ قَالَ : هَذَا الْبَعْدُ لَمْ يَجِدْ بُدًّا
مِنْ أَنْ يَقُولَ إِذَا أَعَادَ الْأَفْرَاسَ مِنْهُمْ ثُمَّ اسْتَرَدَّهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ : كَانُوا
فَرَسَانًا أَيْضًا . إِذْ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ عِنْدَ الْانْفِصَالِ كَانُوا
مَتَمَكِّنِينَ مِنَ الْقِتَالِ عَلَى الْأَفْرَاسِ : إِلَى أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا صَاحِبُهَا .
وَعَلَى هَذَا لَوْ اشْتَرَى فَرَسًا شَرَاءً فَارِسًا فَقَبَضَهُ وَدَخَلَ عَلَيْهِ دَارَ الْحَرْبِ .

لَإِنْ حَقَّ الْبَائِعُ فِي الْاسْتِرْدَادِ ثَابِتُ الْفَسَادِ الْبَيْعِ . كَحَقِّ الْوَاهِبِ فِي
الرَّجُوعِ . بَلْ أَظْهَرَ . فَالْبَائِعُ هَاهُنَا سَائِرٌ بِالْاسْتِرْدَادِ شَرْعًا . وَالْوَاهِبُ مَشْبُوعٌ

(١) ب . ق . فَقَدْ .

مِنْ الرَّجُوعِ نَدْبًا . ثُمَّ هُنَاكَ بِالْاسْتِرْدَادِ يَخْرُجُ الْمُوهَبُ لَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَارِسًا
فَمَا يَصَابُ بَعْدَ ذَلِكَ فَهَاهُنَا أَوَّلُ .

١٧٤٤ - وَلَوْ كَانَ الْبَيْعُ صَحِيحًا ثُمَّ اسْتَحَقَّ الْفَرَسَ مِنْ يَدِ
الْمُشْتَرِي فِي دَارِ الْحَرْبِ بِالْحِجَّةِ ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ .

لَآخُذَ مِنْهُ بِحَقٍّ مُسْتَحَقٍّ كَانَ ثَابِتًا قَبْلَ دَخُولِهِ دَارِ الْحَرْبِ ، وَلَآخُذَ
تَبَيَّنَ بِالْاسْتِحْقَاقِ أَنَّهُ كَانَ غَاصِبًا لِلْفَرَسِ ، فَإِذَا اسْتَرَدَّهُ الْمَغْضُوبُ مِنْهُ يَخْرُجُ
هُوَ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَارِسًا بِهِ .

١٧٤٥ - وَكَذَلِكَ رَجُلَانِ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ فَرَسًا بِبَغْلٍ
وَتَقَايِضًا ، فَلَمَّا دَخَلَا دَارَ الْحَرْبِ وَجَدَ الْعَيْبُ بِلَا حُدُودٍ . فَرَدَّ بِالْعَيْبِ
بِقَضَاءٍ أَوْ بغير قَضَاءٍ . فَمَا كَانُوا غَنِمُوا قَبْلَ التَّرَادِّ يُضْرَبُ فِيهِ لِمُشْتَرِي
الْفَرَسِ سَهْمُ الْفَرَسِ سِوَاهُ كَانَ هُوَ الرَّادُّ أَوِ الْمُرْدُودُ عَلَيْهِ . وَمَا
أُصِيبَ بَعْدَ التَّرَادِّ (١) يُضْرَبُ لَهُ (حس ٣١٦) فِيهِ بِسَهْمِ رَاجِلٍ .
لَآخُذَ إِنْ كَانَ هُوَ الرَّادُّ فَقَدْ أزالَ الْمَلِكُ عَنْ فَرَسِهِ (٢) بِاخْتِيَارِهِ .

١٧٤٦ - وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُرْدُودُ عَلَيْهِ فَقَدْ أَخَذَ الْفَرَسَ مِنْ يَدِهِ
بِحَقٍّ . فَأَمَّا مُشْتَرِي الْبَغْلِ فَهُوَ رَاجِلٌ فِي الْغَنِيمَتَيْنِ جَمِيعًا .
لَآخُذَ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ رَاجِلًا .

١٧٤٧ - وَعَلَى هَذَا لَوْ تَقَايَلَا الْبَيْعُ ، أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَرِ

(١) حس ، ع . الرد . اثبتنا رواية ب . ق .
(٢) حس ، ق . أزال الفرس عن ملكه ، وأن هاتهما : أزال الملك عن فرسه .
نسخة .

مَا اشْتَرَى فَرْدَهُ بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ . أَوْ كَانَ مُشْتَرَى الْفَرَسِ قَبْضِ
الْفَرَسِ وَلَمْ يُسَلِّمِ الْبَغْلَ حَتَّى هَلَكَ عِنْدَهُ فَرْدُ الْفَرَسِ فِي دَارِ الْحَرْبِ
بَعْدَ مَا أَصَابَ بَعْضَ الْغَنَائِمِ .

لَأَنَّ مَلِكَ أُرْبِلَ بِسَبَبِ مُسْتَحَقٍّ ، فَيُخْرَجُ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَارِسًا
فِيَا يَصَابُ (١) بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ .

١٧٤٨- وَلَوْ رَهَنَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَرَسًا مِنْ رَجُلٍ بِدَيْنٍ لَهُ عَلَيْهِ ،
ثُمَّ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ مَعَ الْعَسْكَرِ ، فَقَضَى الرَّاهِنُ الْمُرْتَهِنَ مَا لَهُ وَأَخَذَ
الْفَرَسَ فَقَاتَلَ عَلَيْهِ ، فَهَمَا رَاجِلَانِ : أَمَّا الْمُرْتَهِنُ فَلَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتَمَكِّنًا
مِنَ الْقِتَالِ عَلَى الْفَرَسِ الْمَرْهُونِ ، فَلَا يَكُونُ هُوَ فَارِسًا بِهِ . وَأَمَّا الرَّاهِنُ
فَلَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْقِتَالِ عَلَى فَرَسِهِ حِينَ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ .

لَأَنَّ عَقْدَ الرَّهْنِ يُوجِبُ مِلْكَ الْيَدِ لِلْمُرْتَهِنِ ، حَتَّى لَا يَتِمَكَّنَ الرَّاهِنُ مِنْ
إثْبَاتِ يَدِهِ عَلَى الْمَرْهُونِ ، مَا لَمْ يَقْبِضْ عَلَيْهِ .

١٧٤٩- وَلَوْ كَانَ إِنْسَانًا رَهَنَ الْفَرَسَ فِي دَارِ الْحَرْبِ بَعْدَ إِصَابَةِ
بَعْضِ الْغَنَائِمِ ثُمَّ أُصِيبَتْ أُخْرَى : ثُمَّ قَضَى الدَّيْنَ وَاسْتَرَدَّ الْفَرَسَ ،
ثُمَّ أُصِيبَتْ غَنِيمَةٌ أُخْرَى ، فَهُوَ فَارِسٌ فِي الْغَنِيمَةِ الْأُولَى وَالْآخِرَةِ ،
رَاجِلٌ فِي الْغَنِيمَةِ الْوَسْطَى .

لَأَنَّهُ أَزَالَ تَمَكُّنَهُ مِنَ الْقِتَالِ عَلَى الْفَرَسِ بِاخْتِيَارِهِ . مَعَ قِيَامِ مَلِكِهِ .
فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ آجَرَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ . وَقَدْ بَيَّنَّا الْإِجَارَةَ فِي هَذَا الْفَصْلِ

(١) مَلِكًا نَرَقًا وَابْنًا الْهَائِلَ مَا أَصَابَهُ . نَسَخَةٌ .

وَقَرَرْنَا الْمَعْنَى فِيهِ ، فَالْزَمْنَا قِيَامَهُ . لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْعُقَدِينَ يُوجِبُ اسْتِحْقَاقَ
الْيَدِ عَلَى صَاحِبِ الْفَرَسِ مَعَ قِيَامِ مَلِكِهِ .

١٧٥٠- وَلَوْ بَاعَ فَرَسَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ بَعْدَ إِصَابَةِ (١) بَعْضِ الْغَنَائِمِ ،
ثُمَّ أُصِيبَتْ غَنِيمَةٌ أُخْرَى ، ثُمَّ وَجَدَ الْمُشْتَرَى بِهِ عِبِيًّا وَرَدَّهُ بِقَضَاءٍ
أَوْ بَغِيرِ قَضَاءٍ ، ثُمَّ أُصِيبَتْ غَنِيمَةٌ أُخْرَى ، فَصَاحِبُ الْفَرَسِ فَارِسٌ
فِي الْغَنِيمَةِ الْأُولَى وَالْأُخْرَى ، رَاجِلٌ فِي الْغَنِيمَةِ الْوَسْطَى .

لَأَنَّهُ أَزَالَ تَمَكُّنَهُ مِنَ الْقِتَالِ عَلَيْهِ بِإِخْرَاجِهِ مِنْ مَلِكِهِ . فَسَوَاءٌ عَادَ إِلَيْهِ
بِسَبَبِ هُوَ فَسَخَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ أَوْ بِسَبَبِ هُوَ فَسَخَ فِي حَقِّهِ ، بَيْعَ جَدِيدٍ فِي حَقِّ
غَيْرِهِ لَا يَتَبَيَّنُ بِهِ أَنَّهُ كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْقِتَالِ عَلَيْهِ حِينَ أُصِيبَتْ الْغَنِيمَةُ الْوَسْطَى .
فَإِنْ قِيلَ : كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ رَاجِلًا فِي الْغَنِيمَةِ الثَّالِثَةِ أَيْضًا . لِأَنَّ بِالْبَيْعِ
يَتَبَيَّنُ أَنَّ التَّزَامَهُ مَوْثِقَةُ الْفَرَسِ كَانَ لِقَصْدِ التَّجَارَةِ لَا لِقَصْدِ الْقِتَالِ عَلَيْهِ . فَبَعْدَ
ذَلِكَ وَإِنْ عَادَ الْفَرَسُ إِلَى يَدِهِ يَجْعَلُ كَالْمُشْتَرَى لِلْفَرَسِ الْآنَ ابْتِدَاءً .
وَلَوْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ رَاجِلًا ثُمَّ اشْتَرَى فَرَسًا لَمْ يَسْتَحِقْ سَهْمُ الْفَرَسَانِ .

قُلْنَا : بَيْعُهُ الْفَرَسَ فِي دَارِ الْحَرْبِ مُحْتَمَلٌ ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِقَصْدِ التَّجَارَةِ
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِقَصْدِ اسْتِبْدَالِ هَذَا الْفَرَسِ بِفَرَسٍ آخَرَ يَكُونُ أَقْوَى مِنْهُ
فِي الْقِتَالِ عَلَيْهِ . فَمَا انْعَقَدَ لَهُ مِنْ سَبَبِ اسْتِحْقَاقِ لَا يَبْطُلُ هَذَا الْمُحْتَمَلُ ،
وَإِنَّمَا يَبْطُلُ بِمَا هُوَ مُتَبَيِّنٌ بِهِ ، وَهُوَ زَوَالُ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْقِتَالِ عَلَى الْفَرَسِ . وَإِنَّمَا
وَجَدَ ذَلِكَ فِي الْغَنِيمَةِ الْوَسْطَى خَاصَّةً .
وَعَلَى هَذَا قَوْلُ :

١٧٥١- لَوْ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْفَرَسُ وَلَكِنْ اشْتَرَى فَرَسًا آخَرَ
مَكَانَهُ أَوْ وَهَبَ لَهُ فَرَسًا آخَرَ ، وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ
رَاجِلًا إِلَّا فِي الْغَنِيمَةِ الْوَسْطَى .

(١) فِي هَاشِمٍ ق : بَعْدَ مَا أَصَابَ . نَسَخَةٌ .

أحدهما : قطع منفعة المشركين عن ذلك أصلاً .

والآخر : إيصال المنفعة للمسلمين . فإن قدر عليهما فليأت بهما ، وإن عجز عن أحدهما فليأت بالآخر . وما هنا قد عجز عن أحدهما وهو قادر على الآخر . وهو قطع منفعتهم عنها لكيلا يتقوا بها على المسلمين بحال .

ولأنه مأمور بأن يفعل ما فيه الكبت والغيظ . للعدو . وفي جميع ما قلنا تحقيق معنى الغيظ . والكبت لهم . ثم لا يكون هو متلفاً للصبيان وللنساء بتركهم في مضيق ، ولكن يكون ممنوعاً (ص ٣٤٧) من الإحسان إليهم بالنقل إلى العمران . وترك الإحسان لا يكون إساءة .

ألا ترى أن من مرّ بامرأة أو صبي في مفازة وهو يقدر على نقله إلى العمران فلم يفعل لم يكن ضامناً شيئاً من بدله . وكذلك يصنع (١) بما قام على المسلمين من دوابهم وبما نقل عليهم من متاعهم .

١٩٢٩ - وإذا اشترى الرجل دابةً في دار الإسلام وغزا عليها ، فوجد بها غيباً في دار الحرب ، فإن كان البائع معه في العسكر خاصته حتى يردّها عليه .

لأنه صار مغلولاً من جهته بتدليس العيب . فله أن ينتصف منه .

وإن لم يكن حاضراً فإنه ينبغي له أن لا يركبها . ولكن يسموها معه حتى يخرجها فيردّها .

لأن الركوب بعد العلم بالعيب يكون رضى منه بها ، فليحترز من ذلك .

١٩٣٠ - إلا أن يركبها ليستقيها أو ليسوقها إلى مغلقيها ، أو لحمل عليها علفها . فإن هذا لا يكون رضى منه بالعيب .

(١) هـ . يصح . خطأ .

لأنه لا يتمكن من ردّها إلا بأن يسقيها ويغلفها ، فربما لا تنقاد له في ذلك ما لم يركبها ، فلا يكون ذلك دليل ارضى منه . وأما الركوب لحاجة نفسه أو لحمل امتعته عليها فدليل الرضا منه ، من حيث إنه انتفاع بملكه ، فيكون ذلك آية رضاه بتقرر ملكه .

١٩٣١ - ويستوى في ذلك إن لم يجد دابةً أخرى أو وجدها .

لأن العذر الذي له غير معتبر فيما يرجع إلى حق البائع ، والركوب لحاجته دليل الرضا ، فيكون بمنزلة التصريح بالرضا .

١٩٣٢ - فإن أتى الإمام وأنجزه خبرها فقال له الإمام : اركبها فركبها بأمره ، لم يستطع ردّها أيضاً .

لأنه هو الذي التمس ذلك من الإمام ، وقد كان متعكفاً منه قبل أمره ، فلا يتغير الحكم باعتباره أمره بعد أن يركبها طائفاً .

١٩٣٣ - فإن أكرهه الإمام على ذلك حين خاف الهلاك عليه ، فإن نقصها ركوبه فكذا ذلك الجواب بمنزلة ما لو تعيبت في يده بأفةٍ ساوية وإن لم ينقصها ركوبه فله أن يردّها بالعيب .

لأن عند الإكراه (١) ينعدم الفعل من المكروه ، ويصير آلة له ، إن كان الإكراه بالقول . وإن كان بالحبس والقيود ينعدم به الرضا . وإنما كان لا يستطيع ردّها بعد الركوب لوجود دليل الرضا . فإذا انعدم ذلك في الركوب مكروهاً يتمكن من ردّها .

(١) ق . في الإكراه . وفي هامشها : عند الإكراه . نسخة .

١٩٣٤- وإن لم يُكرهه ولكن قال : اركبها وأنت على ردك لها^(١) . فركبها ، لزمته . وكان هذا القول من الأمير باطلاً .

لأنه فتوى بخلاف حكم الشريعة ، وليس بقضاء من جهته . لأن القضاء مستند مقضي له ومقضي عليه .

١٩٣٥- فإذا رفعها إلى قاضٍ بعد ذلك فردّها بالعيب على طريق الاجتهاد لما قال له الأمير ذلك : ثم رُفعت إلى قاضٍ آخر يرى ما صنع الأول خطأ فإنه يُضحي قضاء الأول ولا يردّه .

لأن القضاء الأول حصل في موضع الاجتهاد . فإن ظاهر النصوص المرجعية لطاعة الأمير تخرج ركوبه من أن يكون رضا بالعيب .

١٩٣٦- وكذلك التنصيص من الأمير بقوله : وأنت على ردك . يُسقط . اعتبار دليل الرضا بالعيب منه عند الركوب . لأن الدليل إنما يعتبر إذا لم يوجد التنصيص بخلافه .

١٩٣٧- ثم إذا تعذر ردّها ، فإن كان ذلك لوجود دليل الرضا منه لم يرجع بحصة العيب من الثمن ، وإن كان لتقصان دخلها . بأن كان ركبها مُكرّهاً ، فإنه يرجع بحصة العيب من الثمن . إلا أن يرضى البائع بالرد عليه .

وهذا لأن دليل الرضا كصريحه^(٢) . ولو أكره على الرضا بالعيب صريحاً لم يسقط به حقه في الرد . فكذا إذا أكره على ما يكون دليل الرضا .

١٩٣٨- في كسريه

١٩٣٩- في كسريه

فإذا انعدم الرضا بقي اعتبار التقصان ، فكان ذلك حصل بغير صنيع أحد ، وذلك يمكنه من الرجوع (ص ٣٤٨) بنقصان العيب ، إلا أن يرضى البائع بالرد عليه .

١٩٣٨- وإذا أصاب المسلمون غنائم فكان فيها مصحف لا يدري أن المكتوب فيه توراة أو إنجيل أو زبور أو كفر ، فليس ينبغي للأمير أن يبيع ذلك من المشركين ، مخافة أن يضلوا به فيكون هو المسبب لفتنتهم وإصرارهم على الكفر ، وذلك لا رخصة فيه ، وكذلك لا يبيع من مسلم .

لأنه لا يأمن أن يبيع ذلك منهم أيضاً فيضلوا بسببه .

وكذلك لا يُقسم بين الغامين .

لأنه لا يأمن على من وقع في سهمه أن يبيعه من المشركين فيضلوا بسببه .

ولا ينبغي له أن يحرق بالنار ذلك أيضاً .

لأن من الجائز أن يكون فيه شيء من ذكر الله تعالى ، وما هو كلام الله ، وفي إحراقه بالنار من الاستخفاف ما لا يخفى .

والذي يروى أن عثمان رضى الله عنه فعل ذلك بالمصاحف المختلفة حين أراد جمع الناس على مصحف واحد لا يكاد يصح . فالذي ظهر منه من تعظيم الحزمة لكتاب الله تعالى والمداومة على تلاوته آتاء الليل والنهار دليل على أنه لا أصل لذلك الحديث .

باب ما يحزره العدو^(١) بما يأخذه بقيمته أو بأكثر من وزنه

٢٤٧٥- وإذا ظهر المسلمون على إبريق ذهب أو فضة مسلم قيمته أكثر من وزنه لصياغته، ثم وقع في الغنيمة، فإن وجدته صاحبه قبل القسمة أخذه بغير شيء، وإن وجدته بعد القسمة أخذه بقيمته إن شاء، فإن كان ذهباً أخذه بقيمته دراهم، وإن كان فضة أخذاً بقيمتها دنانير للأصل المعروف أنه لا قيمة للجودة والصنعة في الأموال الربوية عند المقابلة بجنسها، على ما قال عليه الصلاة والسلام: «جَبَدَهَا وَرَدَّيْهَا سَوَاءً». وحق من وقع في سهمه مَرْعَى في الصنعة كما هو في الأصل، فلوا اشتغلنا بالتقويم بجنس الإبريق لا يمكن تقويم الصنعة أصلاً، فيضوت حقه فيه مجاناً وذلك لا وجه له. فقلنا نَقُومُ بخلاف الجنس، لنظهر قيمة الصنعة، فيتوفر عليه تمام المالية، بمنزلة ما لو كسر قُدْباً^(٢) لإنسان أو استهلكه فإنه يضمن قيمته من خلاف جنسه، لهذا المعنى، فإن قضى القاضي له بالقيمة، أو اصطلاحاً

(١) ط (العبد)

(٢) القلب: الموار يكون نقياً خالصاً

عليه بغير قضاء: ولم يتقابضاً حتى افترقا فذلك جائز لا ينقضه افتراقهما.

لأن ما يعطيه من القيمة ليس ببديل عن عين الإبريق. ألا ترى أن المستولى عليه يعيد الإبريق إلى قديم ملكه، حتى لو كان مشترى فوجد به عيارده باليب على بائعه، ولو أراد بيعه مرايحة باعه على الثمن الأول، دون ما أخذه به. ولو كان موهوباً في يده كان للواهب أن يرجع فيه. ولو كان عبداً في عنقه جناية خطب بالدفع أو الفداء.

فعرفنا أنه لم يملكه على من وقع في سهمه ابتداء، ولكنه يعيده إلى قديم ملكه بما يفديه به، فلا يتحقق معنى المصارفة بينهما حتى ينشأ القبض في المجلس، وهو نظير ما قال علماءنا رحمهم الله تعالى فيمن استهلك إبريقاً على رجلٍ فَنَقَضِيَ عليه بقيمته من خلاف جنسه، ثم افترقا قبل القبض أنه لا يبطل القضاء بل أولى لأنه هناك الغاصب المستهلك يملك لكن ذلك ملك ثبت شرطاً للقضاء بالقيمة لا على سبيل المقابلة بها فإذا لم يتحقق هناك معنى المصارفة بينهما فلا بد أن لا يتحقق هاهنا وهو لا يملكه على من وقع في سهمه أصلاً وإنما يعيده إلى قديم ملكه، كان أولى.

٢٤٧٦- وكذلك لو وهبوا الإبريق لمسلم فأخرجه أو اشتراه منهم بخمر فأخرجه.

لأن هذا الشراء لم يكن صحيحاً معتبراً، وإنما كان أخذ الإبريق منهم بطيب أنفسهم، فإذا أخرجه كان لصاحبه أن يأخذه بقيمته إن شاء، كما في الفصل الأول.

الأخذ بالشفعة بمنزلة الشراء المبتدأ ، فإذا تعذر تنفيذه على الموكل بجموده كان نافذا على الوكيل .

٢٧٠١- وإن أقام الآخذ البينة أن المأسور منه وكله بأخذه كان الثابت من الأمر بالبينة كالثابت باقرار الخصم ، فيكون العبد للآمر .

وحكم العهدة فيه كما بينا في الفصل الأول .

٢٧٠٢- ولو أن أجنبيا وكل رجلا بأن يشتري العبد المأسور من المشتري من العدو . فاشتراه بثمن معلوم ^(١) ، ثم حضر المولى . فليس له أن ينقض البيع الثاني . ولكن يأخذه بالثمن الثاني أو يده .

لأن الشرع أثبت له حق الأخذ بالعداء . من غير أن ينقض تصرفا سبق أخذه ، كما قررنا .

٢٧٠٣- فإن وجدته في يد الوكيل بالشراء فله أن يأخذه منه بالثمن ، وإن كان الموكل غائبا .

لأن الوكيل ما دام العبد في يده في حكم المشتري لنفسه . ثم إن باع من الموكل ولهذا يحبس عنه بالثمن إذا نقده من مال نفسه . ويكون له أن يرده بالعيب من غير استطلاع رأي الموكل .

(١) ماح (مسند) .

٢٧٠٤- وإن كان الوكيل قد دفعه إلى الموكل فلا سبيل للمولى القديم عليه ، ولكنه يتبع الموكل ، فيأخذ منه العبد ويدفع إليه الثمن .

لأن حكم يد الوكيل قد انتهى بالتسليم إلى الأمر ، ولهذا لا يرده بالعيب إلا برضاء الأمر ، ولا يحبس عنه بالثمن بعد ذلك ، وهو أنه يخاصم ذا اليد . لأنه إما يخاصم ليأخذه وإما يتمكن من الأخذ من يده .

٢٧٠٥- فإن حضر بعد ما اشتراه الوكيل قبل أن يقبضه من المشتري من العدو فليس له أن ينقض شراء الوكيل قصدا ، ولكن يكون له أن يأخذه من يد المشتري من العدو ، بالثمن الذي اشتراه به الوكيل إن شاء .

لأنه صادف في يده ، فيكون له أن يأخذه منه ، بمنزلة الشفع يأخذ بالشفعة من يد البائع بالثمن ، قبل أن يسلمه إلى المشتري . إلا أن هناك يشترط حضرة المشتري ، لأنه يتملكه بالأخذ ابتداء ، وهو ملك المشتري ، وهاتنا المولى لا يتملكه ابتداء ولكن يعيده إلى قديم ملكه ، فلا يشترط حضور غير ذي اليد لأخذه ، وإذا أخذه من يده كانت عهده عليه ، لأن يأخذه فات القبض التحق بالعقد الذي كان بينه وبين الوكيل ، فينتقض ذلك العقد من الأصل فبا بينهما حكما لأخذه ، ويتحقق هذا بما لو أخذه قبل شراء الوكيل ، وهذا هو الحكم في الشفع أيضا إذا أخذه من يد البائع ، وإن كان الوكيل قد قبضه فأخذه من يده فعهده عليه ، وكذلك إن كان سلمه إلى الموكل فأخذه من يده فعهده عليه .

٢٧٢١- ولو لم يفسخ المشتري الآخر العقد حتى حضر المولى القديم فآخذ العبد من المشتري من العدو بقيمة الجارية فإن القيمة تكون للمشتري من العدو، وعليه رد الجارية على المشتري الآخر إن كان قبضها منه .

لما بينا أن العقد الثاني قد انتقض لقوات القبض المستحق به ، سواء كان فيه خيار أو لم يكن فإن قضى القاضى للمولى بالعبد بقيمة الجارية ، ثم رأى به عيبا حادثا بعد ما قبضه ، أو قبل أن يقبضه ، فرده ، فلا سبيل للمشتري الآخر على العبد ، لأن بنفس القضاء به للمولى بقيمة الجارية قد انتقض البيع ناشئ فيما بينهما ، فلا يعود إلا بالتجديد ، وهو نظير الشفعة في هذا الفصل ، فإن قضاء القاضى للشفيع بالشفعة على البائع يتضمن نقض البيع فيما بين البائع والمشتري حتى لا يعود ، وإن رده الشفيع بالعيب .

٢٧٢٢- ولو كان المولى القديم وكل رجلا يأخذه من المشتري من العدو بالثمن فقال الوكيل للمشتري : أعطه فلان بالثمن ، وقال : قد فعلت ، فالثمن على الأمر ها هنا ، دون الوكيل . لأنه جعل نفسه هاهنا سفيرا لا عاقدا بخلاف ما لو قال : أعطيه .

٢٧٢٣- ولو قال أعطه فلان بالثمن على أنى ضامن لك الثمن ، أو أعطه إياه بضمنه من مالى ، فالثمن لازم للوكيل .

لأن إضافة العقد إلى مال نفسه أو اشتراط الضمان على نفسه بمنزلة إضافة العقد إلى نفسه أو أقوى منه . أما بيان أنه بمنزلة إضافة العقد إلى نفسه في

الوكيل بالصلح فإنه لو قال : صالح فلانا من هذه الدار على ألف درهم ، على أنى لها ضامن ، أو على ألف درهم من مالى ، كان المال على الوكيل دون الأمر (١) بمنزلة ما لو قال : صالحنى . وأما بيان كونه أقوى ، ففى الوكيل بالخلع فإنه لو قال : اخلع على ألف درهم من مالى ، أو على ألف على أنى ضامن لها ، كان لال على الوكيل . ومعلوم أن إضافة العقد إلى الوكيل هاهنا لا يجب المال عليه ، فعرفنا أن اشتراط الضمان ، أو إضافة العقد إلى ماله ، يكون أقوى من إضافة العقد إلى نفسه فى وجوب البذل عليه ، وإذا وجب عليه لم يكن للمشتري من العدو على الأمر شيء .

٢٧٢٤- وإذا أخذ العدو إبريق فضة لرجل وزنه مائتا درهم فاشتره منهم مسلم بمائتين وخمسين لجودته وصناعته ، فلما ملكه القديم أن يأخذه بمائتين وخمسين ، إن شاء ، لأن المشتري من العدو أعطى فى فدائه هذا المقدار ، وقد بينا أن المولى القديم إنما يأخذه بما أعطى المشتري من العدو فى فدائه ، فيكون هذا مستقيا .

لأنه لا يتملكه ابتداء بعوض ، وإنما يعيده إلى قديم ملكه بالفداء ، فلا يشك معنى الربا فى هذه المعاملة .

٢٧٢٥- وإذا ثبت أن له أن يأخذه بهذا المقدار ثبت أن له أن يوكل غيره ليأخذه به . لأن الوكيل قام مقام الموكل .

(١) ح (المولى) .

٢٧٢٦- وإن افرقا قبل التقابض لم ينتقض الأخذ .

وقد بينا هذا فيما سبق أنه فداء ، وأيس بشراء مبتدأ فلا يشترط فيه القبض في المجلس .

٢٧٢٧- فإن أعطى الوكيل الفداء من ماله وقبضه ، فله أن يمنعه من الموكل حتى يأخذ منه الفداء ، وإن هلك بعد المنع في يد الوكيل هلك بجميع الفداء ، لما بينا أن الوكيل بعد ما منعه قام في ذلك مقام المشتري من العدو .

وأوضح هذا برجل وكُل رجلا بأن يشتري له أرضا فيها نخل بكر^(١) من تمر ، فاشتري الوكيل ونقد الكر من ماله ، وقبضه ثم منعه من الأمر حتى يدفع إليه الكر فأثمرت في يد الوكيل كرا ، فإنه يكون للموكل أن يقبضه مع التمر بكر دفعه إليه ، ولا يتسكن معنى الربا بينهما بالزيادة التي حدثت في يده ، لأن الوكيل قام في ذلك مقام البائع ، ولو أثمرت كرا في يد البائع قبل القبض لم يبطل البيع ، فكذلك إذا أثمرت في يد الوكيل ، وكذلك إن كان الوكيل وأنى بالمبيع عيبا فرضى به ، وأبى الموكل أن يرضى به . فإن ذلك ينزه الوكيل بالكر ، ولا يتمكن فيه الربا ، لأن هذا ليس بمبايعة تجري بينهما ابتداء ، وإنما يتحقق الربا في المعاوضة على سبيل القابلة .

ألا ترى أن الوكيل لو رأى العيب بالأرض فردعا عليه كان قد رد أرضا ونخل وكرا من تمر بكر من تمر ، فذلك جائز ، وهذا إنما يستقيم فيما إذا أثمرت

(١) الكر مكمل لخرق وسنة أو ذر حمرا وهو ستون قفيرا أو ثمنون ارديا قاسوسا .

في يد البائع ، قبل أن يقبضه الوكيل ، فأما إذا أثمرت بعد القبض فليس للوكيل حق الرد ، لأن الزيادة الحادثة بعد القبض تمنع الرد باليبس .

وأوضح هذا أيضا بما لو كان الوكيل اشترى للأمر عبدا بألف درهم وقيمته ألف وخمسة ، فقتله رجل خطأ في يد البائع ، أو في يد الوكيل فالجواب فيه على ما بينا في النخيل إذا أثمرت ، لأن في كل واحد من الموضعين لا يتمكن بسبب هذه الزيادة حقيقة الربا على الوجه الذي يتمكن في البيع المستقبل . وعلى هذا أيضا مسألة الإبريق لو رأى الوكيل العيب به فأنى المشتري من العدو ثم أبى الأمر أن يرضى به ، فالإبريق للوكيل بما أدى به من الفداء ، وإن كان أكثر من وزنه ، لأنه ما جرى بينهما ليس بعقد مبتدأ من كل وجه فلا يتمكن فيه حكم الربا .

لأن تلك الأرض من دار الإسلام والمستأمن في دارنا لا يُمنع من أن يتجر
في دار الإسلام ، في أي نواحيها شاء .

٣١٤٤- ولو كان أحد المستأمنين فينا من الروم والآخر من
الترك ، ومع أحدهما رقيق ومع الآخر كراع أو سلاح ، فتبادلا
أو اشترى كل واحد منهما متاع صاحبه بدراهم لم يترك واحد
منهما ليخرج بما اشترى إلى داره .

لأن كل مشتر قام مقام بئعه فقد بينا أن كل واحد^(١) ممنوع من إدخال
ذلك في الدار التي منها المشتري ، بخلاف ما إذا كانا من أهل دار واحدة .
وهذا لأن قصد كل واحد منهما بهذا التصرف أن يُقَوَّى أهل داره علينا بما
يدخله فيهم من سلاح هو خلاف جنس ما خرج به ، وفي هذا المعنى لا فرق بين
أن تكون مبادئته^(٢) من أهل دار واحدة وهذا لأن قصد كل واحد منهما مع
المسلم أو المستأمن غير أهل داره .

٣١٤٥- وإن كانا تبادلا كراعا بكراع من صنعة مثله أو
سلاحا بسلاح من صنعة مثله فلكل واحد منهما أن يدخل
ما أخذ داره .

لأن هذه المبادلة لو كانت بينه وبين مسلم لم يمنع من إدخال ما حصل له
داره .

٣١٤٦- فكذلك إن كان مع مستأمن ، وإن كان أحدهما
أفضل من الآخر فللذي أخذ^(١) أحسهما أن يدخل بالذي أخذ
دار الحرب وليس للذي أخذ أفضلهما ذلك ولكنه يجبر على
بيعته بمنزلة ما لو كانت هذه المبادلة بين المستأمن والمسلم ،
وكذلك في حكم الرد بخيار الرؤية وخيار الشرط . والعيب هذا
بمنزلة ما لو كانت هذه المبادلة بينه وبين مسلم في جميع ما ذكرنا ،
بخلاف ما إذا تبادلا رقيقا برقيق وهما سواء أو أحدهما أفضل
من الآخر ، فإن هناك لا تجعل المبادلة بينهما بمنزلة المبادلة
بين المسلم والمستأمن والمعاهد .

لأن هناك ما يخرج من ملك المسلم أو المعاهد كان من أهل دارنا وما يدخل
في ملكه يصير من أهل دارنا ، وهما ما يخرج من ملك أحدهما إلى ملك
الآخر لم يكن من أهل دارنا ، فقلنا : عند تحقق المساواة لا يمنع لكل واحد
منهما من أن يدخل داره ما صار له ، وإن كان أحدهما أفضل من الآخر لم
يمنع الذي أخذ أحسهما من أن يخرج به إلى داره ، ومنع الذي أخذ أفضلهما
من ذلك لأجل الزيادة المتمكنة فيها صار له .

٣١٤٧- ولو كانا تبادلا عبدا بأمة لم يكن لكل واحد منهما
أن يدخل ما أخذ داره .

(١) هـ ا : أحسها (ويظهر أنها معرفة .

(١) م : يتجر .
(٢) في بام . مبادئته مع م : أو مستأمن من غير أهل داره . ومبادئته ومبادئته
تعيب - .. الخ محذوفة .

متصلة فإنه لا يرجع الواهب في الأصل كما لا يرجع في الزيادة، فإذا صار ممنوعا من الرجوع به إلى دار الحرب كان مجبرا على بيعه .

٣١٢٧- وإن استبدل بها مثله ثم تقايلا البيع فله أن يعود بما رجع إليه إلى داره .

لأنه سلاحه بعينه، ولأنه مثل الأول الذي أخرجه بالإقالة من ملكه .

٣١٢٨- وإن استبدل به خيرا منه أو شرا منه ثم تقايلا البيع فيه لم يكن له أن يخرج به إلى داره في الوجهين . أما إذا كان استبدل خيرا منه فلأن الإقالة كالبيع المبتدأ في حق غير المتعاقدين . فيجعل في حق الشرع كونه اشترى هذا السلاح ابتداء .

وهذا لأنه قد سقط عنه بالتصرف الأول، وصار ممنوعا من إدخال ما حصل له دار الحرب، فلا يعود حقه بالإقالة .

٣١٢٩- وإن كان ما استبدل به ^(١) شرا منه فهذه الإقالة في حق الشرع كالبيع المبتدأ، وقد استبدل في هذه الإقالة بسلاحه الرديء سلاحا جيدا، فلا يمكن من إدخاله دار الحرب، وحكم الاستبدال بالكراع مثل حكم الاستبدال بالأسحبة في مراعاة الجنس والاختلاف في جميع ما ذكرنا، فَمَا إِذَا

استبدل بحماره أتاناً أو بفرسه الذكر فرسا أنثى منع من إدخاله دار الحرب، وإن كان دون ما أدخله في القيمة .

لأن في هذا منفعة النسل، وليس في الذي أعطاه منفعة النسل، وربما يكون مقصوده من هذا الاستبدال تحصيل هذه المنفعة لهم فمنع ^(٢) منه كما يمنع عند اختلاف الجنس .

٣١٣٠- وإن استبدل ببغله الذكر بغلة أنثى مثله أو دونه لم يمنع من إدخاله دار الحرب .

لأن هذا مما لا يلقح، وليس فيه معنى النسل أصلا .

٣١٣١- وإن استبدل بما ذكياته ^(٣) فحلا منع من إدخاله دار الحرب .

لأن ما أخذ مما يلقح وذلك معدوم فبا أعطى .

٣١٣٢- وإن استبدل بفرسه برذونا أو ببرذونه فرسا منع من إدخاله دار الحرب .

لأن في كل واحد منهما نوع منفعة ليست في الآخر، فإن البرذون ألين عظما وأصبر على القتال، والفرس أقوى في حالة الطلب والهرب، والظاهر أنه ما قصد بهذا الاستبدال تحصيل هذه المنفعة التي لم تكن حاصلة لهم .

(١) م (يبيع منه) .

(٢) المذليات : مسائل الماء أو ما يبيت على حافتيه مسيل الماء أو ما يبيت حول السواني (فانوس) .

باب الشراء فيمن يزيد وبيع السهام

٢٢٦٦- ولا بأس ببيع الغنائم فيمن يزيد ، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، باع قعبا وطسنا^(١) - بئع من يزيد . وإنما أوردت هذا لأن من الناس من يكره بيع الزائدة وقال : إنه استيما على سؤم الغير ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : لا يستام الرجل على سؤم أخيه . وليس كما ظنوا فالاستيما على سؤم الغير إنما يكون بعد أن يركن كل واحد منهما إلى صاحبه . والمزايدة تكون قبل ذلك حتى أن صاحب المتاع إذا كان هو المنادي على سلعته ، فإن طلبه إنسان بثمان ساء فلم يسكت عن النداء فلا بأس لغيره أن يزيد ، وإن سكت عن النداء وركن إلى ذلك لم يحل لأحد أن يزيد .

لأن ذلك يكون استيما على سؤم الغير .

٢٢٦٧- وإن كان المنادي هو الدلال فما لم يخبر به صاحب المتاع يجوز لغيره أن يزيد . وإذا أخبره بذلك فركن إليه لم يحل

(١) في باح (وحسنا ببيع) والخس بفتح الحاء وكسر ما : كل ما يوضع على ظهر الدابة تحت الخرج أو الرجل . ما يسلك في البيت على الأرض تحت حر الشيب والمتاع .

لأحد أن يزيد بعد ذلك . وذكر عن مكحول أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع السهام حتى تقسم ، وبه نأخذ فإن بئع الغازي سهمه قبل القسمة باطل .

لأنه باع مالا بملك .

ألا ترى أنه لو اعتق كان عتقه باطلا فالبيع آخرى أن يكون باطلا . ألا ترى أنه لا يدرى أن نصيبه أين يقع ؟ وما دام في دار الحرب لا يدرى أنه هل يبقى حيا حتى يكون له نصيب أو يموت قبل الإحراز ؟

٢٢٦٨- وهذا هو المراد بما يرويه عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، نهى عن بيع الغنائم حتى تقسم .

وقد بينا أن بيع الإمام الغنائم قبل القسمة جائز ، فيكون المراد بالنهاي بيع الرجل سهمه .

٢٢٦٩- وذكر عن الشعبي رحمة الله عليه في الرجل يشتري الجارية من المغنم ، ثم يجد بها داء ، قال : يردها ، وبه نأخذ ، فإن المشتري يستحق بمطلق العقد سلامة العقود عليه ، سواء اشتراه من الغنيمة أو من المالك ، فإذا لم يسلم له ذلك ردها بالعيب ، فإن كانت الغنيمة لم تقسم رد عليه ثمنها ، وإن كانت قد قسمت بيعت الجارية مع بيان عيبها ، ويعطى الأول ثمنها من

(١٧٢)

باب معاملة المسلم المستأمن مع أهل الحرب في دار الحرب

٣٧٧٤- ولو أن مستأمنا في دار الحرب اشترى من حرب عبدا بثمان معلوم ، وتقابضا . ثم أسلموا أو صاروا ذمة ، ثم وجد المشتري بالبعد عيبا فإن القاضي لا يسمع الخصومة في ذلك في الرد ، ولا في الرجوع بنقصان العيب ، بعد تعذر الرد سواء كان المشتري هو المسلم أو الحربى .

لأن هذه خيانة وتدليس كانت في دار الحرب ، والاسلام يجب ما قبله .

٣٧٧٥- إلا أنه إن كان المسلم هو الذى باع فإنه يفتى فيما بينه وبين الله تعالى بأن يطلب رضاء خصمه ، وإن كان الحربى هو الذى باع فليس عليه ذلك - وهو نظير ما لو أخذ أحدهما مالا من صاحبه بغير رضاه فاستهلكه أو لم يستهلكه ، أو أودع أحدهما صاحبه مالا فأنفقته ، وهناك إن كان بجناية^(١) فإنه يفتى بطلب رضاء الخصم ، ولا يجبر عليه في الحكم .

لأنه عذر بأمان نفسه خاصة .

(١) ط (كانت الجناية من المسلم)

٣٧٧٦- وإن كانت الجناية من الحربى لم يكن عليه ذلك .

لأنه لم يكن ملتزما بحكم الاسلام ، حين اكتسب سبب هذه الجناية ، وط هنا لو تبايعا عبدا بجارة وتقابضا ، ثم أقام أحد المملوكين البينة أنه حر مسلم بعد اسلام الحربى ، أو استحقه مسلم لإقامته البينة على أنه مدبره لو مكاتبه ، فإن الآخر لا يجبر على رد المملوك الذى قبضه ، ولكن إن كان الآخر هو المسلم في الأصل يفتى بالرد وإن كان هو الحربى فليس عليه ذلك ، فإن لم يردده المسلم بعد ما أفتى به وإنه أراد بيعه فإنه يكره للمسلمين أن يشتروا ذلك منه .

لأنه ملك خبيث له ، بمنزلة المشتري شراء فاسدا إذا أراد بيع المشتري بعد القبض ، يكره شراؤه منه وإن كان مالكا ينفذ فيه بيعه وعقده ، لأنه ينكح حصول له بسبب حرام شرعا .

٣٧٧٧- ولو كان الذى عاماهم بهذا مسلما ، كان أسيرا فيهم أو كان أسلم فيهم ، والمسألة بحالها يؤمر بالرد بطريق الفتوى .

لأنه لم يكن بينه وبينهم أمان خاص ولا عام حتى يكون هذا غدرا منه .

٣٧٧٨- ولو كانت المبايعه بين مستأمن فيهم وحربى منهم ، بشرط الخيار لأحدهما ثلاثة أيام ، ثم أسلم الحربى قبل مضي مدة الخيار ، فلمن له الخيار أن ينقض البيع ، ويرد ما أخذ ويأخذ ما أعطى .

لأن حالهما بعد إسلامه كحالهما قبله ، ومن له الخيار ينفرد بالفسخ ،
كما ينفرد بالإجازة من غير أن يحتاج فيه إلى قضاء أو رضاء ، فكما أن
إيجارته بعد إسلامه يجعل كإيجارته قبل إسلامه ، فكذلك فسخه .

وكذلك لو كان للمشتري منهما خياراً رؤية .

لأنه ينفرد بالفسخ بحكم هذا الخيار ، من غير رضاء أو قضاء .

وكذلك لو وجد بالمشتري عيباً قبل أن يقبضه .

لأن قبل القبض المشتري ينفرد بالرد بالعيب من غير قضاء ولا رضاء ،
لانعدام تمام الصفقة .

٣٧٧٩- ثم بعد فسخ البيع قد بقي ملك أحدهما في يد
صاحبه ، وقد كان سلمه إليه طوعاً ، فكان له أن يسترده .
بمنزلة ما لو أودع أحدهما صاحبه مالا ثم أسلم الحربى والوديعة
قائمة بعينها ، بخلاف ما سبق فإن الرد بالعيب بعد القبض
لا يكون إلا برضاء أو قضاء ، لتام الصفقة بالقبض ، والقاضى
لا يقضى بشيء ها هنا بينهما ، لأن الخيانة التى جرت بينهما
بمنزلة مال استهلكه أحدهما على صاحبه قبل إسلام الحربى .

٣٧٨٠- ولو لم يسلم الحربى ولكن خرج إلينا بأمان . ثم
اختصما فيما جرى بينهما ، فإن القاضى لا يقضى بينهما بشيء
من نقض بيع ولا غيره .

لأن هذه معاملة جرت بينهما فى دار الحرب ، والحربى ما التزم حكم
إسلام مطلقاً حين دخل إلينا بأمان ، وفى مثله القاضى لا يسمع الخصومة .
بخلاف ما إذا أسلم أو صار ذمياً .

لأن التزم أحكام الإسلام فى المعاملات مطلقاً .

٣٧٨١- وكذلك لو كانت هذه المعاملة بين الحربيين ، ثم
دخل إلينا بأمان ، فخاصم فيه أحدهما صاحبه ، لم يسمع
تقاضى خصومته ، بخلاف ما إذا أسلم أو صاراً ذمياً ،
وهو نظير ما لو أقرض أحدهما صاحبه ما لا أو دابة ثم خرجا
إلينا بأمان ، فإن القاضى لا يسمع الخصومة بينهما ، فى ذلك
بخلاف ما إذا أسلم أو صاراً ذمياً ، إلا أن فى جميع هذه
الوجوه إذا لم يسمع القاضى الخصومة فيما كان مستهلكاً بعد
الإسلام ، فإن كانت المعاملة بين حربيين لا يقضى الخائن
منهما بطلب رضاء الخصم أيضاً ، فإن كانت بين مسلم وحربى
أفتى المسلم فيما بينه وبين ربه بأن يُرضى خصمه من غير أن
يُجبر عليه فى الحكم .
لأنه غدر بأمان نفسه .

٣٧٨٢- قال : ولو كانا مسلمين فى دار الحرب بأمان فعامل

أحدهما صاحبه ، فهذا وما لو كانت المعاملة بينهما في دار
الاسلام على ^(١) السواء .

لأن المسلم ملتزم بحكم الإسلام حينما يكون ، ومال كل واحد منهما من
معلوم منقود في حق صاحبه ، لبقاء الإحراز فيه حكما ، وإن كان دخل
إليهم بأمان ، فلهذا كان حالهما في دار الحرب كحالهما في دار الإسلام . في
كل معاملة تجرى بينهما ، إلا في خصال ثلاث ، إن قتل أحدهما صاحبه
عمدا لم يجب على القاتل قصاص ، لقيام الشبهة بكونهما في دار الإباحة ؛
ولأنه يتمكن من استيفاء القصاص بقوة نفسه عادة ، والقاتل ليس في يد الإمام
لنعيته على استيفاء القصاص ، فلا يجب القصاص ولكن تجب الدية في ماله .
٣٧٨٣ - وكذلك إن قتله خطأ لأن التعاقب باعتبار التناصر .
ولا تناصر بين من في دار الحرب وبين من في دار الإسلام .
فلهذا لا يكون على عاقلته من الدية شيء :

وكذلك إن ارتكب أحدهما شيئا موجبا للحد لم يلزمه الحد .
لأنه لم يكن به ملتزما بالحد . فأما فيما سوى هذه الثلاثة حال
المستأمن في دار الحرب كحاله في دار الاسلام . وفي الأسيرين
كذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى .
وفي قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا تجب الدية على
القاتل هاهنا ، وحال الأسيرين عنده كحال حربيين أملا في
دار الحرب . ثم قتل أحدهما صاحبه قبل الخروج إلى دار
الإسلام . وقد بينا هذا في كتاب الديات في شرح المختصر .

٣٧٨٤ - وعلى هذا لو استهلك أحدهما مال صاحبه في
تئين أسلما في دار الحرب لا ضمان على المستهلك بالاتفاق ،
وإن كان آثما في الاستهلاك ، وفي المستأمن هو ضامن بالاتفاق ،
وفي الأسيرين خلاف كما بينا .

ومنا لأن وجوب الضمان بالإحراز والتقوم ، وذلك يكون بالدار لا بالدين ،
نمصة بسبب الدين إنما تثبت في حق من يعتقد لا في حق من لا يعتقد ،
ونتم الإحراز يكون بما يظهر حسا في حق من يعتقد وفي حق من لا يعتقد ،
ونك إنما يكون بالدار ، فلهذا كان الحكم فيه على ما ذكرنا .

٣٧٨٥ - قال : ولو غصب أحدهما من صاحبه مالا ، ولم
بستهلكه حتى خرجا إلينا ، فإن القاضي يقضي على الغاصب
برد الغصوب ، سواء كانا مستأمنين أو أسيرين أو رجلين
أسلما في دار الحرب .

لأن صاحب المال وجد عَيْنَ ماله في يد الآخر ، وقد قال صلى الله عليه وآله
وسلم : « من وجد عَيْنَ ماله فهو أحق به » . ولأن الغاصب منهما إنما أخذ مال
صاحبه بطريق القهر ، ومال المسلم لا يكون غنيمة للمسلم ، وهو نظير أهل
العدل مع أهل البغي إذا اقتتلوا ، ثم أخذ أحدهما مال صاحبه ، فإنه يُجْبَرُ على
الرد بعد ما وضعت الحرب أوزارها ، إذا كان المال قائما بعينه ، وإذا كُله
ستهلكا لم يكن المستهلك ضامنا له للمعنى الذي ذكرنا ، فهذا مثله .

٣٧٨٦ - وهو بخلاف المستأمن فيهم ، إذا غصب مالا من
حربي ثم أسلم الحربي ، ووجد ماله قائما بعينه في يد المسلم ،

فإن القاضى لا يُجبره على الرد فى الحكم ، ولكن يُقتيه بذلك
فما بينه وبين الله تعالى ، ويقول : اتق الله تعالى ورد ما أخذت .

لأن مال الحربى هناك محل التملك بالقهر حين أخذه المسلم ، لكن كان
عليه التحرز عن العذر للأمان الذى بينه وبينهم ، فإنما عقد بأمان نفسه
خاصة ، فلهذا يأمره بالرد على سبيل الفتوى ، ولا يجبره عليه فى الحكم .

٣٧٨٧- ولو أن حربيا أسلم فى دار الحرب ، ثم باع من
مسلم مستأمن عبدا أو اشترى منه عبدا بثمن معلوم وتقابضا .
ثم خرجا إلى دار الاسلام ، ثم وجد المشتري بالمشتري عبدا .
أو استحق من يده بجزية أو غيرها ، فإن القاضى يقضى
على صاحبه برد الثمن إن كان قائما بعينه فى يده ، وإن
استهلكه لم يُضمنه شيئا فى الحكم . وكذلك إن كانا تبايعا
عرضا بعرض فاستحق أحدهما والعرض الآخر قائم بعينه ،
فإن القاضى يقضى برده ، ولو كان مستهلكا لم يُضمن المستهلك
شيئا .

لأن هذه جناية مرت بينهما فى دار الحرب ، وقد كانا مسلمين يومئذ .

٣٧٨٨- إلا أن الذى أسلم عنهما فى دار الحرب كان ماله
معصوما فى الأثام دون الأحكام ، فقلنا : فيما إذا كان قائما
بعينه ، القاضى يقضى بالرد ، وفيما كان مستهلكا لا يقضى

بشيء بمنزلة ما لو كانا مسلمين تبايعا بعد ما أسلما ، قبل
أن يخرجوا إلى دار الاسلام .

وهذا لأن ما ثبت هذا الحكم فى حق الذى أسلم منهما ثبت فى حق الآخر
لغا ، لوجوب التسوية بين الخصمين شرعا .

٣٧٨٩- قال : ولو أن مسلما مستأمنًا فيهم اشترى مملوكا
منهم بقبضته فالبيع فاسد بجهالة الثمن ، كما لو كانت هذه
المبايعه فى دار الاسلام . وهذا لأن المستأمن فيهم إنما يتمكن
من أخذ ماله بطيب أنفسهم ، وعليه يبنى أبو حنيفة ،
رضى الله تعالى عنه ، حكم عقد الربا فيما بينه وبين الحربى ،
وأما فيما سوى ذلك فالعامله فى دار الحرب ودار الاسلام سواء
فى حق المسلم .

لأنه ملتزم حكم الإسلام حينما يكون .

٣٧٩٠- فإن قبض المشتري العبد وأعطى القيمة ، ثم خرج
الحربى مسلما أو ذميا ، فأراد أحدهما نقض البيع : فإن القاضى
لا يسمع الخصومة فى ذلك .

لأنهما تقابضا بالتراضى على وجه التملك والتملك : فتم البيع فى البيع
لكل واحد منهما بطريق التعاطى ، وإن كان أصل البيع فاسدا .

٣٧٩١- ولو كان المشتري منهما قبض المملوك ، ولم يدفع
القيمة حتى أسلم الحربى ، فإن القاضى يقضى برد المملوك على
البائع .

(١٧٢)

باب معاملة المسلم المستأمن مع أهل الحرب في دار الحرب

٣٧٧٤- ولو أن مستأمنا في دار الحرب اشترى من حرب عبدا بثمن معلوم ، وتقابضا ، ثم أسلموا أو صاروا ذمة ، ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فإن القاضى لا يسمع الخصومة في ذلك في الرد ، ولا في الرجوع ينتقصان العيب ، بعد تعذر الرد سواء كان المشتري هو المسلم أو الحربى .

لأن هذه خيانة وتدليس كانت في دار الحرب ، والاسلام يجب ما قبله .

٣٧٧٥- إلا أنه إن كان المسلم هو الذى باع فإنه يفتى فيما بينه وبين الله تعالى بأن يطلب رضاء خصمه ، وإن كان الحربى هو الذى باع فليس عليه ذلك - وهو نظير ما لو أخذ أحدهما مالا من صاحبه بغير رضاه فاستهلكه أو لم يستهلكه ، أو أودع أحدهما صاحبه مالا فأنفقه ، وهناك إن كان بجناية^(١) فإنه يفتى بطلب رضاء الخصم ، ولا يجبر عليه في الحكم .

لأنه غدر بآمان نفسه خاصة .

(١) ط (كانت الجناية من المسلم) .

٣٧٧٦- وإن كانت الجناية من الحربى لم يكن عليه ذلك .

لأنه لم يكن ملتزما بحكم الاسلام ، حين اكتسب سبب هذه الجناية ، وعلى هذا لو تبايعا عبدا بجارية وتقابضا ، ثم أقام أحد المملوكين البيعة أنه حر مسلم بعد اسلام الحربى ، أو استحقه مسلم لإقامته البيعة على أنه مدبره لو مكاتبه ، فإن الآخر لا يجبر على رد المملوك الذى قبضه ، ولكن إن كان الآخر هو المسلم في الأصل يفتى بالرد وإن كان هو الحربى فليس عليه ذلك ، فإن لم يرد المسلم بعد ما أفتى به ولكنه أراد بيعه فإنه يكره للمسلمين أن يشتروا ذلك منه .

لأنه ملك خبيث له ، بمنزلة المشتري شراء فاسدا إذا أراد بيع المشتري بعد القبض ، يكره شراؤه منه وإن كان مالكا ينفذ فيه بيعه وعتقه ، لأنه بذلك حصل له بسبب حرام شرعا .

٣٧٧٧- ولو كان الذى عاملهم بهذا مسلما ؛ كان أسيرا فيهم أو كان أسلم فيهم ، والمسألة بحالها يؤمر بالرد بطريق الفتوى .

لأنه لم يكن بينه وبينهم أمان خاص ولا عام حتى يكون هذا غدرا منه .

٣٧٧٨- ولو كانت المبايعه بين مستأمن فيهم وحربى منهم ، بشرط الخيار لأحدهما ثلاثة أيام ، ثم أسلم الحربى قبل مضى مدة الخيار ؛ فلمن له الخيار أن ينقض البيع ، ويرد ما أخذ ويأخذ ما أعطى .

باب ما يوقف من أمر المرتدين وما لا يوقف من ذلك

٣٨٥٢- قال الشيخ رضي الله تعالى عنه : قد بينا في المبسوط أن تصرفات المرتد على أربعة أوجه : منها ما هو نافذ بالاتفاق كالاستيلاء ، ومنها ما هو باطل بالاتفاق كالنكاح ، ومنها ما هو موقوف بالاتفاق كالفاوضة ، ومنها ما اختلفوا فيه كالبيع والهبة والعتق على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه . يقال : يكون موقوفا لتوقف نفسه ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد ، رحمهما الله تعالى ، يكون نافذا ، إلا أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفذ كما ينفذ من الصحيح . وعند محمد ، رحمه الله تعالى ، ينفذ كما ينفذ من المريض . حتى يعتبر برعايته من الثلث ، ولا يصح إقراره لو ارثه . كما لا يصح ذلك من المريض .

(ألا ترى) أن امرأته ترثه بحكم الفرار إذا مات وهي في العدة ، والتوريث بحكم الفرار لا يكون إلا من المريض .

وأما المرتد ينفذ تصرفاتها في ماله بالاتفاق ، كما ينفذ من الصحيحة .

أن ما توقف نفسها بالردة فإنها لا تقبل كالحربية بخلاف الرجل .

٣٨٥٣- وإن كان لو قتلها قاتل لم يغرم شيئا ، حرة كانت

أو أمة .

لأنها بمنزلة الحربية في ذلك ، ولهذا لو قتلت مع المسلمين قتلت .

٣٨٥٤- ولو لحق المرتد بدار الحرب ، فلم يقض القاضي بملحاقه ، حتى أعتق عبده الذين في دار الاسلام ، أو باعهم من رجل مسلم كان معه في دار الحرب ، ثم رجع ثائبا قبل أن يقضى بميراثه ، ولحقه ، فماله مردود عليه كله وجميع ما صنع فيه باطل .

لأن بالملحاق بدار الحرب زال ملكه ، وإنما توقف على قضاء القاضي دخول المال في ملك ورثته ، فتصرفه في المال بعد اللحاق صافد مالا غير مملوك له فلا ينفذ ، وإن عاد إلى ملكه بعد ذلك ، كالبائع بشرط الخيار للمشتري ، إذا تصرف في المبيع ثم عاد إلى ملكه لفسخ المشتري البيع لا ينفذ تصرفه .

٣٨٥٥- ولو أقر المرتد اللاحق بدار الحرب في عبد خلفه في دار الاسلام أنه حر الأصل ، أو أنه عبد لفلان غصبته منه ، فذلك جائز إذا عاد مسلما .

لأنه ليس بإنشاء تصرف منه ، بل هو إقرار ، والإقرار لازم في حق الغير ، لكونه مخاطبا ، سواء صادف ما يملكه أو ما لا يملكه ، إذا ملكه بعد ذلك .

(ألا ترى) أنه لو أقر بحرية عبد الغير ، أو بكونه مملوكا لفلان ، ثم

باب ما يوقف من أمر المرتدين وما لا يوقف من ذلك

٣٨٥٢- قال الشيخ رضى الله تعالى عنه : قد بينا في المبسوط .
أن تصرفات المرتد على أربعة أوجه : منها ما هو نافذ بالاتفاق
كالاستيلاء ، ومنها ما هو باطل بالاتفاق كالنكاح ، ومنها
ما هو موقوف بالاتفاق كالغلاظة ، ومنها ما اختلفوا فيه
كالبيع والهبة والعق على قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه .
يقال : يكون موقوفا لتوقف نفسه ، وعلى قول أبي يوسف
ومحمد ، رحمهما الله تعالى ، يكون نافذا ، إلا أن عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى ينفذ كما ينفذ من الصحيح ، وعند
محمد ، رحمه الله تعالى ، ينفذ كما ينفذ من المريض . حتى
يعتبر برعايته من الثلث ، ولا يصح إقراره لوارثه . كما لا يصح
ذلك من المريض .

(ألا ترى) أن امرأته ترثه بحكم الفرار إذا مات وهي في العدة . وتورث
بحكم الفرار لا يكون إلا من المريض .

وأما المرتدة ينفذ تصرفاتها في مالها بالاتفاق . كما ينفذ
من الصحيحة .

في ما توقف نفسها بالردة فإنها لا تُقبل كالحرية بخلاف الرجل .

٣٨٥٣- وإن كان لو قتلها قاتل لم يغرم شيئا ، حرة كانت

أو أمة

لأنها بمنزلة الحرية في ذلك ، ولهذا لو قتلت مع المسلمين قتلت .

٣٨٥٤- ولو لحق المرتد بدار الحرب ، فلم يقض القاضي
بلحاقه ، حتى أعتق عبده الذين في دار الاسلام ، أو باعهم
من رجل مسلم كان معه في دار الحرب ، ثم رجع نائباً قبل
أن يقضى بميراثه ، ولحقه ، فماله مردود عليه كله وجميع
ما صنع فيه باطل .

لأن بالحق بدار الحرب زال ملكه ، وإنما توقف على قضاء القاضي دخول
ناله في ملك ورثته . فتصرفه في المال بعد اللحاق صافد مالا غير مملوك له .
فلا ينفذ ، وإن عاد إلى ملكه بعد ذلك ، كالبائع بشرط الخيار للمشتري ،
إذا تصرف في المبيع ثم عاد إلى ملكه لفسخ المشتري البيع لا ينفذ تصرفه .

٣٨٥٥- ولو أقر المرتد اللاحق بدار الحرب في عبد خلفه
في دار الاسلام أنه حر الأصل ، أو أنه عبد لفلان غصبته منه ،
فذلك جائز إذا عاد مسلما .

لأنه ليس بإنشاء تصرف منه ، بل هو إقرار . والإقرار لازم في حق الغير ،
لأنه مخطأ ، سواء صافد ما يملكه أو ما لا يملكه ، إذا ملكه بعد ذلك .

(ألا ترى) أنه لو أقر بحرية عبد الغير . أو يكون مملوكا لفلان ، ثم

٣٨٧٢- ولو جاءت مرتدة قبل قضاء القاضى بلحاقها ، زين
جاءت بغير أمان كانت فيثا للمسلمين .

لأنها باللاحاق بدار الحرب صارت حربية ، والحربية إذا دخلت دارنا
بغير أمان كانت فيثا .

وقسمت ميراثها بين ورثتها .

لأنها صارت هالكة حكما حين جعلت فيثا .

فالرقية تلف والحرية حياة .

لأنها بالرق خرجت من أن تكون أهلا للكية المال . فلهذا كان المال أورثتها .

٣٨٧٣- وإن جاءت بأمان صنعت في مالها ما أحببت ،
وحبست وأجبرت على الاسلام .

لأنها إذا رجعت قبل قضاء القاضى بأمان فصار الحق كأن لم يكن . وفيما
لحاقها بدار الحرب ينفذ تصرفها في مالها . فكذلك بعد ما رجعت ، إلا أن
في الفصل الأول إنما كانت لا تسترق قبل الحق . لكونها من أهل دار الاسلام .
وهي ليست بدار الاسترقاق . فإذا لحقت صارت من أهل دار الحرب فقلنا :
بأنها تسترق إذا دخلت دارنا بغير أمان . وإذا دخلت بأمان فاعطاء الأمان
يمنع امترقاها . فقد عادت به . كما كانت قبل الحق .

٣٨٧٤- وإذا قال المسلم لعبيده : إذا جاء يوم النحر فأتت
حر ، وقال ذلك بعد ما ارتد . ثم لحق بدار الحرب ، ولم يقض

بميراثه للوارث حتى جاء يوم النحر فإن حكم العتق يكون
موقوفا .

لأن العتق لا ينفذ بدون قيام اليك في المحل عند وجود الشرط ، وقد
بين أن زوال ملكه قد توقف بلحاقه ، فكذلك يتوقف حكم العتق .

٣٨٧٥- فإن جاء مسلما قبل القضاء بلحاقه نفذ ذلك العتق ،
وإن كان القاضى قضى بلحاقه قبل مجيء فجر يوم النحر ،
ثم جاء يوم النحر ، فإن كان بعد ما قضى القاضى برده
العبد عليه عتق من جهته .

لأن التعليق كان صحيحا ، وقد وجد (١) .

فالعبد في ملك الوارث ثم عاد المرتد مسلما لم ينفذ ذلك العتق ، وإن رد
القاضى العبد عليه .

لأن المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز ، وقد بينا أنه لو نجز
اعتاقه بعد ما قضى القاضى بلحاقه كان العتق باطلا على كل حال ، فهذا
مثله .

٣٨٧٦- ولو رجع المرتد مسلما قبل مجيء يوم النحر ، ثم
جاء يوم النحر ، فإن كان بعد ما قضى القاضى برد العبد عليه
عتق من جهته .

لأن التعليق كان صحيحا ، وقد وجد الشرط وهو مملوك له .

(١) ما بين القوسين غير موجود في (١) .

لأن المعاملة ما انتهت ما هنا بالتقايض ، والمشتري إنما أخذ العبد على أن يعطى صاحبه ثمنه ، وهو لا يتمكن من ذلك للجهالة المتفاحشة في القيمة . فكان عليه رد ما أخذ منه .

٣٧٩٢- ولو دخل الحربى إلينا بأمان لم يسمع القاضى الخصومة فى ذلك .

لأن أصل المعاملة كانت فى دار الحرب ، والمستأمن ما التزم أحكام الإسلام مطلقا .

٣٧٩٣- بخلاف ما إذا أسلم أو صار ذمة ، وعلى هذا لو تباعبا عبدا بأرطال من خمر وتقايضا ، ثم أسلم الحربى ، فإن القاضى لا ينقض شيئا من بيعهما .

لانتهاء المعاملة بالتقايض ، وتتمام الملك فى العبد المشتري للمشتري بالتقبض .

٣٧٩٤- وإن قبض المشتري العبد ، ولم يعط صاحبه الخمر حتى أسلم الحربى فإن القاضى ينقض البيع ، ويرد العبد إلى البائع ، لقيام حكم المعاملة بينهما ، وعجز المشتري عن تسليم الثمن بعد اسلام الحربى منهما : والإجارة قياس البيع فى ذلك حتى إذا استأجر أحدهما صاحبه شهرا لعمل معلوم بأجر معلوم (١) أو بخمر ، فإن عمل له ذلك ثم أسلم الحربى قبل إيفاء الأجر فعلى المستأجر أجر المثل للعامل فيما عمله له ، وإن كانا تقايضا

لم يكن على المستأجر شيء ، للفقهاء الذى ذكرنا ، فإن كان المشتري هلك فى يد المشتري أو استهلكه ، ثم أسلم الحربى قبل قبض الثمن ، فعلى المشتري قيمة المشتري للبائع .

لأنه أخذ على أن يعطيه ثمنه ، ولم يكن أخذه بطريق الغصب والخيانة ، فهذا كان المقبوض مضمونا عليه بالقيمة عند تعذر رد العين ، بخلاف ما إذا اشتراه ببيتة أو دم ، وقبض المشتري ولم يعطه ما شرط له حتى أسلم الحربى ، فإن المشتري يسلم للتقايض منهما .

ولا يلزمه رد شيء من عينه ولا قيمته .

لأن هذا لم يكن بيعا بينهما ، فالبيع يستدعى المالية فى البدلين ، والمبتنة ليس فيها شبهة مالية ، وإنما ملك أحدهما صاحبه ما لا يغير عوض ، فكان هذا والموهوب سواء فى الحكم .

٣٧٩٥- ولو كانت المبايعة بين مسلم مستأمن فيهم وبين رجل أسلم من أهل الحرب ، والمسألة بحالها ، فإن القاضى ينقض ما بينهما من البيوع الفاسدة ، ويكون حالهما فى ذلك كحال المستأمنين .

وهذا قول محمد رحمه الله تعالى ، فأما عند أبى حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، فما يجب فيه ضمان القيمة ينبغى أن يكون حالهما كحال ما لو جرت المعاملة بين المسلم والحربى ، بمنزلة عقد الربا إذا جرى بين هذين ، فإن الحكم فيه عند أبى حنيفة ، رضى الله عنه ، كالحكم فيما إذا جرى بين المسلم والحربى .

٣٧٩٦- ولو جرت هذه المعاملة بين الحربيين ثم أسلما أو صارا ذمة كان الحكم فيه كالحكم فيما إذا جرى بين مسلم وحربي .

لأنهما ما كانا ملتزمين بحكم الإسلام ، حين جرت المعاملة بينهما .

٣٧٩٧- قال : ولو دخل عسكرٌ من المشركين دارَ الاسلام ، ثم دخل إليهم مسلم بأمان ، فعاملهم بهذه الصفة ، كان هذا وما لو كان مستأمناً في دار الحرب حين عاملهم سواء .

لأن العسكر إذا كانوا أهل منعة فحكم الإسلام لا يجرى في معسكرهم . كما لا يجرى في دار الحرب . وبناءً هذه الأجوبة على الحكم فيما إذا كان [الحكم] (١) حكم الكفر في الموضع الذي جرت المعاملة فيه . وإذا كان الحكم حكم المسلمين فإنه لا يجوز من المعاملة في ذلك الموضع إلا ما يجوز في دار الاسلام . (ألا ترى) أن عسكر المسلمين لو دخلوا دار الحرب ثم جرت هذه المعاملة في المعسكر فإن حكمها وحكم ما لو جرت في دار الإسلام سواء .

(ألا ترى) أنه لو قتل رجل رجلاً في المعسكر عندما وجب عليه القصاص ، بمنزلة ما لو قتل في دار الإسلام ، نعرفنا أن الاعتبار جريان الحكم في ذلك الموضع وإذا ظهر هذا في حكم القتل ، فكذلك في حق المعاملات . والله الوفيق .

(١٧٣)

باب من يجب على المسلمين نصرتهم ، وما لا يكون فينا إذا أخذ من دارنا ، أو من غيرها

٣٧٩٨- ولو أن قوماً من أهل الحرب ، لا منعة لهم ، دخلوا إلينا بأمان ، فأغار أهل دار حرب أخرى على دار الإسلام ، وأصابوا أولئك المستأمنين فأحرزوهم بدارهم ، واستعبدوهم ، ثم ظفر المسلمون عليهم ، فعليهم تخليّة سبيل المستأمنين . لأنهم سبوا من دار الاسلام ، وقد كانوا في حكم أهل الإسلام حين سبوا ، والحرية لا تبطل بمثل هذا السبي .

٣٧٩٩- ثم قد بينا أن المستأمنين فينا إذا لم يكونوا أهل منعة فحالهم كحال أهل الذمة في وجوب نصرتهم على أمير المسلمين ، ودفع الظلم عنهم . لأنهم تحت ولايته .

(ألا ترى) أنه كان يجب على الإمام والمسلمين اتبائهم لاستنقاذهم من أيدي المشركين الذين قهروهم ، ما لم يدخلوا حصونهم ومدائنهم ، كما يجب عليهم ذلك إذا وقع الظهور على المسلمين أو على أهل الذمة ، وبهذا تبين أيضاً وجوب تخليّة سبيلهم إذا أصبناهم ، فهل رأيت قوماً يجب على المسلمين نصرتهم إذا أخذوهم كانوا فينا لهم ، هذا مما لا يجوز القول به .

٢٣٣١- وإن كان يغبى فاحش فله من الثمن بقدر قيمة ملكه ، والباقي يكون فيما لأهل العسكر .

لأنهم إنما بذلوا هذه الزيادة للخوف منه ، أو لطلب الرفق ، حتى لا يقطع (١) أشجارهم ولا يُخرب بنيانهم ، أو ينصرف عنهم ، وتكفنه من ذلك كله بقوة العسكر ، فلها كان الفضل بمنزلة الغنمة ، وهذا الذي ذكرنا هو الظاهر ، الذي يسبق إليه وهم كل أحد ، وقد بينا أن البناء على الظاهر (٢) واجب ، فبالإمكان الوقوف على حقيقته .

٢٣٣٢- وإن كان البائع رجلا من عرض العسكر فالثمن سالم له ، قل أو كثير .

لأنهم ما أعطوه هذه الزيادة لرغبة أو رهبة منه ، ولكنه استزنتهم (٣) فليس عليهم حتى أخذ المال بغيب أنفسهم ، ولكنهم أعطوه بدلا عن ملكه بطيب أنفسهم ، فيكون ذلك سالما له .

٢٣٣٣- ولا بأس بأن يبيع المسلمون من المشركين ما بدلا لهم من الطعام والثياب وغير ذلك ، إلا السلاح والكراع ، والسبي سواء دخلوا إليهم بأمان أو بغير أمان .

(١) باج (يقطع) .

(٢) باج (البناء عليه) .

(٣) في هامش م استزنتهم أى وجدهم ذوي عقل والدين الذين والخرباء سلبه كذا في القاموس وقال في القريب الأثرين الدافع وثافة فربان ترون أى تدفع حالها ومنه الزبون لأنه يلقى بغير اختيار ... وحاصل المعنى أنه وجدهم البنياء فاحتال لهم حتى أخذ ما لهم بغيب أنفسهم وجعلوا لنفسه أن يعامل الحرس بعقل هذه المعاملة فيكون ما أخذ سالما له من تيسير السير في شرح السير الكبير ()

لأنهم يتقون بذلك على قتال المسلمين ، ولا يحل للمسلمين اكتساب سبب تقويتهم على قتال المسلمين ، وهذا المعنى لا يوجد في سائر الأمثلة .

٢٣٣٤- ثم هذا الحكم إذا لم يحاصروا حصنا من حصونهم ، فأما إذا حاصروا حصنا من حصونهم فلا ينبغي لهم أن يبيعوا من أهل الحصن طعاما ولا شرابا ولا شيئا يُقويهم على المقام .

لأنهم إنما حاصروهم لينفذ طعامهم وشرابهم حتى يعطوا بأيديهم ويخرجوا على حكم الله تعالى ، ففي بيع الطعام وغيره منهم اكتساب سبب تقويتهم على المقام في حصنهم ، بخلاف ما سبق ، فإن أهل الحرب في دارهم يتمكنون من اكتساب ما يتقون به على المقام ، لا بطريق الشراء من المسلمين ، فأما أهل الحصن لا يتمكنون من ذلك بعد ما أحاط المسلمون بهم ، فلا يحل لأحد من المسلمين أن يبيعهم شيئا من ذلك .

٢٣٣٥- ومن فعله فعلم به الإمام أدبه على ذلك لارتكابه ما لا يحل ، ولو أن أمير العسكر بعث رسولا إلى ملكهم في حاجة فأجازاه الملك بجائزة ، وأخرجها الرسول إلى العسكر ، أو إلى دار الإسلام ، فذلك سالم له خاصة .

لأن هذه الجائزة للرسول ما كانت لرغبة أو رهبة ، بل للإنسانية والمروءة . ألا ترى أن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم كان يجيز الوفود والرسل الذين يأتونه ، وأوصى أن يُعقل ذلك بعده ، ولا يظن أحد أن ذلك كله كان من لرغبة أو رهبة .

لأن المعاملة ما انتهت هاهنا بالتقايض ، والمشتري إنما أخذ العبدَ على أن يعطى صاحبه ثمنه ، وهو لا يتمكن من ذلك للجهالة المتفاحشة في القيمة . فكان عليه رد ما أخذ منه .

٣٧٩٢- ولو دخل الحربى إلينا بآمان لم يسمع القاضى الخصومة فى ذلك .

لأن أصل المعاملة كانت فى دار الحرب ، والمستأمن ما انزعم أحكام الإسلام مطلقا .

٣٧٩٣- بخلاف ما إذا أسلم أو صار ذمة ، وعلى هذا لو تباعبا عبدا بأرطال من خمر وتقايضا ، ثم أسلم الحربى . فإن القاضى لا ينقض شيئا من بيعهما .

لانتهاء المعاملة بالتقايض ، وتأم الملك فى العبد المشتري للمشتري بالتقايض .

٣٧٩٤- وإن قبض المشتري العبد ، ولم يعط صاحبه الخسر حتى أسلم الحربى فإن القاضى ينقض البيع ، ويرد العبد إلى البائع ، لقيام حكم المعاملة بينهما ، وعجز المشتري عن تسليم الثمن بعد اسلام الحربى منهما ، والإجارة قياس البيع فى ذلك حتى إذا استأجر أحدهما صاحبه شهرا لعمل معلوم بأجر معلوم^(١) أو بخمر ، فإن عمل له ذلك ثم أسلم الحربى قبل إنشاء الأجر فعلى المستأجر أجر المثل للعامل فيما عمله له ، وإن كانا تقايضا

لم يكن على المستأجر شيء ، للفقهاء الذى ذكرنا ، فإن كان المشتري هلك فى يد المشتري أو استهلكه ، ثم أسلم الحربى قبل قبض الثمن ، فعلى المشتري قيمة المشتري للبائع .

لأن أخذه على أن يعطيه ثمن ، ولم يكن أخذه بطريق الغصب والخيانة ، فهذا كان القبوض مضمونا عليه بالقيمة عند تعذر رد العين ، بخلاف ما إذا اشتراه ببينة أو دم ، وقبض المشتري ولم يعطه ما شرط له حتى أسلم الحربى ، فإن المشتري يسلم للتقايض منهما .

ولا يلزمه رد شيء من عينه ولا قيمته .

لأن هذا لم يكن بيعا بينهما ، فالبيع يستدعى المالية فى البديلين ، والمبينة ليس فيها شبهة المالية ، وإنما ملك أحدهما صاحبه ما لا يغير عوض ، فكان هذا والموهوب سواء فى الحكم .

٣٧٩٥- ولو كانت المبايعه بين مسلم مستأمن فيهم وبين رجل أسلم من أهل الحرب ، والمسألة بحالها ، فإن القاضى ينقض ما بينهما من البيوع الفاسدة ، ويكون حالهما فى ذلك كحال المستأمنين .

وهذا قول محمد رحمه الله تعالى ، فأما عند أبي حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، فبا يجب فيه ضمان القيمة ينبغى أن يكون حالهما كحال ما لو جرت المعاملة بين المسلم والحربى ، بمنزلة عقد الربا إذا جرى بين هذين . فإن الحكم فيه عند أبي حنيفة ، رضى الله عنه ، كالحكم فيما إذا جرى بين المسلم والحربى .

وقد تبين أنه لم يكن له ملك فيه قبل هذا، والملك لا يثبت ابتداء بغير سبب، فلهذا لا ينفذ عقده.

ألا ترى أنه لو حضر قبل القسمة وأقام البينة أنه عبده فأخذته مجاناً فأعتقه، ثم علم أن الشهود كانوا عبيداً، فإنه يرد العبد في الغنيمة، ويبطل عقده لهذا المعنى، وكذلك إذا أخذه بعد القسمة بالقيمة، أو من يد المشتري بالثمن، وهذا لأن ما يؤدى فداءا للملك، لا عوض عن ملك يثبته لنفسه بخلاف ما يعطى المشتري من المكروه.

٢٦٣٢ - ولو كان مكان العبد أمة فاستولدها المقضى له بها. رُدَّت هي وعُقرها^(١) وولدها رقيقاً في الغنيمة.

لأنه تبين أنه وطئ ما لا يملك إلا أن الحد يسقط عنه. صورة القضاء فيجب العقر والولد يملك بملك الأصل.

٢٦٣٣ - ثم في القياس لا يثبت نسبته.

لأن ثبوت نسب الولد يستدعي شبهة حكمية في المحل. ولم توجد.

٢٦٣٤ - وفي الاستحسان يثبت النسب منه.

لأنه وطئها وهي ممنوعة له في قضاء القاضى. وهذا القادر في المحل يكنى لإثبات النسب بالدعوة، فإن النسب يثبت بأدنى شبهة فإن قيل: فداء لا يجعل الولد حراً بالقيمة بمنزلة ولد المغرور؟ قلنا: لأن المغرور إنما يتحقق إذا ترتب الاستيلاء على سبب ملك ثابت له في المحل حكماً أو حقيقة.

(١) العسر: صدق المرأة.

ولم يوجد، لأن القاضى لم يملكه إياه ابتداء، وإنما أعاده إلى قديم ملكه، وقد تبين أنه لم يكن مالكا له، وليس من ضرورة ثبوت النسب منه عتق الولد، كما لو وطئ أمة الغير بشبهة فولدت منه، وهذا بخلاف ما لو أثبت دينا على رجل بالبينة، فأجبر القاضى المدين على بيع أمته، فباعها وأعتقها للمشتري أو دبرها أو استولدها أو باعها، ثم ظهر أن الشهود الذين كانوا عبيداً، فإن هناك القاضى يبطل من تصرف المشتري ما يحتمل النقص، ولا يبطل من تصرفه ما لا يحتمل النقص، لأن هناك أجبره على تملك مبتدأ فيكون بمنزلة الإكراه الباطل على البيع، وما هنا ما أجبر من في يده على التملك ابتداء من الآخذ.

يوضحه - أن إجبار القاضى هناك على البيع إذا تصرف المشتري بعده بمنزلة إجبار المالك على ذلك التصرف بعينه، وما لا يحتمل النقص ينفذ من المكروه إذا باشره على وجه لا يبرد، بخلاف ما يحتمل النقص، ولو كان القاضى هو الذى ولى بيع ذلك عليه أو أميته، والمسألة على حالها، فإنه ينقض جميع تصرفات المشتري هاهنا، لأنه تبين أن البيع كان موقوفاً، والبيع الموقوف لا يوجب الملك، فلا ينفذ تصرفات المشتري فيه قبل إجازة المالك، وفي الأول لا يوجب البيع، فعند انعدامه يكون البيع فاسداً. وإن استولدها المشتري البيع كان فاسداً، لأن المالك باشره ولكنه لم يكن راضياً به. والرضاء شرط صحة البيع، فعند انعدامه يكون البيع فاسداً. وإن استولدها المشتري هاهنا فإنه يغرَّم عُقرها وقيمة ولدها، ويكون الولد حراً، لأن القاضى هو الذى باعها، وكان بيعه في الصورة حقا، ما لم ينسب بخلاف شهادة الشهود، فكان المشتري في حكم المغرور هاهنا، وكذلك المغرور حر بالقيمة، بخلاف ما تقدم في أخذ المأسور منه، وإنما المأسور منه نظير من ادعى أمة في يد رجل أنه كان وهبها منه، وأنه يرجع فيها الآن، وأقام البينة. فعضى القاضى له بها.

٢٧٢١- ولو لم يفسخ المشتري الآخر العقد حتى حضر المولى القديم فأخذ العبد من المشتري من العدو بقيمة الجارية فإن القيمة تكون للمشتري من العدو ، وعليه رد الجارية على المشتري الآخر إن كان قبضها منه .

لما بينا أن العقد الثاني قد انتقض لفوات القبض المستحق به ، سواء كان فيه خيار أو لم يكن فإن قضى القاضى للمولى بالعبد بقيمة الجارية ، ثم رأى به عيبا حادثا بعد ما قبضه ، أو قبل أن يقبضه ، فردده . فلا سبيل للمشتري الآخر على العبد ، لأن بنفس القضاء به للمولى بقيمة الجارية قد انتقض البيع الثاني فيما بينهما ، فلا يعود إلا بالتجديد ، وهو نظير النكاح في هذا الفصل ، فإن قضاء القاضى للشفيع بالشفعة على البائع يتضمن نقض البيع فيما بين البائع والمشتري حتى لا يعود ، وإن رده الشفيع بالعيب .

٢٧٢٢- ولو كان المولى القديم وكل رجلا يأخذه من المشتري من العدو بالثمن فقال الوكيل للمشتري : أعطه فلانا بالثمن ، وقال : قد فعلت ، فالثمن على الأمر ها هنا . دون الوكيل .

لأنه جعل نفسه هاهنا سفيرا لا عاقدا بخلاف ما لو قال : أعطني .

٢٧٢٣- ولو قال أعطه فلانا بالثمن على أنى ضامن لك الثمن ، أو أعطه إياه بثمانه من مالى : فالثمن لازم للوكيل .

لأن إضافة العقد إلى مال نفسه أو اشتراط الضمان على نفسه بمنزلة إضافة العقد إلى نفسه في

الوكيل بالصلح فإنه لو قال : صالح فلانا من هذه الدار على ألف درهم ، على أنى لها ضامن ، أو على ألف درهم من مالى ، كان المال على الوكيل دون الأمر (١) بمنزلة ما لو قال : صالحنى . وأما بيان كونه أقوى ، ففى الوكيل بالخلع فإنه لو قال : اخلمها على ألف درهم من مالى ، أو على ألف على أنى ضامن لها ، كان لئال على الوكيل . ومعلوم أن بإضافة العقد إلى الوكيل هاهنا لا يجب المال عليه ، فعرفنا أن اشتراط الضمان ، أو إضافة العقد إلى ماله ، يكون أقوى من إضافة العقد إلى نفسه فى وجوب البذل عليه ، وإذا وجب عليه لم يكن للمشتري من العدو على الأمر شيء .

٢٧٢٤- وإذا أخذ العدو إبريق فضة لرجل وزنه مائتا درهم فاشتراه منهم مسلم بمائتين وخمسين لجودته وصناعته ، فلما لكه القديم أن يأخذه بمائتين وخمسين ، إن شاء ، لأن المشتري من العدو أعطى فى فدائه هذا المقدار ، وقد بينا أن المولى القديم إنما يأخذه بما أعطى المشتري من العدو فى فدائه ، فيكون هذا مستقيا .

لأنه لا يملك ابتداء بعوض ، وإنما يعيده إلى قديم ملكه بالفداء ، فلا يتمكن معنى الربا فى هذه المعاملة .

٢٧٢٥- وإذا ثبت أن له أن يأخذه بهذا المقدار ثبت أن له أن يوكل غيره ليأخذه به . لأن الوكيل قام مقام الموكل .

(١) ح (الوكيل) .

لأن تلك الأرض من دار الإسلام والمستأمن في دارنا لا يُمنع من أن يتجر
في دار الإسلام ، في أي نواحيها شاء .

٣١٤٤- ولو كان أحد المستأمنين فينا من الروم والآخر من
الترك ، ومع أحدهما رقيق ومع الآخر كراع أو سلاح ، فتبادلا
أو اشترى كل واحد منهما متاع صاحبه بدراهم لم يترك واحد
منهما ليخرج بما اشترى إلى داره .

لأن كل مشتر قام مقام بائعه فقد بينا أن كل واحد^(١) ممنوع من إدخال
ذلك في الدار التي منها المشتري ، بخلاف ما إذا كانا من أهل دار واحدة .
وهذا لأن قصد كل واحد منهما بهذا التصرف أن يُقَوَّى أهل داره عليهما بما
يدخله فيهم من سلاح هو خلاف جنس ما خرج به ، وفي هذا المعنى لا فرق بين
أن تكون مبادلتهم^(٢) من أهل دار واحدة وهذا لأن قصد كل واحد منهما مع
المسلم أو المستأمن غير أهل داره .

٣١٤٥- وإن كانا تبادلا كراعا بكراع من صنعة مثله أو
سلاحا بسلاح من صنعة مثله فلكل واحد منهما أن يدخل
ما أخذ داره .

لأن هذه المبادلة لو كانت بينه وبين مسلم لم يمنع من إدخال ما حصل له
داره .

(١) م (بائع) .

(٢) في بام : مبادلة مع مسلم أو مستأمن من غير أهل داره ، وبعبارة ومثلها لا
تعب . . . الخ محذوفة .

٣١٤٦- فكذلك إن كان مع مستأمن ، وإن كان أحدهما
أفضل من الآخر فللذي أخذ^(١) أحسهما أن يدخل بالذي أخذ
دار الحرب وليس للذي أخذ أفضلهما ذلك ولكنه يجبر على
بيعته بمنزلة ما لو كانت هذه المبادلة بين المستأمن والمسلم ،
وكذلك في حكم الرد بخيار الرؤية وخيار الشرط . والعيب هذا
بمنزلة ما لو كانت هذه المبادلة بينه وبين مسلم في جميع ما ذكرنا ،
بخلاف ما إذا تبادلا رقيقا برقيق وهما سواء أو أحدهما أفضل
من الآخر ، فإن هناك لا تجعل المبادلة بينهما بمنزلة المبادلة
بين المسلم والمستأمن والمعاقد .

لأن هناك ما يخرج من ملك المسلم أو المعاهد كان من أهل دارنا وما يدخل
في ملكه يصير من أهل دارنا ، وهما ما يخرج من ملك أحدهما إلى ملك
الآخر لم يكن من أهل دارنا ، فقلنا : عند تحقق المساواة لا يمنع لكل واحد
منهما من أن يدخل داره ما صار له ، وإن كان أحدهما أفضل من الآخر لم
يمنع الذي أخذ أحسهما من أن يخرج به إلى داره ، ومنع الذي أخذ أفضلهما
من ذلك لأجل الزيادة التمكنة فيما صار له .

٣١٤٧- ولو كانا تبادلا عبدا بأمة لم يكن لكل واحد منهما
أن يدخل ما أخذ داره .

(١) ه م ا : أحسهما (ويظهر أنها معرفة .

الوكيلُ حاضراً أو غائباً ، ولكن الوكيل هو الذى يخافهم ويرد بالعب وبسيرة
الثلثين .

٢٦٨٤- فإذا ادعى المأخوذُ منه أن العيب حادثٌ بعد ما أخذ
منه فالقولُ قوله مع عيِّنه .

لأن الظاهر شاهد له ، فإن الحادث يحال بحدوثه على (١) أقرب الأوقات ،
حتى يثبت دليل الإسناد فيه إلى وقت حادث (٢) .

وبعد ما قبض الأمرُ العبدَ ليس للوكيل أن يخافهم في عيِّبه
إلا بأمر الأمر .

لأنه يخافهم للرد وهو يحتاج في ذلك إلى إخراجهم من يد الأمر ، فلا يملك
ذلك إلا بأمره .

٢٦٨٥- وإن كان العبدُ في يد الوكيل لم يدفعه إلى الأمر ،
بعد ما كان له أن يردّه من غير أمر الأمر . وبعد ما رده ليس
للأمر أن يأتى ذلك ، لأنه بمنزلة الوكيل بالشراء وهذا الحكم
في الوكيل بالشراء ، وقد قررنا في البيوع من شرح المختصر .

٢٦٨٦- فإن ادعى المأخوذُ منه أن العيب كان عند الأمر
قبل الأمر فالقول قول الوكيل مع عيِّنه .

لأن المأخوذ منه ادعى في العيب . وهذا تاريخاً سابقاً ، فلا يقبل قوله
إلا بحجة ، فيكون القول قول الشكر لثالث مع عيِّنه .

(١) ج - (إلى) .

(٢) با - (سابق) .

(١) با ج - (الانسداد) .

٢٦٨٧- فإذا حلف الوكيل ردّه بالعيب ، حضر الأمر أو
لم يحضر ، إلا أن يقيم المأخوذُ منه البينة على ما ادعى ، فحينئذ
الثابت بالبينة كالتأنيث باتفاق الخصمين ، وإنما على المأخوذ
منه أن يعيده إلى قديم ملكه على الوجه الذى أخذ منه ، وقد
وجد ذلك . وإن لم يكن له بينة فاستحلف الوكيل قاتلياً أن يحلف
لنرم ذلك الأمر .

لأن الوكيل مُلجأ إلى هذا ، فإنه لا يمكنه أن يحلف كاذباً إذا كان عالماً
بأن العيب كان عند الأمر ، وإنما لحقته هذه الضرورة في عمل باشره لغيره ،
فهو نظير الوكيل بالبيع يرد عليه بالعيب يأتى اليمين .

٢٦٨٨- فإن أقر الوكيلُ أن العيب كان عند الأمر ، وجحد
الأمر فللأمر أن يلزم الوكيل إن شاء .

لأنه غير ملجأ إلى هذا القرار (١) لتمكنه من أن يسكت حتى يُعرض عليه
اليمين ويُقضى بنكوله ، ونظيره الوكيل بالبيع إذا ردّ عليه بيب يحدث
مثله بإقراره .

٢٦٨٩- فإن أقام الوكيل البينة أن العيب كان عند الأمر
لزم العبدُ الأمر .

لأن الثابت بالبينة كالتأنيث بإقرار الأمر ، والوكيل خصمٌ في إثبات ذلك
لحاجته إلى أن يبرىء نفسه من العهدة .

٢٦٩٦- وإن ادعى الرضى على الوكيل وأراد يمينه فله ذلك .

لأنه ادعى عليه ما لو أقر به لزمه ، وقد بينا أنه في هذه الخصومة كالاعتد لنفسه .

٢٦٩٧- فإذا جحد الرضى بعد ما ادعى عليه ذلك استُحْلِفَ فإن نكل لزمه العبد ثم الأمر بالخيار .

لأنه بنكوله صار راضيا بالعيب إما بطريق البدل أو بطريق الإقرار به إن كان (١) أقام المأخوذ منه البينة أن الأمر قد رضى بالعيب . وهو غائب . فتقبلت ببنته . لأن الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة أو بانفاق الخصم . فإن حضر الأمر وجحد الرضاء لم يُلتَفَتْ إلى ذلك . لأن الوكيل خصم عنه . وبعد ما ثبت رضاه بالبينة على خصمه لا يلتفت إلى جحوده .

٢٦٩٨- ولو كان الوكيل عالما بالعيب حين أخذه فهو لازم للأمر . سواء كان العيب مستهلكا للعبد كالعمى أو غير مستهلك للعبد .

في قول أبي حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، وفي قول أبي يوسف ومحمد . وحسبهما الله تعالى ، إن كان العيب غير مستهلك فكذلك الجواب . وإن كان مستهلكا للعبد لم يلزم الأمر إلا أن يشاء . وهذا نظير الوكيل بالشراء إذا اشترى الأعمى بمثل ثمنه . والخلاف فيه معروف . إلا أن هناك شرط أبو حنيفة . رضى الله تعالى عنه ، أن يكون شراؤه بمثل ثمنه . لأن تصرف الوكيل في (٢)

العيب الفاحش في الشراء لا يلزم الأمر ، وها هنا الثمن مسمى ، وهو ما أخذه به المشتري من العدو . فيلزم الأمر إذا أخذه بذلك الثمن على كل حال ، وعندما هناك العقد ينفذ على الوكيل إذا تعذر تنفيذه على الموكل ، وها هنا لا ينفذ على الوكيل ، لأنه يأخذه بغير رضى المشتري من العدو ، باعتبار قديم الملك ، وقديم الملك كان للأمر لا للوكيل ، فإذا تعذر تنفيذه على الأمر كان باطلا ، بخلاف ما تقدم ، وهو إذا علم بالعيب فرضى الأمر به فإن هناك قد عاد إلى قديم ملكه (١) وتم موجب ذلك العقد ثم الأمر يلزمه الوكيل باعتبار أنه لا يرضى بعيبه ، فيكون ذلك بمنزلة التملك بغير ابتداء بعوض .

٢٦٩٩- ولو قال رجل للمشتري من العدو إن مولاه وكفى بأخذه منك بالثمن ، فدفعه إليه بقضاء أو بغير قضاء ، ثم حضر المولى فجحد ذلك ، فالقول قوله مع يمينه .

لأن الأمر مدعى عليه ، وهو منكر ، فالقول قوله لإنكاره ، ولو أقر به لزمه أخذ الوكيل له ، فإذا أنكر استُحْلِفَ عليه .

٢٧٠٠- فإن حلف رجوع العبد إلى المشتري ، وليس للوكيل أن يقول أخذه لنفسى .

لأنه ما أخذه ابتداء على وجه التملك ، بل على وجه الإعادة إلى قديم ملك المولى بالقداء ، فإذا تعذر ذلك بطل أخذه ، بخلاف مدعى الوكالة من جهة الشفع بالأخذ له بالشفعة ، إذا أخذه ثم أنكر الشفع الوكالة ، فإن المأخوذ يكون للوكيل بذلك الثمن ، لأنه أخذه على وجه التملك ابتداء بعوض ، فإن

الآخذ بالشفعة بمنزلة الشراء المبتدأ ، فإذا تعذر تنفيذه على الموكل بجوده كان نافذا على الوكيل .

٢٧٠١- وإن أقام الآخذ البينة أن المأسور منه وكله بأخذه كان الثابت من الأمر بالبينة كالثابت باقرار الخصم ، فيكون العبد للآمر .

وحكم العهدة فيه كما بينا في الفصل الأول .

٢٧٠٢- ولو أن أجنبيا وكل رجلا بأن يشتري العبد المأسور من المشتري من العدو . فاشتراه بثمن معلوم ^(١) ، ثم حضر المولى . فليس له أن ينقض البيع الثاني ، ولكن يأخذه بالثمن الثاني أو يندع .

لأن الشرع أثبت له حق الآخذ بالعداء . من غير أن ينقض تصرفا سبق أخذه ، كما قررنا .

٢٧٠٣- فإن وجدته في يد الوكيل بالشراء فله أن يأخذه منه بالثمن ، وإن كان الموكل غائبا .

لأن الوكيل ما دام العبد في يده في حكم المشتري لنفسه . ثم البائع من الموكل ولهذا يحبس عنه بالثمن إذا نقده من مال نفسه . ويكون له أن يرده بالعيب من غير استطلاع رأي الموكل .

(١) ما ج (س) .

٢٧٠٤- وإن كان الوكيل قد دفعه إلى الموكل فلا سبيل للمولى القديم عليه ، ولكنه يتبع الموكل ، فيأخذ منه العبد ويدفع إليه الثمن .

لأن حكم يد الوكيل قد انتهى بالتسليم إلى الأمر ، ولهذا لا يرده بالعيب إلا برضاء الأمر ، ولا يحبس عنه بالثمن بعد ذلك ، وهو أنه يخاصم ذا اليد . لأنه إنما يخاصم ليأخذه وإنما يتمكن من الآخذ من في يده .

٢٧٠٥- فإن حضر بعد ما اشتراه الوكيل قبل أن يقبضه من المشتري من العدو فليس له أن ينقض شراء الوكيل قصدا ، ولكن يكون له أن يأخذه من يد المشتري من العدو ، بالثمن الذي اشتراه به الوكيل إن شاء .

لأنه صادف في يده ، فيكون له أن يأخذه منه ، بمنزلة الشفيع يأخذ بالشفعة من يد البائع بالثمن ، قبل أن يسلمه إلى المشتري . إلا أن هناك يشترط حضرة المشتري ، لأنه يملكه بالآخذ ابتداء ، وهو ملك المشتري ، وهاتنا المولى لا يملكه ابتداء ولكن يعيده إلى قديم ملكه ، فلا يشترط حضور غير ذي اليد لأخذه ، وإذا أخذه من يده كانت عهده عليه ، لأن يأخذه فات القبض التحق بالعقد الذي كان بينه وبين الوكيل ، فينتقض ذلك العقد من الأصل فبا بينهما حكما لأخذه ، ويتحقق هذا بما لو أخذه قبل شراء الوكيل ، وهذا هو الحكم في الشفيع أيضا إذا أخذه من يد البائع ، وإن كان الوكيل قد قبضه فأخذه من يده فعهدته عليه ، وكذلك إن كان سلمه إلى الموكل فأخذه من يده فعهدته عليه .

٢٧٠٦- فَإِنْ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا كَانَ حَادِثًا بِهِ بَعْدَ مَا أُسِرَ مِنْ
يَدِهِ أَوْ فَرَدَهُ بِقَضَاءِ قَاضٍ ، فَإِنْ كَانَ رَدُّهُ عَلَى الْمُوَكَّلِ أَوْ عَلَى
الْوَكِيلِ فَهُوَ عَلَى الْمُوَكَّلِ .

لأنه بهذا الرد انفسخ قبضه فيعود الحكم على ما كان قبل قبضه .

٢٧٠٧- وَإِنْ كَانَ أَخَذَهُ مِنَ الْمُشْتَرَى مِنَ الْعَدُوِّ فَإِنَّهُ يَعُودُ
بِالرَّدِّ إِلَيْهِ ، وَلَا سَبِيلَ لِلْمُوَكَّلِ وَلَا لِلْوَكِيلِ عَلَيْهِ فِي أَخْذِهِ .

لما بينا أن العقد الذي جرى بينهما قد انتقص بفوات القبض المستحق
له ، فلا يعود إلا بالتجديد ، ونظيره الشفعة .

٢٧٠٨- وَإِنْ كَانَ رَدُّهُ عَلَى الْوَكِيلِ بِغَيْرِ قَضَاءٍ قَاضٍ فَهُوَ
لِلْوَكِيلِ .

لأن هذا بمنزلة الشراء المتعذر في حق الموكل . فلا يلزمه حكمه .

٢٧٠٩- وَلَوْ كَانَ الْمَوْلَى الْقَدِيمُ وَكُلَّ وَكَيْلًا بِأَخْذِهِ مِنَ
الْمُشْتَرَى مِنَ الْعَدُوِّ بِالثَّمَنِ فَأَخَذَهُ ، وَهَلَكَ فِي يَدِهِ ، قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَهُ
إِلَى الْمُوَكَّلِ ، فَهَلَاكَ عَلَى الْمُوَكَّلِ .

لأن الوكيل يقبض له فيده كيده . ما لم يمنعه منه . وإن كان هلك في يد
المشتري من العدو قبل أن يقبضه الوكيل فقد انتقض حكم ذلك الأخذ .
ويرجع الوكيل بالثمن على المشتري من العدو . فيدفعه إلى الأمر . وإن كان

أعطاه من ماله ، ويسلم من ماله إن كان أعطاه من مال نفسه ، وإن نوى (١) الثمن
على الذي أعطاه لم يكن له أن يرجع على الموكل بشيء .
لأنه في إعطاء الثمن من مال نفسه كان عاملاً له ، وإنما كان عاملاً لنفسه
في إسقاط المطالبة عنه ، فإن المطالبة بالثمن توجهت عليه دون الأمر .

٢٧١٠- وَهَذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَجْبِسَهُ مِنَ الْأَمْرِ إِذَا قَبِضَهُ ، حَتَّى
يَسْتَوْفِيَ مِنْهُ الثَّمَنَ لِنَفْسِهِ ، فَإِنْ هَلَكَ بَعْدَ الْجَبْسِ هَلَكَ مِنْ مَالِ
الْوَكِيلِ ، وَيَبْطُلُ الثَّمَنُ عَنِ الْمُوَكَّلِ .

لأنه حين منعه فكأنه هو الذي أعطاه إياه بالثمن . وقد عُرف هذا الحكم
في الوكيل بالشراء فهذا قياسه .

٢٧١١- وَإِنْ تَعَيَّبَ فِي يَدِ الْوَكِيلِ بَعْدَ مَا مَنَعَهُ فَاَلْمَوْلَى الْقَدِيمُ
بِالْخِيَارِ ، إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ ، وَإِنْ شَاءَ أَلْزَمَهُ الْوَكِيلُ
بِالثَّمَنِ .

لأن الوكيل في حقه بعد ما منعه قام مقام المشتري من العدو . ولهذا استوى
الحكم بين ما إذا تعيب بصنيع الوكيل ، وبين ما إذا تعيب بغير صنيعه ، كما
يستوى في حق المشتري من العدو ، بخلاف الوكيل بالشراء في هذا الفصل ،
فإنه إذا عيبه بعد ما منعه سقطت حصة العيب من الثمن عن الموكل ، لأن
الوكيل في هذا قائم مقام البائع . ومعنى الفرق أن الموكل إنما يأخذه هاهنا
بالفداء ، ليعيده إلى قديم ملكه . فكان الفداء : بمقابلة الأصل دون الوصف ،

(١) نوى المال : ذهب فيه بريح ، والإنسان هلك .

فسواءً فأت الوصفُ بَصْنَعٍ مَكْتَسَبٍ أَوْ لَا بَصْنَعٍ أَحَدٌ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ الْقَدَاءِ ، بِخِلَافِ الشَّرَاءِ الْمُبْتَدَأِ فَإِنَّ الْوَصْفَ يَأْخُذُ حَقًّا (١) مِنَ الثَّمَنِ فِي الشَّرَاءِ إِذَا صَارَ مَقْصُودًا بِالتَّنَاوُلِ .

٢٧١٢- وَلَوْ أَنَّ الْوَكِيلَ أَقَالَ الْمُشْتَرَى مِنَ الْعَدُوِّ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ عَلَى الْمُوَكَّلِ .

لَأَنَّ بَأْخُذَهُ عَادَ إِلَى قَدِيمِ مَلِكِ الْمُوَكَّلِ ، فَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُخْرِجَهُ عَنْ مَلِكِهِ بِعَقْدٍ يَنْشِئُهُ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُ ، وَالْإِقَالَةُ فِي حَقِّهِ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ الْمُبْتَدَأِ .

٢٧١٣- وَلَوْ كَانَ الْمُشْتَرَى مِنَ الْعَدُوِّ وَكَّلَ رَجُلًا بَأَنَّ يَدْفِعَهُ إِلَى مَوْلَاهُ بِالْثَّمَنِ فَهَذَا جَائِزٌ ، وَالْوَكِيلُ هُوَ الْمُؤَاخَذُ بِالْعَبْدِ حَتَّى يُسَلِّمَهُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ الَّذِي يَأْخُذُ الثَّمَنَ مِنَ الْمَوْلَى بِمَنْزِلَةِ الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ .

وهذا الحكم في هذا الفصل أظهر لنا بيننا أن المشتري من العدو يزيل ملكه بعوض . فهذا التصرف في حقه بمنزلة البيع المبتدأ وإن كان في حق المولى هو إعادة إلى قديم ملكه بالقداء .

٢٧١٤- وَلَوْ أَنَّ الْمُشْتَرَى مِنَ الْعَدُوِّ بَاعَ الْعَبْدَ مِنْ إِنْسَانٍ بِجَارِيَةٍ وَلَمْ يَتَقَابِضَا حَتَّى حَضَرَ الْمَوْلَى الْقَدِيمُ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ فِي يَدِهِ بِقِيَمَةِ الْجَارِيَةِ .

لأنه ليس له حق نقض التصرف . فإنما يأخذه بمثل الثمن الثاني . والجارية

ليست من ذوات الأمثال فيأخذها بقيمتها ، كالشفيع ثم ينتقض البيع فيها بين البائع والمشتري الآخر ، لقوات القبض المستحق بالعقد ، فتبقى الجارية على ملك المشتري الآخر ، وقيمتها للمشتري من العدو ، وعهدة المولى على المشتري من العدو ، وإنه كان حضر بعد التقابض ، أو بعد ما قبض العبد قبل أن يسلم الجارية أخذه بقيمتها من المشتري الآخر وعهدة عليه ، وكانت الجارية للمشتري من العدو .

لأن البيع بينهما باق قد انتهى بقبض العبد .

٢٧١٥- فَإِنْ وَجَدَ الْمُشْتَرَى مِنَ الْعَدُوِّ بِالْجَارِيَةِ عَيْبًا رَدَّهَا عَلَى الْمُشْتَرَى الْآخَرَ ، وَأَخَذَ مِنْهُ قِيَمَةَ الْجَارِيَةِ الَّتِي أَخَذَهَا لَيْسَ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ .

لأن حق المشتري من العدو في قيمة الجارية .

ألا ترى أنه لو أخذه المولى منه أخذه بقيمة الجارية ، ولو رد الجارية بالعيب قبل أن يأخذ العبد من المشتري الآخر واسترد العبد ثم حضر المولى كان له أن يأخذه بقيمة الجارية . فإن مناعة صفتهما البيع لا يسقط حق المولى عن الأخذ بقيمة الجارية إذا كان الرد بالعيب بغير قضاء القاضي . فعرفتنا أن حقه في قيمة الجارية ، والمشتري قادر على تسليم قيمة الجارية إليه ، فلا يلزمه شيء آخر .

ونظير هذا الشفعة ، وقد بينا هناك أن بدل الدار كانت جارية قبل أخذ الشفيع ، فيأخذها (١) بتحويل إلى قيمة الجارية . وكذلك بدل الجارية بعد أخذ الشفيع الدار قيمتها فكذلك في هذا الوضع .

(١) لا (فيأخذ بتحويل إلى ...) .

(١) باع (تسقط) .

٢٧١٦- وإن كان رد الجارية بقضاء القاضى قبل أن يأخذ المولى العبد ، واسترد العبد ثم حضر المولى ، فإنه يأخذه من المشتري من العدو بالثمن الأول .

لأن البيع الثانى حين انتقض بقضاء القاضى صار كأن لم يكن ، وهذا بخلاف الشفعة فإن هناك لو جعلنا البيع الذى جرى بين البائع والمشتري كأن لم يكن بطل حق الشفع ، وهذا لا يمكن إبطال حق الشفع بعد ما ثبت حقه فى الأخذ . وهاتنا حق المولى القديم لا يبطل . وإن جعلنا البيع الثانى كأن لم يكن ، وكذلك لو كان المشتري الآخر هو الذى وجد العيب بالعبد فردّه . على التفصيل الذى قلنا (١) .

٢٧١٧- ولو تقايلا أخذ المولى عبده بقيمة الجارية إن شاء . لأن الإقالة فى حقه كالبيع المبدأ وقد بينا أن حق الأخذ يثبت له من غير أن ينتقض تصرفا فإنما يأخذه بآخر الأمان .

٢٧١٨- ولو كان المشتري الآخر قبض العبد ولم يرّه ، أو شرط الخيار لنفسه . ثم حضر المولى ، فله أن يأخذه من يده بقيمة الجارية .

لأنه صادف فى يده . فإن أخذه فالمشتري الآخر بالخيار ، إن شاء سلم الجارية للمشتري من العدو . وكانت له القيمة التى أخذها من المولى ، وإن شاء

سلم القيمة إليه ، وأخذ منه الجارية فى خيار الشرط ، وفى خيار الرؤية الجارية نسّم للمشتري من العدو ، فيكون قيمتها للمشتري الآخر .

لأن فى خيار الرؤية قد كان هو مالكا راضيا بالعقد ، إلا أنه كان متمكنا من الرد للجهل بأوصافه المقنود عليه ، وقد تعذر رده حين أخذه المولى من يده ، فيستقط خياره . وأما خيار الشرط فقد كان مانعا خروج الجارية من ملكه ، لأن خياره فيها خيار البائع فهو بعدم رضاه بتملك الجارية عليه ، فعندما أخذ العبد من يده يبقى هو على خياره ، فإن شاء أمضى العقد فى الجارية وسلمها إليه ، وإن شاء فسخ العقد فيها ، ورد قيمة الجارية ، لما بينا أن يأخذ المولى القديم العبد تعين حق المشتري من العدو فى قيمة الجارية .

٢٧١٩- وإن لم يختار شيئا حتى مضت مدة الخيار فالجارية للمشتري من العدو .

لأن مضى المدة سقط خياره ، ويتم البيع فيها ، فيلزمه تسليمها ، وتكون القيمة للمشتري الآخر .

٢٧٢٠- ولو كانا تبايعا ، ولم يتقابضا حتى رد المشتري الآخر العبد بخيار الرؤية ، أو خيار الشرط أو خيار العيب (١) ثم حضر المولى القديم فله أن يأخذه من المشتري من العدو بالثمن الأول ، الذى اشتراه به من العدو .

لأن بالرد بهذه الأسباب قد انتقض البيع الثانى من الأصل ، فصار كأن لم يكن .

(١) باح (بخيار رؤية أو .. شروط .. ميب) .

٢٧٢١- ولو لم يفسخ المشتري الآخر العقد حتى حضر المولى القديم فآخذ العبد من المشتري من العدو بقيمة الجارية فإن القيمة تكون للمشتري من العدو، وعليه رد الجارية على المشتري الآخر إن كان قبضها منه .

لما بينا أن العقد الثاني قد انتقض لفوات القبض المستحق به، سواء كان فيه خيار أو لم يكن فإن قضى القاضى للمولى بالعبد بقيمة الجارية، ثم رأى به عيبا حادثا بعد ما قبضه، أو قبل أن يقبضه، فرده، فلا سبيل للمشتري الآخر على العبد، لأن بنفس القضاء به للمولى بقيمة الجارية قد انتقض البيع الثانى فيما بينهما، فلا يعود إلا بالتجديد، وهو نظير الشفعة فى هذا الفصل، فإن قضاء القاضى للشفيع بالشفعة على البائع يتضمن نقض البيع فيما بين البائع والمشتري حتى لا يعود، وإن رده الشفيع بالعيب .

٢٧٢٢- ولو كان المولى القديم وكل رجلا يأخذه من المشتري من العدو بالثمن فقال الوكيل للمشتري: أعطه فلانا بالثمن، وقال: قد فعلت، فالثمن على الأمر ها هنا . دون الوكيل .

لأنه جعل نفسه هاهنا سفيرا لا عقدا بخلاف ما لو قال: أعطنيه .

٢٧٢٣- ولو قال أعطه فلانا بالثمن على أنى ضامن لك الثمن، أو أعطه إياه بثمانه من مالى، فالثمن لازم للوكيل .

لأن إضافة العقد إلى مال نفسه أو اشتراط الضمان على نفسه بمنزلة إضافة العقد إلى نفسه فى

الوكيل بالصلح فإنه لو قال: صالح فلانا من هذه الدار على ألف درهم، على أنى لها ضامن، أو على ألف درهم من مالى، كان المال على الوكيل دون الأمر (١) بمنزلة ما لو قال: صالحنى . وأما بيان كونه أقوى، ففى الوكيل بالخلع فإنه لو قال: اخلعها على ألف درهم من مالى، أو على ألف على أنى ضامن لها، كان للمال على الوكيل . ومعلوم أن بإضافة العقد إلى الوكيل هاهنا لا يجب للمال عليه، فعرفنا أن اشتراط الضمان، أو إضافة العقد إلى ماله، يكون أقوى من إضافة العقد إلى نفسه فى وجوب البذل عليه، وإذا وجب عليه لم يكن للمشتري من العدو على الأمر شئ .

٢٧٢٤- وإذا أخذ العدو إبريق فضة لرجل وزنه مائتا درهم فاشتره منهم مسلم بمائتين وخمسين لجودته وصناعته، فليملكه القديم أن يأخذه بمائتين وخمسين، إن شاء، لأن المشتري من العدو أعطى فى فدائه هذا المقدار، وقد بينا أن المولى القديم إنما يأخذه بما أعطى المشتري من العدو، ففدائه، فيكون هذا مستقيا .

لأنه لا يملكه ابتداء بعوض، وإنما يعيده إلى قديم ملكه بالفداء، فلا يتمكن معنى الربا فى هذه المعاملة .

٢٧٢٥- وإذا ثبت أن له أن يأخذه بهذا المقدار ثبت أن له أن يوكل غيره ليأخذه به .
لأن الوكيل قام مقام الموكل .

(١) ح (الوكيل) .

٢٧٢٦- وإن افترقا قبل التقابض لم ينتقض الأخذ .

وقد بينا هذا فيما سبق أنه فداء ، وليس بشراء مبتدأ فلا يشترط فيه القبض في المجلس .

٢٧٢٧- فإن أعطى الوكيل الفداء من ماله وقبضه ، فله أن يمنعه من الموكل حتى يأخذ منه الفداء ، وإن هلك بعد المنع في يد الوكيل هلك بجميع الفداء ، لما بينا أن الوكيل بعد ما منعه قام في ذلك مقام المشتري من العدو .

وأوضح هذا بمرجل وكل رجل بأن يشتري له أرضاً فيها نخيل (١) من تمر ، فاشتري الوكيل ونقد الكر من ماله ، وقبضه ثم منعه من الأمر حتى يدفع إليه الكر فأثمرت في يد الوكيل كراً ، فإنه يكون للموكل أن يقبضه مع التمر بكر دفعه إليه ، ولا يتمكن معنى الربا بينهما بالزيادة التي حدثت في يده ، لأن الوكيل قام في ذلك مقام البائع . ولو أثمرت كراً في يد البائع قبل القبض لم يبطل البيع ، فكذلك إذا أثمرت في يد الوكيل ، وكذلك إن كان الوكيل رأى بالمبيع عيباً فرضى به ، وثبى الموكل أن يرضى به ، فإن ذلك يلزم الوكيل بالكر ، ولا يتمكن فيه الربا ، لأن هذا ليس بمبايعة تجري بينهما ابتداء ، وإنما يتحقق الربا في المعاوضة على سبيل المتابعة .

ألا ترى أن الوكيل لو رأى العيب بالأرض فردها عليه كان قد رد أرضاً ونخلًا وكراً من تمر بكر من تمر ، فذلك جائز ، وهذا إنما يستقيم فيما إذا أثمرت

(١) الكر مكيال للعراق وسنة اوتار حملا وهو سنون فغيرا او ترمون اوردنا (تقريباً) .

في يد البائع ، قبل أن يقبضه الوكيل ، فَمَا إذا أثمرت بعد القبض فليس للوكيل حق الرد ، لأن الزيادة الحادثة بعد القبض تمنع الرد بالعيب .

وأوضح هذا أيضاً بما لو كان الوكيل اشترى للأمر عبداً بألف درهم وقيعته ألف وخمسة ، فقتله رجل خطأ في يد البائع ، أو في يد الوكيل فالجواب فيه على ما بينا في النخيل إذا أثمرت ، لأن في كل واحد من الموضعين لا يتمكن بسبب هذه الزيادة حقيقة الربا على الوجه الذي يتمكن في البيع المستقبل . وعلى هذا أيضاً مسألة الإبريق لو رأى الوكيل للعيب به فأنى المشتري من العدو ثم أبى الأمر أن يرضى به ، فالإبريق للوكيل بما أدى به من الفداء ، وإن كان أكثر من وزنه ، لأنه ما جرى بينهما ليس بعقد مبتدأ من كل وجه فلا يتمكن فيه حكم الربا .

٣٢٣٦- فَإِنْ كَانَ فِدَاهُ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ فَإِنَّمَا يَرْجِعُ عَلَى الْأَسِيرِ بِقَدَرِ الدِّيَةِ دُونَ الزِّيَادَةِ ، وَقِيلَ يَنْبَغِي عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ مَا أَدَّى قُلُوبَ ذَلِكَ (١) أَوْ كَثُرَ .

۳۲۳۷- والأصح أن هذا قولهم جميعا .

(۱) م: ح: فیلد کان نو کسیرا
(۲) م: ح: فیلد کان نو کسیرا

1957

٣٢٣٨- وعلى هذا لو كان المأسور قال له : افندني منهم
بألف درهم فلم يتمكن المأمور من ذلك حتى زاد فأئما يرجع
عليه بالألف خاصة .

٣٢٣٩-ولو كان المأسور قال للمأمور: اقتدني منهم بما رأيت أو بما شئت أو أمرك جائز فيا تفتديني به فإنه يرجع عليه بما فداه به قل أو أكثر .

٣٢٤- فإن كان المأسور مكاتباً فيأمر^(١) المأمور بأن يفديه

لأن في فدائه بالمال أحياء له حكما .

ألا ترى أنه إذا صالح عن قصاص عليه على مال ، أو أمر

م - ٢٢ ج ٤ المير الكبير

٣٢٦٦- ولو اشتراه منهم هذا الرجل بدون مشورة المملوك ،
وكان مشتريا لنفسه فكذاك إذا اشتراه بعد مشورة المملوك .

لأن قوله اشترى يعد مشورة .

ألا ترى أنه لو كان هذا في دار الإسلام فاشتراه من موله كان مشتريا
لنفسه قبل هذه المشورة وبعبارة ،

٣٢٦٧- فإذا أخرجه بخير موله فإن شاء أخذه بالثمن وإن
شاء تركه ، وإن قال : اشترى لنفسى منهم أو افترقوا لنفسى ،
فإن اشتراه بقيمته أو بغبن يسير وأخبرهم أنه يشتريه لنفسه
فالعبد حر لا سبيل عليه .

لأنه قد جعل المأمور نائباً لنفسه .

٣٢٦٨- ولو جعله إنسان آخر نائباً لنفسه في الشراء كان
مشترياً للمنوب عنه وجعل المنوب عنه في حكم هذا العقد كأنه
باشراً العقد بنفسه ، فهاهنا يجعل العبد في حكم هذا العقد
كأنه اشترى نفسه من موله فيعتق ثم للمأمور أن يرجع بالثمن
على العبد .

لأن شراء العبد (١) كشرائه لأجنبي آخر بأمره ، وهناك إذا أدى الثمن
من ماله رجع به على الأمر فهاهنا أيضا يرجع على الأمر ، لأن أمره في حق
نفسه صحيح ، وصار هو كالمستقرض لذلك المال منه .

(١) من زيادة . بضم .

٣٢٦٩- فإن كان العبد مدبراً أو مكاتباً أو كانت أم ولد ،
والمسألة بحالها ، لم يعتق .

لأنهم لم يملكوه بالإحراز بل هو باق على ملك موله .

ألا ترى : أن الحرى لو اعتقه لم ينفذ عتقه فيه ، ولو أسلم عليه وجب
رده إلى موله بخلاف ما سبق ، فسواء قال : اشترى ، أو قال : اشترى لنفسى
إذا أخرجه فهو مردود على موله بغير شيء .

لأن المشتري متبرع في فداء ملكه بغير أمره ، فلا يرجع عليه بشيء منه .

٣٢٧٠- ولو كان العبد أو الأمة قال للمأمور : اشترى لنفسى
فاشتراه ولم يخبر أهل الحرب أنه يشتريه لنفسه فهو مملوك
للذى اشتراه .

لأنه لم يمكن (١) أن يجعل مشترياً للعبد حين لم يخبر مالكة به فإن بشرنا
العبد يكون استحقاق (٢) الولاء للمولى يثبت في دار الحرب كالتسبب . وشراؤه
لنفسه يكون تملكاً فإذا لم يخبر مالكة فلم يوجد من المالك الرضاء بعتقه عليه ،
ولزوم الولاء إياه ، ولا يجوز إلزام الولاء أحداً بغير رضاه ، بخلاف ما إذا
أخبر موله بذلك ، وإن كان اشتراه بأكثر من قيمته مما لا يتغابن الناس فيه .

٣٢٧١- ولو أخبرهم أنه يشتريهم فهو مملوك للمشتري .

لأن مطلق الأمر بالشراء ينصرف إلى الشراء بالقيمة أو بزيادة يسيرة .

(١) با (لا يمكن) .

(٢) من م ، با (فإن شراؤه للعبد يكون اعتاقاً بعتد الولاء للمولى) .

كما لو كان الأمر غيره ، فإذا اشترى بأكثر من ذلك صار مخالفا له ، فكأنه اشتراه بغير أمره فكان مشتريا لنفسه .

٣٢٧٢- وكذلك لو كان المملوك قال له : اشترني لنفسى بألف درهم فقال : ببيعوني لنفسه بألف درهم ، ففعلوا عتق العبد .

لأن هذا اعتاق جعل كما لو كان العبد هو الذى يخاطبهم به ، فلا تقع الحاجة إلى قبوله ثانيا ، ولكنه يعتق وولاه لبياعه .

٣٢٧٣- ولو قال : بيعنيه بألف درهم ، ولم يقل لنفسه ، كان مملوكا للمشتري يأخذه مولاه بالثمن إن شاء .
لأن الحربى لم يلزم ولاءه حين لم يخبره أنه يشتريه له .

٣٢٧٤- ولو قال : بيعنيه بألف درهم لنفسه ، فباعه الحربى منه فلا بد من قبوله ، وبعد القبول يكون ملكا له .

لأنه يخالف ما أمره به نصا فكأنه اشترى بغير أمره .

٣٢٧٥- ولو كان قال له : اشترني لنفسى بما شئت فأشتراه وبين لأهل الحرب أنه يشتريه لنفسه عتق العبد بأى ثمن اشتراه .

لأنه فوض الأمر إلى الوكيل أمرا عاما فيكون هو ممثلا أمره . فيرجع بما أدى عليه من الفداء بالغما ما بلغ :

١٦٣٨

٣٢٧٦- فإن اختلفا فيما فداه به فقال العبد : فداني بخمسمائة وقيمته ألف وقال المأمور : فديته بالفقين ، فالقول قول العبد مع يمينه إلا أن يقيم الآخر البينة .

لأن المأمور يدعى لنفسه زيادة دين في ذمة العبد ، وهو منكر له ، فالقول قول النكر مع يمينه .

٣٢٧٧- وعلى المدعى للزيادة البينة .

فإن قيل : لماذا لا يصار إلى التحالف بينهما ، بمنزلة ما لو اختلف الموكل والوكيل في الثمن . قلنا : أما على قول أبى حنيفة ، رحمه الله تعالى ، فلأن العبد قد عتق ، ومن أصله أنه لا يصار إلى التحالف بعد تغير السلعة ولكنه تعتبر فيه الدعوى والإنكار ، وأما عند محمد رحمه الله تعالى فلأن المصير إلى التحالف بعد تغير السلعة في موضع يمكن فيه فسخ العقد على القيمة ، وهاهنا لا وجه لذلك . لأن بالعتق لا يسلم للعبد مال من جهة المأمور حتى يقال : تلزمه القيمة باستيفار ذلك . فهو بمنزلة الأجر والمستأجر يخلفه في مقدار الأجر بعد استيفاء المنفعة ، وهناك لا يصار إلى التحالف ، ولكن يجعل القول قول المنكر للزيادة مع يمينه .

٣٢٧٨- ولو لم يقل المأمور لأهل الحرب : إني اشتريته لنفسه كان مملوكا له إذا اشتراه .
لأن ياعنه ما رضى بعنته عليه وثبوت ولايته له .

٣٢٧٩- فإذا أخرجته كان للمأمور منه أن يأخذه بما اشتراه به إن شاء ، فإن اختلفا في ذلك فالقول قول المشتري مع

١٦٣٩

يمينه ، وكذلك إن اختلفا في جنس العقد ، بأن قال مولاة :
 وهب لك أهل الحرب فأنا آخذ به بقيمته وقال المشتري :
 اشتريه منهم بألتي ^(١) درهم فالقول قول المشتري وقد تقدم
 بيان هذا الفصل قبل إقامة البينة ، وبعد ذلك فيما اختلفوا
 فيه ، وفيما اتفقوا عليه . وأنه بمنزلة الشفعة ^(٢) وإن لم ينص
 على قول أبي يوسف رحمه الله في هذا الموضع إذا أقاما البينة .
 ٣٢٨٠ - ولو كان عولي العبد المأسور قال للمستأمن :
 اشتريه لي منهم أو اشتريه من مالي فإن اشتراه بقيمة فالعبد
 للآمر .

لأنهم ملكوه بالإحراز فكان أمر المولى القديم بأن يشتريه له وأمر أجنبي
 آخر في أنه يتداول العقد بقيمته أو يغيب بسير سوء .

٣٢٨١ - وإذا اشتراه بغير فاحش كان مخالفاً مشترياً
 لنفسه ، ثم يكون لمولاد التقدير الخيار .
 إن شاء أخذه منه بما اشتراه به وإن شاء تركه .

٣٢٨٢ - ولو كان قال له : اشتريه ولم يقل : لي ولا من مالي ،
 فهذه مشورة أشار بها عليه . فيكون المخاطب مشترياً لنفسه .
 ينفذ فيه تصرفاته . بمنزلة ما لو اشتراه قبل هذه المشورة .

(١) باع (بفتح)
 (٢) م (الشفع)

وهو نظير رجل قال لغيره : اشتري عبد فلان ولم يقل : لي ،
 ولا من مالي ، فإن ذلك مشورة لا توكيل .

بخلاف قوله : اشتري لي بما شئت فقد فوض الأمر إليه عما فيكون
 مشترياً له بأى ثمن كان .

٣٢٨٣ - فإن اختلف الأمر والمأمور فيما اشتراه به تحالفاً
 وتراًداً لأن الوكيل مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري في حكم
 التحالف عند الاختلاف في الثمن لأنه يحلف الأمر على العلم .

لأنه امتحاف على فعل الغير .

ويبدأ باليمين به لأنه بمنزلة المشتري ، والبداية بيمين المشتري في قول
 أبي يوسف ، رحمه الله ، الآخر ، وهو قول محمد رحمه الله تعالى ، وقد بيناه
 في كتاب البيوع .

٣٢٨٤ - فإن أقاما البينة . فالبينة بينة المأمور .
 لأنه يثبت الزيادة ببينة .

٣٢٨٥ - وإن كان الأمر أعطقه قبل اختلافهما فهو حر .

لأنه أعطق ملكه ثم إذا اختلفا بعد ذلك فالقول قول الأمر ، في قول أبي
 حنيفة ، رحمه الله ، وفي قول محمد ، رحمه الله ، يتحالفان بناء على اختلافهما
 في البائع والمشتري ، يختلفان في الثمن بعد تغيير السلعة ، على وجه لا يحتمل
 العقد الفسخ فيه .

باب الوكالة في الفداء في العبد المأسور

٢٦٨١- ولو أن المأسور منه العبدُ وكلَّ رجلاً بأن يأخذه له بالثمن من يد المشتري من العدو فذلك جائز .
لأنه ملك أخذَه بنفسه : فيملك إقامة الغير فيه مقامه ، وبعد ما قام مقامه كان له أن يخاصم فيه حتى يأخذه بالثمن .

٢٦٨٢- فإذا أخذه كان الثمن على الوكيل للذي اشتراه من أهل الحرب .

لأن حق قبض العبد إليه فيكون وجوب تسليم الفداء عليه أيضا . وهذا لأنه هو المباشر للعقد ، وحقوق العقد تتعلق بالعائد ، والعائد فيما هو من حقوق العقد بمنزلة العائد لنفسه ، كما في الوكيل بالشراء ابتداء فإن قيل : هذا في الشراء يستقيم باعتبار أن الوكيل يباشر سبب ملك مُبتدأ ، فيجوز كُن الملك ثبت له ابتداء ، أو ثبت للموكل على وجه الخلافة عليه ، بحكم عقده ، وهذا المعنى لا يوجد هاهنا ، لأن العبد يعود إلى تدبير ملك المأسور منه . فينبغي أن يُجمل الوكيل ها هنا كالمعبر عنه ، فلا يتعلق به حقوق العقد . قلنا : هذا في حق المأسور منه إعادة إلى تدبير ملكه كما قلتم ، فأما في حق المشتري من العدو . وفي حق الوكيل ، هذا بمنزلة الشراء ابتداء ، لأن الوكيل أضاف العقد إلى نفسه ، فإنه قال : أعطى هذا العبد بالثمن الذي اشتريته به ، أو قال :

أعطى لفلان فلا يكون هو معبرا عنه في موضع يكون مستغنيا عن إضافة العقد إليه ، حتى لو أضاف العقد إليه ، بأن قال : أعط فلانا بالثمن الذي أخذته به ، نقول : بأن يكون المال على الأمر ، وحق قبض العبد إليه ، لأنه جعل نفسه معبرا عن العبد فيكون بمنزلة الرسول لا يلحقه المهمة ، ونظيره الوكيل بالصلح إذا قال : صالحني من دعائك الدار التي في يد فلان على كذا ، فصالحه كان للال على الوكيل . ولو قال : صالح فلانا من هذه الدار على كذا ، فإنه يكون المال على الموكل ليس على الوكيل منه شيء . وكان المعنى فيه وهو أن هذا العقد أخذ شيئا من أصلين : من الشراء المبتدأ باعتبار أنه يستغنى عن الإضافة إلى الغير . وباعتبار أن المشتري من العدو يزيل ملكه بما يأخذه من العوض ابتداء . وثبته من الخلع والصالح عن دم العمد ، فيوفر حظه على الشبهين ، فنقول : لشبهه بالشراء إذا أضاف العقد إلى نفسه كان هو المطالب بالعوض (١) ، وكان حق القبض إليه . ولشبهه بالخلع والصلح عن دم العمد إذا أضاف العقد إلى المولى القديم كان هو معبرا عنه ، فيكون المطالب بالثمن هو الموكل ، وحق القبض إليه ليس على الوكيل من ذلك شيء .

٢٦٨٣- فإن دفع الوكيل الثمن وقبض العبد ، فدفعه إلى الأمر ، ثم وجد به الأمر عيبا ، قد كان حدث بعد ما أسر من يد مولاه ، فالذي يخاصم في العيب هو الوكيل .

لأن الرد بالعيب من حقوق العقد ، والوكيل في حقوق هذا العقد بمنزلة العائد لنفسه ، والحاصل أنه جعل هذا بمنزلة الشراء ابتداء في حكم الرد بالعيب ، حتى لا يكون بين الأمر وبين المأخوذ منه خصومة . سواء كان

(١) في يد (١) المطالب بالقبض ، وفي ح المطالب بالعوض .

باب ما يحل في دار الحرب مما لا يجوز مثله في دار الاسلام

٢٨٩٨- قد بينّا أنّ للمستأمن في دار الحرب أن يأخذ ما لهم بأي وجه يقدر عليه بعد أن يتحرّز عن الغدر ، وليس له أن يُدكّس لهم ^(١) العيب فيما يبيعه منهم ، مما يجوز مثله في دار الاسلام أو لا يجوز .

لأن فيه معنى الغرور .
ولا بأس للأسير والمسلم من أهل الحرب أن يُدكّس لهم العيب فيما يبيعه منهم .

لأنّ لهما أن يأخذوا أموالهم بغير نية أنفسهم .

٢٨٩٩- ولو أنّ المستأمن فيهم باعهم درهما بدرهمين إلى سنة ، ثم خرج إلى دارنا ثم رجع إليهم أو خرج من عامه ثم رجع إليهم فأخذ الدرهم ^(٢) بعد حلول الأجل لم يكن به بأس . لأنّ حالهما بعد الرجوع كحالهما عند ابتداء المعاملة .

٢٩٠٠- ولو اختصا في ذلك في دارنا لم ينقض القاضى

بينهما بشيء .

لأن أصل المعاملة لم يكن في دارنا .

(١) باع (الدرهمين) .

(٢) باع (درهم) .

٢٩٠١- والذي خرج إلينا بأمان لم يلتزم حكم الإسلام مطلقا ، فإن كان أسلم أو صار ذمة ثم اختصا بأبطل القاضى ذلك البيع ، وأمر برد رأس المال على من أعطاه .

لأنّ إسلامه الطارئ بعد العقد قبل القبض في المنع من القبض بحكم العقد كالقارئ للعقد ، بمنزلة الذي يبيع الخمر للذمي في دارنا ، ثم يسلم أحدهما قبل القبض . أو المسلم يبيع المسلم عصيرا فيتحكم قبل القبض . والأصل فيه قوله تعالى : «وإن تُبَيِّنْ فَلَكُمْ رُغُوسُ أَمْوَالِكُمْ» ^(١) . وقال تعالى : «وَدَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ» ^(٢) فهو تنصيص على أنّ ما لم يُقبض يحجب تركه بعد الاسلام .

٢٩٠٢- وكذلك لو أسلم أهل الدار قبل أن يقبض المسلم ما شرط له الحرى .

لأنّ البقعة صارت دار الاسلام قبل القبض بحكم عقد الربا ، فيجعل هذا وما لو كانت دار الاسلام عند العقد سواء بخلاف خروجها إلى دارنا فإن هناك لم يُنقِض حكم الاسلام في تلك المعاملة ، بدليل أن القاضى يسمع الخصومة فيها فيأمره بالرد فيما لم يتم القبض من الجانبين .

والأصل فيه ما روى أن النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، قال يوم فتح مكة : «ألا إن كلّ ربا كان في الجاهلية فهو موضوع ، وأول ما يوضع هو ربا العباين بن عبد المطلب» . وإنما بدأ بعه لِيَتَبَيَّنَ أن أوامره ليست على نهج أوامر الملوك ، فإنهم في مثل هذا يتركون الأقارب ويخاطبون الأجانب ،

(١) سورة البقرة آية ٢٧٩ قال تعالى وإن تبين لكم أموالكم لا تظنون ولا تظنونون .

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٨ قال تعالى انقوا الله وادفوا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين .

باب ما يحل في دار الحرب مما لا يجوز مثله في دار الاسلام

٢٨٩٨- قد بينّا أنّ للمستأمن في دار الحرب أن يأخذ ما لهم بأي وجه يقدر عليه بعد أن يتحرّز عن الغدر ، وليس له أن يُدكّس لهم (١) العيب فيما يبيعه منهم ، مما يجوز مثله في دار الاسلام أو لا يجوز .

لأن فيه معنى الغرور .

ولا بأس للأسير والمسلم من أهل الحرب أن يُدكّس لهم العيب فيما يبيعه منهم .

لأن لهما أن يأخذوا أموالهم بغير طيبة أنفسهم .

٢٨٩٩- ولو أنّ المستأمن فيهم باعهم درهما بدرهمين إلى سنة ، ثم خرج إلى دارنا ثم رجع إليهم أو خرج من عامه ثم رجع إليهم فأخذ الدراهم (٢) بعد حلول الأجل لم يكن به بأس . لأن حالهما بعد الرجوع كحالهما عند ابتداء المعاملة .

٢٩٠٠- ولو اختصا في ذلك في دارنا لم يقبض القاضي بينهما بشيء .

لأن أصل المعاملة لم يكن في دارنا .

(١) باع (عليهم) .

(٢) باع (الدرهمين) .

٢٩٠١- والذي خرج إلينا بأمان لم يلتزم حكم الاسلام مطلقا ، فإن كان أسلم أو صار ذمة ثم اختصا بأبطل القاضي ذلك البيع ، وأمر برد رأس المال على من أعطاه .

لأن إسلامه الطارئ بعد العقد قبل القبض في المنع من القبض بحكم العقد كالقارن للعقد ، بمنزلة الذي يبيع الخمر للذمي في دارنا ، ثم يسلم أحدهما قبل القبض . أو المسلم يبيع المسلم عصيرا فيتحلّ قبل القبض . والأصل فيه قوله تعالى : «وإن تبتئم فلكم رؤوس أموالكم» (١) . وقال تعالى : «وذرّوا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين» (٢) فهو تنصيص على أن ما لم يقبض يجب تركه بعد الاسلام .

٢٩٠٢- وكذلك لو أسلم أهل الدار قبل أن يقبض المسلم ما شرط له الحربى .

لأن البتعة صارت دار الاسلام قبل القبض بحكم عقد الربا ، فيجوز هذا وما لو كانت دار الاسلام عند العقد سواء بخلاف خروجها إلى دارنا فإن هناك لم يقبضت حكم الاسلام في تلك المعاملة ، بدليل أن القاضي يسمع الخصومة فيها فيأمره بالرد فيما لم يتم القبض من الجانبين .

والأصل فيه ما روى أن النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، قال يوم فتح مكة : «ألا إن كلّ ربا كان في الجاهلية فهو موضوع ، وأما ربا يوضع هو ربا العباس بن عبد المطلب» . وإنما بدأ بعمه ليتبين أن أوامره ليست على نهج أوامر الملوك ، فإنهم في مثل هذا يتركون الأقارب ويخاطبون الأجانب ،

(١) سورة البقرة آية ٢٧٩ قال تعالى وإن تبتئم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون .

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٨ قال تعالى اقترأه وذرّوا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين .

وهو بدأ بن هو أقرب إليه ، وهو عنه ، فمنعه من قبض ما لم يقبضه ، ولم يتعرض لما قبضه بشئ .

٢٩٠٣- وقد اختلف الناس في وقت إسلام العباس ، رضى الله تعالى عنه ، فقال بعضهم : كان أسلم قبل وقعة بدر . وقال بعضهم : أخذ أسيرا يوم بدر فأسلم ، ثم استأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، في الرجوع إلى مكة فأذن له ، فكان يُرَبِّي بمكة إلى زمن الفتح . وقد نزلت حُرَّةُ الربا قبل ذلك .

ألا ترى أن النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، قال للسعيدين يوم خيبر : « أَرَبَيْتُمَا فَرْدًا » . وقوله تعالى : « لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً » ^(١) . نزلت في وقعة أحد ، وكان ذلك قبل فتح مكة بستين ثم لم يُبَيِّن عليه رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، يوم الفتح شيئا من معاملاته ، إلا ما لم يتم بالقبض . فتبين أنه يجوز عقد الربا بين المسلم والحربي في دار الحرب . وإن البقعة إذا صارت دار الإسلام قبل القبض فإنه يتنفع بحكم ذلك العقد .

٢٩٠٤- ولو كان المسلم باع الحربي خمرًا وسلمها إليه ، وقبض الثمن . ثم أسلم أهل الدار فالثمن سالم للمسلم .

(١) سورة آل عمران الآية ٧٥ . قال تعالى : الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتْلُوا الرِّبَا أُضْعَافًا

لأن حكم الإسلام ثبت في معاملاتهم بعد ما قبض الحرام . وانتهى حكم العقد فيه .

٢٩٠٥- ولو كان ذلك قبل قبض الخمر وجب على المسلم رد الثمن .

لأن الإسلام يردُّ والحرام غير مقبوض .

٢٩٠٦- وكذلك لو كان قبض الخمر ولم يقبض المسلم الثمن حتى أسلم أهل الدار فليس للمسلم أن يطالبه بالثمن ، وهذا بخلاف ما إذا باع الذمي من ذمي خمرًا وسلمها إليه ولم يقبض الثمن حتى أسلم .

لأن العقد هناك كان صحيحا بينهما ، فكان الثمن دينًا مستحقًا للمسلم بحكم العقد ، والإسلام لا يمنع من قبضه ، وها هنا أصل العقد لم يكن صحيحا ، فإما كان هذا من المسلم أخذًا لمباح من ماله بطيب أنفسهم ، وقد انعدم ذلك حين أسلم أهل الدار فلا يكون له أن يطالبه بشئ .

٢٩٠٧- ولو كان قبض الثمن وأعطى بعض الخمر ثم أسلم أهل الدار فيحصية المقبوض من الخمر يُسَلَّم له من الثمن ، ردُّ حصه ما لم يقبض من الخمر اعتبارا للبعض بالكل . فكذلك لو كان أسلم إلى الحربي ألف درهم في مائة دينار إلى سنة ، فلما حل الأجل قبض النصف ثم أسلم أهل الدار ، فيحصية

(١) باع (ورد والحرام) .

(٢) باع (حتى أسلم) .

المقبوض من رأس المال يكون سالماً له ، وعليه ردُّ ما بقي من رأس المال .

لأنه يتعذر قبضُ ما بقي بحكم هذا العقد الفاسد ، فعليه رد حصته من رأس المال ، بمنزلة ما لو انقطع السلم فيه من أيدي الناس .

٢٩٠٨ - ولو كانت هذه المعاملة بين مسلمين في دار الحرب مستأمنين أو أسيرين كان باطلاً مردوداً .
لأنهما يلتزمان أحكام الإسلام في كل مكان .

٢٩٠٩ - فإن جرى بين اللذين أسلما في دار الحرب فكذا ذلك الجواب .

عند محمد ، رحمه الله تعالى ، وفي قول أبي حنيفة ، رضي الله عنه : هذا وما يجري بين المسلم والحربي سواء ، إلا في حكم الكراهة ، لأن عصمة المال بنفس الإسلام تثبت في حق الآثار فأما في الأحكام ينتشر الإحراز بالدار ولم يوجد .

٢٩١٠ - ولو أن مستأمنين من أهل الحرب في دارنا باشرا هذه المعاملة ثم اختصما إلى القاضي فإنه يبطل ذلك .

لأنهما بمنزلة أهل الذمة في المعاملات في دارنا ، والقاضي يبطل عقود الربا التي تجري بين أهل الذمة إذا اختصموا إليه فيها . فكذا ذلك يُبطل عقود المستأمنين ، إلا أنه يجزى ما يكون بينهم من بيع الخمر والخنزير .

لأن ذلك مال منقوض في حقهم . والمستأمنون وأهل الذمة في ذلك سواء .

٢٩١١ - ولو كان المسلم في منعة المسلمين ، فكلمه الحربي من حصته ، وعامله بهذه المعاملات الفاسدة فيما بين المسلمين فإن ذلك لا يجوز .

لأن مراعاة جانب من هو في منعة المسلمين مفسد لهذا العقد ، والعقد إذا فسد من وجه واحد فذلك يكفي لإفساده .

٢٩١٢ - وقد بينا أن كثيراً من مشايخنا يقولون بالجواز هاهنا ، لأن مال الحربي مباح في حق المسلم ، ههنا ، بمنزلة ما لو كان دخل إليهم بأمان : إلا أن محمداً ، رحمه الله ، اعتبر المكان ، وجعل هذا بمنزلة ما لو خرج الحربي بأمان إلى عسكر المسلمين ، أو إلى دار الإسلام ، ثم عامل المسلم بذلك ، فكما أنه لا يجوز له هذه المعاملة إذا كانا في منعة المسلمين ، فكذا ذلك إذا كان أحدهما في منعة المسلمين . والفرق بين الفصيلين على ما اختاره المشايخ واضح ، لأن الحربي حين خرج بأمان إلينا فقد صار ما له معصوماً محترماً بخلاف ما إذا كان في منعته فإنه لا حرمة لماله هناك .

٢٩١٣ - ولو أن المشركين أسروا أمة مسلمة فأحزروها ، ثم قدر هذا المستأمن منهم على أن يسرقها فيخرجها إلى دار الإسلام لا ينبغي له أن يفعل ذلك .

لأنهم ملكوها بالإحراز حتى لو أسلموا أو صاروا ذمة كانت مملوكة فهو في هذه السرقة يغير بهم ، الغدر حرام .

٢٩١٤- ولو رغبوا في بيعها منه بخمر أو خنزير أو ميتة جاز له أن يفعل ذلك ، لأنه يأخذها منهم بطيب أنفسهم ، فلا يتمكن فيه معنى الغدر .

وإنما أورد هذا الفصل للاحتجاج به على أبي يوسف ، رحمه الله تعالى عليه ، فإنه إن جَوَّز هذا لم يجد بداً من أن يقول بالجواز أيضاً فيما سبق من العقود ، فإن قال : لا أجوز هذا وأكرهه للمسلم فهو بعيد من القول ، لأنه ترك مُسْلِمَةً في يد حرب ، يواقعها حراماً ، مع تمكنه من أن يفتديها بخمر ، وذلك مما لا يجوز القول به .

٢٩١٥- وبعد ما يشتريها بخمر إذا أخرجها كانت مملوكة له ، حتى ينفذ عتقه فيها ، وإن جاء صاحبها أخذها منه بقيمتها إن شاء .

لأنه تمكنها بطيب أنفسهم ، لا بجهة البيع ، فيكون هذا بمنزلة ما لو وهبها له فأنخرجها .

٢٩١٦- وبهذا تبين الفرق بين ما يجري في دار الحرب وبين ما يجري في دار الاسلام ، فإن الحرب لو خرج إليها بأمان ، ومعه تلك الجارية ، فليس للمسلم في دارنا أن يشتريها منه بخمر .

٢٩١٧- ولو فعل ذلك ثم رفع إلى القاضي أبطل ذلك البيع ، ورَدَ الجارية على المستأمن ثم أجبره على بيعها من المسلمين .

لأنها مسلمة ، فلا يتركها في ملك الكافر ، ولا يتركه (١) يعود بها إلى دار الحرب كما لو أسلمت أمته في دار الاسلام .

٢٩١٨- ولو أن عسكرياً من أهل الحرب لهم منعة دخلوا دار الاسلام ثم استأمن إليهم مسلم وعاملهم بهذه المعاملة التي لا تجوز فيما بين المسلمين فلا بأس بذلك .

لأن المعنى الذي لأجله جاز له ذلك في دارهم موجود في منعتهم في دار الاسلام ، وهو أن أموالهم مباحة الأخذ للمسلم ، وعليه التحرز عن غدر الأمان ، فهو بهذه المعاملة يكتب سبب التحرز عن الغدر ، وبهذا القدر (٢) تبين أن الأصح ما ذهب إليه المشايخ ، لأن موضع نزولهم هاهنا لم يأخذ حكم دار الحرب ، ومع ذلك جاز للمسلم (٣) هذه المعاملة لبقاء الإباحة في ما لهم ، فكذلك إذا كان الحرب في منعته ، والمسلم الذي عامله به في منعة المسلمين .

٢٩١٩- ولو أن أهل دار من أهل دار الحرب وادعوا أهل الاسلام فدخل إليهم مسلم وباعهم الدرهم بدرهمين لم يكن بذلك بأس .

لأن بالوادعة لم تصر دارهم دار الاسلام ، وإنما يحرم على المسلمين أخذ

(١) لا ولا يسه .
(٢) باح الفصل تبين .
(٣) با (من المسلم) .

ما لهم بغير طيب أنفسهم ، لما فيه من غدر المودعة ، فإذا استرضاهم بهذه المعاملة فقد انعدم معنى الغدر ولهذا طاب له ما أخذ .

٢٩٢٠- ولو أن رجلا من المودعين دخل دار الاسلام بتلك المودعة كان آمنا بها ، ثم إن عامل مسلما بهذه المعاملة فإن التقاضى يبطلها .

لأنه بمنزلة المستأمن في دارنا ، وقد بينا أن ما لا يجوز بين المسلمين وأهل الذمة في دارنا لا يجوز بين المسلم والمستأمن أيضا .

٢٩٢١- ولو أن مسلما دخل إلى هؤلاء المودعين ، أو دخل دار الحرب بأمان وبإيعامهم متاعا إلى أجل معلوم ، ثم صالحهم على أن يعجلوا له ويضع عنهم البعض فذلك جائز .

لأن حرمة هذا التصرف في دار الاسلام لمعنى الربا ، من حيث أن فيه مبادلة لأصل الدراهم ، وقد بينا أن الربا يجوز بين المسلم والحربي في دار الحرب ، فتجوز هذه المعاملة ، واستدل عليه بخديث بنى التفسير حين أجابهم رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، وقالوا : إن لنا ديننا على الناس لم تحل بعد ، فقال : « ضعوا وتكفروا » . وإنما جاز ذلك لأنهم كانوا أهل حرب ، فعرفنا أن مثل هذه المعاملة تجوز بين المسلم والحربي ، وإن كان لا يجوز بين المسلمين في دارنا .

٢٩٢٢- فإن احتضنوا على هذا ، ولم يقبض منهم ما عجلوا له حتى أسلم الذي عليه الدين ، أو أسلم أهل الدار ، فقد بطل هذا التصرف ، وكان المال كله عليه إلى أجله لما بيننا .

لأن ما اعترض من الإسلام قبل تمام المقصود بالتمدد يُجعل كالمقرن بحالة العقد .

٢٩٢٣- وإن كان شرط عليه أن يحط النصف ، على أن يجعل له النصف ، ثم أعطاه الحربي ثلث ماله وبقي السدس ثم أسلم الحربي فقد بطل الصلح كله ، وعلى المسلم رد ما قبض فيكون جميع ما له على الحربي إلى أجله ، بخلاف ما سبق من بيع الخمر .

لأن ذلك مبادلة ابتداء من الجانبين ، فينتهي حكمه في مقدار ما وجد فيه التفاضل ، وهذا الصلح ليس بمبادلة في الحقيقة ولكنه يجعل له نصف المال على أن يحط عنه النصف^(١) فلا يتم الصلح حتى يوجد كمال الشرط ، وهو قبض النصف الباقي بكامله ، فإذا لم يوجد ذلك حتى أسلم الحربي بطل الصلح كله .

ألا ترى أن المسلمين لو كان لأحدهما على صاحبه مال فاصطدحا على أن يحط عنه صاحب المال نصف المال على أن يعجل له ما بقي منه اليوم ، ثم عجل له اليوم بعض ما بقي دون البعض حتى مضى اليوم بطل الصلح كله ، وكان له أن يطالبه بجميع حقه .

لأن إبراءه إياه عن البعض كان بشرط تعجيل ما بقي منه في اليوم ، فإذا لم يتم الشرط بطل الإبراء ، وكان جميع ماله عليه بحاله ، فكذلك ما سبق والله الموفق .

(١) من با زيادة (أو يحط عنه النصف على أن يعجل له ما بقي) .

إلى بلاده لم يمنع من ذلك ، وإنما يمنع من أن يطيل فيها المكث حتى يتخذ فيها مسكنا .

لأن حالهم في أرض (١) العرب مع التزام الجزية كحالهم في المقام في دار الاسلام بغير التزام الجزية ، وهناك لا يمنعون من التجارة وإنما يمنعون من إطالة المقام ، فكذلك حالهم في أرض العرب حتى إذا أراد رجل من أهل الذمة أن ينزل أرض العرب ، مثل المدينة ومكة والطائف والربذة ووادي القرى ، فإنه يمنع من ذلك .

لأن هذا كله من أرض العرب ، وقد بينا أن أرض العرب من عُدَيْب إلى مكة طولا ومن عدن (٢) أبين إلى أقصى حجر باليمن بمهرة عرضا .

٣٠٣١- وكل مصر من أمصار المسلمين يجمع فيها الجمع ، فليس ينبغي لمسلم ولا كافر أن يدخل فيها خمرا ولا خنزيرا ظاهرا ، فإن فعل ذلك مسموم وقال : إنما مررت مجتازا وأنا أريد أن أخلّل الخمر أو قال : ليس هذا لي ، فإن كان رجلا دينا لا يتهم على ذلك خلّى سبيله .

لأن ظاهر حاله يشهد على صدقه في خبره ، والبناء على الظاهر واجب ، حتى يتبين خلافه ، خصوصا فيما لا يمكن الوقوف على حقيقة الحال .

٣٠٣٢- وإن كان ممن يتهم يتناول ذلك أهريقته خمره وذبح خنزيره وأحرق بالنار .

(١) ح م في المقام في أرض .

(٢) عدن أبين : جزيرة باليمن في قنوس .

لأن ظاهر حاله يدل على أن قصده (١) كان ارتكاب الحرام ، وفعله الذي ظهر على قصد ارتكاب الحرام حرام ، فيمنعه من ذلك على سبيل النهي عن المنكر .

وإن رأى أن يؤديه بأسواط . ويحبسه حتى تظهر نية فعل .

لأنه صار مستوجب (٢) التعزير بارتكاب مالا يحل ، وهو إظهار الخمر والخنزير في مصر المسلمين .

٣٠٣٣- ولا ينبغي له أن يتعرض (٣) للإتاء بالكسر والتمزيق

لأن هذا مال مَقْنُون عند المسلمين ، فلا ينبغي أن يفسده على ماله إذ التعزير بإيلاام في البدن لا يفساد في المال ، وقد بينا هذا في باب إحراق رَحْل الغائب .

٣٠٣٤- وإن فعل ذلك إنسان ضمن قيمة ما أفسده .

لأنه أتلف مالا متقوما يمكن الانتفاع به بوجه حلال (٤) .

٣٠٣٥- إلا أن يكون من رأى الإمام أن يفعل ذلك عقوبة

لما صنع صاحبه . فحينئذ لا ضمان عليه فيما صنع ، ولا على من أمره به .

(١) م (أنه كان قصد ارتكاب) .

(٢) م (مستوجب للتعزير) .

(٣) م (يضره) .

(٤) ح (من الحلال) .

٣١٩٦- فإن أخذوها منه كرها وفادوا بها غرم الإمام له قيمتها من بيت المال وهذا في المدبرة قولهم جميعا لبقاء المالية فيها ، حتى أنها تضمن بالغصب ، فكذلك إذا أخذها الإمام بغير رضى مولاهما لمصلحة رآها في ذلك ، فأما في أم الولد فهذا قولهما جميعا .

وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أم الولد لا تضمن بالغصب ، فلا يطيحه الإمام قيمتها من بيت المال .

وقيل : باع هذا قولهم جميعا .

لأنه إنما يعطيه قيمتها عوضا عن خدمتها لا عن رقيبتها ، كما لو رضى المولى بأن تؤخذ منه بقيمتها ولكن الأول أصح ، فقد ذكر بعد هذا أنها لو عادت إلى أيدي المسلمين ردوها عليه ، وأخذ الإمام منه القيسة التي كان أخذها فردها في بيت المال ، ولو كان ذلك عوضا عن خدمتها لم يجب عليه ردها ، كما في الفصل الأول ، وكذلك قال : لا أحب للإمام أن يأخذها منه كرها ، ولو كان ما يعطيه عوضا عن خدمتها في هذه الحالة لجاز له أن ينعله بغير رضى المولى ، لما يرى (١) فيه من المصلحة .

٣١٩٧- ولو كانت الأمة قنّة والمسألة بحالها فلا بأس للإمام أن يقبضها قيسة عدل فيدفع إليه القيسة وينفادى به المسلم لأن في امتناع المولى من الفداء بها ضرر عظيم بالمسلمين .

٣١٩٨- وللإمام ولاية بيع المال على مالكة عند الضرر العظيم ، أما عندهما فظاهر ، فلأنه يحجر على المدين ويبيع عليه ماله دفعا للضرر عن صاحب الدين ، وكذلك عند أبي حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، فإنه يرى الحجر فيما يعظم فيه الضرر بالمسلمين ، وإذا ثبت للإمام ولاية البيع عليه فلا فرق بين أن يبيعها ويدفع إليه ثمنها وبين أن يقبضها ويدفع إليه قيمتها ثم ينفادى بها .

٣١٩٩- فإن فعلوا ذلك ثم وقعت في أيدي المسلمين فلا سبيل لمولاها عليها .

لأنها خرجت عن مالك ولأها حين باعها الإمام عليه ونفذ ذلك البيع فيه .

٣٢٠٠- ولو كانت الأمة مكاتبة لم أحب للإمام أن ينفادى بها إلا برضاها ورضى مولاهما .

لأن مالك المولى قائم في رقيبتها ، وقد صارت هي أحق بنفسها ومنافعها بسبب الكتابة فيعتبر رضاها جميعا في الفداء بها .

٣٢٠١- وإن أخذها للإمام كرها فنفادى بها فلا شيء للمولى على الإمام .

لأن المكاتبة لا تضمن بالغصب فلها بمنزلة الحرية يدا ووجوب ضمان الغصب

تقويت اليد .

مقهورين ، وقالوا : هؤلاء عبيدنا جئناكم بهم لتأخذوهم في الفداء ، وقال القوم : كذبوا نحن أحرار مثلهم ، فالتقول قول المائة الرأس .

لأن هذا الخلاف بينهم في دار الاسلام ، وحكم المسلمين ، ومن حكم المسلمين أن لا ندرى كيف كانت حاله فالتقول قوله في دعوى الحرية لنفسه حتى يقوم عليه حجة الرق .

٣٤٤٣- فإن شهد شاهدان أنهم عبيد لهم قبلت الشهادة ، سواء كان الشهود من المسلمين أو من أهل الذمة أو أهل الحرب .

لأنها تقوم عليهم بالرق ، وهم أهل الحرب . وشهادة أهل الحرب على أهل الحرب حجة . إذا كانوا عدولا في دينهم .

٣٤٤٤- وإن قال الذين جاءوا بهم : كانوا أحرارا ولكننا قهرناهم بإذن مالكنا في دارنا حتى صاروا عبيدا لنا ، وقال القوم : ما قهرناهم ولا عرضوا لنا إلا عندكم فالتقول أيضا قولهم .

لأن قهرهم إياهم حادث ، فيحال بحدوثه على قُرب الأوقات . ولأنهم يدعون عليهم سبب الرق وهم ينكرون ذلك ، ودعوى السبب كدعوى الحكم الثابت بالسبب ، لأن الأسباب تتراد لأحكامها لا لأعيانها . فلا يُنقض برؤيتهم حتى تقوم الحجة للمدعى كما في الفصل الأول .

٣٤٤٥- وهذا كله بخلاف ما إذا ادعى بعضهم على بعض دينا أو عقدا جرى بينهم في دار الحرب وأقام البينة على ذلك

فإننا لا نحكم بينهم في شيء من ذلك ما لم يُسلموا أو يصيروا ذمة .

لأن هناك المنازعة بينهم في معاملة جرت حيث لم يكن حكمنا جاريا عليهم ، فلا يسمع القاضي الخصومة في ذلك ما لم يلتزموا أحكام الاسلام ، بأن يُسلم الخصيان أو يصيروا ذمة ، فإن أسلم أحدهما أو صار ذمة لم تسع فيه الخصومة أيضا ، أما على الذي لم يسلم فلأنه غير ملتزم حكم الاسلام ، وأما على الذي أسلم فلوجوب التسوية بين الخصمين ، وقضية التسوية ألا يُنقض عليه لخصمه في حال لا يُنقض له على خصمه ، فأما في مسألة الرق فالمنازعة في سبب باثروه في دار الاسلام وهو قهر الذين جاءوا بهم ، وفي مثله القاضي يسمع الخصومة بينهم .

(ألا ترى) أن بعضهم لو أقر عند البعض أنه كان عبدا له في دار الشرك ثم أبى أن ينقاد له أجبرناه على الانقياد له كما ينقاد العبد لمولاه ، لأنه زعم أنه عبد له في دار الاسلام ، وبمثله لو أقر أحدهم لصاحبه بدين كان عليه في دار الحرب ثم أبى أن يقضيه لم يقض القاضي في ذلك بشيء حتى يسلم الخصيان أو يصيروا ذمة . فبهذا يتضح الفرق .

٣٤٤٦- ولو قبلنا قول الذين يدعون الرق على المائة الرأس في دارنا أدى إلى تضاد الأحكام ، فإن المائة الرأس لو ادعوا على أولئك القوم بل أنتم عبيد لنا فليس الرجوع إلى قول أحد الفريقين بأولى من الرجوع إلى قول الفريق الآخر ، فلو قال القوم : هذه المائة الرأس عبيد لنا وقالت المائة الرأس :

٢٠٤٦- وإن كان ذلك شيئا مما هو مملوك لهم وكان بحيث
يسلم لهم لو أسلموا فإن الإمام يفتيه بالرد عليهم ، ولا يجبر
على ذلك في الحكم .

لأنه تفرد بإتمام سبب الملك فيه هاهنا وهو الإحراز بدار الإسلام ، فلا
يثبت فيه حق المسلمين ، وولاية الإمام فيه تبثني على ثبوت حق المسلمين ،
فإذا لم يثبت لا يمكنه أن يجبره على الرد ، بخلاف الفصل الأول .

٢٠٤٧- إلا أنه حصل هذا المال بسبب حرام شرعا ، فيفتيه
بالرد فيما بينه وبين ربه .

وهذا لأنه أخفر (١) ذمة نفسه لا ذمة المسلمين ، فإن أهل الحرب ما كانوا
في أمان من المسلمين ، وإنما كانوا في أمان منه خاصة .

ألا ترى أنه كان يباح لغيره من المسلمين أخذ هذا المال من أيديهم ،
فعرفنا أنه ما أخفر أمان المسلمين حتى يثبت للإمام عليه ولا يثبت الإيجاب في
الرد ، لمراعاة ذلك الأمان ، ولكنه أخفر أمان نفسه . وذلك بينه وبين ربه .
والطريق في مثله الفتوى دون الإيجاب ، فإن الإيجاب يثبتني على الخصومة .
ولا خصومة لأحد معه في ذلك .

٢٠٤٨- ولكن لا ينبغي لأحد من المسلمين أن يشتري ذلك
منه لأنه كسبٌ حبيث ، وفي شرائه منه تقرير لمعنى الخبث فيه .

ولأنهم إذا امتنعوا من الشراء كان فيه زجر [له] عن العود إلى مثل
هذا الصنع ، وحث له على الرد كما هو المستحق عليه .

٢٠٤٩- وإن اشترى إنسان منه ذلك جاز الشراء وإن كان
مسيئا .

لأنه ملك نفسه فإن فساد السبب شرعا لا يمنع ثبوت الملك بعد تمامه ،
والنهي عن هذا الشراء ليس لمعنى في عينه .

٢٠٥٠- وبعد ما جاز الشراء يؤمر فيه المشتري بمثل ما كان
يؤمر به البائع من الرد على أهل الحرب .

لأن المعنى الموجب للرد لا يزول بهذا الشراء . وهذا بخلاف المشتري شراء
فاسدا إذا باعه المشتري من غيره بيعا صحيحا ، فإن المشتري الثاني لا يؤمر
بالرد ، وإن كان البائع مأمورا بذلك .

لأن هناك المعنى الموجب للرد قد زال ببيعته (١) من غيره .

لأن وجوب الرد لفساد البيع حكمٌ مقصور على ملك المشتري وقد انقطع (٢)
ملكه بالبيع من غيره أما هنا فوجوب الرد إنما كان لمراعاة ملكهم في ذلك المال ،
ولأجل غدر الأمان ، وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كما هو في ملك البائع
الذي أخرجه . فلهذا يفتى بالرد كما كان يفتى به البائع ، وهو نظير المشتري
من المكره إذا باعه من غيره ، فإن للمكره حتى الاسترداد من الثاني كما (٣) هو
له ذلك قبل شرائه ، لأن حقه لا يتغير ببيع المشتري . وثبت حتى الاسترداد
كان لعدم رضاه به .

٢٠٥١- ولو كان هذا الرجل آمنهم وهو في دار الإسلام أو

(١) في م (١) بيعت (وهو خطأ) .

(٢) في م (القديم) .

(٣) في م ١ - (كما كان له) .

(١) ١ ، يا (قد أخفر من) - يقال : أخفر بالعدو خفاه من باب ضرب إذا ولى به .

وأخفوه أخفارا إذا تفضه .

(٢) (له) زيادة من م . هـ .

في عسكر المسلمين : والمسألة بحالها ، فإنه يؤخذ ذلك المتاع منه فيرد عليهم .

لأن أمانه ، وهو في مَنَّة المسلمين ، كَأَمَان جماعة المسلمين ، فهو إنما أخذ مال المستأمنين بالقهر ولا يملك مال المستأمن (١) بالقهر ، فكان مجبرا على رده وفي الأول هو ما أخذ مال المستأمنين لأنه كان فيهم بأمان ، وما كانوا مستأمنين منه إلا أن غدر ذلك الأمان كان حراما عليه شرعا ، ويمكن (٢) أخبث بهذا السبب ولكن يشبه (٣) لك (٤) في المال اكونه محل التملك بالقهر ، فلا يُجبر على رده في الحكم ، ولأنه غدر (٥) بأمان المسلمين .

ألا ترى أن حكم ذلك الأمان ثابت في حق جميع المسلمين ، حتى لا يحل لأحد منهم أخذ شيء من أموالهم ، والإمام ولاية المنع للغادر بأمان المسلمين . وإذا كان هو الذي دخل إليهم فإلما غدر بأمان نفسه خاصة .

ألا ترى أنه كان لاسائر المسلمين حق أخذ هذا المال من أيديهم فلماذا يفتيه بالرد ولا يجبره عليه .

٢٠٥٢- وإن كان الذي أخرجهم هذا المستأمن إليهم متاعا للمسلمين قد أحرزوه بدارهم فأراد صاحبه أن يأخذه منه بالقيمة لم يقض له الإمام بذلك .

لأن في القضاء به تقرير ملكه ، فإن القيمة لا تسلم له إلا على وجه قيامها مقام العين ، وملكه غير متقرر شرعا ما دام هو مأمورا بالرد عليهم ، فليس للإمام أن يقرره بقضائه .

ألا ترى أنه لو رده عليهم ثم أسلموا أو صاروا ذمة ، (كان سالا لهم) (١) ولا سبيل عليه للمالك القديم ، بخلاف ما إذا وهبه له لأن ماله هناك ملك متقرر (٢) شرعا ، فلماذا كان للمالك القديم أن يأخذه بالقيمة بقضاء القاضي ، ولأن المالك القديم بالأخذ يُعيد إلى قديم ملكه ، وما يعطى من القيمة هو فداء يُقَدَّى به ملكه ، بمنزلة العبد الجاني بغيره . ولاه بالدية ، وفي إعادته إلى (٣) ملكه إبطال حقهم عنه لا محالة ، وفيه تقرير ما كان منه غدر من الأمان .

٢٠٥٣- ولو كان هو الذي باعه من مسلم كان البيع جائزا ، وإذا خوصم فيه إلى القاضي فإن القاضي ينفذ ذلك البيع .

لأنه ليس فيه إبطال حقهم ، فإن الثاني إنما يتملكه مالا جديدا ويؤمر من في ملكه بالرد ، كما كان يؤمر به البائع ، وأما المالك القديم إنما يعيده إلى قديم ملكه ، وذلك سابق على ثبوت حقهم فيه ، فعرفنا أن في القضاء به إبطال حقهم ، ثم المالك (٤) القديم إن أراد أن يأخذه بالقيمة أو بالثمن من المشتري الثاني لم يقض له الإمام بذلك ، لأن في هذا القضاء إعادته إلى قديم ملكه كما بينا .

٢٠٥٤- ولو كان الذي جاء به عبدا أو أمة مسلمة لم يكن لمولاه أن يأخذه بقيمته .

(١) غير موجودة في با .

(٢) في م . م . منسوخ .

(٣) في م . قد . قديم ملكه .

(٤) م . ف . للمالك . . . إذا .

(١) في م . المستأمنين .

(٢) م . م . فيمكن .

(٣) في م . فيمكن .

(٤) في م . فيمكن .

أو ممن وقع في سهمه من الغنيمة ، فإنه يقضى به للمدعى بغير شيء .

لأنه أثبت ببينته ملكه في العبد ، وذو اليد ما أثبت ببينته الملك ، لأنه أثبت الشراء من المغنم ، أو ممن وقع في سهمه ، وذلك لا يوجب الملك له ما لم يعلم أن العدو أسروه وأحرزوه . لجواز أن يكونوا أخذوه ، ولم يحرزوه حتى ظهر المسلمون عليه ، أو أن هذا العبد كان أبقي إليهم ، ثم وقع في الغنيمة .

٢٦٢٨- ولو كان في بينة ذى اليد إثبات الملك له لم تكن معارضة لبينة الخارج فإذا لم يكن فيها إثبات الملك له أولى ألا تكون معارضة له . وإن أقام ذو اليد البينة أن العدو أخذوا هذا العبد فأحرزوه ، ثم وقع في الغنيمة فاشتراه ممن وقع في سهمه فإن القاضي يقضى به للذئ هو في يده .

لأن في بينة ذى اليد إثبات سبب زوال ملك المدعى وهو محتاج إلى ذلك فلا بد من قبولها لحاجته . ولأنه لا منافاة بين الأمرين والبينتان حجج (١) فعدت إمكان العمل بالبينتين يجب العمل بهما .

٢٦٢٩- ثم الثابت بها (٢) كالثابت باتفاق الخصمين ، فيقال للمدعى إن شئت فخذ به الثمن ، وإن شئت فذع .

لأن العدو منكوه حتى لو أسسوا ، أو صاروا ذمة ، أو دخل منهم داخل

إلينا بأمان ، وهو معه ، لم يكن له عليه سبيل ، بخلاف ما قبل ثبوت إحرار المسلمين إياه .

٢٦٣٠- وكذلك لو باعه الداخل إلينا بأمان من مسلم آخر لم يكن للمولى القديم عليه سبيل .

لأن المشتري قام فيه مقام البائع ، وبعد ما حصل في دارنا على وجه لا سبيل للمولى على أخذه لا يثبت له حتى الأخذ ، وإن انتقل الملك فيه إلى غيره .

٢٦٣١- فإن أخذه من المشتري بالثمن ، فأعتقه أو كاتبه أو دبره أو باعه ، ثم علم أن الشهود الذين شهدوا على ملكه لم يكونوا من أهل الشهادة فجميع ما صنع الأخذ من ذلك باطل ، والعبد مردود على من كان في يده .

لأنه تبين بطلان قضاء القاضي له بالملك ، حين أظهر أنه قضى بغير حجة ، فكان متصرفا فيما لا يملكه . فإن قيل : القاضي أجبره على أن يملكه إياه بالثمن فهب إن القضاء كان باطلا ، فهذا لا يكون دون ما لو أجبر سلطان رجلا على بيع عبد من فلان ، ودفعه إليه ، وهناك المشتري يملكه بالقبض حتى يتخذ فيه تصرفاته (١) بالعق والتدبير فكذلك هاهنا . قلنا : هناك إنما أجبره على بيع مبتدأ وهو سبب موجب للملك ، وقد انعقد بصفة الفساد ، لانعدام شرط الجواز فيه وهو الرضاء به ، فلهذا يملكه المشتري منه بالقبض ، وهاهنا ما أجبره على مباشرة سبب التملك ابتداء ، وإنما أعاده إلى قديم ملكه ،

(١) في ج هـ : والبينتان ، وفي با : والبينتان .

(٢) باج : الثالث بالبينة . . الخصم .